



چوریج سبیلین

نظائر الفکر السیاسی

الکتاب الثالث

ترجمة
الدكتور راشد الهادي



تقديم
الدكتور أحمد سليم العمري



هذا الكتاب

بعد جزأين من هذا الكتاب لأقيا منك استقبالا
رائعاً، نقدم إليك الجزء الثالث، يسير بك عبر
الأفكار السياسية الكبرى في تاريخ الحياة البشرية،
تلتقى بالحدود الأساسية التي نبت عنها هذا
التطور البشري الضخم.

يطالعك الجزء الثالث بمكيا قلبي وأفكاره
الجريئة العجيبة، ثم لا يلبث أن يقدم إليك
المصلحين البروتستانت الأوائل كما يحدثك عن
النظام الملكي بين النظريات التي تؤيده والأخرى
التي تعارضه.

ويعرض هذا الجزء بعد ذلك «جان بودان» ثم
لنظرية القانون الطبيعي، ويلقى نظرة بعد ذلك
إلى إنجلترا فتشاهدها والحرب الأهلية فيها تمهد
لتشويها ثم تلتقى بـ «توماس هوبز» ثم
بالراديكاليين والاشتراكيين، ثم تلتقى بالجمهورية
ثم يعرض المؤلف عليك أفكار «هارنجتن» و«ملتون»
و«سيدني» و«هاليفكس» و«لوك».

إنه كتاب لابد أن يقرأ.

المحتويات

الكتاب الثالث

(نظرية الدولة القومية)

٧	تقديم بقلم: الدكتور أحمد سويلم العمري
٢٥	الفصل السابع عشر: مكيافللى
	الحكم المطلق الحديث - إيطاليا واليابا - اهتمام مكيافللى -
	اللامبالاة الأخلاقية - الأنانية الشاملة - المشرع القدير - النظام
٥٥	الجمهورى والقومية - عمق النظرة والنقائص
	الفصل الثامن عشر: المصلحون، البروتستنت الأوائل
	الطاعة العمياء وحق المقاومة - مارتن لوتر - الكفنية وسلطة
	الكنيسة - كلفن والطاعة العمياء - جون فوكس
٧٧	الفصل التاسع عشر: النظريات المؤيدة والمعادية للملكية
	الحروب الدينية فى فرنسا - الهجوم البروتستنتى على الحكم
	المطلق - دفاع ضد الطغيان - هجمات بروتستنتية أخرى على
	الحكم المطلق الجزويت وسلطة البابا غير المباشرة الجزويت
	وحق المقاومة - حق الملوك الإلهى - يمس جيمس الأول
١١١	الفصل العشرون: جان بودان
	التسامح الدينى - الدولة والأسرة - السيادة - القيود على
	السيادة - الدولة المنظمة
١٣١	الفصل الحادى والعشرون: النظرية المحدثه فى القانون الطبيعى
	الثوسسيوس - جروشيوش، القانون الطبيعى - البدديهيات
	الأخلاقية والبرهان - العقد والرضا الفردى
١٥٧	الفصل الثانى والعشرون: إنجلترا الاستعداد للحرب الأهلية
	«بيوتوبيا» مور - هوكز: الكنيسة الوطنية - المعارضة الكاثوليكية
	والمشيخية - المستقلون - الطائفون وأتباع أراستوس - النظريات
	الدستورية: سميث وبيكون - سيد ادوارد كوك

١٨٣	الفصل الثالث والعشرون: توماس هوبز المادي العلمية - المادية والقانون الطبيعي - حرية المحافظة على الذات - المحافظة المعقولة على الذات - الميادنة والمشاركة الوهمية - استباضات من المؤسسة الخيالية - الدولة والكثيسة - فردية هوبز
٢٠٩	الفصل الرابع والعشرون: الراديكاليون والشيوعيون أنصار المساواة - حق الوراثة للرجل الإنجليزي - الإصلاح المعتدل والراديكالي - القيد على الهيئة التشريعية - الحفاريون - «قانون الحرية» لويستمانلي
٢٢٢	الفصل الخامس والعشرون: الجمهوريون: هارتجتون وميلتون وسيدني الأساس الاقتصادي للمذهب الجمهوري - إمبراطورية القانون - بنيان الكومنولث (الجمهوري) - جون ملتون - فيلمر وسيدني
٢٥٩	الفصل السادس والعشرون: هاليفاكس ولوك هاليفاكس - لوك: الفرد والمجتمع - الحق الطبيعي في الملكية - عناصر النصوص الفلسفي - العقد - المجتمع والحكومة - تعقد نظرية لوك

الفصل السابع عشر

مكياقللى

إن إخفاق الجماعة التى تنادى بإنشاء مجلس عام فى أن تحمل إلى الكنيسة المبادئ الدستورية للعصور الوسطى وتطبيقاتها، سبقها بجيل أو جيلين فقط انتكاس عام أصاب النظم التمثيلية فى الدولة. وإحياء الحكم البابوى المطلق فى منتصف القرن الخامس عشر، والذى حدث بسرعة تبعث على الدهشة نظرًا إلى ما أصاب المنصب البابوى من تحقيق، وهذا الإحياء سار بحذائه نمو هائل فى سلطة الملوك فى جزء تقريبيًا من أوروبا الغربية. وفى جميع الممالك نمت السلطة الملكية فى حساب النظم المناهضة لها، سواء أكانت طبقة النبلاء، أم البرلمانات، أم المدن الحرة أم رجال الدين، وفى كل مكان تقريبيًا كان انطفاء نور نظام العصور الوسطى التمثيلى دائمًا. وفى إنجلترا فقط سمحت الفترة القصيرة نسبيًا - التى شهدت حكم ملوك التيودور المطلق - باستمرار المحافظة على التاريخ البرلمانى. كان التغيير ضخمًا، فى كل من الحكم وفى الأفكار المتعلقة بالحكم. فالسلطة السياسية التى كانت متفرقة إلى حد كبير فى أيدي الإقطاعيين وتسابات أهل الحرف، تجمعت بسرعة فى أيدي الملك الذى كان المستفيد الرئيسى. بصفة مؤقتة. من ازدياد الوحدة الوطنية، إن تصور حاكم هو منبع كل السلطة السياسية - وهو التصور الذى كان وقفا على قلة من الفقهاء بتأثير القانون الإمبراطورى

الروماني وعلى غلاة أنصار البابوية، ممن حولوه نفسه إلى نظرية في الحق الإلهي للبابوية - هذا التصور أصبح في القرن السادس عشر شكلاً عاماً من الفكر السياسي.

هذه التغييرات في الفكر والتطبيق السياسي كانت تعكس تغييرات في كل نسيج المجتمع الأوربي، متشابهة في كل مكان برغم ما بينها من اختلافات محلية لا حصر لها. وبنهاية القرن الخامس عشر أسفرت التغييرات الاقتصادية التي كانت تجري طيلة سنوات، عن تراكم للأثار الناتجة، وصل إلى مرتبة تشكيل ثوري من جديد، مؤسسات العصور الوسطى. هذه المؤسسات وبرغم النظريات عن الكنيسة الجامعة والإمبراطورية الجامعة، كانت تعتمد على حقيقة أن مجتمع العصور الوسطى بتنظيمه الاقتصادي والسياسي الفعال، كاد يكون محلياً تماماً. وكان هذا نتيجة حتمية مترتبة على القيود المفروضة على وسائل المواصلات. فلم يكن في الإمكان حكم إقليم سياسي كبير إلا عن طريق نوع من النظام الاتحادي (الفدرالية) يترك للوحدات المحلية قدراً كبيراً من الاستقلال. كذلك كانت التجارة محلية في الغالب، أو حيث كانت أكثر من ذلك فإنها تكونت من سلع معينة تنتقل في طرق محددة إلى موانئ وأسواق محتكرة، وأمكن التحكم في مثل هذه التجارة عن طريق نقابات المنتجين التي كانت مؤسسات بالمدن، فقد كانت المدينة وحدة التنظيم التجاري في العصور الوسطى. فلم تكن حرية النقل، ولا استخدام النقود، شائعة في القرن الرابع عشر.

كان أي امتداد كبير لسهولة المواصلات لا يتفق مطلقاً مع استمرار تجارة هي موضع الاحتكار والتحكم فيها على هذا النحو المحلي. وانتقلت الميزة الاقتصادية إلى جانب التحرر من الطرق المحددة والأسواق المحتكرة. وذهبت أعظم الأرباح إلى «التاجر المغامر» المستعد للاستفادة من كل سوق، ولديه رأس مال يستثمره في مشروعه، ويستطيع أن يتاجر في أية سلعة تتيح له عائدات كبيرة. في إمكان مثل هذا التاجر - وقد تحكم في الأسواق - أن يزداد سيطرة على الإنتاج أيضاً

وخاصة أنه لم يكن تقريباً تحت سلطة النقابات الطائفية والمدن تماماً. ويقدر ما كان يتعين فرض الرقابة على التجارة، وتنميط نوعية السلع، أو تنظيم الأثمان وشروط العمالة، فقد تعين أن تضطلع بهذه الأمور حكومات أكبر حجماً من بلدية العصور الوسطى. وتولت جميع الحكومات الملكية في أوروبا تنظيمها من هذا النوع. وفضلاً عن هذا، فبقدر ما كان يتعين حماية التجارة الموسعة وتشجيعها، أصبح هذا أيضاً مهمة خارجة تماماً عن سلطة الحكم المحلي. وبحلول القرن السادس عشر كانت جميع الحكومات الملكية قد انتهجت سياسة واعية لاستغلال الموارد الوطنية، وتشجيع التجارة في الداخل والخارج، وتنمية القوة الوطنية.

وكان لهذه التغييرات الاقتصادية عواقب اجتماعية وسياسية بعيدة الغور. فالأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية اشتمل المجتمع الأوروبي على طبقة كبيرة من رجال ملوكوا كلاً من المال والإقدام. ولأسباب لا تخفى كانت هذه الطبقة العدو الطبيعي للنبلاء، وكل ما كانوا يثيرونه من انقسامات واضطرابات. كانت مصالحها تقف في جانب الحكم «القوي» في الداخل والخارج في آن واحد، ومن كان تحالفها السياسي الطبيعي هو مع الملك. لقد فتح رجالها مؤقناً برؤية سلطنته تزداد على حساب جميع العوائق والقيود التي كانت تحيط من قبل بالملكية في العصور الوسطى. لم يكن في إمكانهم بعد التطلع إلى السيطرة على البرلمان ضد نفوذ النبلاء. ومن ثم كانوا مستعدين لإخضاع المؤسسات التمثيلية للملكية. وكان يسرهم أن يروا النبلاء وقد حيل بينهم وبين الاحتفاظ بعصايات متمردة من الاتباع تبعث الخوف في نفوس المحاكم وموظفي القانون وتجنّد قطاع الطرق. فمن جميع جهات النظرات البورجوازية أن من مصلحتها تركيز القوة العسكرية وإقامة العدالة، في أيدي الملك، بقدر الإمكان. وعلى العموم لعل الكسب الممثل في حكم يسوده النظام والكفاية، كان كبيراً. ومن المؤكد أن سلطة الملك أصبحت تتسم بالاستبداد، وغالباً بالقمع، ولكن الحكم الملكي كان أفضل من أي حكم يمكن أن يوفره النبلاء الإقطاعيون.

الحكم المطلق الحديث

وعلى ذلك فباستهلال القرن السادس عشر، أصبحت الملكية المطلقة أو كانت بصدد أن تصبح - بسرعة - النمط السائد للحكم فى أوروبا الغربية. كان فى كل مكان حطام هائل من نظم العصور الوسطى، لأن الملكية كانت شيئاً من الدم والحديد، يستند إلى القوة إلى حد كبير وبشكل صريح تماماً. أما مدى كونها مدمرة فأمراً لم تخفه سوى حقيقة أن الناس كانوا بعد وقوع الحادث أكثر ميلاً إلى التنازع بالملكيات الوطنية التى ساعد على تأسيسها، متهماً إلى الأسف على نظم العصور الوسطى التى حطمتها. لقد قلبت الملكية المطلقة مذهب الحكم الدستورى الإقطاعى ودول المدن الحرة، التى اعتمدت عليها حضارة العصور الوسطى إلى حد كبير، بمثل ما قلبت القومية فيما بعد شرعية الأسر المالكة، تلك الشرعية التى أوجدتها الملكية المطلقة، ووقعت الكنيسة نفسها - وهى أبرز مؤسسات العصور الوسطى - فريسة لها أو للقوى الاجتماعية التى اعتمدت الملكية عليها. وإذ كانت الأديرة ضعيفة وغنية - وهو مزيج أقل فى عصر من الدم والحديد - فإن ممتلكاتها نزعتها الملكيات البروتستنتية والكاثوليكية على حد سواء، لتوفر ثروة طبقة وسطى جديدة كانت هى القوة الرئيسية للملكية. وفى كل مكان زاد باطراد إخضاع الحكام الكنسيين لسيطرة الملوك، وفى النهاية اختفى سلطان الكنيسة القانونى. زال الحكم الكنسى كقوة، وأصبحت الكنيسة إما رابطة اختيارية وإما شريكة للحكم الوطنى. وهو أمر لم يكن له أبداً وجود من قبل بالنسبة إلى الفكر المسيحى.

وحدث نمو الملكية المطلقة، شأنه شأن نمو الملكية الدستورية الإقطاعية، فى كل مكان تقريباً من أوروبا الغربية. فتوحيد أرجون وقشتالة فى إسبانيا عن طريق زواج فرديناند وإيزيلا، بدأ تكوين ملكية مطلقة جعلت ذلك البلد أعظم القوى الأوروبية طيلة الشطر الأكبر من القرن السادس عشر. وفى إنجلترا بدأ انتهاء حروب الوردتين وحكم هنرى السابع (١٤٨٥ - ١٥٠٩) فترة حكم ملوك التيودور

المطلق الذى امتد على عهد هنرى الثامن وشطر كبير من عهد إليزابيث، وبرغم أن هنرى السابع مدين بعرشه - الذى لم يكن له ظل من حق وراثى فيه - إلى اتحاد من النبلاء، فإن سياسته كان مطابقة بوجه عام للأشكال السائدة فى هذه الفترة. لم يكن فى وسعه النجاح دون أن يجتذب تأييد الطبقة الوسطى، وكان مضطراً إلى أن يجمع بكل قوته الأتباع المتمردين للنبلاء ممن هددوا التاج والطبقة الوسطى على حد سواء. وأرسى دعائم النظام، وبذا أنمى التجارة، وشجع المغامرات البحرية وطمست سلطته الملكية مجلس العموم حيث كان تأثير النبلاء فى الانتخابات من القوة بحيث لم يكن هذا المجلس مأموناً. وكانت ألمانيا فى الحقيقة استثناء ظاهراً من القاعدة، ففيها سمح ضعف الإمبراطورية بالفوضى كما عرقل نمو الشعور الوطنى الذى سبق أن كان الدعامة الرئيسية التى استند إليها لويس البافارى فى النزاع الذى نشب بينه وبين البابوات. ولكن حتى فى ألمانيا تعطل الاتجاه السائد بدلاً من أن يوقف. لأن وصول بروسيا والنمسا إلى القوة الغالبة. لم يكن على خلاف التغيير الذى سبق أن وقع فى إسبانيا وإنجلترا وفرنسا.

غير أن فرنسا هى التى تضرب أوضح مثال على نمو سلطة ملكية على درجة عالية من المركزية^(١). فخلال الحرب المائة عام ضاغت إلى حد كبير بدايات الوحدة الوطنية الفرنسية التى سبق أن ذكرناها عند الحديث عن فيليب الجميل، ولكن برغم أن هذه الفترة من الحرب الخارجية والأهلية، انطوت على إضرار بالملكية. فإنها كانت مدمرة بالنسبة إلى جميع النظم الأخرى فى العصور الوسطى - الجماعية والإقطاعية والتشيكية - التى كانت تهدد بأن تحجب الملكية. وجاء النصف الثانى من القرن الخامس عشر بدعم سريع للسلطة الملكية جعل فرنسا أكثر أمة فى أوروبا وحدة وتماسكاً وتجانساً. فمرسوم عام ١٤٣٩ جمع قوة الشعب العسكرية بأسرها فى أيدي الملك وجعل سلطانه فعالاً عن طريق منحه ضريبة وطنية يساند بها هذه القوة. وكان نجاح الإجراء مذهلاً ويبين فى وضوح كاف السبب الذى من أجله كانت الشعوب الناشئة على استعداد لتأييد الحكم

المطلق الملكى. وفى ظرف سنوات قليلة ثم إنشاء جيش على درجة طيبة من التدريب والإعداد، وتم طرد الإنجليز من البلاد. وقبل انتهاء القرن جرى إخضاع كبار الأمراء الإقطاعيين: برجنديا وبريتانى وأنجو. وفى هذه الأثناء كان مجلس العليقات قد فقد إلى الأبد رعايته على الضرائب، وفقد معها سلطة التأييد فى الملك الذى كان قد ثبت سلطته الكنيسة الفرنسية، ومنذ أوائل القرن السادس عشر حتى عصر الثورة الفرنسية أصبح الملك المتحدث الوحيد تقريباً باسم الشعب.

إن تغييرات بالغة الخطورة كهذه، وتقع فى شتى أرجاء أوروبا، ولدت بطبيعة الحال تغييراً مساوياً لها فى النظرية السياسية. وفى السنوات الأولى من القرن السادس كان هذا التغيير تجمعاً شخصياً مكافئاً للصعوبة والمتناقضة تقريباً. ما من رجل فى عصره رأى - بمثل هذا القدر من الوضوح - الاتجاه الذى كان يسير فيه التطور السياسى فى جميع أنحاء أوروبا. وما من رجل عرف خبراً منه أن النظم التى يجرى نبذها كانت عتيقة، أو كان أوفر منه استعداداً لتقبل الدور الذى تلعبه القوة السافرة فى العملية، إلا أنه ما من أحد فى ذلك العصر كان أعظم منه تقديراً لمعنى الوحدة الوطنية البدائية الذى أقيمت عليه هذه القوة بشكل غامض. وما من أحد كان أوضح منه إدراكاً للفساد الأخلاقى والسياسى الذى صحب انحلال ضروب الولاء والتقوى التى تعود الناس عليها طويلاً، إلا أنه ربما ما من أحد أحسن بحنين أشد إلى حياة اجتماعية أصح، على غرار ما كانت تمثلها روما القديمة فى ذهنه. من المؤكد أن أحداً لم يعرف إيطاليا بمثل ما ماعرفها مكيافللى. ومع هذا، وإذا راح يكتب فى عشية الإصلاح البروتستنتى، كاد يعمى عن الدور الذى سيلعبه الدين فى سياسة القرنين التاليين. وهو إذ تنقّف فى ظل البعث الوثنى فى إيطاليا، عجز بحكم تدريبه وزجه، عن فهم المثل الدستورية والأخلاقية التى سوف تأخذها السياسة الأوروبية من العصور الوسطى، وبرغم وضوح رؤية مكيافللى للسياسة واتساعها، كان لا يزال بمعنى غريب، إيطاليا من أبناء الربع الأول من القرن السادس عشر. لو أنه كتب فى أى زمان آخر وأى مكان آخر، لكان تصويره للسياسة مختلفاً اختلافاً بيناً.

إيطاليا والبابا

كانت قوى نظام تجارى وصناعى جديدة فى إيطاليا عامل هدم بوجهها خاص للنظم القديمة، ولكن لأسباب مفهومة ضمناً فى الموقف السياسى، جرى بشكل غريب إبطال تأثير القوى البناءة وتأخيرها. فالمدن الحرة فى شمال إيطاليا والتي سبق أن تحطمت عليها مشروعات آل هو هنتشاوفن الإمبراطورية، أصبحت متناقضات تاريخية، سياسية واقتصادية، عاجزة عن مصارعة موقف تطلب سلطة مركزة، وقوة عسكرية من المواطنين، وسياسة خارجية أكبر وأكثر نشاطاً. عندما كتب مكيافلى كانت إيطاليا مقسمة بين خمس دول كبيرة: مملكة نابلى فى الجنوب، ودوقية ميلان فى الشمال الغربى، والجمهورية الأرستقراطية بالبندقية فى الشمال الشرقى، وجمهورية فلورنسا، والدولة البابوية فى الوسط. وسقوط جمهورية فلورنسا فى عام ١٥١٢ - الذى أنتج فى حياة مكيافلى فترة الخمول التى فرضت عليه والمسئولة عن كتابته السياسية - هذا السقوط أوضح المصير الذى ينتظر شكلاً من الحكم عاجزاً عن مصارعة القوى السياسية فى يومه. وكان الاتجاه إلى التركيز واضحاً أيضاً فى إعادة خلق الدولة البابوية بعد انحلالها خلال فترة الانشقاق، وبرغم أن البابوات فى زمن مكيافلى غالباً ما كانوا أوغاداً وفجاراً. إلا أنهم نجحوا فى جعل دولتهم أفضل الدول فى إيطاليا تماسكاً وأدومها على الأيام وقد لا يكون هناك شيء أكثر دلالة من هذا على التغيير فى السياسة الأوروبية، وهو التغيير الذى حول البابا إلى حاكم إيطاليا بين حكام آخرين. لقد تضاعف المطمع القديم فى أن يقف حكماً فى جميع المنازعات بالعالم المسيحى، وهبط إلى المطمع الأقرب إلى الجانب العملى ولكنه دنيوى بصورة أكثر، وهو الاحتفاظ بالسيادة على وسط إيطاليا.

ولكن برغم ابتداء التدعيم، لم يكن فى الإمكان إتمامه، وهذا ترك إيطاليا كما رآها مكيافلى، فى حالة تطور سياسى متوقف. فلم تظهر فى إيطاليا قوة كبيرة بالدرجة الكافية بحيث توجد شبه الجزيرة كلها. وعانى الطليان كل ما يتلوى

عليه الطغيان من إذلال وظلم ولما ينعموا إلا بالقليل مما يعوضهما، وتركت الانقسامات بين الطغاة البلد فريسة للفرنسيين والإسبان والألمان. وعلى غرار معظم الإيطاليين في يومه، كان من رأى مكيافللى أن الكنيسة مسئولة بصورة خاصة عن هذا الوضع. فالبابا، وكان أضعف من أن يوحد إيطاليا بنفسه، ظل على درجة من القوة تكفى للحيلولة دون قيام أى حاكم آخر بهذا التوحيد، فى حين جعلته علاقاته الدولية زعيما فى السياسة وهى الدعوة إلى التدخل الأجنبى، وهذا هو السبب فى السخرية المرة التى كثيراً ما يهاجم بها مكيافللى الكنيسة.

نحن الإيطاليين مدينون إذاً لكنيسة روما ولقساوستها بأننا أصبحنا غير متدينين وأشراراً، ولكننا ندين لها بدين أكبر، وسوف يكون سبب خرابنا، ألا وهو أن الكنيسة أبقت ولا تزال تبقى على انقسام بلدنا. من المؤكد أنه لا يمكن لبلد أن يصبح أبداً موحداً وسعيداً إلا إذا أطاع تماماً حكومة واحدة، سواء أكانت جمهورية أم ملكية، كما هى الحال فى فرنسا وفى إسبانيا، والكنيسة هى السبب فى أن إيطاليا ليست فى الحالة نفسها، ولا تحكمها جمهورية واحدة أو يحكمها ملك واحد... إذاً فالكنيسة، التى لا تملك القوة الكافية للسيطرة على إيطاليا، ولا تسمح لأية قوة أخرى بأن تفعل هذا، كان السبب فى أن إيطاليا لم تتمكن من الاتحاد فى ظل رئيس واحد، ولكن ظلت دائماً يحكمها عدد من الأمراء والسادة، مما سبب لها الكثير من الشقاكات والكثير من الضعف بحيث أصبحت فريسة لا للبرابرة الأقوياء فحسب، ولكن لكل من اختار أن يهاجمها^(٢).

كان المجتمع الإيطالى والسياسة الإيطالية كما تصورهما مكيافللى. وكما اتفق أغلب المؤرخين على تصويرهما، مثالا يوضح بشكل خاص حالة انحلال فى الظلم والمؤسسات. كان مجتمعاً لامعاً من ناحية الحياة العقلية، وخلاقاً من الناحية الفنية، وأكثر تحرراً من أى مجتمع فى أوروبا من أغلال السلطة، ومستعداً لأن يواجه العالم بروح عاقلة وتجريبية وخالية من الانفعال، ومع ذلك كان فريسة

لأسوأ فساد سياسي وانحطاط أخلاقي. لقد ماتت المؤسسات المدنية. ولم تعد حتى من الذكريات أفكار العصور الوسطى كالكنيسة والإمبراطورية والتي كان ما يزال ممكناً في أيام دانتي أن توظف تحمساً نبيلاً. أصبحت القسوة وأصبح القتل أدوات عادية للحكم، وأصبح الإيمان الصحيح والصديق وسأوس صبيانية لا يكاد الرجل المستنير يعترف بها حتى ولو باللسان. وأصبحت القوة والحيلة مفتاحي انتعاج. وأصبح الفجور والتهتك من الكثرة بحيث لا يحتاجان إلى تعليق؛ وما على الأنانية السافرة القبيحة إلا أن تتجح في تبرير وجودها. كانت فترة يطلق عليها حقاً عصر «الأنفال والمغامرين»، مجتمع كأنما وجد ليوضح قول أرسطو «الإنسان حين يفصل عن القانون والعدالة، هو أسوأ الحيوانات»، وعلى ذلك فمكيافلي هو بمعنى خاص، صاحب النظرية السياسية عن «الرجل الذي لا سيد له»، أي عن مجتمع يقف فيه الفرد بمفرده، ليس له من دوافع ومصالح إلا ما تزوده به أثرته. وفي هذا يمثل مرحلة من كل التاريخ الحديث، ولكنه يمثلها بالشكل المبالغ فيه الذي كان يناسب إيطاليا في القرن السادس عشر.

اهتمام مكيافلي

أهم مؤلفاته السياسية «الأمير» وأحاديث عن كتب تيتوس ليفيوس العشرة الأولى، وكلاهما بدأه وأتمه إلى حد كبير في عام ١٥١٣. ومعالجة أمور الحكم في الكتابين مختلفة بصورة لها مغزاها، فاعتقد بعض الكتاب ممن حذرو روسو، أن كلا منهما يناقض الآخر. والحقيقة أن هذا لا يبدو صحيحاً، وخاصة إذا أخذت في الحسبان الظروف التي صاحبت تأليف «الأمير»، ولكن من سوء الحظ أن عرف معظم القراء مكيافلي عن طريق هذا الكتاب. كلا الكتابين يعرض نواحي من الموضوع نفسه - أسباب قيام الدول وانحلالها والسوائل التي يستطيع بها الساسة جعلها دائمة. فكتاب «الأمير» يعالج الملكيات أو الحكومات المطلقة، ويعالج «أحاديث» بصفة خاصة توسع الجمهورية الرومانية. وهذا يطابق تصنيف الدول المزدوج الذي يطالعنا به مكيافلي في بداية «الأمير». كان «الأمير»

أفكارًا للمؤلف انتقاهما لغرض خاص، وكان السبب فيه حقيقة رغبة في الحصول على عمل في خدمة آل مديتشى، ولكن هذه الحقيقة الأخيرة لم تنتج الآراء التى عبر عنها فى الكتاب. وكما يقول فيلارى Villari كان فى إمكان أى شخص اطلاع على «أحاديث» وعرف عرض المؤلف الخاص، أن يتبأ بكل شيء تقريبًا فى «الأمير». وكلا الكتابين يبين كذلك الصفات التى عرف بها مكياڤللى بوجه خاص، مثل عدم الاكتراث باستخدام وسائل غير أخلاقية لتحقيق أغراض سياسية، والاعتقاد بأن الحكم يتوقف إلى حد كبير على القوة والحيلة. إن ما لا يظهر فى «الأمير» حمسه الصادق للحكم الشعبى من النوع الممثل فى الجمهورية الرومانية، ولكن اعتقد عندما كتب، أنه حكم لا يمكن تحقيقه عمليًا فى إيطاليا.

وكتابات مكياڤللى السياسية أقل انتماء إلى النظرية السياسية منها إلى طبقة الأدب الدبلوماسى الذى أخرج فيه الكتاب الإيطاليون فى عصره الكثير من المؤلفات. لم يحدث أبدًا أن مورست لعبة الدبلوماسية بأعنف مما جرت به ممارستها فى العلاقات بين الدول الإيطالية فى أيام مكياڤللى. ولم تكن تقلبات المفاوضات وتحولاتها أكثر أهمية منها بين هؤلاء الحكام - وكلهم من المغامرين - الذين اعتمدوا فى نجاحهم، وكلهم على حد سواء، على المقامرة الماهرة والقوة الأشد خشونة إن للكتابة الدبلوماسية ولؤلفات مكياڤللى كذلك، مزاياها ونقائصها المميزة لها. فيها أذكى بصر بنقاط الضعف والقوة فى موقف سياسى، وأوضح وأرزن حكم على موارد خصم ومزاجه، وأكثر تقدير موضوعى للقيود التى تحد من سياسة ما، وأسلم إدراك فى التنبؤ بمنطق الأحداث ونتيجة المجرى الذى يسير فيه الفعل. صفات كهذه وقد ملكها مكياڤللى إلى أقصى حد، هى التى جعلت منه كاتبًا محبوبًا إلى الدبلوماسيين، منذ يومه حتى الوقت الحاضر. ولكن من المحتمل بشكل خاص أن تنال الكتابة الدبلوماسية فى أهمية اللعبة لذاتها، وأن تقلل من شأن الأغراض التى يفترض ممارسة اللعبة من أجلها، إنها تفترض بطبيعة الحال أن السياسة غاية فى حد ذاتها.

هذه أوضع صفة ملكها ميكافلي. فهو يكتب بصورة كاملة تقريباً، عن أساليب الحكم، وعن الوسائل التي تقوى بها الدول، والسياسات التي تستطيع بها توسيع قوتها، والأخطاء التي تؤدي إلى انحلالها أو قلبها، وتكاد التناهي السياسية والعسكرية تكون الأشياء الوحيدة التي يهتم بها، وهو يفصلها فصلاً تاماً تقريباً عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية والاجتماعية، إلا إذا أثرت الأخيرة في الذرائع السياسية. الغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية نفسها وزيادتها، والمعيار الذي يحكم به هو نجاحها في تحقيق هذا، وسواء كانت سياسة ما قاسية أو غادرة أو غير جائزة شرعاً، فهو يعالج هذا في الغالب بغير اكتراث، وإن كان على بينة من أن صفات كهذه يمكن أن يكون لها رد فعل بالنسبة إلى نجاحها السياسي. وغالباً ما يناقش مزايا اللا أخلاقية التي تستخدم بمهارة لإدراك غايات حاكم، وهذا هو الجانب المسئول بوجه خاص عن سمعته الشريفة، ولكن الأغلب أنه لم يكن فاسداً بالقدر الذي يجعله لا يتقيد بقواعد الأخلاق. إنه ببساطة يخلص السياسة من الاعتبارات الأخرى ويكتب عنها كما لو كانت غاية في حد ذاتها.

اللامبالاة الأخلاقية

لعلنا تلقى أقرب شبه بفصل ميكافلي الضرورة السياسية عن الأخلاق، في أجزاء من كتاب «السياسة» لأرسطو، حيث يبحث أرسطو الإبقاء على الدول دون إشارة إلى طيبتها أو سوءها، بيد أنه ليس من المؤكد على الإطلاق أن ميكافلي اتخذ من هذه الفقرات نموذجاً له. ولا يحتمل أنه كان على وعي بأنه يقتضي أثر أي شخص، وإن جاز وجود صلة بين مذهبه العلمي والأرسطوطالية القائمة على المذهب الطبيعي والتي أخرجت قبل ذلك بقرنين كتاب «دفاع عن السلام»، فبخلاف كراهية مشتركة للبابوية باعتبارها السبب في انقسام إيطاليا، وهي كراهية اشترك فيها ميكافلي مع مارسيليو، كانت للرجلين أفكار متشابهة بدرجة كبيرة عن المنفعة السياسية التي ينبغي أن تكون للدين باعتبارها النتيجة الزمنية

المرتبة عليه^(٢)، غير أن علمانية مكياڤللى تتجاوز كثيراً مثيلتها عند مارسيليو، وتخلو من جميع السفسطات التي تقرضها الحقيقة المزدوجة. لقد دافع مارسيليو عن استقلال العقل بأن جعل الأخلاق المسيحية تتعلق بالعالم الآخر، واستنكرها مكياڤللى لأنها تتعلق بالعالم الآخر. وكان يعتقد أن الفضائل المسيحية تعبر عن الذلة من حيث تأثيرها في الخلق، ومن هذه الناحية عقد مقارنة بين المسيحية والأديان الأكثر رجولة في العصور القديمة وهي مقارنة لم تكن في صالح المسيحية.

إن ديننا يضع السعادة القصوى في الخنوع والمسكنة واحتقار المآرب الدنيوية، بينما الآخر بالعكس يجعل الخير الأسمى في عظمة الروح وقوة الجسد وكل صفات من هذا القبيل تجعل الناس مهيبين... ويبدو لي أن هذه المبادئ جعلت الناس عاجزين وأوقعتهم شريسة سهلة لذوى العقول الشريرة الذين يسيطعون التحكم فيهم بصورة أدعى إلى الاطمئنان، إذ يرون أنه في سبيل الظفر بالجنة يكون الناس أميل إلى تحمل الإساءات منهم إلى الثأر لها^(٤).

لم يكن مكياڤللى على ما توحى به هذه الفقرة، غير مهال بما للأخلاق والدين من آثار في جماهير البشر، على الحياة الاجتماعية والسياسية. كان يشر استخدام الحكام وسائل غير أخلاقية لتحقيق غاية، ولكنه لم يشك أبداً في أن الفساد الأخلاقي في شعب يجعل الحكم الصالح مستحيلاً. وهو لا يمكن سوى الإعجاب للفضائل المدنية التي تحلى بها الرومان القدماء وتحلى بها السويسريون في أيامه، واعتقد أنها نشأت من النقاء في الأسرة، والاستقلال والجلد في الحياة الخاصة، والبساطة والقصص في العادات، والولاء والأمانة في أداء الواجبات العامة، ولكن هذا لا يعنى أن على الحاكم أن يؤمن بدين رعاياه أو يطبق فضائلهم، لم يكن مكياڤللى ليعمى بالتأكيد عن القوى غير المموسة في السياسة، ولكن الأشياء التي لا يمكن لمسها كانت ما تزال بالنسبة إليه قوى فحسب. فالجيش يقاتل بالروح المعنوية بنفس الإخلاص الذي يحارب به المدافع،

ويرى الحاكم الحكيم أن كليهما أفضل صفة. ويقدم لنا ميكافلي مثالاً متطرفاً من مستوى مزدوج للأخلاق، أحدهما للحاكم والآخر للمواطن بصفته الشخصية، الأول يحكم عليه بالتجاح في حفظ سلطته وزيادتها، والثاني بالقوة التي يشيخها سلوكه في المجموعة الاجتماعية. ولما كان الحاكم خارج المجموعة، أو على الأقل في علاقة خاصة جداً بها، فهو فوق الأخلاق التي يراود فرضها في داخل المجموعة.

أحياناً وصف عدم مبالاة ميكافلي بالأخلاق على أنه مثال للانعزال العلمي^(٥)، ولكن يبدو هذا العرض للمسألة بعيداً عن الواقع. لم يكن ميكافلي منعزلاً، ولكن كان مهتماً فقط بعناية واحدة هي القوة السياسية ولا يبالي بغيرها. ولم يتردد أبداً في التعبير عن أحكام قاطعة على الحكام الذين سمحوا لدوهم أن تضعف، وعلاوة على هذا، لم يكن علمياً بأي معنى محدد، وإن كان حكمه وليد التجربة، وتكون من ملاحظة الحكام الذين عرفهم، أو من دراسة الأمثلة التاريخية، ولكن تجريبي الإدراك السليم أو بعد النظر العملي الأريب، بدلاً من تجريبية استقرائية تحكمها الرغبة في اختبار نظريات أو مبادئ عامة، وبالطريقة ذاتها فإن من التضييل القول، كما قد حدث، بأن ميكافلي اتبع منهجاً «تاريخياً» لأنه غالباً ما استمد أمثله من الماضي. كان يستخدم التاريخ تماماً، يمثل ما استخدم الملاحظة من جانبه، ليوضح أو يؤيد نتيجة وصل إليها دون الرجوع إلى التاريخ. كان بمعنى ما، غير تاريخي جداً. كان يؤكد بصراحة أن الطبيعة البشرية واحدة دائماً وفي كل مكان، ولهذا السبب استمد الأمثلة حيث وحدها. كان منهجه، بقدر ما كان له منهج، هو المشاهدة مسترشدة بالفكر الثاقب والإدراك السليم. وأروع وصف لإنجازه، هو الذي قدمته جانيت بقولها إنه ترجم السياسة إلى اللغة الدارجة.

لم يبتدع ميكافلي نظرياته السياسية بطريقة نظامية، ولكنه ابتدعها في شكل ملاحظات عن مواقف معينة. غير أنه غالباً ما كانت وراءها أو متضمنة

فيها، وجهة نظر منسقة يمكن تطويرها إلى نظرية سياسية وقد طورت من الحقيقة بعد زمانه. ولم يكن مكياقللي كثير الاهتمام بالفلسفة، ولا كثير الميل إلى التعميم الذي يتجاوز الأقوال المأثورة التي تفيد رجل الدولة، وكان يقتصر أحياناً على تقرير مبادئه، وغالباً ما أخذها قضية مسلمة وحسب، ومن الناحية العملية لم يحاول أبداً تقديم أى برهان عليها. وعلى حساب إعطاء الطباع موحد بأكثر مما تبرره مؤلفاته، يكون من المفيد أن تضم تعميماته المتناثرة بعضها إلى بعض، وخاصة أن المفكرين الذين جاءوا فيما بعد، بنوا فعلاً نظرية منتظمة من إحياءات مستمدة منه.

الأناثية الشاملة

وراء كل شيء تقريباً قاله مكياقللي عن النظام السياسي، الافتراض بأن الطبيعة البشرية أناثية في جوهرها، وأن الدوافع الفعالة التي يجب أن يعتمد عليها أى رجل دولة قوامها الاستئثار بالذات، مثل الرغبة في الأمن عندة الجماهير والرغبة في السلطة عندالحكام. والحكم مبني في الحقيقة على ضعف وقصور الفرد العاجز عن حماية نفسه ضد العدوان من جانب الغير إذا لم تسانده قوة الدولة. وعلاوة على هذا، فالطبيعة البشرية قائمة إلى حد بعيد الغور على نزعة العدوان والتملك، فالناس يستهدفون الاحتفاظ بما لديهم والاستزادة منه. ليس ثمة حد صاى للريغيات البشرية، لا هي القوة ولا في الممتلكات، في حين أن القوة والممتلكات تحد منها في الحقيقة دائماً الندرة الطبيعية. ومن ثم فالناس دائماً في حالة نزاع وتنافس تهدد بالفوضى السافرة إذا لم تكبح جماحها القوة الكامنة وراء القانون، في حين أن قوة الحاكم مبنية على نفس كون الفوضى وشيكة الوقوع وعلى حقيقة أن الأمن لا يكون في حيز الإمكان إلا إذا كان الحكم قوياً. ومكياقللي يأخذ دائماً بهذه الفكة عن الحكم قضية مسلمة وإن لم يخلق من هذا في أى موضع، نظرية سيكولوجية عامة في

السلوك. غير أنه غالبًا ما يلاحظ أن الناس سيئون بوجه عام وأن الحاكم الحكيم يقيم سياساته على أساس هذا الافتراض. وهو يصبر بوجه خاص على أن الحكم الناجح يجب أن يهدف إلى توفير الأمن للملكية والأرواح قبل كل شيء آخر. نظرًا لأن هذين هما أشمل الرغبات في الطبيعة البشرية، ومن ثم كانت ملاحظته الساخرة عن أن الإنسان أسرع إلى أن يفتر مقتل والده منه الصفح عن مصادرة ميراثه، قد يقبل الحاكم الفطن ولكنه لا يذهب. وعندما كملت هذه المرحلة من مكياثلي بسلوكية منسقة تقسرها وتبررها، أصبحت هي فلسفة هوبز السياسية.

بيد أن مكياثلي ليس مهتمًا بالسوء أو الأنانية كدافع بشري عام، قدر اهتمامه بانتشار هذه الصفة في إيطاليا كمرض من أعراض التدهور الاجتماعي. إن إيطاليا تقف أمامه كمثال عن مجتمع فاسد ليس به مثل هذا التخفيف الجزئي الذي تأتي به الملكية في فرنسا وإسبانيا.

في الحقيقة من العبث أن تسعى وراء شيء طيب من البلاد التي نراها في أيامنا يمثل هذا الفساد، كما هي الحال بالنسبة إلى إيطاليا قبل سواها. وإسبانيا أيضًا نصيبهما من الفساد، وإذا كنا لا نجد في ذنك البلدين مثل هذا القدر الكثير من الاضطرابات والمتاعب، كما هي الحال يوميًا في إيطاليا، فليس هذا برامج إلى طبيعة أهلها... بقدر ما يرجع إلى حقيقة أن بكل منهما ملكًا يبقى على خدته^(٦)...

فمشكلة إيطاليا إذا هي إقامة دولة في مجتمع فاسد، وفي ظل أمثال هذه الظروف اقتنع مكياثلي بأنه، فيما عدا الملكية المطلقة، ليس في الإمكان قيام حكم فعال وقادر. وهذا يفسر السبب الذي من أجله كان في آن واحد، معجبًا متحمسًا بالجمهورية الرومانية ومدافعًا عن الحكم المطلق. كان مكياثلي يعني عمومًا بالفساد أن انحطاط الفضيلة الشخصية والنزاهة المدنية والإخلاص هو

الذى يجعل الحكم الشعبى مستحيلا. ويتضمن الفساد كل ضروب الإباحية والعنف، ومظاهر التفاوت الشديد فى الثراء والقوة، وتحطيم السلام والعدل، ونمو الظموح الذى لا يحد منه نظام، والفرقة، ومخالفة القوانين، والخيانة، وأزدراء الدين. كان يعتقد أن شكلا جمهوريا من الحكم ما يزال ممكنا فى سويسرا وبعض أجزاء من ألمانيا حيث جرى الاحتفاظ بحياة مدنية قوية، ولكن ليس فى إيطاليا. حين تتدهور الفضائل الضرورية فلن تكون ثمة إمكانية لاستعادتها أو لمواصلة حكم منتظم بدونها، إلا عن طريق القوة الاستبدادية.

لكن، بخلاف الفساد الأخلاقى، فإننا ما فى الطبيعة البشرية من نزعة عدوانية طبيعية يجعل النضال والمنافسة مظهرًا عاديًا لكل مجتمع، وهذا يفسر من جهة، الهزيمة التى تتعقب خطى كل حكومة: «يرتكب الناس دائمًا خطأ عدم معرفة متى يحدون من آمالهم». ولكنه يفسر من جهة أخرى أيضًا، الاستقرار الذى ينعم به مجتمع صحى يبقى على توازن المصالح المتعارضة. كان مكياڤلى يعتبر تنافس النبلاء والعامّة فى روما سر القوة الرومانية، فمنه ولد استقلال وصلاية الخلق للذان سائدا عظمة روما. فعندما يواجه هذه الرجولة التى جعلت الشعب ممكنا أصبحت سببا رئيسيا فى أن الرومان كانوا شعبا محاربًا وغازيًا. ولهذا السبب عاد مكياڤلى إلى ترديد النظرية القديمة عن الدستور المختلط أو المتوازن، ويجب الاعتراف بأنه نقل فى بداية «أحاديث» وبطريقة غير مناسبة جدًا، وبالحرف الواحد تقريبًا، نظرية الدورة الدستورية من الكتاب السادس من «تواريخ» بوليبيوس. غير أن التوازن الذى فى ذهنه، لم يكن سياسيًا ولكنه اجتماعى أو اقتصادى - توازن مصالح متنافسة يحد منها عاهل قوى. ومن هذه الناحية أيضا فإن بيانًا منتظمًا لفلسفة مكياڤلى احتاج إلى ذلك التصور للسلطة ذات السيادة الذى أضافه إليها بودان وهوبز.

المشرع القدير

هناك مبدأ عام ثان يفترضه مكياڤللى باستمرار، ذلك هو ما للمشرع من أهمية فائقة فى المجتمع. الدولة الناجحة يجب أن يؤسسها رجل واحد، وما يخلقه من قوانين وحكم الطابع الوطنى لشعبه. ومن القانون تنشأ الفضيلة الأخلاقية والمدنية، وعندما يصبح مجتمع فاسداً فلن يستطيع أبداً إصلاح نفسه، ولكن يجب أن يتولى قيادته مشرع واحد يستطيع أن يعيده إلى المبادئ الصعبة التى وضعها مؤسسه.

ولكن يجب أن نفترض كقاعدة عامة، أنه لا يحدث أبداً أو أنه نادراً ما يحدث، أن تقام جمهورية أو ملكية على أساس طيب، أو أن تصلح نظمها القديمة كلها، إلا إذا فعل هذا فرد واحد فقط، بل من الضرورى أن من تصور عقله مثل هذا الإنشاء يجب أن ينفرد بإخراجه إلى حيز التنفيذ^(١٣).

لم يكن مكياڤللى يفكر فقط، أو حتى بشكل رئيسى، فى التمثيل السياسى، ولكنه كان يفكر فى كل التكوين الأخلاقى والاجتماعى للشعب، وهو التكوين الذى تصوره منشأ من القانون ومن حكمة المشرع وبعد نظره. من الناحية العملية ليس ثمة حد لما يستطيع رجل دولة أن يعمل، بشرط أن يفهم قواعد فنه. ففى وسعه أن يحطم دولة قديمة ويبقى دولة جديدة، وأن يغير أشكال الحكم، وينقل المجموعات السكانية، ويدخل فضائل جديدة على أخلاق رعاياه. ويقول إن الحاكم إذا افتقر إلى الجبن، فلن يلوم إلى نفسه؛ إذ كان ينبغي أن يتخذ تدابير لتصحيح جبن شعبه وتخلفهم. ليس المشرع بالمهندس الذى يبنى الدولة فحسب ولكنه أيضاً مهندس المجتمع بكل سنته الأخلاقية والدينية والاقتصادية.

لهذه الفكرة المبالغ فيها عما يستطيع أن يعمل حاكم ودولة. أسباب عدة. فهى من جهة كررت فحسب أسطورة المشرع القديمة التى وجدها مكياڤللى عند كتاب مثل شيشرون وبوليبيوس. ومن جهة أخرى كانت تعكس فهمه للمشكلة التى واجهت حاكما وسط فساد إيطاليا فى القرن السادس عشر، فبالعقوبة

السياسية المحضة تعين على حاكم ناجح أن يخلق قوة عسكرية هي من القدر الكافى من القوة بحيث تتغلب على المدن والإمارات الصغيرة المخلة بالنظام، وأن يخلق في النهاية روحاً عامة جديدة وولاء مدنياً جديداً. وتآمرت جميع الظروف لتجعله يرى في حاكم مطلق الحكم في مصير شعب.

ولكن بجانب هذه الظروف التاريخية كان منطق فلسفته السياسية يدفعه بقوة في الاتجاه نفسه. فإذا كان الأفراد من البشر أنانيين بالطبيعة وبصورة متطرفة، وجب أن تكون الدولة والقوة وراء القانون السلطة الوحيدة التي تحفظ تماسك المجتمع، ويجب في النهاية أن تستمد الالتزامات الأخلاقية من القانون والحكم. ومن هذه الناحية أيضاً كان هوبز هو الذى قدم بياناً منتظماً لما أوحى به مكيافللى.

من وجهة النظر هذه يسهل فهم المستوى المزدوج للسلوك بالنسبة إلى رجل الدولة وللمواطن بصفته الشخصية، وهو المستوى الذى يتكون منه المعنى الرئيسى لما يطلق عليه اسم «المكيافللى». فالحاكم باعتباره خالق الدولة، ليس خارج القانون فحسب، ولكنه خارج الأخلاق أيضاً إذا كان القانون يسنها. ليس من مستوى يحكم به على أفعاله، فيما عدا نجاح وسائله السياسية لتوسيع نطاق قوة دولته وإدامتها. إن الصراحة التى تقبل بها مكيافللى هذه النتيجة وأدراجها في نصيحته للحكام، هي السبب الرئيسى في سمعة كتاب «الأمير» السيئة، وإن لم يفضل «أحاديث» في الحقيقة. لقد أقر علناً استخدام القسوة والغدر والقتل أو أية وسيلة أخرى، شريطة أن تستخدم هذه جميعاً بالقدر الكافى من الذكاء والسرية كي تصل إلى غاياتها.

من الخير أن تعفيه النتيجة عند مايتهمه الفعل، وعندما تكون النتيجة طيبة كما في حالة روميلوس (قتله لأخيه) فسوف تحله دائماً من اللون. ذلك أن الذى يجب زجره هو الذى يرتكب العنف بفرض التدمير. وليس الذى يستخدمه لأغراض خيرة^(٨).

ذلك أن الطريقة التي يعيش بها الناس تختلف اختلافاً بيئياً عن الطريقة التي ينبغي أن يعيشوا بها، بحيث إن من يترك الطريق العادي إلى الطريق الذي ينبغي أن يسير فيه، سوف يجد أنه يقوده إلى الخراب بدلاً من الأمان... وعلى ذلك يجب على الأمير يرغب في المحافظة على نفسه، أن يتعلم ألا يكون طليئاً دائماً، وإنما يكون كذلك أو لا يكون حسبما تقتضي به الضرورة... وليس له أن يهتم بما يصيبه من لوم بسبب أمثال هذه الرذائل التي بدونها قد يكن من الصعب المحافظة على دولته. ذلك أنه سوف يتبين، عندما تضحى جميع الأشياء، أن بعض الأشياء التي تبدو شبيهة بالفضيلة سوف تقودك إلى الدمار إذا اتبعتها، في حين أن غيرها التي تكون رذائل في الظاهر، سوف ينتج عنها أمانك ورخاؤك إذا اتبعتها. إن الأمير الذي يتحدث عنه مكيافللي، وهو التجسيد الكامل للفكر الثاقب وضبط النفس، والذي يستغل فضائله ورذائله على حد سواء، لم يكن ليزيد إلا قليلاً على الصورة المتخيلة للطاغية الإيطالي في القرن السادس عشر. إنه صورة حقيقية، وإن كان مبالغاً فيها، لنوع الرجل الذي جعله عصر الحكام المستبدين يتصدر الحياة السياسية. ويرغم أن أشد الأمثلة تطرفاً وقعت في إيطاليا، إلا أن فرديناند ملك إسبانيا، ولويس الحادي عشر ملك فرنسا، وهنري الثامن ملك إنجلترا، كانوا من الطراز نفسه، وليس ثمة شك في أن مكيافللي كان يكن إعجاباً مزاجياً لذلك الطراز من الحكام، الواسع الحيلة وإن خلا من وازع الضمير، وكان يساوره شك عميق في أنصاف الحلول في السياسة والتي اعتقد بحق أنها راجعة إلى الضعف بأكثر مما ترجع إلى وازع الضمير. وإعجابه بهذا الطراز أسلمه أحياناً إلى سطوحيات خطيرة في الحكم، كما حدث عندما اعتبر سيزار بورجيا الرهيب نموذجاً للأمير الحكيم، وأكد أن إخفاقه السياسي لم يكن راجعاً إلا إلى المصادفة التي لا محيص عنها.

لم يبن مكيافللي أبداً عن اعتقاده في المشرع القدير نظرية عامة في الحكم المطلق السياسي، على غرار ما فعل هوبز فيما بعد. كان رأيه يتجاذبه نوعان من الإعجاب - بالمستبد الواسع الحيلة، وبالشعب الحر الذي يحكم نفسه غير وهو

نوعان لا يتفق أحدهما مع الآخر. وجمع بين الاثنين، وبطريقة غير مأمونة نوعاً
كثورتين إحداهما في تأسيس دولة والأخرى في المحافظة عليها بعد تأسيسها.
ويمكن القول بمصطلحات أقرب إلى الحديثة، أنه كانت له نظرية في الثورات
وأخرى في الحكم. ومن ثم لم يوص بالحكم الاستبدادي إلا في حالتين خاصتين
نوعاً: إنشاء دولة، وإصلاح دولة فاسدة. فبمجرد تأسيس دولة، لا يمكن جعلها
دائمة إلا إذا سمح الناس بنصيب في الحكومة، وأدار الأمير الشؤون العادية
للدولة وفقاً ومع الاعتبار الواجب للملكية رعایاء وحقوقهم. فالعنف الاستبدادي
دواء سياسي قوي، يحتاج إليه في الدول الفاسدة ولطوارئ خاصة في جميع
الدول، ولكنه لا يزال سماً يجب استعماله بأكبر قدر من الحذر.

النظام الجمهوري والقومية

ليس في وصف ميكافلي للملكية المطلقة ما يتطابق مع ما هو واضح من
تحمسه المخلص للحرية والحكم الذاتي في الجمهورية الرومانية. فالإبقاء على
الدولة، تمييزاً له عن تأسيسها، يتوقف على جودة قانونها، لأن هذا مصدر جميع
فضائل مواطنيها المدنية. وحتى في ظل ملكية فالشرط الأصلي للحكم المستقر
أن ينظمه القانون. ولهذا أصر ميكافلي على الحاجة إلى علاجات قانونية ضد
المساوئ الرسمية حتى يتسنى منع العنف غير المشروع، وأوضح الأخطار
السياسية الكامنة في مخالفة الحكام للقوانين، وحماية السياسات القائمة على
الكيد والمضايقة. ويوجه خاص سوف لا يمد الحاكم القطن يده إلى ممتلكات
دعایاه ونسائهم، لأن هذه مسائل من السهل جداً أن تثير الناس وقدفعهم إلى
المقاومة. وكان يحبذ حكماً رقيقاً حيثما أمكن ذلك واستخدام الشدة على أن
يكون ذلك باعتدال، وقال صراحة إن الحكم يكون أكثر استقراراً إذا تقاسمه
كثيرون، وفضل الانتخاب على الوراثة كأسلوب لاختيار الحكام، وطالب بحرية
عامة في اقتراح التدابير من أجل الخير العام، وبحرية المناقشة التي يمكن سماع
كلا الوجهين من كل مسألة قبل الوصول إلى قرار. واعتقد أن الناس يجب أن

يكونوا مستقلين وأقوياء، إذ ليس من سبيل لجعلهم ذوي جرأة في القتال بغير إعطائهم وسائل التمرد. وأخيراً كان يقدر تقديرًا عاليًا كلاً من فضيلة ورأي شعب لم يتطرق إليه الفساد، بالقياس إلى فضيلة الأمير ورأيه. ليس الناس مؤهلين لاتخاذ نظرة طويلة إلى السياسات المعقدة، ولكنه أوفد فطنة وأسلم في أحكامهم من أمير، في المسائل التي تقع في نطاق فهمهم، مثل تقدير خلق موظف كبير، وبرغم ما تنسم به أحكام مكياظلي السياسية من استغفاف فلا يمكن أن تخطيء تقديره للحكم الليبرالي والقانوني. وهذا هو الذي يفسر الإعجاب الذي أحس به نحوه أحد أنصار الدستوري مثل هارنجتون.

وتتصل فكرته السيئة عن الأرستقراطية وطبقة النبلاء اتصالاً وثيقاً بحكمه المشايخ للحكم الشعبي كلما كان ذلك ممكناً، وللملكية حيثما تدعو الضرورة. لقد أدرك أكثر من أي مفكر آخر في زمنه، أن مصالح النبلاء مناقضة مصالح كل من الملكية والطبقة الوسطى، وأن الحكم الذي يسوده النظام يتطلب قمعهم أو استحصال شأفتهم. هؤلاء «السادة» الذين يعيشون في خمول على الدخل الناتج من ثروتهم دون أن يؤدوا أية خدمة مفيدة، هم «في كل مكان أعداء لكل حكم مدني».

والطريقة الوحيدة لإقامة أي نوع من النظام هناك، هي تأسيس ملكية، إذ حيث يكون مجموع الناس من الفساد تماماً بحيث تعجز القوانين عن كبحهم، يصبح من الضروري إقامة سلطة عليا تستطيع في يد ملكية - ومع سلطات كاملة ومطلقة - أن تحد من طموح الأقوياء الزائد عن الحد، ومن فسادهم^(١٠).

الشيء الوحيد الذي أضفى مظهر المعقولية على إعجاب مكياظلي بـسيزار بورجيا هو حقيقة أنه برغم كل جرائمه، وفر لدولة البابوية حكماً أفضل مما أعطاه لها ذلك الحشد من البارونات النصوص الذين أزاحهم وحل محلهم. لقد عهد مكياظلي إلى أميره بمهمة محاربة الشيطان بالنار، ولكن على الأقل كان في ذناء الأمير كبر في الهدف واتساع في التصور السياسي يفتقر إليهما ما يسويها من دناءة خصوم الأمير.

وجنبًا إلى جنب مع نضور مكياقللى من النبلاء تقف كراهيته للجنود المرتزقة. ومرة ثانية كان أمام ناظرية سبب من أخطر أسباب الخروج على القانون فى إيطاليا، وهو عصابات الأوغاد المأجورين الذين يقفون على قدم الاستعداد للقتال فى سبيل من يعرض عليهم أكبر أجر، ولا يخلصون لأحد، وغالبًا ما كانوا أخطر على من يستخدمهم منهم على أعدائهم. مثل هؤلاء الجنود المحترفين كانوا قد حلوا تمامًا تقريبًا محل الجنود من المواطنين فى الأزمنة القديمة فى المدن الحرة، وبينما استطاعوا بث الإرهاب فى إيطاليا، أثبتوا عجزهم ضد القوات الأفضل تنظيمًا وأكثر ولاء، التى جاءت من فرنسا. كان مكياقللى على بصر واضح بالميزة التى كسبتها فرنسا من تأميم جيشها، ومن ثم لم يتعب أبدًا من الحث على أن تدريب جيش من المواطنين وإعداده، هو أول حاجة تستشعرها دولة. وكما عرف من مشاهداته هو، فالفرق المأجورة والمساعدون الأجانب هم، على السواء، مبعث دمار للحاكم الذى يجب أن يعتمد عليهم. فهم يستنزفون خزائنه ويتخلون عنه دائمًا تقريبًا إذا وقع فى عسر، وعلى ذلك ففن الحرب هو أول ما يهتم به حاكم، وشرط النجاح فى جميع مغامراته، وعليه قيل أى شئ آخر، أن يهدف إلى تملك قوة قوية من مواطنيه هو، حسن إعدادها ونظامها، وتربطها بمصالحه صلات من الولاء للدولة، وكان مكياقللى يود أن يخضع للتدريب العسكرى جميع المواطنين القادرين جسمانيًا ممن تراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والسبعين. يمثل هذه القوة يستطيع حاكم أن يحافظ على سلطته وأن يمد حدود دولته، وبدونها يصبح فريسة للشقاق الأهلى فى الداخلة ولطموح الأمراء الذين يجاورونه.

ووراء اعتقاد مكياقللى فى جيش من المواطنين وكراهيته للنبلاء، وقضت العاطفة الوحيدة التى خفضت من الاسخفاف الذى يشيع فى آرائه السياسية. هذه كانت الوطنية القومية ورغبة فى توحيد إيطاليا وحفظها من الاضطرابات الداخلية والغزاة الأجانب. وكان صريحًا تمامًا فى إثبات أن واجب المرء نحو بلده يلقى جميع الواجبات الأخرى وجميع الوساس.

ذلك أنه حيث يتوقف أمن البلد ذاته على القرار الذي يتخذ، فلا ينبغي السماح بأن يسود أى اعتبار من العدل أو الجور، ومن الإنسانية أو القسوة، ولا من المجد أو العار. ولكن إذ تطرح جانباً جميع الاعتبارات الأخرى، ينبغي أن يكون السؤال الوحيد هو: أى طريق سوف ينقذ حياة البلد وحرية؟^(١١).

هذه كانت العاطفة الكامنة وراء اعتباره السلطة المطلقة التي لا ترحم مثلاً أعلى، وهو ما يظهر فى الفصل البليغ الذى يختم كتاب «الأمير». كان مكياهللى يأمل أن من بين الطغاة فى إيطاليا، وربما فى بيت مديتشى، قد ينهض أمير له القدر الكافى من الخيال بحيث يرى دولة إيطالية متحدة، ومن الجراة بحيث يحول الخيال إلى واقع.

وإذا كان من الضرورى أن يضطهد أهل ميديا الفرس لكى تبرز إلى النور عظمة قورش وشجاعته، وإذا كان ينبغي تشتت الأثينيين بفرض توضيح امتياز ثيسبوس، كذلك فى الوقت الحاضر ويقصد إبراز فضائل روح إيطالية واحدة، كان من الضرورى أن تجر إيطاليا إلى حالتها الراهنة وهى أن تكون فى موضع استعباد يقوق مائعرض له الفرس، وأعظم تشتتاً من الأثينيين، وبدون رئيس، ودون نظام، مقاوبة على أمرها ومنهوبة، وممزقة أوصالها، واجتاحها أعداؤها، وأخضعت لكل نوع من التدمير والإتلاف^(١٢).

ولكن بينما كان أمل السلام والوحدة لإيطاليا دافعاً حقيقياً حرك فكر مكياهللى، كان بالنسبة إليه عاطفة أكثر منه خطة محددة. فبفض النظر عن الاعتقاد بأنها يجب أن تخضع لزعامة ملك مطلق، على نحو ما رأى الوحدة الوطنية تحققت فى فرنسا وإسبانيا، لم يكن لديه ما يمكن أن يدعى سياسة لتوحيد إيطاليا. كان يفكر فيها كأمل بعيد لا يمكن بدونه الوصول أبداً إلى سعادة البلد ورخائه، ولم يتصور أبداً فى الحقيقة حكماً على نطاق قومى. هالحكومة التي استثارت أخلص حماسه كانت دولة مدينة موسعة مثل روما، ينبغي بالتأكيد أن تنتهج سياسة بعيدة النظر فى اجتذاب تأييد حلفائها والاحتفاظ به، ولكنها لا

ترقى أبداً في تصور مكياڤللى إلى مستوى تقدير مواطنة على نطاق الأمة بأسرها. وبهذا يتصادف أن الفصل الختامى من «الأميرة» وأن كان مخلصاً بغير شك، هو الاستثناء بدلا من القاعدة، في نصيحته الدنيئة كالمعتاد، إلى الأمراء.

عمق النظرة والنقائص

كان خلق مكياڤللى والمعنى الحقيقى لفلسفته من أنغاز التاريخ الحديث. فقد مثل على أنه ساخر تماما، ووطنى استبد به التحمس، وقومى متحمس، وجزويتى سياسى، وديموقراطى عن اقتناع وإيمان، وساع دون وأزع من ضمير وراء عطف المستبدين، لعل فى كل من هذه الآراء مع ما بينها من تناقض، عنصراً من الحقيقة. الشيء الذى ليس صحيحاً على وجه التأكيد، إن أيا منها يعطى صورة كاملة إما مكياڤللى وإما لفكره. كان فكره فكر رجل يعتمد حقيقة على التجربة، التى اكتسبها نتيجة مجال واسع من المشاهدة السياسية ومجال أوسع من الاطلاع على التاريخ السياسى، ولم يكن فى هذه التجربة مذهب عام حاول مكياڤللى أن يربط به كل مشاهداته. حقيقة تبين كتاباته تركيزاً للاهتمام يبعث على الدهشة، فهو لا يكتب عن شيء أو يفكر فى شيء باستثناء السياسة، وفن السياسة، وفن الحرب، أما بالنسبة إلى المسائل العميقة من اجتماعية واقتصادية أو دينية، فهو لا يهتم بها إلا من ناحية تأثيرها فى السياسة. وربما كان طابعه العملى كبيراً بحيث لم يكن عميقاً من الناحية الفلسفية، ولكنه فى السياسة الخالصة كان من دون جميع معاصريه، يملك أعظم اتساع فى النظرة وأوضح نظرة عميقة إلى الاتجاه العام الذى يسير فيه التطور الأوروبى.

وهو وقد عاش فى زمن كان يتداعى فيه النظام السياسى القديم فى أوروبا، وتتشأ مشكلات جديدة فى الدولة، والمجتمع بسرعة مذهلة، حاول أن يقسم المعنى المنطقى للأحداث، وأن يتنبأ بالمشكلات الحتمية، وأن يستقط ويصوغ

القواعد التي كانت تتشكل آنذاك بين ظروف الحياة الوطنية والآخذة حديثاً في التكون، وهي القواعد التي قدر لها من ذلك الوقت فصاعداً أن تسيطر على العمل السياسي^(١٢).

لقد خلق مكيافللي، أكثر من أي مفكر سياسي آخر، المعنى الذي ارتبط بالدولة في الاستعمال السياسي الحديث، وحتى الكلمة نفسها، باعتبارها اسماً لكيان سياسي ذي سيادة، يبدو أن كتاباته روجتها في اللغات الحديثة إلى حد بعيد. والدولة كقوة منظمة، لها التفوق في أرضها وتنتهج سياسة واعية من التوسع في علاقاتها مع الدول الأخرى، لم تصبح المؤسسة السياسية الحديثة والنموذجية فحسب، ولكنها أصبحت بصورة متزايدة أقوى مؤسسة في المجتمع الحديث، فأصبح لها أكثر فأكثر، الحق والالتزام في تنظيم جميع مؤسسات المجتمع الأخرى والسيطرة عليها، وتوجيهها وفق خطوط ترسمها بشكل سافر مصالح الدولة نفسها، والدور الذي لعبته الدولة وفق هذا التصور في السياسة الحديثة، دلالة على الوضوح الذي فهم به مكيافللي اتجاه التطور السياسي.

لكن من الصعب القول بما إذا كان اليريق الحاد الذي ألغته عبقريته على فن سياسة الحكام المستبدين والدول الوطنية التي أعقبتهم، لم يخف القدر الكثير كالذي كشف عنه، إن الفلسفة التي تعزو بصفة رئيسية ماتحققه السياسة من ضروب النجاح والإخفاق إلى سعة حيلة رجال الدولة أو خرق رأيهم، فلسفة لا بد أن تكون سطحية، كان مكيافللي يرى العوامل الأخلاقية والدينية والاقتصادية في المجتمع، كأنها قوى يستطيع السياسي الماهر أن يحولها لصالح الدولة، أو حتى يستطيع أن يخلقها من أجل الدولة، وهذا لا يعكس فقط ترتيباً معقولاً للقيم، ولكنه يقلب أيضاً النظام العادي للكفاية السببية، وعلى أية حال فمن المؤكد أن مكيافللي أساء تماماً تمثيل حالة الفكر الأوربي في بداية القرن السادس عشر، إلا في صفوف نفر قليل من الإيطاليين ممن تبذرت أوهامهم، لقد وضع كتابيه خلال السنوات العشر التي أعقبت اليوم الذي علق فيه مارتن لوتر آراءه على باب

الكنيسة في وتبرج، وكان من أثر الإصلاح البروتستنتي أن ربط السياسة والفكر السياسي بالدين وبالاختلافات في العقيدة الدينية، ربطاً أوثق مما كانت عليه الحال خلال معظم العصور الوسطى. إن عدم اكتراث مكياڤللي بحقيقة الدين أصبح في النهاية خاصية مشتركة تميز الفكر الحديث، ولكن هذا لا يصدق بالتأكيد على القرنين التاليين لما كتبه. وبهذا المعنى كانت فلسفته محلية بصورة ضيقة وتتعلق بفترة قصيرة ولو أنه كتب في أي بلد خلاف إيطاليا، أو لو أنه كتب في إيطاليا بعد بدء الإصلاح الديني، بل أكثر من هذا، بعد بدء الإصلاح المضاد في الكنيسة الرومانية، لاستحال الظن بأنه كان يعالج أمور الدين بمثل ما عالجها.

هوامش الفصل السابع عشر:

(١) See "France" by Stanley Leathes, in the Cambridge Modern History, Vol. I (1903), ch. 12, and G.B. Adams: Civilization during the Middle Ages (1914) ch. 13.

(٢) Discourses on the First Ten Books of Titus Livius, I, 12; trans. by C.E. The Historical, Political, and Diplomatic Writings of Niccolò Machiavelli, 4 vols., Boston and New York, 1891.

(٣) لاحظ بريفتي - أورتون Previtè-Orton عدة نواح في ملاحظاته. انظر الطبعة التي أخرجها لكتاب: De- fensor, Index, B, s.v. Machiavelli

وانظر القصة عن إيطاليا في II, xxvi, 20. وفي الفصل ٢٦ من «الأميرة».

(٤) Discourses, II, 2.

(٥) Sir Frederick Pollock: History of the Science of Politics (1911), p. 43.

(٦) Discourses, I, 55.

(٧) Discourses, I, 9.

(٨) Discourses, I, 9.

(٩) Princes, الفصل الخامس عشر.

(١٠) Discourses, I, 55.

(١١) Discourses, III, 41.

(١٢) Princes, الفصل السادس والعشرون.

(١٣) L.A. Burd, in Cambridge Modern History, Vol. I (1903), p. 200.

(مراجع مختارة)

A History of Political Thought in Sixteenth Century. By J.W. Allen. 3d ed. London, 1951. Part IV, ch. 2.

Il Principe. Ed. by L.A. Burd. Oxford, 1891. (Introduction by Lord Acton; reprinted in the History of Freedom and Other Essays. London, 1907).

"Florence (II): Machiavelli". By L.A. Burd. In the Cambridge Modern History, Vol. I (1903), ch. 6.

The Statecraft of Machiavelli. By H. Butterfield. New York, 1956.

The Myth of the State. By Ernst Cassirer. New Haven, Conn, 1946. Chs. 10-11.

"Economic Change". By William Cunningham. In the Cambridge Modern History, Vol. I (1903), ch. 15.

"Machiavelli's Political Philosophy". By C.R. Fay. In Youth and Lower. Pondon, 1931.

Studies of Political Thought fro Gerson to Grotius. 14141-1625, By John Neville Frggis. 2d ed. Cambridge, 1923. Ch. 3.

Machiavelli's Prince and Its Forerunners: The Prince as a Typical Book der-regimine principum. By Allan H. Gilbert. Durham, N.C., 1938.

The Social and Political Ideas of some Great Thinkers of the Renaissance and the Reformation. Ed. by P.J.G. Hearnshaw. London, 1925. Ch.4.

Histoire de la science politique. By P. Janet. 2 vols. 4th ed. Paris, 1913. Vol. I, pp. 491-602.

"Machiavelli and the Present Time". By H. J Laski. In the Dangers of Obedience and Other Eassays. New York, 1930.

Machiavelli. The Romanes Lecture, 1897. By John Morley. London, 1897.

Niccolo Machiavelli, the Florentine. By Giuseppe Prezzolini. Erg. trans. by Ralph Roeder. New York, 1928.

Machiavelli: The Man, His Work, and His Times. By Jeffrey Pulver. London, 1937.

The Life and Times of Niccolo Machiavelli. By P. Villari. Eng. trans. by
Linda Villari. 2 vols. Rev. ed. London, 1892.

Machiavelli. By J.H. Whistler. Oxford, 1947.

الفصل الثامن عشر المصلحون البروتستنت الأوائل

مزج الإصلاح البروتستنتي النظرية السياسية بالاختلافات في العقيدة الدينية وبمسائل التعاليم اللاهوتية، مزجًا أوثق مما كانت عليه الحال حتى في العصور الوسطى. بيد أنه ليس ثمة صيغة بسيطة لهذه العلاقة. ففي كل مكان، جرى الدفاع عن النظريات السياسية بحجج لاهوتية. وعقدت المحالقات السياسية باسم الحقيقة الدينية. لم يكن هناك في أي مكان حزب ديني، بروتستنتي أو كاثوليكي، ربط حقًا معتقداته السياسية بفلسفة اللاهوت التي اعتقها. وأسباب هذا واضحة. فالكاثوليك والبروتستنت على حد سواء، وكل قسم فرعي من البروتستنت، كانوا ينهلون من نفس التراث المسيحي ونفس المجموعة من التجربة السياسية الأوروبية. وكان لجميع علماء الكنائس نفس الممين من الأفكار، وهو مجموعة غنية ومتباينة من الفكر، تترد باستمرار إلى القرن الحادي عشر وتشتمل على تقليد يعود بها إلى العصور القديمة. وكان اعتماد أي جزء من هذا التقليد السياسي على أي نظام لاهوتي معين، اعتمادًا واهي العري، على نحو ما كان عليه دائمًا في العصور الوسطى. فكان في إمكان البروتستنت، على غرار ما سبق أن فعل الكاثوليك دائمًا، أن ينتقوا منه ما يتفق وأغراضهم وظروفهم. ومن ثم لم ينتج الإصلاح شيئًا من قبيل نظرية سياسية بروتستنتية، يمثل ما لم تنتج

العصور الوسطى نظرية سياسية كاثوليكية، ومن هذه الناحية نفسها لم ينتج حتى نظرية إنجيلية أو مشيخية أو لوثرية تعتمد وثيقاً على الفلسفات الدينية لهذه الكنائس البروتستنتية. ولو أن أية مجموعة توازر لها الوقت وعلاقة مستقرة بالحكم، لاستطاعت أن تختار مذهباً سياسياً أكثر أو أقل تماسكاً، يناسب موقفها ويميز بدرجة طيبة معتقدات أعضائها (برغم وجود استثناءات فردية دائماً). ولكن تشابه الاعتقاد السياسي كان أكثر اعتماداً على الظروف منه على اللاهوت، ونتجت الاختلافات السياسية من المواقف المتباينة التي وجدت الكنائس أنفسها فيها، بدلاً من أن تنتج عن اختلافات لاهوتية. ولهذا كان في الإمكان أن يتفق إنجليكي ولوثري وكاثوليكي من بلاد الغال على حق الملوك الإلهي بأفضل مما يتفقون على هلسفهم اللاهوتية، وقد يتفقون أيضاً على اعتبار كل من الكلفنيين والجزويت أعداء عموميين. لن يتطابق أبداً تصنيف للنظريات السياسية مع تصنيف للشيع الدينية، وإن كان صحيحاً أن المجموعات الدينية كوّنت بالتأكيد مجموعات من النظرية تمثلها.

ومجرد فصم العلاقات مع الكنيسة الرومانية لم يحل في أية حال بالنسبة إلى البروتستنت، أياً من الصعاب الحقيقية التي نشأت في العصور الوسطى حول تدخل رجال الدين في السياسة أو تدخل السلطة الزمنية في الدين. لقد غير فصم العلاقات شكلها ولكنها زاد من حدتها في الوقت نفسه، لأن الدين كان لفترة مؤقتة، أكثر اعتماداً على السياسة وتورطاً فيها عنه في أي وقت من قبل. وفضلاً عن هذا، كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة تختلف حسب الموقف السياسي والديني في كل بلد. وكانت الآراء السائدة عن الكنيسة والدين تتغير بصورة أبطأ بكثير مما تبرره الحقائق، ولم تكن النتائج التي تحققت شبيهة أبداً وبأية درجة، بالنتائج المقصودة، وبهذا تحطمت بصفة دائمة وحدة الكنيسة، بحيث إنه بدلاً من كنيسة واحدة كان هناك عدد يتزايد من الكنائس، ولكن كان لا بد من انقضاء قرن قبل أن يتمكن حتى البروتستنت الليبراليون من إدراك حقيقة هذا الأمر. ظل تصور الكنيسة كالحارس على الحقيقة الوحيدة المعلنة؛

وحقيقة أن البروتستانتية استبدلت سلطة حكومة رجال الدين بعصمة الكتاب المقدس؛ هذه الحقيقة لم تجعل البروتستانتية أقل تسلطاً في نزعها، كان كل شخص يفترض، وبما يبدو الآن سذاجة لا تقبل التصديق، أن الاتفاق على الحقيقة الدينية ممكن، أو حتى محقق لو أمكن إزالة ما عليه خصومهم من عمى أو من سوء، وإذا استثنينا عدداً من الكتاب يعد على أصابع اليد الواحدة، لم تكن هناك مسألة تسامح ديني. كان الاعتقاد عاماً من جانب رجال الكنيسة، بأن على السلطة العامة أن تحافظ على المذهب الخاص، وكان من جانب رجال الدولة أن وحدة الدين شرط لا غنى عنه للنظام العام. وحيث تحطمت حكومة الكنيسة الرومانية أصبحت المحافظة على العقيدة عبئاً على السلطات المدنية؛ إذ لم يكن في إمكان أي شخص آخر أن يحافظ عليها. والواقع أن القرار بشأن ما هو المذهب الخالص انتقل إلى حد كبير إلى الحكام الزمتميين، وعندما بذلت محاولة أمينة من أجل هذا، أصبح الحكم محملاً بتلك المهمة المستحيلة وهي تقرير ما هي الحقيقة الدينية، وعندما لم تذل بأمانة أعطى للسياسيين مياه عكرة لا نهاية لها يضطادون فيها.

الطاعة العمياء وحق المقاومة

وعلى ذلك وبوجه عام، عجل الإصلاح، هو وما سببه من مجادلات طائفية، بالاتجاه - وكان موجوداً - نحو زيادة سلطة الملكيات ودعمها، وكان معنى إخفاق الكنيسة في إصلاح نفسه عن طريق «مجلس عام»، إن إصلاحاً ناجحاً لن يكون في حيز الإمكان إلا إذا استطاع أن يجند تأييد الحكام الزمتميين أو حتى قوتهم. لقد اكتشف مارتن لوتر في وقت مبكر أن نجاح الإصلاح في ألمانيا كان يتوقف على نيل مساعدة الأمراء. وفي إنجلترا نفذ الإصلاح عن طريق سلطة هنري الثامن القرية من مطلقة، وكانت نتيجة المباشرة مزيداً من تقوية السلطة الملكية. وفي أوروبا بوجه عام، حيث انتشرت المجادلات، كان الملك هو النقطة الواحدة التي يمكن أن تتجمع حولها الوحدة الوطنية. وكان هذا صحيحاً بوجه

خاص في فرنسا في الشطر الأخير من القرن السادس عشر. ويمكن القول - دون كثير من المبالغة - أن النجاح كان في كل مكان من نصيب الحزب الديني الذي تصادف أن كان متحالفاً مع سياسة داخلية قوية. ففي إنجلترا وشمال ألمانيا وققت البروتستنتية إلى جانب الأمراء. وفي فرنسا وإسبانيا تحالفت مع أصحاب النزعة الاستقلالية من النبلاء والمقاطعات أو المدن، وكانت النتيجة أن بقيت الديانة الوطنية كاثوليكية. وهكذا كان ما يخسره أحد، كسباً للملك، وكانت الملكية المطلق التي لم ينشئها الإصلاح والتي لم تكن بالطبيعة متصلة بأي شكل من المعتقدات الدينية أكثر من اتصالها بغيره، هي في المقام الأول المستفيد السياسي الرئيسي منه.

وهذا الأثر زادته حقيقة أن المجموعات ذات المصلحة الأقوى أحست باستمرار أنها مضطرة إلى شن حربها على جبهتين. فكان عليها بالطبع أن تتنازع البابا ولهذا الغرض استخدمت جميع المبادئ والحجج التي أصبحت ملكاً مشتركاً في القرنين التاليين لوليم الأوكامي. ولكن أحس رجال الإصلاح البروتستنت الرئيسيون، بل بأكثر مما أحس الكاثوليك، أنهم مضطرون إلى تمييز أنفسهم بدقة عن حركات الإصلاح الديني والاجتماعي الأشد غموضاً وراдикаلية والتي تكونت منها «الحافة المجنونة» من البروتستنتية. إن الحركات التي من هذا النوع، وكانت بغير شك تترتد تحت السطح قروناً، ظهرت على الفور إلى النور عندما راح النظام المستقر يضطرب. كانت بورجوازية القرن السادس عشر الصاعدة تغشى وتكره المذهب الذي ينكر التعميد وثورات الفلاحين بأعنف مما كرهت الاضطرابات البروليتارية بعد ذلك بوقت طويل. وأخمدت هذه الحركات بقسوة وحشية ظفرت ببركة كل من لوثر وكلشن. ولم يكن بغير ما سبب أن بقيت الملكية تأييد الطبقة الوسطى الآخذة في النمو، ولهذا السبب نفسه ألقى المصلحون الدينيون بأنفسهم في أحضان الأمراء. وهكذا انضم الإصلاح إلى القوى الاقتصادية الموجودة آنذاك، ليجمل الحكم الملكي المزود بسلطة مطلقة في الداخل وبحرية العمل في الخارج، شكل الدولة الأوربية النموذجي.

بيد أنه في الوقت نفسه أسفرت البروتستنتية عن نتيجة أخرى مالت في
الأجل الطويل، إلى أن تعمل في اتجاه مضاد، فقد خلقت في معظم أجزاء شمال
أوروبا أقليات دينية قوية نسبياً، كانت من وفرة العدد بحيث لم يكن في الإمكان
شمعها دون تعريض النظام العام للخطر، وكانت مصممة، تماماً بمثل تصميم
الضيق الذي في السلطة، على أن تظفر لعقيدتها بمنافع الاعتراف القانوني،
كانت كل واحدة من أمثال هذه المجموعات - ولأسباب لا تخفى - مصدراً محتملاً
للاضطراب، وكان كل اختلاف ديني في الوقت نفسه مشكلة سياسية، ولم تبرز
سياسة التسامح الديني إلا ببطء وتحت ضغط ظروف لم تسمح بحل آخر؛ إذ
اكتشف أن الولاء السياسي المشترك ممكن بالنسبة إلى أناس مختلفة أديانهم.
وفي هذه الأثناء كان اندماج الدين والسياسة كاملاً، أصبحت مساندة الحكم بنداً
أساسياً من العقيدة الدينية، في حين جرى الإحساس بأن الدفاع عن عقيدة
دينية كان، وغالباً ما حدث ذلك في الحقيقة، هجوماً على حاكم له معتقد
مختلف، إن قضية الإصلاح الديني، على الأقل من جانب مجموعة منشقة وليس
لها وضع ثابت مقرر، لم تتضمن فحسب حقاً في الاختلاف مع الحكومة التي
تتولى السلطة، ولكن كان يمكن أن تتطوى أيضاً على حق المقاومة في سبيل
مصالح ما اعتقد المنشقون وبأمانة، أنه الدين الصحيح. كان المصلحون في
القرنين الرابع عشر والخامس عشر يدعون الحق في مقاومة بابا زنديق، وكان
عليهم في القرن السادس عشر أن يدعوا الحق في مقاومة الملوك الزنادقة الذين
كانوا الآن، وبدلاً من البابا، «يشيعون الدمار في الكنيسة». كانت المشكلة لا تزال
هي الإصلاح الديني، ولكنها مشكلة سياسية على الأقل بقدر ما كانت دينية.

ولهذا السبب أصبحت النقطة التي دار حولها أكثر الجدل في الفلسفة
السياسية، هي السؤال عما إذا أن من حق الرعايا مقامة حكامهم - طبقاً لأسباب
مفروضة أنها طيبة، وتعنى في العادة بالمحافظة على المذهب المسيحي السليم - أم
أنهم مدينون بواجب الطاعة العمياء بحيث تكون المقاومة خطأ في جميع
الحالات، أصبحت وجهة النظر الأخيرة هي النظرية المستحدثة في حق الملوك

الإلهي، نظرًا لأن الطاعة العمياء لأي شكل من الحكم باستثناء الملكية، مسألة أكاديمية. ومن جهة أخرى، يمكن الدفاع على أفضل وجه، عن حق المقاومة، على أساس النظرية الافتراضية التي تذهب إلى أن الملوك يستمدون سلطتهم من الشعب، ويجوز لأسباب كافية، أن يحاسبهم. وعلى ذلك راح هذان النوعان من النظرية يسيوران في القرن السادس عشر، وأصبح كل منهما يعتبر نقيضاً للآخر، وكانا كذلك حقا من ناحية النتائج التي سوف يسفر عنها الآن كل منهما. كلاهما كان بصفة مؤشنة لاهوتيا كذلك وإن ثبت أن بالإمكان عزل نظرية الحقوق الشعبية عن اللاهوت بأسهل من فصل الحق الإلهي.

والواضح أن أيا من النظريتين لم تكن جديدة في حد ذاتها، وإن كانتا على العموم جديدتين من ناحية ما تستخدمان من أجله. فالاعتقاد بأن الطاعة المدنية فضيلة مسيحية أمر بها الله، اعتقاد قديم قدم القديس بولس، ولم يشك مسيحي أبداً في أن السلطات مستمدة بمعنى ما من الله، وهذا في حد ذاته لا يعني أي إنكار للفكرة التي تذهب إلى أن السلطة، بمعنى ما، تأتي أيضا من الناس. وقد كان في إمكان كاتب من العصور الوسطى، يسير على التقليد الذي وضعه جريجوري الكبير، أن يقترب من مذهب الطاعة العمياء وإن لم يكن معتقداً عاماً كما أصبح عليه في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومن جهة أخرى فالنظرية العامة التي ترى السلطة السياسية تأتي من الناس، لم تكن بأي معنى خاص، دفاعاً عن الحق في المقاومة. إن تخصص النظريتين واعتبار إحدهما نظرية ملكية والأخرى معادية للملكية، حدث خلال القرن السادس عشر.

مارتن لوثر

النقطة المثيرة للاهتمام التي يتعين ملاحظتها بصدد المصلحين الأول، هي أن مواقف كل من لوثر وكلفن من المشكلة الأخلاقية الأساسية متشابهة إلى حد

كبير. بمعنى أن كليهما اعتنق فكرة أن مقاومة الحكام شريرة في جميع الظروف. وهذه الحقيقة تلفت النظر نظرًا للتباين الذي ظهرت فيما بعد بين الكنيستين اللوثرية والكاثوليكية. فقد كان الكاثوليكيون في كل من أسكتلندا وفرنسا مسئولين إلى حد كبير عن ابتداء ونشر نظرية أن للمقاومة السياسية ما يبررها باعتبارها وسيلة للإصلاح الديني. كان جون نوكس في أسكتلندا - وهو زعيم مذهب إصلاحى - يجب أن ينجح بالقوة الشعبية إزاء حزب يناصر البلاط، وكاثوليكي لا يتزحزح عن مذهبه - هو المسئول في المحل الأول عن هذا التحول الهام عن تعليم كلثن نفسه. وأسهمت في الوصول إلى غاية مشابهة. الظروف التي وجد الكاثوليكيون الفرنسيون أنفسهم فيها. ومن جهة أخرى، مالت الأحوال السائدة في شمال ألمانيا إلى أن تجعل الطاعة العمياء جزءًا دائمًا من تعليم الكنيسة اللوثرية.

في هذه النتيجة عنصر من السخرية التاريخية، فعلى أساس النزعة الذمئية كان لوثر أفضل استعدادًا من كلثن. للعطف على قضية الحرية الشخصية. فبحكم ميوله كان ينفر من القمع في مسائل الاعتقاد، وهذه في الحقيقة النظرة الوحيدة المتمشية مع فكرته عن التجربة الدينية.

لا يمكن أبدًا إبعاد الزندقة بالقوة، لذلك يحتاج إلى أداة أخرى، وهي صراع وصراع خلاف صراع السيف. يجب هنا أن تجادل كلمة الرب. فإذا لم يفد ذلك فإن السلطة الزمنية لن تحل المسألة حتى لو ملأت الأرض بالدم^(١).

ذلك أن جوهر الدين عند لوثر يكمن في تجربة باطنية في جوهرها صوفية ولا يمكن نقلها إلى الغير، بينما صورها الخارجية والطقوس التي يمارسها رجال الدين مجرد عون في بلوغ هذا الهدف أو عقبة في طريق الوصول إليه. وكان هذا معنى مذهبه في التبرير عن طريق الإيمان «كهانة الرجل المسيحي». والواضح أن القوة وسيلة غير مناسبة كلية لتنمية الدين كما يفهم على هذا النحو.

كانت جميع أفكار لوثر السابقة عن كلتا الكنيسة والدولة، شائعة منذ القرن

الرابع عشر. والتهم التي وجهها إلى الكنيسة الرومانية - مثل الترف والمعيشة الشريرة في بلاط روما، واستنزاف الإيرادات الكنسية الألمانية من أجل روما، وتفضيل المطارنة الأجانب في الكنائس الألمانية، وفساد الهيئة القضائية البابوية، وبيع صكوك الغفران - كل هذه كانت تشير إلى مظالم قديمة. وكان أساس حجته ضد البابا وحكومة رجال الكنيسة هو بالضبط المبدأ الذي روجه النزاع في المجالس الكنسية حول أن الكنيسة «اجتماع جميع المؤمنين بالمسيح على الأرض». وكان هجومه على ما تمتع به رجال الدين من امتيازات وإعفاءات خاصة، يسير وفق خطوط الحجة القديمة المعادية للبابوية وهي: الفوارق في المرتبة أساليب إدارية فحسب، ولجميع طبقات الناس، من العلمانيين ورجال الدين، وظائف مفيدة للمجتمع. ومن ثم فلا سبب يدعو إلى عدم محاسبة رجال الدين في المسائل الزمنية بمثل ما يحاسب أحد العلمانيين.

مما لا يحتمل حقاً أن يكن القانون الروحي مثل هذا التقدير العالي لحرية رجال الدين وأرواحهم وممتلكاتهم كما لو أن العلمانيين ليسوا مسحيين روحيين فضلاء، أو ليسوا مثلهم أعضاء بالكنيسة^(٢).

ومع هذا، وبرغم أن لوثر كان يحكم نزعتة الذهنية نفوراً من القمع الديني، وبرغم أنه عرف كيف يجمع كهانة الرجل المسيحي ضد القانون الكنسي وضد حكم رجال الدين، إلا أنه أخفق تماماً في أن يتصور الدين قادراً على الاستغناء كلية عن النظام والسلطة الكنسيين. وسبق على غير رضا من نفسه، ولكن بصورة مؤكدة برغم ذلك، إلى أن يستنتج وجوب القضاء على الزنادقة ومنع تعاليمهم. وهذه النتيجة، وبرغم ميله، أدت مباشرة إلى القمع، ولما كانت الكنيسة قد أخفقت هي نفسها في تصحيح نقائصها، لهذا أصبح الأمل في تطهيرها رهيناً حتماً بالحكام الزمانيين.

ولكن سوف يكون هذا هو العلاج الأفضل والوحيد أيضاً الذي يتبقى، إذا بدأ الملوك والأمراء والنبلاء والمدن والجماعات أنفسهم وفتحوا طريقاً للإصلاح،

بحيث يجد الأساقفة ورجال الدين الذين يستشعرون الخوف الآن، سبباً يدعوهم إلى السير فيه^(٣).

حقيقة كان لوثر لا يزال متعلقاً بالخدعة القديمة وهي أن هذه حيلة مؤقتة لمواجهة حالة طارئة. فيقول إن الملوك والأمراء «أساقفة بحكم الضرورة». ولكن النتيجة العملية التي تترتب على انفصاله عن روما أن أصبح الحكم الزمى نفسه أداة الإصلاح والحكم الفعال على أى إصلاح ينبغي أن يكون. ليس ثمة شيء كان بالتأكيد أبعد عن نيته من جعل الحكومة هي الحكم على الهرطقة، ولكن الواقع أن السلطة التي تنفذ هي التي تعرف الهرطقة. وعلى ذلك ساعد لوثر في هذه الحالة على خلق كنيسة وطنية وهي أمر كان يعتبره بالتأكيد بشاعة دينية.

وإذا اعتمد في نجاح الإصلاح على الأمراء، أصبح من النتائج المفروغ منها أن يتمسك بالرأى الذى يذهب إلى أن الرعايا مدينون لحكامهم بواجب الطاعة العمياء. وبرغم استقلاله في أحكامه وحبه الصادق للحرية الدينية، فعمل اعتناقه هذا الرأى كلفه القليل أو لم يكلفه شيئاً من ناحية معتقداته الدينية. كان في الحقيقة قليل الاهتمام جداً بالسياسة إلا إذا فرضتها الأحداث على اهتمامه. وكان بحكم مزاجه يكن احتراماً كبيراً للسلطة المدنية، كان دائماً معارضاً بشكل ملحوظ للضغط السياسى عن طريق الفتنة والعنف. لم يكن لوثر بالذى يحترم الأشخاص - فقد قال مرة إن الحكام «أكبر الحمقى وأسوأ الأوغاد على ظهر الأرض» - ولكنه كان يكن احتراماً كبيراً للمنصب بصفته هذه، ولم تكن له ثقة أياً كانت في جماهير البشر.

أمراء هذا العالم آلهة، والناس العاديون هم الشيطان، وعن طريقهم يفعل الرب أحياناً ما يفعله في أحيان أخرى مباشرة عن طريق الشيطان، أى إنه يجعل الثورة عقوبة لخطايا الناس.

إنى لأفضل أن أحتمل أميراً يرتكب الخطأ على شعب يفعل الصواب^(٤).

وكما يمكن أن نتوقع، كان تأكيد لواجب الطاعة العمياء أقوى ما يمكن التعبير عنه:

ليس من الصواب بأي حال أن يقف أي مسيحي ضد حكومته، سواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة.

ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤسائنا وخدمتهم. ولهذا السبب أيضاً فالعصيان خطيئة أكبر من القتل، والندس، والسرقعة، وخيانة الأمانة، وكل ما تشتمل عليه هذه^(٩).

صحيح لم يكن لوثر منطقياً جداً في هذه الناحية كما هي غيرها مع نفسه؛ فأراؤه السياسية حكمتها الظروف بأكثر مما ينبغي، ولم تكن الطاعة العمياء بغير صعبات تصاحبها، فالأمراء الذين اعتمد عليهم كانوا رعايا الإمبراطور، على الأقل بحكم القانون، وفي هذا المازق سيق إلى التسليم بجواز مقاومة الإمبراطور عندما يتجاوز سلطانه الإمبراطوري، وهو تسليم واضح أنه لا يتمشى مع مبدأ الطاعة العمياء العام. ومع كل، كانت سلطة الأباطرة الفعلية على الأمراء وهمية بحيث كان للتيارين أهمية عملية يسيرة. كانت سلطة لوثر تلقى بوزنها وبصفة قاطعة تماماً إلى جانب المذهب الذي يعتبر مقاومة السلطة الزمنية خطأ من الوجهة الأخلاقية، في الظروف كافة.

وعموماً اختلفت نتيجة اللوثرية اختلافاً تاماً عما قصده لوثر. وإذا كان على الأقل من ناحية ميوله، أكثر ليبرالية من الناحية الدينية من كلشن، أنشأ الكنائس اللوثرية التابعة للدولة والتي تسيطر عليها القوى السياسية، ويمكن القول بأنها كانت تقريباً فروعاً من الدولة. إن تمزق الكنيسة الجامعة، والقضاء على الأديرة والمؤسسات الكنسية، وإبطال القانون الكنسي، كل ذلك أزال أقوى القيود على السلطة الزمنية وهي القيود التي كانت موجودة في العصور الوسطى. وتشديد لوثر على الصفة الباطنية البحتة للتجربة الدينية، فرض موقفنا من التصوف السليبي والاستسلام إزاء السلطة الدنيوية. ربما كسب الدين من ناحية الروحانية

ولكن الدولة كسبت بالتأكيد من ناحية السلطة. فاستسلام الكنائس اللوثرية مصحوباً بما يوحى بزرعة صوفية، يخالف بشدة نوع الدين الذي نشأ في الكنائس الكاثنية، حيث بدا النشاط الدنيوي بل النجاح الدنيوي كأنهما واجبات مسيحية.

الكاثنية وسلطة الكنيسة

كانت الكنائس الكاثنية في هولندا وأسكتلندا وأمريكا، الواسطة الرئيسية التي عن طريقها انتشر في جميع أرجاء أوروبا الغربية تبرير المقاومة، لم يتوقف الاختلاف بأي حال على نية كل من نفسه الأصلية، فقد كان في الحقيقة يعتقد يقيناً مثل لوثر، في واجب الطاعة العمياء، وكان من ناحية خلقه أكثر إيماناً بالشرعية والسلطة من المصلح الألماني. وبقدر ما توقف الاختلاف على أي شيء في اللاهوت الكاثني، كانت العلاقة غير مباشرة، وكان يمكن في ظل ظروف مختلفة، أن يكون لها تاريخ مختلف تماماً، الحقيقة القاطعة هي أن الكاثنية وخاصة في فرنسا وأسكتلندا، اتخذت موقف المعارضة من الحكومات التي لم تتح لها بالفعل فرصة تحويلها إلى مذهب أو الاستيلاء عليها. ولهذا السبب فإن بيانات كل من القوية عن شرور المقاومة - وكانت طليعية بالدرجة الكافية في جنيف أو ما دام هناك أي أمل في الإصلاح الناجح في فرنسا - هذه البيانات سمح أتباعه بزوالها وحلت محلها تعاليم أسفرت عن أثر مضاد لها تماماً. واستفادت أولى خطوات جون نوكس في هذا الاتجاه، من مظاهر صغيرة معينة من تعليم كل من، ولكن ما كان يتبقى أيدياً أن تؤدي هذه المظاهر في حد ذاتها إلى أي تغيير كهذا في الموقف.

لم تتضمن الكاثنية في شكلها المبدئي استنكاراً للمقاومة فحسب، ولكنها افتقرت إلى أي ميل نحو الليبرالية والدستورية أو المبادئ التمثيلية. وحيث اتسع المجال أمامها، تطورت بشكل يميزها إلى ثيوقراطية، أي إلى نوع من الأوليغاركية

يحافظ عليه تحالف من رجال الدين والأعيان، ويستبعد منه جمهور الناس وكان على العموم معاديا للبربرالية وظالما ورجعيا. هذه هي طبيعة حكومة كلثن نفسه في جنيف. وطبيعة الحكم البيوريتاني في ماساشوستس. حقيقة اعترض كلثن من حيث المبدأ على الوحدة بين الدولة والكنيسة، وعلى هذا الأساس خرج على إصلاح زوينجلى في زيورخ، واستمر الكلفنيون عموماً وفي إنجلترا مثلاً، يعارضون مثل هذه الوحدة كما نتجت عن التسليم بأن الملك هو رئيس الكنيسة الوطنية. غير أن السبب في هذا لم يكن رغبة في تحرر الدولة من نفوذ رجال الدين، ولكنه كان عكس ذلك تماماً. يجب أن تكون الكنيسة حرة في وضع ما تراه من مستويات للمذهب والأخلاق، وأن تحظى بالتأييد الكامل من جانب السلطة الزمنية في فرض نظامها على المعاندين. ففى جنيف كان الحرمان يحرم المواطن من حق الاحتفاظ بمنصبه، واقتصرت الحقوق المدنية في ماساشوستس على أعضاء الكنيسة. ومن هذه الناحية كانت نظرية كلثن عن الكنيسة أقرب إلى روح المذهب الكنسي المتطرف في المصور الوسطى منها إلى النظرية التي انقشها الكاثوليك القوميون. وهذا هو السبب الذي من أجله بدأ الكلفني والجزويتى في نظر أعضاء الكنائس الوطنية، اسمين لنفس الشيء الواحد. كلاهما وقف إلى جانب أولوية السلطان الروحي واستقلاله واستخدام السلطة الزمنية لتنفيذ أحكامه بشأن السنن الدينية والنظام الأخلاقي ومن الناحية العملية، وحينما أمكن ذلك، وضع الحكم الكلفنى سيقى التقليد المسيحى في أيدي الكنيسة وأعطى توجيه السلطة الزمنية لرجال الدين بدلاً من إعطائها للحكام الزمانيين. كانت النتيجة تقريباً حكماً لا يطاق يتولاه القديسون: تنظيمهما بالغ الدقة للاهتمامات الشخصية مبنياً على التجسس الشامل مع تفرقة وهمية بين المحافظة على النظام العام، والرقابة على الأخلاق الشخصية، وبين المحافظة على العقيدة الخالصة والعبادة.

بهذه النتائج العملية لم يكن ثمة انفصال بين المذاهب المميزة للاهوت الكلفنى فيما يختص بالاختيار والجبر. إن الاعتقاد بأن خلاص الناس لا يتم حسب

استنهلهم وإنما ياتفعل الحر من جانب فضل الله، هذا الاعتقاد قد يبدو في ظاهره أنه يسلب النية في الجهد الإنساني. والحقيقة، كان له التأثير المضاد تمامًا. كانت الكلفنية تفتقر تقريبًا إلى كل أثر للصوفية والاستسلام للذين لونا فكرة لوثر عن التجربة الدينية. فعلم الأخلاق الكلفنى كان في جوهره أخلاقيات الفعل ذاته. والحق أن أي دافع على النشاط الذى لا يلين - لعم الإرادة ولتقوية القلب إذا دعت الحاجة - يمكن أن يكون أفضل من اعتقاد كامل بأن الإنسان هو الأداة التي اختارتها إرادة الله؟ ليس من شيء مشترك بين النظرية الكلفنية في القضاء والقدر وبين الفكرة الحديثة عن السببية الشاملة. فقد كانت هذه النظرية اعتقادًا في نظام كونى يجرى وفق تنظيم شبه عسكري. وبهذا استنفذ كلفن مفردات القانون الرومانى ليصف سيادة الله على العالم والإنسان. إن الأخلاق التي حث عليها لم تعلم الإنسان أن يحب إخوانه بقدر ما علمته ضبط النفس والنظام واحترام رفاقه في معركة الحياة. وقد أصبحت هذه التعاليم في الحقيقة الفضائل الأخلاقية السامية التي تتضمنها البيوريتانية. كما جعلت هذه الأخلاقيات الكنائس الكلفنية الجزء النضالي من البيروقراطية. كانت عقيدة الانتخاب مناسبة بصورة مثالية للمزاج الأوتوقراطي للمصلح الأخلاقي الذي نذر نفسه للكفاح ضد جمهرة البشر التي لا تقبل الهداية.

كان مذهب الجبر هو التفويض للقديسين بأن يحكموا. وإذا أعوز كلفن ميل لوثر إلى التجربة الدينية الصوفية فإنه أضفى، بمعنى ما، قيمة أعلى على النظم الزمنية التي لم يكن لها عند لوثر سوى أهمية دنيوية. هذا لا يعنى استقلالها عن الكتيبة وإنما كان يعنى العكس. فهذه النظم هي من بين «وسائل الخلاص الخارجية»، ومن ثم فالواجب الأول للحكم أن يحافظ على عبادة الله الخالصة وأن يقتلع الوثنية وانتهاك الحرم والتجديف والزندقة من جذورها. ومما يلقي ضوءًا كاشفًا التأكيد الذي نلقاه عن كلفن وهو يعدد الأشياء التي من أجلها توجد السلطة الزمنية.

الفرض من الحكم الزمنى، ما دمتنا نعيش بين الناس، هو أن نشجع ونساند العبادة الخارجية لله، وأن ندافع عن المذهب الخالص ومركز الكنيسة، وأن نجعل حياتنا متمشية مع المجتمع البشرى، وأن نشكل سلوكنا وفقاً للعدل المدنى، وأن نحقق التجانس بين بعضنا بعضاً، وأن نحافظ على السلام المشترك والسكينة المشتركة^(٦).

حقيقة ردد كلفن الرأى المسيحى القديم عن عدم إمكان فرض الاعتقاد الصحيح، ولكنه فى الواقع لم يضع قيداً على واجب الدولة فى فرض النزول على المعتقدات.

إذا استهدفت الكلفنية أصلاً فرض الرقابة فى الأخلاق، وفرض النظام فى المذهب، واشتهرت بما أعطته لرجال الدين من السلطة والنفوذ. وتزداد الحقيقة لفتاً للنظر لأنها تجاوزت الهيئات البروتستنتية الأخرى فى معارضتها الاهتمام بالطقوس والرسوم، وكذلك لأن الشكل الكلفنى من حكم الكنيسة كان يشتمل على تمثيل أتباعها عن طريق شيوخ من العلمانيين. كان الأسلوب الأخير وسيلة ذات كفاية لتطبيق الرقابة، ولم يكن المقصود به إدخال الديمقراطية فى الكنيسة أو الحد من نفوذ رجال الدين، وهو لم يفعل هذا فى الأشكال المبكرة من الكلفنية. من الناحية النظرية. كان المفروض أن سلطة الكنيسة تكمن فى كل المجتمع المسيحى. وهذه السلطة مارسها فى جنيف مجمع يضم رجال الدين واثنى عشر شيخاً علمانياً يختارهم بالاسم مجلس المدينة. والواقع كانت سلطة رجال الدين غير محدودة بالفعل. ولم يكن النظام تمثيلاً إلا بالمعنى القامض وهو أن المجمع كان مفروضاً فيه أن يمارس سلطة تنتمى إلى الكنيسة كلها. فى مبدأ الأمر لم يكن الشيوخ يمثلون بأى معنى خاص شعب الكنيسة، وهو ما أصبحوا يمثلونه فيما بعد عندما تخذت الكنائس البرزيتارية (المشيخية) مشروعاً للانتخاب. ولم يكن هناك حكم ذاتى فى اجتماعات الكنيسة على نحو ما ظهر فيما بعد فى الهيئات الكنسية الجمهورية.

لكن من الحق تمامًا أن الكلفنية في أسكتلندا شملت بالفعل مبدأ التمثيل بطريقة لها أهميتها من الناحية السياسية. فقد كانت الجمعية العامة للكنيسة الاسكتلندية، هي ومشيخياتها ومجامعها الكنسية الإقليمية، أكثر تمثيلًا بكثير للشعب بوجه عام من البرلمان الأسكتلندي الذي ظل إقطاعيًا في تركيبه. كان الإصلاح في أسكتلندا في جوهره حركة شعبية ووطنية موجهة ضد بلاط كاثوليكي وبلاء كاثوليك على تحالف وثيق مع فرنسا، ولكن لم يكن السبب في هذا أن الكلفنية في صورتها الأصلية كانت تدافع إما عن الحقوق الشعبية وإما عن التمثيل الشعبي. من الناحية السياسية لم تتضمن مثل هذا المعنى العام، وفي حكومة الكنيسة لم يملك الشيوخ العلمانيون هذه الصفات إلا عندما مهدت الظروف الطريق أمام النتيجة.

بالنسبة إلى عدم ميل الكلفنية إلى السلطة الملكية، كان هذا نتيجة صفة سلبية بدلا من صفة إيجابية. وتعلمه صحيحا - ومن المؤكد أن الشطر الأخير من القرن السادس عشر اعتقد في صحنه - أن الكلفنية لم تكن شكلا من الحكم الكنسي يمكن أن يلقي القبول من كنيسة وطنية رئيسها الزماني الملك. وكان السبب الأساسي في هذا هو الحقيقة التي لاحظناها، وهي قيام الكلفنية على مبدأ هيلدبراند عن أن السلطان الروحي أسمى من الزماني. ومن ثم مالت إلى جعل رجال الدين مستقلين عن الرئيس الزماني لكنيسة تتبع الدولة. ومن هذه الناحية كمن الفرق بين الكلفنية والكنائس. في حقيقة أن الأولى جعلت الكنيسة بوجه عام مستقلة، بما فيها رجال الدين والعلمانيون بدلا من تركيز السلطة الروحية في الأساقفة في الكنائس الوطنية، أصبح الأساقفة، وقد فصلوا عن روما، أصلح الأدوات لممارسة الحكم الملكي في الكنيسة، وترتب على ذلك أن أصبح النظام الأسقفي الشكل الطبيعي من الحكم وهو الشكل الذي تتخذه الكنائس الوطنية، وكان هذا هو السبب في القول المفعم بالمعنى والمآثر عن الملك جيمس: «إذا لم يكن هناك أسقف فلن يكون هناك ملك»، وهو قول ميني على تجربة طويلة واليعة مع المشيخيات الكلفنية. بهذا المعنى إذا كان مقدرا للكلفنية

أن تكون شكل الحكم الكنسى الذى أخذت به أحزاب المعارضة، ولم تكن الكلفنية - شعبية فى حقيقتها، وبالتأكيد لم تكن من حيث نيتها معادية للملكية، ولكنها كانت معادية بمعنى أن الملكية كان أمامها أشكال أنسب للحكم الكنسى، لتختار من بينها.

كلشن والطاعة العمياء

من آراء كلشن السياسية ومن أهمها بصفة خاصة - على الأقل بالنسبة إلى زمانه ومكانه - تأكيد القوى والمنتظم بوجه عام، لواجب الطاعة العمياء التى كان على تمام الاتفاق بشأنها مع لوثر، فمادامت السلطة الزمنية وسيلة الخلاص الظاهرية، لهذا تكون مرتبة الحاكم أشرف المراتب على حد قوله، فهو نائب الله، ومقاومته مقاومة لله، من العبث أن ينازع الرجل العادى الذى ليس من واجبه الحكم، فيما هو أفضل الأحوال للدولة، فإذا كان أى شىء بحاجة إلى التصحيح، فليبين هذا لمن هو فوقه وألا يتولى العمل بنفسه، ليس له أن يفعل شيئاً بغير إذن ممن يعلمه مرتبة، والحاكم السيئ، وهو عقاب الناس على خطاياهم، يستحق خضوع رعاياه غير المشروط له وبما لا يقل عما يستحقه الحاكم الصالح، ذلك أن الخضوع ليس للشخص ولكنه للمنصب، وللمنصب جلالة لا يمكن انتهاكها، حقيقة عبر كلشن، شأنه بالفعل شأن جميع المدافعين فى القرن السادس عشر على حق الملوك الإلهى، عن أفكار قوية بصدد واجب الحكام نحو رعاياهم، فقانون الرب، وهو قانون لا سبيل إلى تبديله، ملزم للملوك فضلاً عن رعاياهم، والحاكم الشرير يرتكب جريمة عصيان ضد الله. لقد اعتقد، كلما اعتقد «لوك» فيما بعد، أن القانون المدنى يقرر عقوبة فحسب ما هو خطأ فى حقيقته، ولكن إنزال العقاب بحاكم هو من اختصاص الرب وليس من اختصاص الرعايا. وكان هذا موقفاً طبيعياً يتخذه كلشن، نظراً لسلطته هو فى جنيف، وكذلك سبب الأمل فى أن البروتستنتية الكلفنية قد تصبح دين ملوك فرنسا.

في نظرية كلثن في المقاومة السياسية، مظهر له أهمية يسيرة في كتاباته،
طوره إلى حد كبير بعض أتباعه. فقد أوضح أن هناك دساتير يكلف بها دحكام
ذوو مرتبة أدنى» معينون، بواجب مقاومة الطغيان في رئيس الدولة وبجمالية
الناس منه^(٧). وواضح أنه كان يفكر موظفين من أمثال شيوخ الدهماء في روما
القديمة. ففي حالة ما إذا نص دستور بالفعل على أمثال هؤلاء الحكام من ذوي
المراتب الأدنى، فإن الحق في المقاومة مستمد هو نفسه من الله، وليس للناس.
أيا كان المعنى، حق عام في المقاومة، هنا مشاركة في ممارسة السلطة السيادية،
ومن واجب أحد الشريكين أن يمنع عدوان الآخر. هذه النظرية عن الحاكم
الأدنى مرتبة اكتسبت أهمية عند نفر معين من أتباع كلثن لا تتناسب مع المكان
الذي خصه لها، فبمجرد التخلي من مذاهب الطاعة العمياء كما حدث في
فرنسا أولا ثم أسكتلندا، أصبح حق المقاومة يكمن عادة لا في الأشخاص
بصفاتهم، وإنما في الحكام الأدنى مرتبة أو «القادة الطبيعيين» للناس. لقد كونت
النظرية تخفيفاً أرستقراطياً من النظرية العامة عن حقوق طبيعية موجودة في
الناس بالفطرة. لكن لم تكن عند كلثن نفسه نظرية في الحقوق الشعبية. فال التزام
الحاكم بالحكم وفقاً للقانون التزام قبل الرب لا الناس، وسلطته يحد منها قانون
الرب لا حقوق الناس، وإذا كان في دستور معين حق مقاومة الحاكم الرئيسي
فهذا أيضاً مصدره الرب لا الناس.

ومن النقاط ذات الأهمية اليسيرة أن معتقدات كلثن السياسية سارت في
اتجاه الأرستقراطية بدلا من الملكية. ففي نظامه مجال الملك واحد، هو الله
نفسه. وهكذا وصف اختيار رجل واحد أو أسرة واحدة للسلطة السياسية على
أنه خيانة كبرى ضد الملكية الإلهي. وتعل هذا الرأي دعمه تفضيل عقلي مبنى
على دراسات إنسانية، للجمهورية الأرستقراطية القديمة. ونستطيع أن نرى هذا
التفضيل بوضوح في كتابه «القوانين». فنقل عن بوليبيوس الحجة القديمة في
تأييد الحكم المختلط. وذكروا نقده للملكية الوراثية بشيشرون، وانتقاداته
العنيفة للديموقراطية تعادل في مراراتها انتقادات أفلاطون. وليس ثمة ما يمكن

أن يفوق الاحتكار الذي عبر عنه وصفه لمنكرى مبدأ التعميد بأنهم «أولئك الذين يعيشون في فوضى كالجرذان في التبن» كان اتجاه معتقدات كلثن السياسية والاجتماعية أرسقراطياً بشكل ظاهر، وظل هذا بوجه عام اتجاه الكلثنية إلا عندما تبدلت عند عدد معين من الشيع اليسارية.

كانت نظرية كلثن السياسية من نواحيها الرئيسية، بنيانا مزعزعاً نوعاً، ولا يرجع هذا بالضبط إلى أنها غير منطقية، ولكن يرجع إلى أنه يمكن أن تقع بسهولة فريسة الظروف، فقد شددت من جهة على سوء كل المقاومة للسلطة المقررة، ولكن من جهة أخرى كان مبدؤها الأساسي حق الكنيسة في إعلان المذهب الخالص وهي ممارسة رقابة شاملة بتأييد من جانب السلطة الزمنية. وعلى ذلك كان من النتائج المفروغ منها بالفعل، أن تتخلى - كنيسة كلثنية - في دولة يرفض حكامها التسليم بصحة مذهبها وفرض نظامها - عن واجب الطاعة وتؤكد حق المقاومة، على الأقل يمكن توقع مثل هذه النتيجة حيث فرصة تحويل الحكومة يسيرة وفرصة الظفر بها عن طريق المقاومة طيبة. وهذا هو الموقف الذي وجد الكلثنيون أنفسهم فيه في أواخر القرن السادس عشر في كل من اسكتلندا وفرنسا.

جون نوكس

كان جون نوكس أول من قلب الموقف، لا بسبب أية أصالة خاصة من جانبه، ولكن بسبب الموقف الذي وضعت البروتستنتية الأسكتلندية فيه. ففي عام ١٥٥٨ وجد نوكس نفسه منفياً ومحكوماً عليه بالموت من قبل حكومة الكنيسة الكاثوليكية في أسكتلندا، ولكنه كان لا يزال زعيم جماعة قوية من الأتباع البروتستنت. وكان التاج بسبب تحالفه مع فرنسا كاثوليكيًا بصورة لا علاج لها. ولهذا كان في إمكان نوكس أن يأمل الكثير من سياسة تقوم على المقاومة، ولا يأمل شيئاً من أية سياسة أخرى، وبهذه الوسيلة في الحقيقة حقق نوكس

الإصلاح الأسكتلندي بعد عامين فقط، وفي هذا الموقف كتب «نداء» إلى النبلاء والطبقات وعامة الشعب في أسكتلندا، مؤكداً أن من واجب كل إنسان في مكانه، أن يرى أن الدين الصحيح يجري تعليمه، وأن الذين يعاقبون بالإعدام هم الذين يجرمون الناس من «غذاء أرواحهم، أعنى كلمة الرب الزاهية».

من ناحية الأصول لم يحد نوكس عن مبادئ كلثن، فهو قد افترض حقيقة لا تقبل الجدل، الصيغة التي وضعها كلثن للمذهب المسيحي، وكذلك واجب الكنيسة في فرض نظامها على جميع من لا يتقبلونه عن طيب خاطر. فكل مسيحي ملزم بأن يجعل لهذا المذهب وهذا النظام الوزن الذي يخوله لهما صدقهما. حتى الآن لا يعدو نوكس أن يكون كلثن مرة أخرى، ولكن هناك في أسكتلندا وصى كاثوليكي على ملكة كاثوليكية لا يرفض العقيدة الصحيحة فحسب ولكنه يساند الوثيقة (أي الكاثوليكية) بنشاط. إذا ما الذي ينبغي أن يفعله المؤمن الصادق؟ أثبت نوكس بجرأة أن من واجبهم تصحيح وقمع أي شيء يفعله ملك ويكون مخالفاً لكلمة الرب وشرفه ومجده، وبذلك تخلى عن مذهب كلثن في الطاعة العمياء.

إذ الأغذية العامة التي يرددها جميع الناس الآن هي: يجب أن نطيع ملوكنا، سواء أكانوا صالحين أم طالحين، ذلك أن الرب أمر بهذا، ولكن سيكون رهيباً الانتقام الذي يحل بأستال هؤلاء الذين يجذفون باسم الرب المقدس وسنته. ذلك أن القول بأن الله أمر بطاعة الملوك عندما يشتقون التقوى والصلاح، لا يقل تجديفاً عن القول بأن الله بسنته هو المبدع والمحافظ على كل جور.

إن معاقبة جرائم من قبيل القول بأن الله وغيرهما مما يمس جلال الله، ليس من حق الملوك والحكام الرئيسيين فقط، ولكن حق لمجموع ذلك الشعب ولكل عضو فيه، حسب مهنة كل إنسان وطبقاً لتلك الإمكانيات والمناسبات، اللتين بهما يقرر الرب الانتقام للإساءة الموجهة ضد مجده، في الوقت الذي يكون فيه هذا الفساد معروفاً بشكل ظاهر^(٨).

يظهر وراء بعض ما قرره نوكس أنه يكمن الافتراض بأن الملوك يديتتون بسلمتهم للانتخاب، ومن ثم فهم مسئولون أمام الناس عن ممارستها^(٩)، ولكن هذا الافتراض مبهم تماماً وقاصر. النقطة الجوهرية هي أنه أولاً تخلص عن اعتقاد كلن في أن المقاومة خاصة دائمة، وأنه ثانياً دافع المقاومة باعتبارها جزءاً من واجب دعم الإصلاح الديني.

لقد اتخذ موقفه هذا على أساس الواجب الديني لا على أساس الحقوق الشعبية. ولكن هذا الموقف وضع جناحاً كبيراً من الكنائس الكلفنية موضع المعارضة للسلطة الملكية ويرر بجسارة استخدام العصيان. واتخذت الخطوة الثانية في فرنسا حيث عاد نشوب الحروب الدينية فوضع حزبا كلثنيا موضع المعارضة الملكية كاثوليكية. هنا نجد نظرية أن السلطة الملكية مستمدة من الشعب ومسئولة أمامه. قد ظفرت بتطوير أكمل بكثير عما فعله بها نوكس، وإن ظلت مصحوبة بإشارة محددة جداً إلى المسألة الدنية. وعلى ذلك يمكن أن نبحث عن أكمل تطوير لكلثنية نوكس الثورية أو المعادية للملكية، في مؤلف مثل «دفاع ضد الطغيان» "Vindiciae contra tyrannos".

هوامش الفصل الثامن عشر:

- (١) "On Secular Authority" 1023; Werke, Weimar ed., Vol. XI, p. 268.
- (٢) "To the Nobility of the German Nation", 1950 (trans. by Wace and Buchheim); Werke, Vol. VI, p. 410.
- (٣) "On Good Works", 1520 (trans. by W.A. Lambert); Werke, Vol. VI, p. 258.
- (٤) ايتسها: Preserved Smith, The Age of the Reformation (1920), pp. 594 f.
- (٥) "On Good Works" (trans. by W.A. Lambert); Werke, Vol. VI, p. 250.
- (٦) Institutes, IV, XX, 2.
- (٧) Institutes, IV, XX, 31.
- (٨) Appellation; Werke (ed. by Laing), Vol. IV: pp. 496, 501.
- من القرابة يمكن أن هذا كتب في جليوفا. وفي المنة ذاتها نُشد كريستوفر جوبمان في كتابه
How Superior Powers ought to be Obeyed
- (كيف ينبغي طاعة السلطات العليا) أفكارًا مشابهة لأفكار نوكس، وواضح أن الرجلين اشتركا في التأليف.
أنظر:
- J.W. Allen, Political Thought in the Sixteenth Century (1928), p. 110.
- (٩) The Second Blast of the Trumpet (1558).

(مراجع مختارة)

- A History of Political Thought in the Sixteenth Century. By J.W. Allen 3d ed. London, 1951. Part I.
- La Pensée politique de Calvin. By M.E. Chenevière. Geneva, 1937.
- "Calvin and the Reformed Church". By A.M. Fairbairn. In the Cambridge Modern History, Vol. II (1903), ch. 11.
- The Social and Political Ideas of Some Great Thinkers of the Renaissance and the Reformation. Ed. by F.J.C. Hearnshaw. London, 1925. Chs. 7, 8.
- John Ponet (1516? - 1556): Advocate of Limited Monarchy. By Winthrop S. Hudson. Chicago, 1942.
- "Luther". By T.M. Lindsay. In the Cambridge Modern History, Vol. II (1903), ch. 4.
- Calvin and the reformation. By James Mackinnon. London, 1936.
- "The Anglican Settlement and the Scottish Reformation". By F.W. Maitland. In the Cambridge Modern History, Vol. II (1903), ch. 16.
- The History and Character of Calvinism. By J.T. McNeill. New York, 1954.
- Church and State in Luther and Calvin. By William A. Mueller. Nashville, Tenn., 1954.
- The Political Consequences of the Reformation: Studies in Sixteenth-century Political Thought. By Robert H. Murray. London, 1926.
- The Life and Letter of Martin Luther. By Preserved Smith. 2d ed. Boston, 1914.
- The Age of the Reformation. By Preserved Smith. New York, 1920.
- Religion and the Rise of Capitalism. By R.H. Tawney. New York, 1926.
- The Social Teaching of the Christian Churches. By Ernst Troeltsch. Eng. trans. by Olive Wyon. 2 vols. New York, 1949. Ch. 3.
- The Political Theories of Martin Luther. By L.H. Waring. New York, 1910.
- The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. By Max Weber. Eng. trans. by Talcott Parsons. London, 1930.
- "Politics and Religion: Luther's Simplistic Imperative". By Sheldon S. Wolin. In the Am. Pol. Sci. Rev., Vol. L (1956), p. 24.

الفصل التاسع عشر

النظريات المؤيدة والمعادية للملكية

لما مات كلشن في عام ١٥٦٤ كانت قد رسمت الخطوط للحروب الدينية التي سبق أن قال لوثر إنها سوف «تملأ العالم بالدماء». ففي ألمانيا جعلتها تقسيمات الأراضي نضالاً بين الأمراء ما ترتب عليه عدم ضرورة التشديد على المشكلة الأساسية المتعلقة بالحرية الدينية. وفي الأراضي الواطئة اتخذ النضال صورة ثورة ضد سيد أجنبي. وفي إنجلترا، كما في إسبانيا أيضاً، حال تفوق السلطة الملكية دون نشوب الحرب الأهلية خلال القرن السادس عشر. ولكن نشأ في فرنسا وأسكتلندا نضال طائفي هدد استقرار الشعبين. وبهذا نشب في فرنسا فيما بين عامي ١٥٦٢، ١٥٩٨ ما لا يقل عن ثمان حروب أهلية تميزت بفظائع مثل مذبحه سانت بارتولميو وباستخدام الجانبين للاغتيال المتهور. لم يتوقف الحكم المنظم فحسب، بل وتعرضت الحضارة نفسها للخطر. وعلى ذلك ففي القرن السادس عشر كانت فرنسا هي التي كتب فيها أهم فصل في الفلسفة السياسية. هنا ظهرت الاتجاهات الرئيسية المتعارضة في الفكر والتي طورت في الحروب الأهلية الإنجليزية في القرن التالي. فنظرية «حق الشعب» كدفاع عن الحق في المقاومة، ونظرية «حق الملوك الإلهي» كدعامة للوحدة الوطنية، كلتا النظريتين بدأت تاريخها كنظريات سياسية حديثة في فرنسا.

الحروب الدينية فى فرنسا

من حيث النواحي الأعم كان التطور السياسى فى فرنسا وإنجلترا متشابهاً برغم وجود فوارق مهمة. كانت الملكية الجديدة فى كليهما هى التى كونت أولاً جهازاً للوحدة الوطنية، ومصدرًا للحكم الحديث القائم على المركزية وكانت مهمة الملكية أسهل فى إنجلترا، ذلك أن تقليد استقلال الأقاليم والمدن كان عمومًا أضعف منه فى فرنسا حيث لم تغلب السلطة الملكية إلا بعد فترة من الحرب الأهلية. ومن جهة أخرى لم يكن فى فرنسا تقليد برلمانى على نحو ما كان فى إنجلترا. ويرغم أن سلطة البرلمان حجبها مؤقتًا الحكم المطلق فى عهد التيودور، إلا أنه تغلب فى النهاية واستقر كحكومة وطنية. وفى فرنسا جعلت الفوارق فى الامتيازات الإقليمية من المستحيل وجود دستور برلمانى على نطاق قومى. ومن الطرق المختلفة التى تحقق بها التوحيد الوطنى فى البلدين انبثقت الفوارق المميزة فى الفكر السياسى. فبسبب أن سلطة الملك فى إنجلترا لم تكن موضوع تهديد خطير فى القرن السادس عشر، لم تنشأ نظرية الحكم المطلق الملكى أو السيادة الكاملة الكامنة فى الملك، فى حين أصبحت لهذه النظرية الغلبة فى فرنسا بنهاية القرن. وعندما نشأت المعارضة للسلطة الملكية فى إنجلترا فى القرن السابع عشر، كان المشكلة هى بين الملك وبرلمان وطنى، وهى مشكلة ذات شكل لم يكن فى الإمكان أن تتخذ فى فرنسا، ومن جهة أخرى أخفقت إلى حد كبير، معارضة الحكم المطلق الملكى فى فرنسا لأنها كانت متحالفة مع نزعة انفصالية تنتمى إلى العصور الوسطى ولا تتماشى مع الحكم الوطنى القائم على المركزية.

وفى فرنسا، وفى كل مكان آخر فى الواقع، كانت الاختلافات فى الدين متداخلة - بصورة لافكاك منها - مع القوى السياسية والاقتصادية. فنظام الملكية الفرنسية لمركزى الطابع، الذى سبق أن أعجب به مكيافللى باعتباره أفضل طراز من الحكم الملكى، كانت قد أثبت - بانتصاف القرن السادس عشر - تعرضه

لمساوي هي من الخطورة بحيث هددت مؤقتاً بأن تكلف التاج تأييد الفئة العليا من الطبقات الوسطى التي اعتمدت عليها سلطته في الحقيقة، فمساوي نظام الضرائب، والإبقاء في تحقيق العدالة أو منعها، ودناءة الموظفين الملكيين، هذه جميعاً سمحت بشيء يمكن أن يدعى رجعة إلى الوراء. وامتيازات الأقاليم والتبلاء والمدن التي تنعم بقدر كبير أو قليل من الحكم الذاتي، ونظم العصور الوسطى بوجه عام، كلها هددت بإضعاف النظم الحديثة بشكل أوضح، والتي أقامها الحكم الملكي المركزي. لم تكن أى من هذه المشكلات بروتستنتية أو كاثوليكية بشكل خاص، ولكن كل من الطرفين استخدمها حسبما أملت عليه مصالحه. لكن تمثل ضعف الهيغونوت الشديد، في انحيازهم إلى جانب الامتيازات المحلية وهي قوفهم ضد الملك، والاتجاه الدائم الذي سار فيه التطور السياسي تظهره حقيقى أنه برغم ضعف الملوك الشخصى، خرج التاج من الحروب الأهلية وقد اكتسب قوة بدلا من أن يضعف. وفي الأجل الطويل هزم كلتا الرجعية والثورة، وأصبحت المركزية الفعالة في حيز الإمكان حوالى ختام القرن السادس عشر. في ظل نظرية سائدة عن الحكم المطلق الملكى. كان هذا معناه في الدين انتصار ما يجوز تسميته كتلك وطنية، تقف إزاء كل من الدعاوى المتطرفة في مساندة البابوية والتي كان الجزويت يدافعون عنها، وضد قوى النزعة الطائفية التي يمثلها الكالفينيون.

ومن ثم انقسم الأدب السياسى الجدلى، في فرنسا، بعد نشوب الحروب الأهلية، إلى طرازين رئيسيين: هناك من جهة، كتابات دافعت عن قدسية المنصب الملكى، وهذا اتجاه تبلور بنهاية القرن السادس عشر في نظرية الحق الإلهى، مؤكداً ما للملك من حق لا ينقض في عرشه، ومستمدة من الله مباشرة ويؤول إليه بطريق الميراث الشرعى. وتكمن أهمية هذه النظرية بصفة خاصة في النتائج العملية المستخلصة منه: أولاً: واجب الطاعة العمياء الذى يدين به الرعايا لملوكهم بدغم الاختلافات المذهبية: وثانياً: استحالة عزل ملك عن طريق قوة خارجية كالبابوية، ومن جهة أخرى هناك نظريات شتى «معادية للملكية» كما

أصبح يطلق عليها^(١)؛ تستمد سلطة الملك بطريقة ما من «الشعب» أو الجماعة وتدافع عن حق في مقاومته في ظل ظروف معنية. وهذه النظريات المعادية للملكية ابتدعها الكتاب الهيجونوت في أول الأمر، ولكن لم يكن فيها شيء بروتستنتي بوجه خاص. كان الأدب كله قائمًا على الجدل، ودرج مختلف الأطراف على أسلوب مؤسف هو أن يغيروا الأرض التي يقفون عليها حسيما تملأ عليهم الظروف^(٢).

ولما كانت نظرية الحق الإلهي للملك قد أعلنت لأول مرة بشكل كامل ردًا على الحجة التي تبرز المقاومة، لهذا يمكن أن نشرح الأخيرة أولاً. كانت أكثر المؤلفات لفتًا للنظر مؤلفات البروتستنت الفرنسيين التي ظهرت بعد مذبحة سانت بارتولميو في عام ١٥٧٢، وإن يكن من المناسب أن نذكر هنا مؤلفات قلائل أخرى لها أهمية مماثلة وأخرجها كتاب بروتستنت خارج فرنسا. لم تكن أغلب مؤلفات الجزويت فرنسية، واعتمدت بدرجات متفاوتة على الحجة التي تميز بها الجزويت بشأن السلطة غير المباشرة للبابوية، ولكن الأنسب أن تجمع هذه المؤلفات معًا. وختامًا سوف نعرض نظرية الحق الإلهي باعتبارها تمثل نتيجة الجدل، على الأقل بالنسبة إلى الموقف في فرنسا.

الهجوم البروتستنتي على الحكم المطلق

ابتدع الكتاب الهيجونوت خطين رئيسيين من الحجج فلا يمثلان المعارضة للسلطة الملكية وعادا فيما بعد إلى الظهور في إنجلترا، أولاً كانت هناك حجة دستورية جرى الادعاء باستنادها إلى الحقيقة التاريخية. وتعود هذه الحجة إلى الأسلوب السائد في العصور الوسطى، مقبل الاتجاه الأحداث عهدًا نحو الحكم المطلق الملكي، كانت إلى حد ما دعوة حقيقية إلى الاستناد إلى الحقائق، إذ أمكن أن تبين، بغيد عناء كثير، أن الملكية المطلقة بدعة. لكن لسوء الحظ لم تكن الحكومة في العصور الوسطى دستورية بأي معنى يلائم القرن السادس عشر. ولهذا السبب كان من المحتمل ألا يعتمد بالحجج التاريخية أو تكون موهمة.

ولكنها، بدلاً من أن تقض أى شيء أضافت بصورة أفضل فى أن تضع الخصم فى الموقف الصعب وهو الدفاع عن الاغتصاب. وثانياً قد يتجه خصم للسلطة الملكية إلى الأسس الفلسفية التى تقوم عليها السلطة الملكية ويسعى إلى بيان تعارض الملكية المطلقة مع قواعد الحق الكلية العامة التى يفترض أنها تكمن وراء الحكم كله. وفى الوقت نفسه لم يكن كلها خطئى الحجة منفصلين تماماً، ويرجع أصل كل منهما إلى العصور الوسطى. فقد كان الاعتقاد فى القانون الطبيعى جزءاً من تقليد لقى القبول العام ووصل إلى القرن السادس عشر عن طريق كل مسائل الفكر السياسى، واكتسب أهمية إضافية مما تضيفت به الملكية الجديدة من خروج على القوانين والسنن. وافترضت الحجة التاريخية صراحة أن الأعراف التى ترجع إلى الماضى السحيق أقرها الحق الطبيعى.

لم تكن النظرية الدستورية بالطبع ملكاً خاصاً للحزب الهيجونوتى، فقد ظلت سلطات ملك فرنسا موضوعات للجدل منذ وقت طويل، وكثيراً ما ترددت فكرة أن هذه السلطات يحد منها القانون الطبيعى أو تحد منها الامتيازات المألوفة. قبل فترة الحرب الأهلية نادراً ما وجد شيء يشبه نظرية حديثة فى السيادة تخلق على الملك سلطة شاملة لوضع القانون. فقد كانت هذه النظريات نتيجة التهديد الموجه للحكم المنظم والمركزى وهو التهديد الذى ولدته الحروب الأهلية. وبوجه خاص غالباً ما جرى الاعتقاد بأن سلطة الملك يحد منها جهاز الملك القضائى - بحكم ما للبرلمانات من حق مفترض فى رفض تسجيل مرسوم ملكى وتنفيذه، أو يحد منها ما لمجلس الطبقات باعتباره ممثل المملكة لها، من حق أقل تحديداً فى أن يستشار يصدد مسائل التشريع والضرائب. ومن هذين كان الأول فى الواقع أخطر قيد على السلطة الملكية. كان تقييد الملك بفعل الامتياز القديم أو المحلى، موضع التسليم به بوجه عام.

كان أشهر الكتاب الهيجونوت فى النظرية الدستورية فرنسيس هوتمان الذى نشر كتابه «الغال الفرنجية» Franco-Gallia فى عام ١٥٧٣، وهو واحد من عدد كبير

من المقالات التي استندت مذبحة «سانت بارتولميو» في العام السابق ظهورها. كان الغرض من الكتاب أن يكون تاريخاً دستورياً لفرنسا، يبين أن المملكة لم تكن أبداً ملكية مطلقة. وحتى الخلافة الوراثية اعتبرها هوتمان عرفاً حديث النشأة نسبياً، وتعتمد فحسب على رضا الناس الصريح، واعتقد بصفة أخص أن الملك بالانتخاب، وأن سلطته يحد منها مجلس الطبقات الذي يمثل المملكة بأسرها، ودعم هذه النظرية بحشد من السوابق صحتها موضع ما هو أكثر من الشك. كانت الحجة تقوم على مبدأ المذهب الدستوري في العصور الوسطى، وهو أن المؤسسات تستمد حقها من أساليب موهلة في القدم وكامنة بالفطرة في المجتمع نفسه. وفي هذا المعنى يكون رضا الناس كما يعبر عنه في أمثال هذه الأساليب. الأساس الشرعي الذي يستند إلى السلطة السياسية، كما يستمد التاج نفسه سلطته من مركزه القانوني كوكيل عن المجتمع. بيد أن حجة هوتمان الإيجابية الرئيسية في أن مجلس الطبقات شارك دائماً الملك سلطته في فرنسا، لم تكن صحيحة من الناحية التاريخية، كما لم تكن لها قيمة عملية في ظل الظروف القائمة آنذاك نظراً لأن تطور مجلس الطبقات إلى برلمان وطني لم يكن في حيز الممكنات. كذلك لم يكن لليهجونوت ولا لأي حزب آخر اهتمام حقيقي يربط مصائرهم بمجلس الطبقات.

ذلك النوع الفلسفي من النظرية التي استتبعت من مبادئ عامة، تقييد السلطة الملكية، كان أكثر لفتاً للنظر وأكثر أهمية في آن واحد. ففي السنوات التالية لمذبحة سانت بارتولميو أخرج البروتستانت الفرنسيون مؤلفات كثيرة من هذا النوع، كلها تتخذ الموقف الذي يذهب إلى أن الملوك أوجدتهم المجتمع البشري لخدمة أغراضه، ولذلك فسلطتهم محدودة. وتبين وزن هذا التأثير في الكلفنية الفرنسية حقيقة أن أحد هذه المنشورات - وإن نشر غفلاً عن اسم مؤلفه - ربما كان من تأليف تيودور بيزا صديق كلفن وكاتب سيرة حياته، وكان في ذلك الوقت خليفته على رأس الحكومة في جنيف^(٢). ودفع ضغط الظروف بيزا، كما سبق أن دفع نوكنس، لا إلى قلب تعاليم كلفن فحسب، بل وإلى قلب معتقداته السابقة هو

في تأييد الطاعة العمياء. وعلى غير رضا من نفسه نوعا ولكن بشكل واضح تماما، حث على حق الحكام الأقل مرتبة، وإن لم يكن بصفاتهم الشخصية كمواطنين، في مقاومة طاغية وفي الدفاع عن الدين الصحيح بوجه خاص. ولكن من بين أشهر الأعمال المماثلة والعديدة كان كتاب «دفاع ضد الطغيان» Vindicae Contar tyannos المنشور في عام ٥٧٩^(١) هو الذي نسق الحاجة التي عرضت في السنوات السابقة القلائل. وقد أصبح كتاب «دفاع» من معالم الأدب الثوري وأعيد طبعه المرة تلو الأخرى، في إنجلترا وفي غيرها، عندما وصلت المعارضة بين الملك والشعب إلى أزمة. وعلى ذلك يجب تفحصه بقدر من العناية، بسبب ما يمثله في فرنسا على أيامه، وكذلك حتى نرى كيف أنه يقترب بصورة أوثق، من مذهب الحقوق الشعبية الذي ظهر فيما بعد.

دفاع ضد الطغيان

قسم «دفاع» إلى أربعة أجزاء، أريد بكل قسم منها أن يجيب عن سؤال أساسي يتصل بالسياسة المعاصرة. أولا: هل الرعايا مجبرون على طاعة الأمراء إذا أمروا بشيء يتعارض مع قانون الرب؟ ثانياً: هل من المشروع مقاومة أمير يرغب في إلغاء قانون الرب، أو يخرب الكنيسة، وإذا كان الأمر كذلك فإلى من توجه المقاومة، وبأية وسيلة، وإلى أي حد؟ ثالثاً: إلى أي حد يكون من المشروع مقاومة أمير يجور على الدولة أو يدمرها، وإلى من توجه المقاومة وبأية وسيلة وبأي حق يمكن السماح بمثل هذه المقاومة؟ رابعاً: هل يمكن قانوناً للأمراء أن يساعدوا رعايا أمراء آخرين، أم هم مضطرون إلى تقديم المساعدة حين يتعرض أمثال هؤلاء الرعايا للأذى في سبيل الدين الصحيح أوحين يكونون موضع الاضطهاد من جانب طغيان سافر؟

يكفى مجرد غير هذه الأسئلة لبيان الاهتمام الكبير من جانب المؤلف. فهو لم يكن معنياً بالحكم بصفته هذه، ولكنه معني بالعلاقة، بين الحكم والدين. ولم

يقترح من نظرية عامة في الدولة إلا في الجزء الثالث، وحتى في ذلك الجزء لا يمكن القول بأن السياسة برزت إلى المقدمة. كان الكتاب كله يتأمل موقفًا فيه الأمير عن دين وعدد كبير من رعاياه على دين آخر. بل فضلًا عن هذا لم يتخيل المؤلف ما يبدو الآن الحل الواضح، وهو أنه يجب معالجة الاختلاف في العقيدة الدينية على اعتبار أنه غير ذي علاقة بالواجبات السياسية. ولقد افترض أن على الحكام مساندة المذهب الخاص وفي الوقت نفسه اعتمدت حجته على كلثن، إذ لم يتراء لليهجونوت الفرنسيين حكومة دينية كحكومة جنيف، كما لم يريدوا، الواقع أن فلسفة كتاب «دفاع» السياسية رجعت إلى حجة الكتاب المعادين للبابوية، من أمثال وليم أوكام، أو أنصار المجالس العامة الكنسية، ضد بابا زنديق. فالحكم خادم الجماعة، وتستطيع الجماعة أن تفعل ما تقتضيه حياتها.

اتخذت نظرية «دفاع» في معالمها الرئيسية صورة عهد أو عقد مزدوج، فهناك أولاً عقد، الله أحد طرفيه والملك والناس سويًا الطرف الآخر. وبمقتضى هذا العقد يصبح المجتمع كنيسة، أي شعب اختاره الرب، ومجبر على أداء العبادة الصحيحة التي يمكن أن تلقى القبول. هذا العهد مع الله قريب الصلة من الصورة المنقحة للكثنية ما أوردها نوكس وثانيًا هناك عقد يظهر فيه الناس طرفًا والملك طرفًا آخر. وهذا على وجه التحديد العقد السياسي الذي بموجبه يصبح شعب دول، ويلتزم الملك بمقتضى هذا الاتفاق أن يحكم حكمًا صالحًا وعادلًا، ويلتزم الناس بطاعته ما دام يحكم في هذا النحو. كان لابد من العهد المزدوج إذ رأى المؤلف دائمًا في الواجب الديني أهم سبب للثورة. كان غرضه الرئيسي أن يبرهن على الحق في قمع ملك زنديق. من وجهة نظر سياسية بحثه - لا يمكن بالطبع الأخذ بها إلا إذا فصلت المسألة الدينية عن السياسية - كان العهد مع الله قيدًا على النظرية. ولو أزيل لما تبقى سوى العهد السياسي بين الملك والجماعة، مقررًا مبدأ كون الحكم موجودًا من أجل الجماعة وعلى ذلك فالالتزام السياسي محدود ومشروط. كان الحذف يتطلب درجة من المعقولية

السياسية لم يملكها مؤلف «دفاع».

ومن ناحية أخرى أيضاً، اختلفت نظرية العقد المتضمنة في «دفاع» عن نظرية العقد التي ظهرت في تاريخ متأخر. فالمؤلف لم ير أى تباين بين النظرية التي تذهب إلى أن سلطة الملك صادرة من الله، والنظرية التي ترى أنها نشأت عن طريق عقد مع شعبه. وبعبارة أخرى لم تتضمن نظرية الحق الإلهي بعد إلى الاعتقاد في الطاعة العمياء، بحيث إنه عندما يشدد مؤلف على مسئولية الملك أمام الله، فإنه يؤخذ على أنه يعنى أنه غيد مسئول أمام شعبه. ومن ثم لم يتردد مؤلف «دفاع» في القول أيضاً بأن سلطة الملك مستمدة من الله. لقد ترك حق المنصب الملكي قائماً إلى جانب الحقوق التي استمدها ملك معين عن طريق عهد من شعبه وكذلك فواجب طاعة أوامر الملك القانونية واجب ديني فضلاً عن كونه واجباً ينشأ في ظل تعاقد. وعلى ذلك لم يكن «دفاع» محاولة بأي معنى، لإرساء الحكم تماماً على مبادئ زمنية، فهو على غرار نظرية الحق الإلهي، لاهوتي جملة وتفصيلاً.

كان أسلوب الحجة الذي اتبع مزيجاً من الشرعية والسند المستمد من الكتاب المقدس، وتعالج أشكال العقد التي يقرها القانون المدني كما لو كانت جزءاً من نظام الطبيعة، وأصبحت بحكم صفتها هذه صالحة للجميع. وحتى تتم العبادة وفق الأشكال التي ترضى الرب فإنه يستخدم وسيلة يستعملها الدائنون للحصول على دين. ففي أول العقدين، يلتزم الملك والناس معاً كما لو أن الناس قد أصبحوا ضامنين للملك، ومن ثم يصبحون مسئولين عن نقاء العبادة في حالة تقصيره. ومن ناحية السند المستمد من الكتاب المقدس يستخدم المؤلف التشبيه بالعصر المسيحي الذي يقف فيه جميع المسيحيين ملتزمين بالعبادة الصحيحة والمذهب الحق. وثمة صورة أخرى من الحجة يتكرر استخدامها، تلك هي التشبيه بالعلاقة الإقطاعية بين السيد والتابع، ففي كلتا الحالتين تمثل سلطة الملك على أنها مفوضة له من قبل الله في الحالة الأولى، ومن قبل الناس في الثانية. فالسلطة ممنوحة لأغراض معينة والاحتفاظ بها مشروط بتحقيق هذه

الأغراض. وعلى ذلك فאלله والناس هم السادة، الملك ملتزم بخدمتهم، وما عليهم من التزام نحوه فمحدود ومشروط.

وعلى ذلك فجميع الملوك إذا تابعون لملك الملوك، قلدوا منصبهم بالسيف الذى هو علامة على سلطانهم الملكى، بفرض أن يحافظوا بالسيف على قانون الرب، وأن يدافعوا عن الخير ويعاقبوا الشر. وحتى كما ترى فى العادة أن المالك ذا السيادة يملك أتباعه أملاكهم بأن يطوقهم بالسيف ويسلمهم ترساً ولواء بشرط أن يحاربوا من أجلهم بتلك الأسلحة إذا سنحت المناسبة^(٥).

مثل هذه الفقرات عديدة ولافتة للنظر، ففيها ينضم كتاب «دفاع» إلى حجة هوثمان وغيره التاريخية، ويبين أن الدفاع عن سيادة المحدودة اعتمد على انتشار أساليب الفكر المعروفة فى المصور الوسطى، وكان فى جوهره رد فعل إزاء الأفكار السياسية القديمة وضد المركز النموذجى الحديث الذى اتخذه دعاة الحكم المطلق.

من هذا الوصف للخطوط الرئيسية للحجة والتي اتبعت فى «دفاع» يسهل أن نرى الأسس التى يستند إليها رأى المؤلف فى أن سلطة الملك يمكن مقاومتها قانوناً، ويجب على كل مسيحى أن يوافق على أن واجبه هو أن يطيع الله بدلاً من الملك فى حالة ما إذا أمر الملك بما يتعارض مع قانون الرب. وفضلاً عن هذا لما كانت سلطة الملك ناشئة عن عهد يقضى بمساندة العبادة الصحيحة، يكون من المشروع بشكل واضح، مقاومته إذا خرق قانون الرب أو خرب الكنيسة. أجل، إنه أكثر من مشروع. إنه واجب إيجابى، فالناس والملك جميعاً مطالبون بالمحافظة على نقاء المذهب والعبادة، وتقصير الملك يلقى العيب كله على عاتق الناس، وإذا لم يقاوموه يكونون عرضة للعقاب الكامل الذى تستحقه خطيئته.

والمقد الثانى، وهو بين الملك والناس، يبرر مقاومة الطغيان فى الحكم الزمنى، فيبرغم أن الله أقام الملوك، إلا أنه يتصرف فى هذه المسألة عن طريق الناس، وهنا أخذ «دفاع» كل أشكال عقد ما طبقاً للقانون المدنى كقضية مسلم

بها، وفقد وضع الناس الشروط التي يلزم الملك بتحقيقها، من ثم فهم غير ملتزمين بالطاعة إلا بشرط، أى بحصولهم على الحماية من جانب الحكم العادل والشرعى. غير أن الملك ملزم بدون قيد أو شرط، بأداء واجبات منصبه، فإذا لم يفعل هذا أصبح العقد باطلاً. وهذا يستتبع أن الناس هم الذين يفوضون السلطة للحكم، واستمرارها لا يدوم إلا برضاهم. جميع الملوك هم فى الحقيقة بالانتخاب حتى ولو نشأ عرف لصالح الخلافة الوراثية لأن الوصية لا تسرى ضد حق الشعب. وإذا نجرد الحجة فى سياقها، نلقى هنا شبهة وثيقاً بينها وبين نظرية العقد كما وردت فى كتابات لوك فيما بعد، وفى النظريات الشعبية التى طلعت بها الثورتان الأمريكية والفرنسية، ولكن ساد فى كتاب «دفاع» سياق الصراع الدينى.

وراء صورة العقد استشهد مؤلف «دفاع» وإلى حد كبير، بالحجة، المستمدة من مذهب المنفعة، شأنه شأن المتأخرين من أصحاب نظرية العقد. فهو يقيم الحجة على أن الواضح أن الملكية يقرها رضا الناس لأنهم اعتبروا خدمات الملك تساوى ما تكلفهم. وعلى ذلك يجب الافتراض بأن الحكومات موجودة لتتمية مصالح الرعايا، إذ يكون الأخيرون مجانين لو تقبلوا عبء الطاعة دون أن ينالوا فوائد الحماية لأرواحهم وممتلكاتهم.

فاولاً يوافق كل امرئ على أن الناس وهم بطبيعتهم يحبون الحرية ويكرهون العبودية، وولدوا كى يأمرؤا لا ليطيعؤا، لم يسلّموا طواعية بأن يحكمهم شخص آخر، ولم يستكينوا كما لو كان هذا امتياز الطبيعة، بأن يذعنوا لأوامر الغير، ولكن لكسب خاص وكبير توقعوه منه... كذلك ليس لنا أن نتصور أن الملوك وقع عليهم الاختيار كى يستغلوا لأنفسهم السلع التى تحققت عن طريق عرق الناس، لأن كل رجل يحب ويعتز بسلعته^(٦).

غير أن حجة «دفاع» لم تكن فى معالها الرئيسية قائمة على مذهب المنفعة. فالسبب الرئيسى وراء الحد من سلطة الملك، خضوعه للقانون، قانون الطبيعة، وقانون البلد أيضاً، فهو يعتمد على القانون، والقانون لا يعتمد عليه. لدى المؤلف

كل ما كتبت العصور الوسطى تكنه من الاحترام للقانون، وفي امتداحه ينقل جميع التعبيرات العادية التي تراكمت منذ أزمان الروائيين.

القانون هو العقل والحكمة نفسها، وهو خال من كل اضطراب، وليس معرضاً لأن يحركه الغضب، والطمع، والكراهة أو ضروب القبول من جانب الأشخاص.. وكى نصل إلى غرضنا فالقانون ذهن متفهم أو هو بديلاً من ذلك عقبة في وجه الكثير من نواحي سوء التفاهم. فالعقل إذاً هو خاتم كل الملكات الذكية، هو (إذا جاز لي استخدام المصطلح) جزء من الألوهية، فيقدر ما يطيع الشخص القانون يبدو أنه يطيع الله ويتخذ منه حكماً في المسائل التي هي مثار الجدل^(٨).

فالقانون يأتي من الشعب لا من الملك، ومن ثم لا يمكن تغييره إلا برضا ممثل الشعب. ولا يستطيع الملك أن يتصرف في أرواح رعاياه وممتلكاتهم إلا بالطرق التي يسمح بها القانون، وهو مسئول طبقاً للقانون عن كل فعل يقوم به.

من جوهر النظرية التعاقدية أن للشعب أن يحاسب الحاكم على عدالة وشرعية حكمه، ومن ثم يفقد الملك الذي يصبح طاغية، حقه في السلطة. وعلى ذلك يبقى أن نبين من ذا الذي سيمارس هذا الحق. وهنا يعود المؤلف إلى التفرقة القديمة بين طاغية هو معتصب ولا حق له في الملوكية، وبين حاكم شرعي أصبح طاغية. ولا يجوز للمواطن بصفته الشخصية أن يقاوم أو يقتل سوى الأول. وفي الحالة الثانية يقتصر حق المقاومة على الشعب كهيئة جماعية وليس «كجمع متعدد الرؤوس» من أفراد بصفاتهم الشخصية. وبالنسبة إلى الأفراد يضع «دفاع» على حق الطاعة العمياء، تأكيداً بنفس القوة التي شدد كلن بها عليه. فإذا قاوم الشعب كله وبصفة جماعية، وجب أن يتصرف عن طريق قادته الطبيعيين، أي الحكام من المرتبة الأدنى، والنبلاء، وطبقات الأمة، والموظفين المحليين وموظفي المدن، كل في مجاله. ولا تجوز مقاومة الملك إلا لموظف مسئول أو لشخص يجعله مركزه حارساً طبعياً للجماعة.

هذا المظهر من حق المقاومة يلقي ضوءاً بالغاً على أغراض «دفاع»، حقيقة إنه

لم يكن - بأي معنى - ادعاء بحقوق شعبية كامنة في كل فرد، كما لم يدافع حزب الهيجوثوث الذي انبعت منه هذا الكتاب، عن الحقوق الشعبية، والأحرى أن الكتاب كان يدافع عن حقوق (أو الامتيازات القديمة) المدن والمقاطعات والطبقات ضد تأثير السلطة الملكية الذي يعمل على التسوية بينها. ثم تكن روح «دفاع» ديموقراطية ولكن كانت أرسقراطية. فالحقوق التي تحدث عنها حقوق هيئات جماعية لا أفراد، ونظريته في التمثيل تضع نصب عينها تمثيل الهيئات لا الأفراد. وهو لم يقدم، ولعله ما كان يستطيع أن يقدم، بياناً واضحاً جداً بالظروف التي تبرز المقاومة. ولكن وجهة النظر التي تعبر عنها النظرية بصورة ضمنية وجهة نظر دولة تتكون من أجزاء أو طبقات يوازن بين بعضها وبعض، أو يحكمها اتفاق متبادل يدلا من حاكم سياسي. ومن هذه الناحية ربما كان من السهل أن يؤدي «دفاع» إلى شيء شبيه بفكرة اتحادية عن الحكم. ومثل هذه النظرية إذ تصور الدولة كاتحاد من هيئات جماعية أقل منها، صاغها فعلاً بعد سنوات قليلة، ألويسيوس في الأراضي الوطنية حيث كان شكل الحكم أكثر تلاؤماً مع فكرة كهذه.

كانت نظرية «دفاع» السياسية، إذ تأخذها ككل، مزيجاً غريباً. فبالنسبة إلى عنصر التطور الذي طرأ فيما بعد على نظرية العقد، كان من الطبيعي أن يشدد الكتاب بصفة خاصة على هذا العنصر ولكنه فعل هذا على حساب الدقة التاريخية، فقد أعاد تقرير الرأي القديم عن أن السلطة السياسية موجودة من أجل خير الجماعة الأخلاقي، ويجب ممارستها بطريقة تتسم بالمسؤولية، وتخضع للحق والعدل الطبيعيين، هذه الأفكار كانت التراث المشترك الذي تلقته أوروبا الحديثة من العصور الوسطى، ولقد جعل نظرية العقد، وبصفة قاطعة، في خدمة حق المقاومة، ولكنه كان عمومًا أقل اتصالاً بالاتجاه الحديث السائد من نظرية الحكم المطلق وهي النظرية التي عارضها. فأولاً لم يكن «دفاع» نظرية على الإطلاق في الحكم الزمني، أوضح ما يدل على هذا أنه مدين بظهوره إلى الصراع الديني وتعبيد آراء أقلية دينية. ولم تكن لدى المؤلف فكرة عن دولة يمكن

أن تمتنع عن احتمال المسؤولية عن الحقيقة الدينية ونقاء العبادة. وبوجه خاص، لم يكن الدفاع عن حق المقاومة دفاعاً على الإطلاق عن الحكم الشمبى وحقوق الإنسان. ليس للحقوق الإنسانية الفردية نصيب فيه، وكان انخيازه العملى أرسقراطياً، أو حتى إقطاعياً بمعنى ما. وعلى ذلك كان فى روحه متمارضا تماماً مع مذاهب الحرية والمساواة التى صبت فيما بعد فى قالب نظرية العقد.

هجمات بروتستنتية أخرى على الحكم المطلق

فى بلاد خلاف فرنسا، تأثرت بدرجة أكثر أو أقل بالفكر الفرنسى، ظهرت مؤلفات لكتاب بروتستنت تعرض نظريات كثيرة الشبه بنظرية «دفاع ضد الطغيان». وفى نفس السنة التى نشر فيها «دفاع» نشر الشاعر والعالم الإسكتلندى جورج بوكانان كتابه *De Jure regni apud Socios* الذى نافس المؤلف الفرنسى فى الشهرة كوثيقة ثورية، وفاقه فى الأهلية الأدبية. قضى بوكانان الشطر الكبير من حياته فى فرنسا، ويمكن، بدرجة معقولة، اعتباره مفكراً فرنسياً، وإن لم تكن ارتباطاته مع الهيجونوت بوجه خاص، وجملته اهتماماته ذا نزعة إنسانية بدلاً من طائفية، وربما لهذا السبب كانت سيطرة الدوافع اللاهوتية على كتابه أقل منها على «دفاع». ومن ثم أغفل العقد المزدوج الغريب، وبذا جعل نظريته تنطبق بصورة أكثر تحديداً، على الحكم الزمنى. فالسلطة مستمدة من الجماعة، وبذلك يجب ممارستها وفقاً لقانون الجماعة، والالتزام مشروط بالضرورة باضطلاع الملك بواجبات منصبه. وشرح بوكانان - بصورة واضحة نوعاً - الفكرة الرواقية القديمة عن أن الحكومة تتبع من ميوّل الناس الطبيعية. وبذلك فهى طبيعية. ومن هذه الناحية أيضاً مال إلى التقليل من اعتماد السياسة على اللاهوت. كان حق المقاومة بالطبع النقطة الرئيسية التى وضع عليها التأكيد: وهنا كانت حجته شبيهة فى جوهرها بحجة «دفاع» عدت أنه أصح فى تبرير قتل الطاغية، وأحل فكرة غامضة عن أن الناس يتصرفون عن طريق أغلبية، محل فكرة كونهم يعتمدون على الزمامة الطبيعية للحكام الأقل

مرتبة. وإلى هذا الحد كان أقل تقييداً بالجوانب الإقطاعية من نظرية الهيغوتوت. من الغريب أن يظن أن كتاب بوكاتان وضع من أجل تثقيف تلميذة الملك. جيمس الأول ملك إنجلترا المستقبل. كانت إنجيليكية جيمس الصادرة من القلب راجعة إلى خوف واضح ترى فيه هي شبابه، من البرزيتارية (المذهب المشيخي) نظرياً وعملياً.

وفي الأراضي الوطيئة أيضاً استخدام نفس النوع من الفلسفة السياسية ليبرر مقاومة الطغيان. في ذلك البلد حدث أصح استخدام شعبي له. كما حدث له على أيدي الثوسيسوس وجروشيوس، تطور منسق علمي تجاوز الاستخدام الجدلي فحسب. ففي عام ١٥٨١ وفي قانون الحث باليمين^(١) نيز مجلس طبقات الأمة ولاء لقلب الثاني مؤكداً:

يعلم جميع البشر أن الله يعين الأمير ليرعى رعاياه حتى يمثل ما يحرس الراعي غنمه وعلى ذلك حين لا يؤدي الأمير واجبه كحام، وعند ما يظلم رعاياه، ويحطم حرياتهم القديمة، ويعاملهم كعبيد، فلا ينبغي اعتباره أميراً وإنما طاغية. وعلى هذا الأساس يجوز لطبقات الأمة شرعاً وعدلاً أن تعزله وتنتخب آخر في مكانه.

لم يكن القانون بحثاً فلسفياً بأي معنى، ولكنه تحليل يبين أنه افترض نفس التقطتين اللتين ظهرت في جميع الحجج المعادية للملكية، وهما قانون الطبيعة والدفاع عن الحريات القديمة. وأظهر كيف كانت متأصلة في الوعي الشعبي، الفكرة التي تذهب إلى أن السلطة السياسية ينبغي أن تعتمد على قوى أخلاقية موجودة في الجماعة بالفطرة وينبغي استخدامها في خدمة الجماعة، على نحو ما أظهر ميثاق مايفلاور Mayflower Pact بعد ذلك بسنوات قلائل (١٦٢٠) كيف سهل على الناس أن يشكروا في المجتمع المدني في ضوء الرضا المشترك أو العقد.

الجزويت وسلطة البابا غير المباشرة

بينما أخذت تنشأ في صفوف البروتستانت الكلفنيين فلسفة سياسية معادية ومن النوع الذي وصفناه منذ قليل والذي يعود بسلطة الملك إلى رضا الشعب ويدافع عن حق المقاومة، تبني الكتاب الكاثوليك وخاصة الجزويت، نوعاً مشابهاً من النظرية. كانت الدوافع وراء هذه الفلسفة مختلطة، كما في حالة الكلفنيين. كان الكاثوليك متأثرين بالطبع بنفس التقاليد الدستورية التي دعت البروتستانت إلى الدفاع عن الحكم التمثيلي ضد الحكم المطلق، ومن هذه الناحية لم يكن ثمة أهمية للاختلاف في الدين أو للأفراض الخاصة التي توختها طائفة الجزويت، ومن جهة أخرى كانت للجزويت أسباب خاصة تدعوهم إلى تبني الأفكار المعادية للملكية من النوع الذي سلف ذكره، إذ كانوا كالكلفنيين يعارضون قيام ملكية وطنية قوية جداً. لكن، على خلاف الكلفنيين، استخدموا نظريتهم لتأييد شكل منقح من المذهب القديم الخاص بتفوق البابا في المسائل الأخلاقية والدينية. كان هذا الفرض جزويتياً بصورة محددة، ولم يشارك فيه بالتأكيد الكاثوليك الذين كانوا أكثر استجابة للمصالح الوطنية ومصالح الأسر المالكة.

وهكذا بقدر ما كانت النظرية المعادية للملكية جزويتية بصورة أخص، كانت وبشكل مباشر تماماً، نتيجة الاختلافات الدينية بالقرن السادس عشر، شأنها شأن النظرية الكلفنية. لقد نشأت من الدور الذي لعبته الطائفة في حركة الإصلاح المضاد الرائعة في الكنيسة الكاثوليكية، وهي الحركة التي صححت - في ظرف جيلين - بعضاً من أسوأ المساوئ التي سبق أن كانت السبب في الانشقاق البروتستانتى وأضفت مزيداً من الدقة والضبط على تعاريف كثيرة لمذهب، وجاءت إلى العرش البابوي بطراز جديد من الحكام، وفرضت نظاماً أشد صرامة تفرضه البابوية المصلحة على الفئة الدنيا من رجال الدين. هذا الإصلاح المضاد حقق نجاحاً يدعو إلى الدهشة. فهو لم يقف انتشار البروتستانتية مرة واحدة وإلى الأبد، ولكنه خلق الأمل أو الخوف، من ناحية أن الكنيسة قد تسترد

بعض المناطق التي خسرتها . لم يكن في هذا البحث التضالي قوة مفردة أعظم من ذلك التنظيم التبشيري المثالي وهو الطائفة الجزويتية . هذه الطائفة التي تأسست في عام ١٥٢٤ ، والتزمت بأوثق الإيمان عن الطاعة وإنكار الذات، لم تجذب إليها في القرن السادس عشر رجالا من ذوى الحماسة والسلطة الإدارية فحسب، بل واجتذبت أيضاً بعضاً من أقدر العقول في الكنيسة الرومانية. كانت المدارس الجزويتية والعلماء الجزويت من بين أفضل المدارس والعلماء في أوروبا، والخوف الخارق للمألوف الذي نظره به خصوصها إليها، كانت تبرزه قدرتها. وحتى برغم تأثر فلسفتها السياسية بشكل واضح بأهداف دعائية، قلل التوضيح الجزويتى للنظرية المعادية للملكية، كان بوجه عام في مستوى عقلى أعلى من البيانات البروتستنتية التي اتخذت الموقف نفسه.

كان غرض الجزويت الخاص إعادة صوغ نظرية معتدلة لتفوق البابوية وفق خطوط أوحى بها القديس توما، في ضوء الظروف السياسية التي سادت في القرن السادس عشر. فتصور الإمبراطور على أنه الرئيس الزمنى للعالم المسيحى. وهو التصور الذى كان على وشك الاختفاء في القرن الرابع عشر، ولم يعد يستميل حتى الخيال، أصبحت أوروبا - إحساساً كما كانت حقيقة - مجموعة من دول قومية، تنعم بحكم ذاتى فعال في المسائل الزمنية ولكنها مازالت مسيحية بمعنى ما. وإن لم تعد تدبر بالولاء لكنيسة واحدة. كان حلم الجزويت أن يسترجعوا المنشقين، وعن طريق التسليم بحقيقة الاستقلال في المسائل الزمنية، أن يبقوا للبابا نوعاً من الزعامة الروحية على مجتمع من دول مسيحية. هذه السياسة الأخيرة التي أثبتت الأحداث أنها وهم، كانت إلى حد بعيد السبب في الكراهية التي شعر بها الكاثوليك الوطنيون تجاه الجزويت والتي لا تقل عن شعورهم بالنسبة للبروتستنت.

إن النظرية الجزويتية في البابوية أكسبها شكلاً محدداً معلوماً روبرت بيلارمين(٩) أكفأ المجادلين الكاثوليك في القرن السادس عشر. فإذا يسلم

بيلازمين بأن ليس للبابا سلطان في المسائل الزمنية، راح يحاج بأن البابا برغم ذلك هو رئيس الكنيسة الروحية، وأن له بصفته هذه سلطة غير مباشرة على المسائل الزمنية ولغايات روحية لا غير. إن سلطة الحكام الزمنيين لا تأتي من الله مباشرة كما أكد الملكيون، ولا من البابا كما رأى البابويون المتطرفون. إنها ناشئة من الجماعة نفسها من أجل غاياتها الزمنية. وهذا يستتبع أنه لا ينبغي أن يكون الحكم الزمني قادراً على انتزاع طاعة مطلقة من رعاياه، وأن للسلطة الروحية أيضاً، لأغراض الروحية، الحق في توجيه السلطة الزمنية والرقابة عليها. إذاً هناك ظروف تقرر أن يقوم البابا بعزل حاكم زنديق وحل رعاياه من ولائهم له. وإذا استثنينا تأكيداً أقوى يضعه بيلازمين على أصل السلطة الملكية الزمني، فإن نظريته في الكنيسة والدولة لم تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظرية القديس توما. وفيما عدا إشارتها إلى البابوية لم تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظرية الكلفنيين. كلاهما دافعت عن استقلال الكنيسة في القرارات المتعلقة بالمذهب، ولم تسلّم أي منهما بتفوق الملك في كنيسة وطنية أو بحق إلهي لا ينقض ملك زنديق. وهذا يفسر أن الأدب الملكي يجمع بين الجزويت والكلفني في صعيد واحد. إن عبارة جيمس الأول المأثورة «ليس الجزويت إلا بابويين بيوديتانيين» تدل على هذا، وهي صحيحة على وجه العموم.

من سخريات التاريخ أن كلا من الجزويت والكلفني أسهما في نظرية عن الكنيسة والدولة كانا يكرهانها، بقدر ما فكر أي منهما فيها. كان كل معدد في القرن السادس عشر يفترض، وببساطة في التفكير تبعث على الدهشة، أن لاهوته صحيح بشكل واضح وصالح لكل فرد، لم يواجه أحد الاحتمال بأن من غير الممكن أن يكون نظام ديني موضوع القبول بصورة كلية وعامة. وعندما أصبح ظاهراً أن هذه هي الحقيقة وأنه لا يمكن القضاء على مجموعة دينية مهمة دون التعرض لأعظم خطر سياسي، لم يكن أمام الحكومة ما تشغله سوى أن تتسحب كلية من الجدل اللاهوتي وتترك كل كنيسة تعلم مذهبها لمن يهتم بالاستماع إليها. كان التقليد المسيحي كله ضد جعل موظف سياسي الحكم

بصورة سافرة في الحقيقة الدنية حتى ولو كانت الكنائس الوطنية تضم في الحقيقة الشعب كله في نطاق عضويتها. ومن هنا لم يكن مقرر من الادعاء بأن الكنيسة يجب أن تكون مستقلة، ولكن كان يتعين شراء الاستقلال على حساب جمل الكنيسة والدولة مجتمعين متميزين، وهذا ما لم يفكر الجزويت والكلفنيون فيه. كانت النظرية الجزويتية بوجه خاص قريبة من هذه النتيجة المكروهة. إن النظرية التي ترى أن الدولة مجتمع وطني وذات أصل زمني، تعني ضمنا أن الكنيسة جسم اجتماعي والدولة جسم آخر، وأن العضوية في واحدة مستقلة عنها في الأخرى. وعلى ذلك كانت النتيجة مناقضة تماما لمذهب المصور الوسطى الذي أعيد بعثه وكان كل من الجزويت والكلفنيين يقصدونه.

بذلك كان ثمة سبب سليم يفتسر وجود نواحي شبه معينة بين نظريات الكلفنيين السياسية في فرنسا أو اسكتلندا ونظريات الجزويت، برغم النوارق اللاهوتية. كلتاها كانت في موقف كان من الضروري فيه الحد على أن الالتزام السياسي ليس مطلقاً وأن حق الثورة ضد حاكم زنديق موجود. وكلتاها كانت تعتمد على تراث مشترك من فكر المصور الوسطى، وأقامت الحجة على أن الجماعة نفسها تخلق موظيفها هي وتستطيع أن تتظلمهم من أجل أغراضها هي، ولذلك اعتقدت كلتاها أن السلطة تكمن في الشعب، ومستمدة منه عن طريق تعاقد، ويمكن سحبها إذا أصبح الحاكم طاغية. وبدون أن يتصفوا بالأصالة بشكل ظاهر، كان الكتاب الجزويت بوجه عام أوضح في بيان مبادئ الحجة من الكلفنيين.

الجزويت وحق المقاومة

كان الكتاب الجزويت الأوائل من الإسبان بصفة رئيسية. وكانت نظريتهم أكثر تأثراً بجنسيتهم منها بالفرض الجزويت الخاص الذي ذكرناه منذ قليل ويصدق هذا بوجه خاص على جوان دي ماريانا^(١٠) الذي كانت نظريته تحكمها أساسا

اعتبارات دستورية، فعلى غرار هوثمان كان يعجب بنظم وقوانين المصور
الوسطى، وبخاصة ما كان يمثل مجلس الطبقات في أراجون، كان يعتبر مجالس
حراسا على قانون البلاد الذى يخضع له الملك تماما. واستمد سلطة الملك شعب
الذى يمثل مجلس الطبقات الذى يحتفظ له بحق تغيير القاذون، ومن ثم يجوز
عزل الملك بسبب الخروج على القانون الأساسى، هذه النظرية الدستورية بناها
ماريانا على وصف لنشأة المجتمع المدنى من حالة طبيعة تسبق الحكم، يحيا فيها
الناس حياة تشبه نوعا من العالم الحيوانى، تنقصهم كل من فضائل الحياة
المتحضرة وذنابلها. وعلى غرار روسو فيما بعد، كان يرى فى نشأة الملكية الخاصة
الخطوة الجوهريّة نحو القانون والحكم، وأهم مظهر من نظرية ماريانا أنه عالج
نشأة الحكم وتطوره على أنهما عملية طبيعية تحدث بدافع من الحاجات البشرية،
وعلى هذا الأساس أقام الحجة على أن الجماعة يجب أن تكون دائما قادرة على
مراقبة أو عزل الحكم الذين خلقتهم بالضرورة، وكان أقرب من مؤلف «دفاع ضد
فكرة الطغيان» إلى غير لاهوتية عن المجتمع المدنى ووظائفه.

كان كتابه مشهورا أو بالأحرى مرذولا بسبب تقبله الصريح لقتل الطغاة علاجا
للجور السياسى، والواقع لأنه أنه لم يختلف جدا من ناحية المبدأ عن غيره من
كتاب زمانه. فقد كان حق المواطنين بصفاتهم الفردية فى قتل مفتصب، حقا، هو
موضع الاعتراف به على نطاق واسع جدا، وسبق أن دافع بوكانان عن الحق فى
قتل ظالم حتى ولو كان حقه فى العرش قانونيا. ولعل ما حظى به ماريانا من سوء
سمعة أكبر، راجع إلى دفاعه السافر عن قتل هنرى الثالث ملك فرنسا، مما حدا
بمحكمة باريس العليا إلى إحراق كتابه كان ماريانا يشدد قليلا على سلطة البابا
الروحانية، ومن تلك الناحية لم يكن ممثلا للجزويت بالمعنى الدقيق.

وأهم ممثل للنظرية السياسية الجزويتية الفيلسوف المدرسى والفقيه
الإسباني فرانشيسكو سواريز^(١) وإن كان ما كتبه فى السياسة شيئا طارئا على
مذهب فلسفى من الفقه لم يكن بدوره إلا جزءا واحدا من بنيان كامل للفلسفة

وفقاً للنموذج الذى رسمه القديس توما. وعلى غرار بيلارمين تصور سواريز البابا على أنه الزعيم الروحى لأسرة من الشعوب المسيحية، ومن ثم المتحدث باسم الوحدة الأخلاقية للبشرية. فالكنيسة مؤسسة جامعة ومقدسة، والدولة وطنية وخاصة. وعلى هذا الأساس دافع عن سلطة البابا غير المباشرة فى تنظيم الحكام الزمانيين من أجل غايات روحية. والدولة هى على الأخص، مؤسسة بشرية تعتمد على الحاجات البشرية وتنشأ من اتحاد اختياري بين رؤساء الأسر. وبهذا الفعل الاختياري يلتزم كل منهم بعمل ما يتطلبه الخير العام فى حين أن للمجتمع المدنى الذى تكون على هذا النحو، سلطة طبيعية وضرورية للرقابة على أعضائه من أجل الخير العام ولعمل كل ما تتطلبه حياته وحاجاته. وبهذه الطريقة وضع مبدأ أن سلطة المجتمع فى حكم نفسه وأعضائه خصيصة فطرية تملكها مجموعة بشرية ما. وهى لا تعتمد على إرادة الله إلا بمثل ما يعتمد على إرادته كل شئ فى العالم. ولكنها ظاهرة طبيعية بحيث تنتمى إلى العالم المادى وتتعلق بحاجات الإنسان الاجتماعية. وبخلاف سلطة البابا غير المباشرة. لم تكن فكرة سواريز عن المجتمع لاهوتية بأى معنى خاص. فمن فكرة أن السلطة السياسية خاصية كامنة فى المجتمع، استنتج كما قد نتوقع منه أنه ما من شكل من الالتزام السياسى يكون مطلقاً. إن الترتيبات السياسية سطحية بمعنى ما: يمكن أن تحكم الدولة بملك أو بطريقة أخرى، وقد تكون سلطة الحكومة أكبر أو أقل. والسلطة السياسية مستمدة على أية حال من الجماعة، وموجودة من أجل رفاهية الجماعة، ويمكن تغييرها حين لا تحسن أداء عملها، لاشك أن القصد من هذه النظرية رفع الحق الإلهى للبابا فوق سلطة الملك الزمنية والبشرية فحسب، ولكن كانت النتيجة فى الحقيقة إبعاد السياسة بصورة أكمل عن اللاهوت.

كانت نظرية سواريز السياسية شيئاً عرضياً بالنسبة إلى فقهاء. كان غرضه أن يقدم فلسفة موسوعية للقانون فى كل تقسيماته، وكالمعتاد فى كتاباته، قدم ملخصاً وتنسيقاً لجميع مظاهر الفلسفة القانونية فى العصور الوسطى. لقد هضم سواريز وغيره من أعضاء ما يطلق عليهم أحياناً اسم مدرسة الفقه

الأسبانية ورتبوا فلسفة العصور الوسطى القانونية وبهذا انتقلت إلى القرن السابع عشر. وبوجه خاص قدم هؤلاء الفقهاء عرضاً متسقاً لكل مذهب القانون الطبيعي وبذا أسهموا بدرجة غير يسيرة في حقيقة أنه بالنسبة إلى القرن السابع عشر، ظهر هذا على أنه الطريق العلمى الوحيد إلى معالجة مشكلات النظرية السياسية، ربما أن تأثير «هوجو جروشيوس» حاسماً في هذه المسألة، ولكن وراء جروشيوس كان فقه الإسبان المنسق. حقيقة كان القانون الطبيعي يشتمل عند سواريز على الكثير من النتائج التى سبق جروشيوس إلى استخلاصها. فإذا كان في الطبيعة وفي الطبيعة البشرية صفات معينة تجعل حتماً بعض طرق السلوك صواباً والبعض الآخر خطأ، فعندئذ لا يميز الفارق بين الصلاح والسوء إلى إرادة الله أو الإنسان التحكيمية، ولكنه تفرقة صائغة. فطبيعة العلاقات الإنسانية والنتائج التى تنساب بالطبيعة من السلوك البشرى. تشكل اختباراً يمكن أن تتعرض له قواعد القانون الوضعى وأساليبه، ليس في إمكان مشروع بشرى - بل وليس في إمكان الرب نفسه كما قال جروشيوس فيما بعد - أن يجعل الخطأ صواباً، وحتى البابا لا يستطيع، وفقاً لحجة سواريز، أن يغير القانون الطبيعي. فإزاء نصوص القانون الخارجية النصوص المائلة التى تتطوى عليها الصلاحية الشاملة. وهذا يستتبع أن الدول، شأنها أن الأفراد، تخضع لقانون الطبيعة، وهو مبدأ يعنى ضمناً حكم القانون في داخل الدول ويعنى أيضاً علاقات قانونية بين الدول، بل وفي الإمكان أى ترى عند سواريز ما يوحى بنظام يصبح فيه قانون الطبيعة أساس كل من القانون الدستورى والدولى.

حق الملوك الإلهي

النظرية الجدلية التى ترى السلطة السياسية ملكاً للشعب وأنه يجوز لأسباب مشروعة مقاومة الحكم، نظرية ولدت الجواب عليها واتخذ هذا بالطبع صورة مراجعة للاعتقاد القديم في ألوهية السلطان الزمنى. ومثل هذه المراجعة أدت في القرن السادس عشر بالطبع إلى حق الملوك الإلهي. ولقد اعتمدت هذه

النظرية، شأنها شأن المضادة لها، الصراع بين الشيع الدينية من أجل السلطة. وكما أن دفاعاً عن حق المقاومة جاء بالمطيع من جانب طرف يعارض ما اعتبره حكومة هرطوقية، كذلك دافع عن حق الملوك الذي لا يمس أو ينقض، أولئك الذين وقفوا إلى جانب مؤسسة وطنية وضد معارضة تتطوى على التهديد. اقتضت المشكلة في أول الأمر وبصورة ثانوية، على نظام الحكم المطلق ضد النظام الدستوري، ولم تكن على الإطلاق مشكلة حكم الفرد ضد الديمقراطية. كان الحق الإلهي دفاعاً عن النظام والاستقرار السياسى ضد فكرة عم الاعتقاد بأنها تزيد من الخطر المتضمن في الحرب الأهلية الدينية. وكانت المسألة العملية الحيوية هي ما إذا كانت الهرطقة في حاكم سبباً يبرر العصيان المدني.

كانت نظرية الحق الإلهي للملك في شكلها الحديث، تطوراً متأخراً قليلاً عن نظريات السيادة الملكية المحدودة وجواباً عليها. وتبلورت في الاضطرابات الناشئة عن الحروب الأهلية نفسها وتطابقت بدقة مع الزيادة الفعلية في سلطة التاج الفرنسي الذي خرج في نهاية القرن أقوى مما كان عندما بدأت الحروب. وبنهاية القرن كان مستعداً لبدء الطريق النهائي إلى المركزية والذي انتهى بملكية لويس الرابع عشر المطلقة. وكان هذا هو الحل الوحيد الذي يتفق مع الإبقاء على حكم وطني فعال في فرنسا، وإذا استمرت الحروب وضع أكثر من ذي قبل أن ليس في إمكان البروتستانت أو الكاثوليك أن يحرزوا نصراً كاملاً وإن أمكن للنزاع بينهما أن يحطم بسهولة كلا من الحكم الفرنسي والحضارة الفرنسية. كان السبيل العملي الوحيد جعل الملك بوصفه رئيساً للأمة، موضوع ولاء جميع الناس وإن ظلوا «بروتستانت» أو «كاثوليك»، إن المبادئ السياسية المتضمنة في هذه الحركة جرى تقريرها على مستوى فلسفي أعلى، في نظرية «جان بودان في السيادة»، ولكن مذهب الحق الإلهي كان نسخة شعبية من أفكار مشابهة إلى درجة كبيرة. كان المذهب يمثل رد فعل وطنياً إزاء التفكك في الداخل والضعف في الخارج اللذين كان يجري الإحساس بأنهما متضمنان في النزعة الإقليمية الهيجونوتية وكذلك في الكتلّة المثالية في الاعتقاد في سلطة البابا.

ونظرية الحق الإلهي، شأنها شأن نظرية الحق الشعبي التي وضعت الأولى من أجل معارضتها، كانت تعديلات لفكرة قديمة جداً وموضع القبول بوجه عام، وهي أن أصل السلطة ديني ويقرها الدين. وهذا ما لم يشك مسيحي أبداً منذ الوقت الذي كتبه في القديس بولس الفصل الثالث عشر من «الرومانيين». ولكن نظراً لأن كل السلطة كانت بالمعنى الحرفي مستمدة من الله، لهذا لم يكن من الضروري أن ينطبق الحق الإلهي على ملك بأكثر مما ينطبق على أي نوع آخر من الحكام، وعلاوة على هذا، ويرغم أن السلطة بصفاتها هذه مقدسة، أمكن أن يظل من الصواب في ظل ظروف صحيحة مقاومة الممارسة غير المشروعة للسلطة. ولهذا الأسباب لم يكن ثمة إحساس قبل نهاية القرن السادس عشر بوجود تعارض النظريات التي ترى السلطة مصدرها الله والنظريات التي ترى أنها صادرة من الشعب، فالذي جعل الفكرتين متعارضتين كان أولاً تطور الحق الشعبي بحيث يعنى على وجه الخصوص حقاً في المقاومة، وثانياً التطور المضاد الذي طرأ على الحق الإلهي بحيث يعنى أن الرعايا مدينون لحكامهم بواجب طاعة عمياء. وهكذا اكتسبت معنى جديداً العبارات القديمة الخالية في ذاتها من المعنى تقريباً مثل عبارة أن الملوك هم نواب الله، فالثورة تدنيس حتى في قضية الدين، إن واجب الطاعة العمياء الذي بشر به كل من لوثر وكلفن، زاد من حدته (إضافة قداسة خاصة على الملك.

إن حق الملوك الإلهي في هذا الشكل الجديد، كان في جوهره نظرية شعبية. لم يظفر بصياغة فلسفية، وكان لا يمكن في الواقع أن يظفر بها، ولكن لو كانت أهمية مذهب سياسي تعتمد بصفة جزئية على عدد من يعتقدونه، لكانت النظرية شبيهة بأية فكرة سياسية سبق أن وجدت، لأنها كانت موضع الاعتقاد فيها بتحسس ديني من جانب أناس ينتمون إلى جميع الصفوف الاجتماعية وجميع أشكال المعتقد اللاهوتي. وكانت الحجج الرئيسية في تأييدها الفقرات المألوفة بالكتاب المقدس، مثل الفصل الثالث عشر من «الرومانيين» والتي استشهد بها الكتاب منذ أبعد الأزمنة، والذي أعطى هذه الحجج القديمة قوة جديدة في

القرن السادس عشر، هو أخطر التفكك والاضطراب الكامنين في التحزب الطائفي، وفرصة سيطرة رجال الدين على الحكم الزماني، إما من جانب الكاثوليك وإما من جانب الجزويت، وإحساساً متزايداً بالاستقلال الوطني والوحدة الوطنية. على ذلك ففي الجماهير أفادت النظرية بوجه خاص كبؤرة تتجمع فيها العاطفة الوطنية وكتبرير ديني للواجب المدني، ومن ناحية التركيب العقلي كانت ضعيفة بصورة ميثوس منها. غير أن البعض من دعاة القادرين وجهوا نقداً نشيطاً، وغير فعال أحياناً. إلى النظرية المضادة التي ترى أن السلطة السياسية تكمن في الشعب^(١٢).

لم تكن الصعوبة المنطقية بالنسبة إلى نظرية الحق الإلهي أنها لاهوتية - إذ نادراً ما زادت من هذه الناحية عن النظرية التي كانت تعارضها - ولكن كانت الصعوبة أن الشرعية الغربية المعزوة إلى السلطة الملكية، تحدد التحليل أو الدفاع المبني على العقل. فإضفاء سلطة إلهية على الملك معجزة في جوهرها ويجب تقبلها بطريق الإيمان لا العقل. فمنصب الملك على حد قول جيمس الأول «سر خفي» ليس لرجال القانون ولا للفلاسفة أن يبحثوا فيه. ومن هنا كان من الصعب أن تبقى النظرية على قيد الحياة بعد أن توقف الاستشهاد بالنصوص المأخوذة من الكتاب المقدس، والتي كانت تعد أسلوباً مشهوراً في المناقشة السياسية. ومن هذه الناحية اختلفت عن نظرية العقد السياسي التي يمكن، برغم ما كان لها من صيغة لاهوتية، أن توضح بطريقة يمكن أن يتقبلها أي متعقل، ومن ثم يمكن أن تتيح الفرصة أمام تحليل فلسفي للالتزام السياسي.

كان معنى عرض الشرعية الملكية في ضوء العمليات الطبيعية، أن سلطة الملك وراثية، تخميناً على أساس أن الاختيار من جانب الرب تجلي في حقيقة المولد. لكن ابتداء من هذه النقطة أصبحت الحجة في العادة قياساً متقناً وغير مقنع جداً بين السلطة السياسية وسلطة الأب «الطبيعية» أو بين الاحترام الواجب للملك والاحترام الذي يدين به الأطفال لوالديهم. وبصراحة كان هذا القياس

عرضة للسخرية التي تناوله بها «جون لوك»، ولعله برغم قدمه، لم يقنع أبداً أى إنسان لم يكن على استعداد للاقتناع لأسباب أخرى. وإذا نظرنا التشبيه جانباً، فالحجة فى تأييد الشرعية الملكية إنما أقامت - فحسب - من القاعدة الإقطاعية عن وراثة الطفل المبكر قانوناً عاماً من قوانين الطبيعة. ولكن هذه الحجة كانت للاعتراض على أساس أنه مهما تكن حقائق المولد والوراثة طبيعية، فإن توارث الأرض والسلطة قاعدة قانونية تختلف من بلد إلى بلد. ففى فرنسا استبعد قانون الفرنجة السالينين الوراثة فى أصلاّب الإناث. وكانت قانونية فى إنجلترا. وهكذا كانت الحجة فى الموقف الغريب الذى يعنى أن الله يغير أسلوبه فى فرض الحق الإلهى فى الحكم حسب العادة الدستورية فى كل بلد.

وكان المذهب الأخلاقى القائل بأن الثورة ليس لها قط ما يبررها حتى ولو كان الحاكم زنديقاً، جزءاً عادياً من النظرية المستحدثة فى الحق الإلهى. غير أنه لم يهيه أية علاقة منطقية بين الفرضيين اللذين كانا يعتبران دائماً مستقلين، فقد كان فى الإمكان الدفاع عن الطاعة العمياء، وغالباً ما حدث ذلك، على أسس مستمدة من المنفعة لا علاقة لها أياً كانت بالحق الإلهى. وكان يمكن أن يكون الإحساس الحى بصورة غير عادية بأخطار الاضطراب، هو ما يحتاج إليه من أجل جعل واجب الخضوع يبدو أعظم من غيره، وفضلاً عن هذا قد يسلم بعض من دافعوا عن حق الملوك الإلهى، مثل «وليم باركلاري»، بأن فى الإمكان معاملة جريمة خاصة يرتكبها الملك كالتآمر لقلب الدولة، على أنها تقاؤل بناء عن العرش. ولكن هذا الأمر كان يجرى تصويره على أنه إمكانية استثنائية تماماً، وعلى العموم أصبح الحق الإلهى يعنى أن واجب الرعية فى الخضوع واجب مطلق، ربما باستثناء ظريف فظيع تماماً.

لم يكن واجب الطاعة العمياء يعنى أن الملك غير مسئول كلية، وأنه يستطيع أن يفعل ما يحلو له. فقد جرت المادة على التدليل على أن الملك مسئول بدرجة أعلى، نظراً لأنه يشغل مركزاً على مما يشغله غيره من الناس، وكان المفترض أن

قانون الرب وقانون الطبيعة - وكما كان دائماً - ملزمان له، وكان واجبه العام في احترام قانون البلد موضع التأكيد بوجه عام. ولكن هذا الالتزام هو إزاء الله، ولا يمكن أن يكون الملك مسئولاً سواء في داخل أو في خارج عمليات القانون. سوف يحكم الله على الملك المانع، ولكن يجب ألا يحكم عليه رعاياه أو أية هيئة بشرية مهمتها تنفيذ القانون، مثل مجالس طبقات الأمة أو المحاكم. القانون يكمن في النهاية «في صدر الملك». وأصبح هذا هو المشكلة السياسية النهائية بين نظرية الحق الإلهي ونظرية الحق الشعبي أو البرلماني، حينما رسمت الخطوط لنضال دستوري بين الملك وهيئة تمثيلية.

جيمس الأول

برغم أن الصورة المستحدثة من الحق الإلهي موطنها فرنسا، فإنها ظهرت أيضاً في أسكتلندا في حوالى الوقت نفسه. وهنا كان الذى شرحها هو الملك نفسه، أى الأمير الذى أصبح فيما بعد جيمس الأول ملك إنجلترا الذى نشر في عام ١٥٩٨ كتابه «القانون العقائدى للملكيات الحرة»^(١٢) Trew Law of Free Monarchies. هذا الكتاب يعكس التجارب التعمسة التى مرت بأسرة جيمس وبشبابه هو نفسه مع الكلفينيين الأسكتلنديين، كما يعكس مطالعته المؤلفات الجدلية التى أخرجتها الحروب الدينية فى فرنسا. ويقصد المؤلف من «الملكية الحرة» الحكم الملكى المتحد من القمع من جانب الأمراء الأجانب ومن جانب رجال الشيع أو أمراء الإقطاع فى داخل المملكة. فالتضال الطويل بين ملوك ستيوارت والنبلاء الأسكتلنديين المشاغبيين، وضروب الإذلال الأحدث عهداً التى تعرض لها جيمس وأمه على أيدي البريزيتاريين (أصحاب المذهب المسيحي)، كلها تقدم توضيحاً كافياً للأهمية التى كان يعلقها على هذا الرأى. ولقد قال ذات مرة إن البريزيتيرى الأسكتلندى «يتفق مع الملكية بمثل ما يتفق الله والشيطان». ومن جوهر الملكية أن تكون لها السلطة القانونية العليا على جميع رعاياها. وعلى ذلك فالملوك حسب عبارة جيمس: «صور حية لله على الأرض».

مركز الملكية أسمى شيء على الأرض؛ إذ ليس الملوك فقط نواب الله على الأرض ويجلسون على عرش الله، ولكن حتى الله نفسه يدعهم «الآلهة»^(١٤).

إنه أشبه بوالد بالنسبة إلى أطفاله، أو كرأس بالنسبة إلى الجسد وبدونه لا يمكن وجود مجتمع مدني لأن الشعب مجرد «جمع بلا رأس» وعاجز عن وضع القانون الذي يصدر عن الملك باعتباره المشرع لشعبه والذي أقامته العناية الإلهية. وعلى ذلك فالاختيار الوحيد هو بين الإذعان للملك والقوضى الكاملة. ويتطابق نظريتها على أسكتلندا أكد جيمس أن الملوك وجدوا قبل أن كانت هناك طبقات أو صفوف من الناس، وقبل أن عقدت البرلمانات أو وضعت القوانين، وأنه حتى الملكية في الأرض لم توجد إلا بطريق المنحة من الملك.

وهذا يستتبع بالضرورة أن الملوك هم الذين يخلقون القوانين ويصنعونها، وليست القوانين هي التي تخلق الملوك وتصنعهم^(١٥).

ودعم هذا التأكيد بتاريخ هو موضع الشك الكثير ويبدو أنا ما يعنيه هو أن سلطة الملك كانت تعتمد في الأصل على حق الغزو.

وبمجرد أن يرسخ حق الملك ينتقل إلى ورثته بطريق الميراث. وحرمان الوريث الشرعي غير جائز شرعاً. ونظراً لأن حق جيمس في عرش أسكتلندا ثم في عرش إنجلترا فيما بعد، كان وراثياً بالمعنى الدقيق، لهذا كان من الطبيعي أن يتشبه بهذا المبدأ الذي عبر بحسب عما للوريث في القانون الإقطاعي من حق لا يمكن نزع منه ولا نقضه. وعلى ذلك فالصفة القانونية الجوهرية في الملكية هي الشرعية كما يشهد بها التسلسل القانوني من الملك الشرعي السابق. وأصبح هذا هو المركز المميز لأسرة ستيوارت في الحروب الأهلية الإنجليزية، ما من اعتبارات تتصل بالمنفعة يمكن أن تلغى حقاً وراثياً صحيحاً، بل ولا تبطله حتى ثورة ناجحة، وما من قانون للتقادم يسري على الوريث الشرعي. وبعبارة موجزة، فصفة الملك سمة خارقة للطبيعة، لا ينبغي تفسيرها ولا المجادلة بشأنها. وفي عام ١٦١٦ أبلغ جيمس قضاة في محكمة النجم «Star Chamber»:

لا يجوز شرعاً المنازعة فيما يتعلق سر سلطة الملك، لأن معنى ذلك هو الخوض في ضعف الأمراء، وإزالة الاحترام الحقى الذى هو من حق الذين يجلسون على عرش الرب^(١٦).

كان جيمس يسلم دائماً بأنه مسئول على أعلى مستوى، ولكنه مسئول أمام الله وليس أمام رعاياه. وكان يعترف بالنسبة إلى المسائل العادية، أن على الملك أن يكن لقانون البلد نفس الاحترام الذى يطالب به رعاياه، ولكن هذا رضى أو اختيارى لا يمكن إكراهه عليه.

ربما كان أفضل توضيح للماهية لنظرية الحق الإلهى باعتبارها دفاعاً عن الاستقرار الوطنى ضد الانقسام المهدد به، أن النظرية لم تكن واسعة الانتشار فى إنجلترا فى عصر التيودور. فبرغم الاختلافات بين الكلفنيين والإنجليكيين حول صحة التفوق الملكى فى الكنيسة الوطنية، لم يكن هناك فى أى وقت سابق على موت إليزابيث (الأولى) أى تهديد خطير للسلام الداخلى والنظام فى المملكة. وفى القرن السادس عشر لم يتخذ الكلفنيون الإنجليز الفلسفة العادية للملكية والذى كان تميز الكلفنيين الفرنسيين والأسكتلنديين. ومن جهة أخرى لم يتوافر لدى الإنجليكيين بعد، دافع خاص على أن يدعموا الطاعة العمياء بمذهب الحق الملكى الذى لا يمكن نقضه. فالمثال الرهيب الذى ضربته الحروب الأهلية فى فرنسا هياً أساساً كافياً للدفاع عن الطاعة العمياء على أساس رزينة مستمدة من المنفعة. والاستقرار الفعلى وسلطة ملوك التيودور التى لم تكن موضع شك، جعل نظرية الحق الإلهى غير ضرورية. وتغير الموقف فى القرن السابع عشر حين تطلب نشوب الحرب الأهلية دفاعاً عن المقاومة على أساس الحق الشعبى وتفتيداً لذلك الموقف. إذا أصبح الحق الإلهى للملك مشتركاً بين رجال الدين المدافعين عن آل ستوارت. ومع كل، كانت المواقف فى فرنسا وإنجلترا مختلفة اختلافاً جوهرياً لأن العاطفة الوطنية فى إنجلترا كان قضاة القانون العام أو البرلمان يحسنون على الأقل تمثيلها بمثل ما يمثلها الملك. لم تكن المسألة هى الوحدة الوطنية ضد التفكك، وإنما كانت أى أداة دستورية يجب أن تدافع عن

الوحدة الوطنية. لم يكن ثمة سبب يدعو إلى أن تحيط قدسية خاصة بملك إنجليزي؛ والحقيقة أن نظرية الحب الإلهي كانت ذات أهمية يسيرة في النظرية السياسية الإنجليزية.

هوامش الفصل التاسع عشر:

(١) الظاهر أن اسم monarchomach اخترعه وليم باركلاي William Barclay في كتابه *De regno et regali potestate* (١٦٠٠) ليصف أي كاتب برر حق المقاومة، وهو لا يفتوى على معنى الاعتراض على الملكية بصفتها هذه.

(٢) عندما أظهر سقوط فرع أسرة «فالوا» إن من المرجح اعتلاء هنري أمير فافار البروتستانتي العرش، اتخذت مجموعة من الكتاب الكاثوليك الماديين الملكية، الحجة التي سبق أن استخدمها البروتستانت. والمؤلفات الرئيسية هي: *De Justis Henrici III abdications* (1589) الذي وضعه بوشيه Baucher.

De Justa reipublicas Christianae in reges impios et haereticos auctoritate (1592).

والكتاب الأخير مؤلف يستخدم الاسم المتسمار Rosaceus ولعله وليم رينولدز William Rainolds.

(٣) *De Jure magistratuum in subditos*، وكذلك في الفرنسية بعنوان *Du droit des magistrats sur les sujets* الذي يرجع أنه نشر في عام ١٥٧٤. ولقد ناقش أ. إلكان A. Elkan موضوع شخصية المؤلف في كتابه *Die Publizistik der Bartholomsnacht* (١٩٠٥)، ص ٤٦ وما بعدها.

(٤) كانت هناك طبعة فرنسية في عام ١٥٨١ وترجمة إنجليزية ١٦٤٨، غالبًا ما تكرر ذلك وأعيد طبع هذه مع مقدمة بقلم هـ.ج. لاسكي: *Defen of Liberty against Tyrants* (لندن، ١٩٢٤). نشر الكتاب تحت الاسم المستعار ستيفن جونيوس بروكوس، أصبحت شخصية المؤلف موضع الجدل منذ القرن السادس عشر. ونتيجة مقال في «قاموس» بايل، كان يميز من قبل إلى هوبير لانجيه Hubert Langue ولكن منذ البحث الذي قدمه ماكس لوسن Max Lussen في محاضر الجمعية الملكية بباريس في عام ١٨٨٧ جرت العادة بنسبته إلى فيليب دي بليمس - مورناي Philippe du Plessis - Mornay. ونسبة الكتاب إلى لانجيه بحثها حديثًا من جديد أرنست باركر في *The Authorship of the Vindiciae contra tyrannos* في *Cambridge Historical Journal*، المجلد الثالث (١٩٣٠)، ص ١٦١ وما بعدها، وأندج ج. و. آلن W. Allen. في كتابه «تاريخ الفكر السياسي في القرن السادس عشر» (١٩٢٨)، ص ٣١٩، حاشية ٢، الشك في كلا الحالتين. وعن مجموعة المؤلفات الفرنسية كلها. انظر آلن، المصدر السابق، ص ٢١٢ وما بعدها.

Ed. by Laski, pp. 70f. (٥)

Pp. 139 F. (٦)

Pp. 145 F. (٧)

(٨) حظه نوتلي Motley في كتابه «قيام الجمهورية الهولندية».

Rise of the Dutch Republic, Pt. 6, ch. 4.

(٩) في المجلد الأول في كتابه Disputations (١٥٨١) : De Summo Pontifice. وزيد إقتاناً في كتابه : De

Potestate Summi Pontificis (١٦١٠).

(١٠) De rege et regis institutione, 1599.

(١١) Tractatus de legibus ac deo legislatore, 1621.

(١٢) ألحق توضيحاً لنظرية الحق المقدس قدمه وليام باركلي William Barclay وهو اسكتلندي أقام طويلاً في فرنسا، وذلك في كتابه De regno et regali potestate «الملك والسلطة الملكية» (١٦٠٠).

(١٣) The Political Works of James I. Introduction by C.H. McIlwain. Cambridge, Mass., 1918.

(١٤) Works, ص ٤٠٧.

(١٥) شرحه، ص ٦٢.

(١٦) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(مراجع مختارة)

- A History of Political Thought in the Sixteenth Century. By J.W. Allen. 3d ed. London, 1951. Part III.
- The French wars of Religion: Their Political Aspects. By E. Armstrong. 2d ed. London, 1904.
- "God and the Secular Power". By Summerfield Baldwin. In Essays in History and Political Theory in Honor of Charles Howard McIlwain. Cambridge, Mass., 1936.
- "A Huguenot Theory of Politics: The *Vindiciae contra tyrannos*". By Ernest Barker. In Church, State, and Study. London, 1930. Reprinted as Church, State, and Education. Ann Arbor, Mich., 1957.
- Political Liberty: A History of the Conception in the Middle Ages and Modern Times. By A.J. Carlyle. Oxford, 1941.
- The Political Theory of the Huguenots of the Dispersion, with special Reference to the Thought and Influence of Pierre Jurieu. By Guy Howard Dodge. New York, 1947.
- Studies of Political Thought from to Grotius, 1414-1625. By John Neville Figgis. 2d ed. Cambridge, 1923. Chs. 5, 6.
- "Political Thought in the Sixteenth Century". By John Neville Figgis. In the Cambridge Modern History, Vol. III (1904), ch. 22.
- The Divine Right of Kings. By John Neville Figgis. 2d ed., Cambridge, 1914.
- Natural Law and the Theory of Society, 1500 - 1800. By Otto Gierke. Eng. trans. by Ernest Barker. 2 vols. Cambridge, 1934. (*From Das deutsche Genossenschaftsrecht*, Vol. IV). Ch. I.
- The Social Contract. By J.W. Gough. 2d ed. Oxford, 1957. Chs. 5-6.
- The Social and Political Ideas of some Great Thinkers of the Sixteenth and seventeenth Centuries. Ed. by F.L.C. Hearnshaw. London, 1926. Chs. 1,4,5.
- Against the Tyrant: The Tradition and Theory of Tyrannicide. By Oscar Jaszi and John D. Lewis. Glencoe, Ill., 1957. Ch. 6.
- The Political Works of James I. Ed. by C.H. Mc Ilwain. Cambridge, Mass., 1918. Introduction.

L'essor de la philosophie politique au XVI^e siècle. By Pierre Mesnard. Paris, 1951.

"The Reformation in France". By A.A. Tilley. In the Cambridge Modern History, Vol. II (1903), Ch. 9.

Studies in the French Renaissance. By Arthur A. Tilley. Cambridge, 1922. Ch. 11.

Les théories sur le pouvoir royal en France pendant les guerres de religion. By Georges Weill. Paris, 1891.

King James VI and I. By D. Harris Willson. London, 1956.

الفصل العشرون

جان بودان

كانت معظم الكتب عن السياسة والتي أخرجت في فرنسا في الربع الأخير من القرن السادس عشر، رسائل جدلية، تخلو من التحيز ومن الأصالة الفلسفية. لكن كان هناك مؤلف باسم: «ستة كتب عن الجمهورية» Six livres de la république نشره جان بودان في عام ١٥٧٦^(١). وهو كتاب أقل تعرضاً للزوال. وهذا الكتاب أيضاً سببه الحروب الأهلية وكتب لفرض معروف هو تقوية الملك، ولكن بودان حقق ترفعاً غير عادي عن التحزب الديني، وجاهد من أجل وضع مذهب فلسفي من أفكار سياسية، وعلى الرغم مما ساد من تشوش، فقد أخرج على الأقل كتابه من طائفة الأدب الجدلي. ففي «الجمهورية» وضع بودان نصب عينيه مهمة يؤديها للسياسة الحديثة لا تقل طموحاً عما فعله أرسطو للسياسة القديمة؛ وبينما لا يمكن عقد المقارنة بصورة جادة، إلا أن الكتاب أحرز شهرة عالية في عصره وأُفرد له جميع العلماء مكاناً هاماً في تاريخ الفكر السياسي. وترجع أهمية الكتاب إلى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من سجن اللاهوت حيث تركتها نظرية الحق الإلهي، وأكثر مما ترجع إلى محاولته المتقنة إحياء مذهب أرسطو. ولكنه إذ فعل هذا أدى إلى تحليل للسيادة وإلى إدراجها في النظرية الدستورية.

التسامح الدينى

يمكن وصف «الجمهورية» بأنه دفاع عن السياسة ضد الأحزاب، فهو إذ نشر بعد أربع سنوات فقط من مذبحة «سان بارتولوميو»، شكل الإنتاج الفكرى الرئيسى لمجموعة متزايدة من مفكرين معتدلين يعرفون باسم «السياسيين» Politiques، وأوا فى السلطة الملكية عماد السلم والنظام، ولذلك سعوا إلى أن يدفعوا الملك باعتباره مركزاً للوحدة الوطنية، فوق جميع المذاهب الدينية، والأحزاب السياسية. كانوا من جهة، يمثلون الاتجاه نحو الحكم القوى، وهو الاتجاه الذى باتى دائماً فى وقت يسود فيه الاضطراب، ولكن مركزهم فى القرن السادس عشر كان أخطر من هذا، فقد كانوا من الأوائل الذين تصوروا إمكانية السماح بوجود أديان عدة فى داخل دولة واحدة، وبرغم أنهم فى الأغلب من الكاثوليك، إلا أنهم قوميون قبل كل شىء، وعلى استعداد فى تفكيرهم السياسى إلى مواجهة أصاب حقيقة سياسية فى ذلك العصر، ألا وهى أن انقسام المسيحية لا يمكن إصلاحه، وأنه ما من فرقة واحدة تقدر على إقناع الفرق الأخرى أو قمعها. ومن ثم كانت السياسة التى دعوا إليها إنفاذاً ما يزال فى الإمكان إنفاذه من الحطام، والسماح بالاختلافات الدينية التى لا يمكن شفاؤها والإبقاء على تماسك القومية الفرنسية حتى ولو ضاعت وحدة الدين. هكذا كانت سياسة لوبيتال L'Hopital مستشار «كاترين دى مديتشى» فى مستهل الحروب الأهلية، وهكذا كانت السياسة العامة للتسوية، التى سادت فى عهد هنرى الرابع. ويقدر سلامة هذه السياسة بدت فى نظر معظم الناس فى القرن السادس عشر مخالفة للدين، ووصف «السياسيون» من جانب أحد أعدائهم بأنهم «أولئك الذين آثروا السكنى فى المملكة أو فى بيوتهم على خلاص أرواحهم، والذين يفضلون أن تظل المملكة فى سلام بدون الرب على أن تكن فى حرب مع وجوده». فى هذه السخرية عنصر من الحقيقة، فمن المحقق أن السياسيين أوصوا بالتسامح الدينى كسياسية بدلا من التوصية به كمبدأ أخلاقى. لم ينكروا أبداً حق الدولة فى الاضطهاد أو لم يشكوا فى مزايا وجود دين واحد، ولكنهم أدركوا أن الاضطهاد

الدينى وأدائوه على هذا الأساس المستمد من مبدأ المنفعة، وكان بودان يوجه عام منتمياً إلى هذه المجموعة، وقصد بكتابه أن يؤيد سياستهم فى التسامح، وأن يقدم أساساً معقولاً لسياسة مستتيرة بالنسبة إلى مسائل عملية كثيرة نشأت فى عصر ممزق ومشقت، ولكنه بالتأكيد لم يكن انتهازياً، كان المقصود من «الجمهورية» توفير مبادئ النظام والوحدة التى يجب أن تقوم عليها دولة يسودها النظام.

كانت فلسفة بودان مزيجاً غريباً من القديم والجديد، شأنها شأن جميع الفكر الفلسفى فى القرن السادس عشر. لم يعد بودان ينتمى إلى العصور الوسطى دون أن يصبح حديثاً. فبحكم مهنته كرجل قانون كسب عداء زملائه من القانونيين بالدهوة إلى دراسة تاريخية ومقارنة للقانون، بدلاً من الانصراف الخالص إلى نصوص القانون الرومانى. وأصر على وجوب دراسة كل من القانون والسياسة فى ضوء بيئة الإنسان المادية والمناخ والتضاريس والجنس وليس فى ضوء التاريخ فحسب. ومع كل، يمتزج بهذا الاقتراح ذى الرنين الحديث جداً، اعتقاد راسخ فى أن البيئة تتضمن تأثير النجوم، ويمكن فهمها من حيث علاقتها بتاريخ الدول من طريق دراسة علم التنجيم. فكمدافع بشكل مباشر عن التسامح الدينى والإدارة الليبرالية المستتيرة، كان بودان كذلك مؤلف كتاب عن السحر أراد به أن يستخدمه قضاة التحقيق فى كشف الساحرات ومحاكمتهن. وإذا غالباً ما اتخذ موقف النقد والشك وهو يحلل المصادر التاريخية، كان على استعداد لأن يتقبل كل أسطورة شعبية عن المؤامرات الشيطانية التى يديرها أولئك الذين باعوا أنفسهم للشيطان. وبرغم دفاعه عن سياسات تستهدف رفاهية الشعب المادية والاقتصادية، وبرغم أنه وضع كتاباً اعتبر أحدث مؤلف فى علم الاقتصاد، إلا أنه لا يزال قادراً على أن يشحن العالم الطبيعى بالأرواح والأشباح والشياملين الذين تتوقف على تصرفاتهم حياة الناس فى كل منعطف. وبرغم ثقته لجميع المذاهب الدينية بلغ من توازنه فى أحكامه أن أحداً لم يعرف إن كان بروتستانتياً أو كاثوليكياً. وشك البعض فى أنه يهودى أو كافر. إلا أنه كان متديناً إلى حد

بمعيد بحكم المزاج والاعتقاد^(٢). كان فكر بودان مزيجاً من الخرافة، والمذهب العقلي، والصوفية، ومذهب المنفعة، وعلم الآثار القديمة.

وفي فلسفته السياسية اضطراب مشابه. ويبدو واضحاً أنه اعتقد هو نفسه أنه يتبع منهجاً جديداً ينحصر سره في الربط بين الفلسفة والتاريخ، فيقول «تموت الفلسفة من الجمود وسط تعاليمها عندما يبعث التاريخ فيها الحياة». وانتقد مكياثلي بسبب إغفاله الفلسفة، وإلى هذا عزا اتجاه كتاباته اللاأخلاقي. ومن جهة أخرى، كان بودان يستشعر الضجر من السياسة الطوباوية كالتى وجدها عند سير توماس مور وأفلاطون. كان مثله الأعلى مادة تجريبية في إطار من مبادئ عامة، فعلى الحقيقة أن تكسب الصلابة والعقل معنى. هذا التصور للفلسفة السياسية استمد من أرسطو، ويجب التسليم بأن تصور بودان للمهمة كان أوسع منه عند أى كاتب آخر في زمانه. ولسوء الحظ لم يكن إنجازاه مساوياً لمقاصده. فلم يكن لديه مذهب واضح في تصوره، يستطيع به أن يرتب مادته التاريخية. فكتاب «الجمهورية»، وفي الواقع كتبه بوجه عام، تفتقر إلى التنظيم، وترتيبها سيء، وكثيرة التكرار وغير مترابطة، وإن استطاع في بعض أجزاء أن يكون واضحاً وقاطعاً، وفضلاً عن هذا أغرق قارئه في قيضان من الأمثلة التاريخية والإحصاءات والمقتطفات، وشروح للقانون والنظم مستمدة من سمة اطلاع رهيب. إن الإهمال الذى لحق بكتبه خلال قرن من وفاته، كان راجعاً بوجه خاص إلى كونها عديمة الشكل ومملة بصورة لا تحتمل. وقدرة بودان على العرض الأدبي معدومة بالفعل، وكانت قدرته التسيقية سهلة في التعريف الشكلي بدا من أن تكون قدرة حقيقية على البناء الفلسفي، ورغم بصر صادق في التاريخ وسير الأنظمة، كان عالم آثار أكثر منه مؤرخ فلسفي.

الدولة والأسرة

إن ما نلقاه في «الجمهورية» من ترتيب، كان مستعاراً من أرسطو برغم أن

بمعيد بحكم المزاج والاعتقاد^(٢). كان فكر بودان مزيجاً من الخرافة، والمذهب العقلي، والصوفية، ومذهب المنفعة، وعلم الآثار القديمة.

وهي فلسفته السياسية اضطراب مشابه. ويبدو واضحاً أنه اعتقد هو نفسه أنه يتبع منهجاً جديداً ينحصر سره في الربط بين الفلسفة والتاريخ، فيقول «تموت الفلسفة من الجمود وسط تعاليمها عندما يبعث التاريخ فيها الحياة»، وانتقد مكياهللي بسبب إغفاله الفلسفة، وإلى هذا عزا اتجاه كتاباته اللاأخلاقي. ومن جهة أخرى، كان بودان يستشعر الضجر من السياسة الطوباوية كالتى وجدها عند سير توماس مور وأفلاطون، كان مثله الأعلى مادة تجريبية في إطار من مبادئ عامة، فعلى الحقيقة أن تكسب الصلابة والعقل معنى. هذا التصور للفلسفة السياسية استمده من أرسطو، ويجب التسليم بأن تصور بودان للمهمة كان أوسع منه عند أى كاتب آخر في زمانه. ولسوء الحظ لم يكن إنجازاً مساوياً لمقاصده. فلم يكن لديه مذهب واضح في تصوره، يستطیع به أن يرتب مادته التاريخية. فكتاب «الجمهورية» وفي الواقع كتبه بوجه عام، تقتصر إلى التنظيم، وترتيبها سوء، وكثيرة التكرار وغير مترابطة، وإن استطاع في بعض أجزاء أن يكون واضحاً وقاطعاً، وفضلاً عن هذا أغرق قارئه في فيضان من الأمثلة التاريخية والإحصاءات والمقتطفات، وشروح للقانون والتنظم مستمدة من سعة اطلاع رهيبة. إن الإهمال الذى لحق بكتبه خلال قرن من وفاته، كان راجعاً بوجه خاص إلى كونها عديمة الشكل ومملة بصورة لا تحتمل. وقدرة بودان على العرض الأدبي معدومة بالفعل، وكانت قدرته التسييقية سهولة في التعريف الشكلي بدا من أن تكون قدرة حقيقية على البناء الفلسفي، وبرغم بصر صادق في التاريخ وسير الأنظمة، كان عالم آثار أكثر منه مؤرخ فلسفي.

الدولة والأسرة

إن ما نلقاه في «الجمهورية» من ترتيب، كان مستعاراً من أرسطو برغم أن

معامله لمستأ استطرادات لا تكاد تنتهي. بدأ بودان يبحث الغاية من الدولة، ثم الأسرة ومعها الزواج، وعلاقة الأب والأطفال، والملكية الخاصة والرق، وهذه جميعاً اعتبرها نواحي من الأسرة. غير أن الجزء الافتتاحي كشف على الفور عن ضعفه في تكوين فلسفة سياسية تسيقية. لم تكن لديه نظرية واضحة في الغاية من الدولة، وعرفها بأنها «حكومة شرعية من أسر عدة ومن ممتلكاتها المشتركة، ولها سلطة غالبية». ويقال إن كلمة شرعية تعنى عادلة أو متمثلة مع قانون الطبيعة، وتميز الدولة عن جماعة متمردة مثل عصاوية من اللصوص. غير أن بودان كان غير محدد جداً من ناحية الغاية التي يجب على السلطة السيادية أن تسعى إليها بالنسبة إلى رعاياها. لقد رأى أن أرسطو لم يكن مرشداً مأموناً هنا، إذ من المستحيل في دولة حديثة تحقيق الغايات التي كانت تسعى إليها دولة المدينة، ومن هنا قال إن سعادة المواطنين أو خيرهم ليس غاية يمكن تحقيقها. إلا أنه لم يكن راغباً في قصر الدولة على السعي وراء مزايا مادية ونافذة من قبيل السلم وأمن الملكية، إن للدولة روحاً فضلاً عن جسد، والروح أسمى برغم أن احتياجات الجسد أشد إلحاحاً. والواقع أن بودان لم يقدم أبداً عرضاً واضحاً لهذه الغايات العليا التي تتوخاها الدولة. وكانت النتيجة قصوراً خطيراً في مذهبه. نظراً لأنه لم ينجح أبداً في أن يشرح بدقة الأسباب التي يرجع إليها التزام المواطن بطاعة الملك.

ونظرية بودان في الأسرة جزء مميز لمؤلفه، ولكن من العسير أيضاً ربطها بنظرية السيادة. كان يعتبر الأسرة - المكونة من الأب والأم والأطفال والخدم مع الملكية المشتركة - مجتمعاً طبيعياً تنشأ منه جميع المجتمعات الأخرى. وإذا يقتضى أثر الفكرة الرومانية عن أن فقه الدولة ينتهي على عتبة البيت، اقترح بشكل جاد إحياء ما كان لرئيس الأسرة من سلطات بالغة التطرف على من يعولهم، مع الإشراف الكامل على الأشخاص وممتلكاتهم وحتى على حياة أطفاله وفي الوقت نفسه أضاف إلى هذا تنفيذاً ممتازاً لكل من حق الرق ومنفعته. فالأسرة تكون وحدة طبيعية يكمن فيها بالقطرة الحق في الملكية الخاصة، ومنها تتكون الأسرة

والمجتمعات الأخرى كافة. وعرف الدولة بأنها حكومة من الأسر، ورئيس الأسرة هو الذى يصبح مواطناً عندما يخرج من البيت ويعمل بالتعاون مع غيره من رؤساء الأسر. وتتشأ روابط كثيرة من الأسر للدفاع المشترك والسعى وراء مزايا متبادلة - القرى، المدن، المؤسسات من مختلف الأنواع - وعندما توحيدها سلطة ذات سيادة، فعندئذ تتكون دولة. وكقاعدة، عزاء بودان التكوين الفعلى لهذه الرابطة الأخيرة إلى القوة، وإن لم يكن من رايه بالتأكيد أن مبرر تلك السيادة أو الحكم الشرعى، هو قوتها فعسى.

فى هذا الاشتقاق للدولة يكون فهم دافع بودان أسهل من فهم منطقته. فقد كان فى تكوينه قدر كبير من الفكرة البيوريتانية عن الرقابة، وكان يقصد بسلطة الأب أن تكون وسيلة للتطهر الاجتماعى. لكن أهم من هذا رغبته فى بناء حاجز منيع لحماية الملكية الخاصة، فالشيوعية فى نظريات أفلاطون «ومور» وفى الأسانيب التى كان المفترض أن منكرى التعميد يمارسونها، كانت موضع النقد المتكرر من جانبه، واعتبر الملكية من صفات الأسرة. فالأسرة هى المجال الخاص، والدولة هى المجال أو المشترك، ومن هنا كان يهدف إلى فصل جذرى بين الاثنين. كان يعتقد أن السيادة تختلف من حيث النوع عن الملكية، فليس الأمير وبأى معنى، مالكا للأرض العامة ولا يستطيع التنازل عنها، فالملكية للأسرة، والسيادة للأمير وكبار موظفيه. ويتطور النظرية فأن حق الملكية الموجودة بالقطرة فى الأسرة، يضع قيوداً محدداً حتى على سلطة الملك، ونسوء الحظ بالنسبة إلى وضوح النظرية، أن من المستحيل أن نرى على أى أساس يركز حق الأسرة هذا الذى لا ينقض. كانت حجة بودان فى تأييد سلطة الأب، تستند إلى حد كبير إلى السند وتتكون من مقتطفات اقتبسها من الكتاب المقدس والقانون الرومانى. وبالنسبة إلى الباقي اقتصر على انتهاج طريق أرسطو؛ إذ يدل على أن الرجال تجسيد للعقل، وذلك مقابل طبيعة النساء الأقرب إلى الانفعال العاطفى ومقابل قصور الأطفال. كان بالطبع يعتبر حق الملكية متأسلاً فى قانون الطبيعة. ويجوز القول بدون الكثير من المبالغة، أن بودان جعل اقتناء الملكية حقاً

طبيعيًا، على غرار ما فعل لوك، عدا أنه فطري في الأسرة وليس في الفرد، ولكن ربط حق في الأسرة لا يمكن نقله منها بسلطة مطلقة في الدولة، آثار صغوية منطقية لا يمكن تخطيها.

لو أن غرض بودان كان حقًا أن يشرح بوضوح بين سلطة الملك السياسية وما لرؤساء الأسر من حقوق خاصة وسلطات، لوجب أن يتمعن بعناية في الانتقال من تلك التجمعات التلقائية من الأسر حيث لا وجود لسلطة ذات سيادة، إلى الدولة حيث توجد هذه السلطة. والحقيقة لم تكن لديه نظرية واضحة عن هذا الانتقال، بمثل ما لم تكن لديه نظرية واضحة عن الغايات التي ينبغي أن تسعى الدولة إلى تحقيقها. لقد عزا الأسرة وتلك التجمعات من الأسر مثل القرية أو المدينة إلى حاجيات الناس ورغباتهم الطبيعية: الشهوة الجنسية، العناية بالنسل، الدفاع، والنزعة الفطرية إلى الاجتماع. وعزا في العادة نشأة الدولة إلى الغزو، ومع ذلك كان بعيدًا بقدر الإمكان عن الاعتقاد بأن القوة تيرر نفسها أو أنها تشكل الصفة الأصلية للدولة بعد تأسيسها. فقد تسبب القوة الغالبة قيام عصابة من اللصوص ولكنها لا تسبب قيام دولة.

ولكن أية حاجات طبيعية تسبب نشوء الدولة، خلاف الحاجات التي توفرها الأسرة والمجموعات الأخرى، أو السبب الذي من أجله ينبغي أن يطيع المواطن ملكه، أو بالضبط طبيعة التغيير الذي يحول مجموعة من الأسر إلى دولة حقيقية - كل هذا تركه بودان هامضًا. النقاط الوحيدة الواضحة تمامًا هي أنه لا يمكن وجود الدولة المنظمة قبل الاعتراف بسلطة لها السيادة. وأن الوحدات التي تتكون منها هي الأسر، وكان هذا عيبًا كبيرًا في البناء النظري، لأن نظريته في السيادة بقيت قائمة بحسب كتمريف لشيء يوجد أحيانًا ولكنه دون تفسير له. لقد استبعد التفويض من جانب الرب وهو ما قدمته نظرية الحق الإلهي كأساس تقوم عليه سلطة الملك، ولكنه لم يملأ الثغرة بتفسير طبيعي.

السيادة

من المتفق عليه بوجه عام أن ما قرره بودان في مبدأ السيادة، هو أهم جزء من فلسفته السياسية. فهو يرى في وجود السلطة ذات السيادة العلامة التي تميز الدولة عن جميع التجمعات الأخرى التي تشكلها الأسر. ومن ثم بدأ بتعريف المواطن بأنها الخضوع لماعل. والأفكار التي تعرف الدولة هي العامل والرعية، وهي فكرة تضع بصورة منطقية العلاقات الاجتماعية والأخلاقية والدينية خارج حدود النظرية السياسية. وكما أكد بودان قد تقوم علاقات أخرى لا حصر لها بين المواطنين خلاف الخضوع لماعل مشترك، ولكن الخضوع هو الذي يجعلهم مواطنين. قد تكون أول لا تكون لهم لغة وديانة مشتركة. وقد تكون لمجموعات شتى منهم قوانين خاصة أو أعراف محلية يبيعها لهم الملك. وقد يكون لأهل مدينة امتيازات أو إعفاءات معترف بها، وقد يسمح لهيئة جماعية أن تضع قواعدها وتنفذها لأغراض معينة. ويطلق بودان على تجمع من هذا النوع حيث يتشابه القانون واللغة والدين والعرف، اسم «مدينة» Cité وهو مصطلح يطابق تقريباً فكرة أمه، على الأقل بمعنى أنه يوحي باتحاد اجتماعي بدلا من رابطة سياسية رسمية. والمدينة Cité ليس دولة (République) فالأخيرة لا توجد إلا حيث يخضع المواطنون لحكم ملك مشترك. والعلاقة واضحة بين هذا التصور ومشكلات عصر بودان السياسية. فعلى نهج «السياسيين» يؤكد أن الرابطة السياسية قد تكفى نفسها بنفسها حتى لو كانت الجماعة السياسية تقسمها قوارق الدين واستمرار وجود الإعضاء المحلية والعرفية والتطبيقية. والعنصر الجوهرى بالجماعة السياسية هو وجود عامل مشترك.

وكانت خطوة بودان الثانية أن يعرف السيادة بأنها «سلطة عليا على المواطنين والرعايا. لا يحد منها القانون». وأن يحل فكرة السلطة العليا. فهي أولا دائمة تمييزاً لها عن أية منحة للسلطة تكون مقصورة على فترة زمنية محددة. وهي لا تفوض أو تفوض بدون قيد أو شرط، ولا يمكن التصرف فيها ولا تخضع للتقادم.

ولا يحد منها القانون لأن العاهل مصدر القانون، ولا يستطيع الملك أن يربط نفسه أو خلفاءه، ولا يمكن أن يكون مسئولاً قانوناً أما رعاياه برغم أن بودان لم يشك في أن العاهل مسئول أمام الله ويخضع لقانون الطبيعة، إن قانون البلد هو ببساطة أمر يصدر عن العاهل، ومن ثم فأى تقييد لسلطة إصدار الأمر يجب أن يكون خارجاً عن نطاق القانون فالصفة الأصلية للسيادة هي سلطة وضع القوانين للمواطنين بصفتهم الجماعية أو لكل منهم على حدة، والصفات الأخرى - سلطة إعلان الحرب وعقد معاهدات السلام، وتعيين كبار الموظفين، والقيام بدور محكمة آخر درجة، ومنح الإعفاءات، وسك العملة، وفرض الضرائب - هذه كلها نتائج مترتبة على مركز العاهل بوصفه رئيس الدولة القانوني. وكما حرص بودان على إيضاحه، فهذا أيضاً يعنى ضمناً سيطرة الحاكم على القانون المألوف والذي يقره عن طريق السماح بوجوده. وفي رأي بودان أن القانون يمكن أن يغير العرف ولكن لا يمكن أن يغير القانون. هذا المبدأ عن رئاسة قانونية موحدة باختيارها علامة تدل على دولة حقيقية، طبقة بودان بوضوح كبير على النظرية القديمة في أشكال الحكم، من وجهة نظره فإن كل حكومة لا يراد أن تقع فريسة للفضول. أي كل دولة على درجة طيبة من التنظيم، يجب أن يكون في موضع ما منها هذا المصدر للسلطة الذي لا يقبل الانقسام، ومن ثم لا يمكن أن تتباين أشكال الحجم المختلفة إلا من ناحية المكان الذي توجد فيه هذه السلطة. ليست هناك أشكال من الدولة وإن كانت هناك أشكال من الحكم. ففي الملكية تكمن السيادة هي الملك وعلى ذلك تكون وظيفة مجالس الطبقات استشارية فقط وهو ما كانت الحال في فرنسا وإنجلترا كما اعتقد بودان، ومن الضروري أن يستشير الحكام مستشاريهم ولكن لا يمكن أن يكون هذا تفويضاً، ولا يمكن أن يلتزم الحاكم قانوناً بالمشورة التي تقدم إليه، فإذا تقييد ملك بقانون يصدره مجلس الطبقات، ففي هذه الحالة تكمن السيادة حقيقة في المجلس وتكون الحكومة طبقة أرستقراطية، وهذا في رأي بودان، هو الحال في الإمبراطورية القائمة في أيامه. كذلك إذا كانت سلطة الحشم والتتقيح النهائية تكمن في نوع من الهيئة

الشعبية فمعدن تكون الحكومة ديموقراطية، وباختصار ليس ثمة شيء من قبيل دولة مختلطة، فإما ألا تكون هناك سلطة متفوقة لا تنقسم، وفي تلك الحالة لن تكون هناك دولة منظمة، وإما أن تكمن هذه السلطة في موضع ما سواء أكان ملكاً أو مجلساً أو شعباً. إن معالجة بودان لأشكال الحكم تتطوّر على تفرقة واضحة المعالم بين الدولة والحكومة. فالدولة تنحصر في تملك السلطة ذات السيادة، وتنحصر الحكومة في الجهاز الذي تجرى ممارسة مثل هذه السلطة من طريقه. قد يعهد العامل بسلطته إلى جهات عدة وبذلك يحكم حكماً شعبياً، بينما قد تحكم الديموقراطية حكماً استبدادياً.

كذلك طلق بودان نظرية السيادة وهو يناقش الأجزاء التابعة من الدولة. ففى الملكة يجب أن تكون وظائف البرلمان استشارية، وكذلك يعهد الحاكم لكبار الموظفين بالسلطة التي يمارسونها. كذلك فإن جميع الهيئات الجماعية في داخل الدولة - الهيئات الدينية، البلديات، والشركات التجارية - تدين بسلطاتها وامتيازاتها إلى إرادة الحاكم. ولقد أخذ بودان قضية مسلمة وجود أعداد كبيرة من أمثال هذه الهيئات، وهو ما كان طبيعياً في زمنه، وأخذ قضية مسلمة أيضاً تملكها سلطات كبيرة في إدارة شئونها. بل وكان يحيد مثل هذه السياسة القائمة على اللامركزية العملية، إن ما كان أشد اهتماماً بتأكيد هو أن جميع الهيئات الجماعية لا توجد إلا بإذن الحاكم أن جميع سلطاتها مستمدة من رضاه. وكما في حالة القانون المعتاد فإن سلطات الجمعيات مستمدة بصورة بناءة من الدولة، حتى وإن استندت إلى عرف قديم وليس إلى براءة أو قانون. لقد كان من أغراض «الجمهورية» الأولية تمثيل ملك فرنسا على أنه رئيس التنظيم السياسي بأسره برغم أن بودان لم يرغب في إحداث تدمير جذري للجمعيات القديمة على نحو ما حدث بالفعل في زن الثورة الفرنسية. كان غرضه أن يجعل موضع قدم لحقوق الملكية ضد جميع مخلفات العصر الإقطاعي. ومما له مغزاه أنه عامل مجلس الطبقات على أنه إحدى الجمعيات فحسب التي يسمح بها الحاكم، هي والشركات التجارية والهيئات الكنسية.

القيود على السيادة

العرض السابق لنظرية بودان في السلطة السيادية لا يأخذ في الحسبان سوى تلك الأجزاء المستقيمة من حجته والخالية من الصعاب، غير أن الحجة في مجموعها لم تكن بالتأكيد بمثل هذه البساطة ولكنها اشتملت على نواحي خلط خطير يجب ملاحظتها حتى تكتمل الصورة. على العموم كانت السيادة عند بودان تعنى حقاً دائماً، في وضع القانون وتفسيره وتنفيذه، لا يقيد به إنسان وغير مشروط، وكان يعتقد أن وجود مثل هذا الحق لازم لأية دولة منظمة ويشكل الفارق الذي يميز هيئة سياسية متطورة عن مجموعات أكثر بدائية. ولكن ممارسة السلطة ذات السيادة والتي اعتبر أن لها ما يبررها، لم تكن يقينا مطلقة على النحو الذي تعنيه تعاريفه، والنتيجة هي سلسلة من القيود تشيع قدرًا كبيرًا من الاضطراب في نظريته النهائية.

فأولا لم يشك بودان أبداً في أن الحاكم مقيد بقانون الرب وقانون الطبيعة. وبرغم تعريفه القانون بأنه مجرد عما ناشئ عن إرادة الحاكم، لم يفترض أبداً أن في إمكان الحاكم أن يخلق الحق بمجرد أن يقول له كن فيكون. فبالنسبة إليه وإلى جميع معاصريه يقف قانون الطبيعة فوق قانون البشر ويضع للحق مستويات معينة لا يمكن أن تتغير، ومراعاة هذا القانون هي التي تميز الدولة الحقيقية عن مجرد العنف الحقيقي. ليس من سهيل بالطبع إلى جعل الحاكم مسئولاً قانوناً عن خرق قانون الطبيعة. ومع كل يفرض عليه قانون الطبيعة بالفعل بعض قيود معينة، وبوجه خاص يطالبه أن يفي بالاتفاقات وأن يحترم الملكية الخاصة. قد تنطوي الاتفاقات التي يدخل فيها الحاكم على التزامات سياسية قبل رعاياه أو الحاكم الآخرين، وفي مثل هذه الحالات لم يساور بودان شك في التزام الحاكم بها. كان من العسير، إن لم يكن من المستحيل، عليه أن يفي بالتزامات الحاكم هذه على مستوى أخلاقي لا غير وبذا يفصلها من الالتزامات القانونية والسياسية. فمثلاً، ماذا يكون واجب الموظف المسئول إذا أمر

الحاكم بشيء يتعارض مع القانون الطبيعي؟ لم يشك بودان في إمكان وجود حالات هي من البشاعة بحيث ينبغي عصيان الحاكم. ولقد فعل كل ما قدر عليه ليهبط بهذه الحالات إلى أدنى الحدود، ومع هذا ظل الاضطراب موجوداً. فالقانون هو في آن واحد إرادة الحاكم وتعبيراً عن العدل الخالد، إلا أن الاثنين قد يتعارضان.

وثمة اضطراب ثان في نظرية بودان نشأ من إخلاصه لقانون فرنسا الدستوري. كانت جميع ميوله كقانوني وكاتب في الأخلاق أيضاً تميل إلى جانب الحكم الدستوري واحترام أعراف المملكة وأساليبها القديمة. وتمشيًا مع الرأي القانوني السائد في زمانه، اعترف بوجود أشياء معينة لا يمكن قانوناً أن يعملها ملك فرنسا، وعلى وجه الخصوص لم يكن هي إمكانه أن يبدل الوراثة. ولا أن يتنازل عن أي جزء من الممتلكات العامة؛ إلا أنه كان مقتنعاً بأن ملك فرنسا ذو سيادة بكل معنى الكلمة، أي كان خير مثال لحاكم. كان يسلم بوجود فئة خاصة من قوانين مرتبطة حتماً بممارسة السيادة نفسها ولا يستطيع حتى الحاكم أن يغيرها، وقد أطلق عليها القوانين الإمبراطورية ويقصد بها على ما يظهر أن السيادة تزول بخرق هذه القوانين. والاضطراب هنا لا يخفى. فالحاكم هو في آن واحد مصدر القانون وخاضع لقوانين دستورية معينة لم يصنعها ولا يستطيع تغييرها.

الحقيقة أن لبودان غرضين وحدت بينهما الظروف بدلاً من المنطق. كان يسعى إلى زيادة سلطات التاج ودعمها لأن هذا كان ضرورياً في ظل الظروف القائمة، ولكنه كان أيضاً مؤمناً بالمبدأ الدستوري ومصمماً على إنقاذ المؤسسات القديمة بالدولة وإدمتها. فلا يمكن جعل الملكة قريبة للتاج، لا على أسس منطقية ولا تاريخية. كانت الفكرة وراء القوانين الإمبراطورية أن التاج لا يكون له وجود لا سلطة إلا كعنصر من عناصر المملكة، وكانت الفكرة وراء تعريف السيادة أن التاج هو الجهاز التشريعي والتنفيذي الرئيسي في المملكة، هذان الفرضان ليسا متعارضين، ولكن هناك مجالاً للخط لا نهاية له عندما يربطان ربطاً غير

وثيق تحت فكرة السيادة. فلكي يضع بودان نظرية منسقة حقيقة كان ينبغي أن يستقر رأيه على أي من الاثنين هو الأساسي. ذلك أنه إذا كانت السيادة أساساً تفوق الأمير فحينئذ لن يكون للجماعة السياسية وجود إلا بحكم العلاقة بين الأمير ورعاياه ومن المستحيل أن يكون للمملكة قوانينها التي لا يستطيع الأمير أن يغيرها. هذا في جوهره هو خط الفكر الذي ابتدعه «هوبز» فيما بعد عندما بدأ يفكر بودان بصفة جزئية. ومن جهة أخرى لو كانت الدولة جماعة سياسية لها قوانينها ودستورها لاستحال أن يكون الحالكم قريباً للأمير. ويرجع بعض الخلط الذي وقع فيه بودان بصدد هذه النقطة، وبغير شك، إلى غرضه المباشر: فقد كان من الصعب عليه أن يكافح الثورة عن طريق غرس الولاء لتجريد فقهي. ولهذا الفرض كان وجود ملك يمكن رؤيته والإحساس به، وهو نائب الله على الأرض، فكرة أشد جاذبية تماماً، على الأقل إلى أن تكون العاطفة الوطنية قد أكسبت الأمة من الصلابة ما يكفي للاستغناء عن الملك. ومن جهة أخرى لن يكون من السهل إدخال ملك منظور، في نظام من المفاهيم الفقهية، غير أن الخلط كان من جهة أخرى متأصلاً في منهج الفلسفة السياسية الذي حاول بودان أن يتبعه. هذا المنهج كان يتطلع إلى الربط بين التاريخ والفلسفة، أي بين التطور الواقعي والتحليل المنطقي. فمن وجه نظر التاريخ، يكون من الحتمي تقريباً أن يؤخذ مملكة فرنسا، أي الجماعة السياسية ككائن اجتماعي واحد، مستمر ومتماثل مع نفسه، وذلك عن طريق سلسلة طويلة إلى غير ما حد، من تغييرات تدريجية. ومن جهة نظر التحليل يكاد يكون من الضروري كذلك عمل قطاع عرضي عبر المجرى التاريخي وبحث العلاقات الرسمية بين أجزاء الدستور القانوني. ما من تحليل يناسب جميع مراحل التاريخ، ولهذا السبب فإن التاريخ سوف يخفق شرائع أي تحليل شكلي. كان بودان يضطلع بأمر صعب ربما وصل إلى حد الاستحالة. ونواحي الخلط التي وقع فيها بصدد القوانين الإمبراطورية تشكل نقطة بدء بالنسبة إلى الجدل الطويل بين الأسلوبين التحليل والتاريخي في الفقه.

وكان لا يزال في نظرية بودان في السيادة خلط ثلاث أشد خطراً بصورة

مباشرة، من الاثنين الذين سلف ذكرهما، وهذا يتعلق بمعتقداته القوية في حرمة الملكية الخاصة. وهذا الحق يضمه قانون الطبيعة ولكنه بالنسبة إلى بودان يشكل أكثر من قيد أخلاقي على سلطة الحاكم. فالملكية هي من القدسية بحيث لا يستطيع الحاكم أن يمسها دون رضا المالك، ومن ثم أكد أن فرض الضرائب يتطلب موافقة طبقات الأمة، ولكن ليس من شيء أيا كان بشأن الضرائب يبرر ما فعله بودان إذ يفصلها على هذا النحو عن التشريعات الأخرى، وكان قد أنكر بأصرح أسلوب أن يكون لمجالس الطبقات أكثر من دور استشاري في وضع القانون. أجل، يتوقف نفس وجود مجالس الطبقات على تفويض الحاكم سلطة محددة لمؤسسة تابعة.

وفي هذه الحالة يرقى الخلط إلى تناقض سافر ناشئ من تنظيم نظريته المعيب الذي أشرنا إليه. كان يعتبر حق الملكية صفة للأسرة لا يمكن نقضها، ويعتبر الأسرة وحدة قائمة بصورة مستقلة تتكون منها الدولة. غير أن الدولة المنظمة تتطلب عاهلاً له سلطة قانونية غير محدودة. وهكذا اشتملت دولة بودان على مطلقين: حقوق الأسرة التي لا يمكن نقضها وسلطة العاهل القانونية غير المحدودة ومن الاثنين كانت حقوق الملكية أساسية بدرجة أكثر بالنسبة إلى فكره، على الأقل بمعنى أنها كانت معتقدات ثابتة لم يكده يشعر بالحاجة إلى مناقشتها. وكان لسلطة العاهل غير المحدودة أصل عرضي بدرجة أكبر، في الأخطار التي ولدتها الحروب الأهلية^(٣٠). فلو أن بودان حاول بصفة جادة أن يبرر لنفسه التعارض بين الفرضيين، فمن المرجح أنه كان يسير في خط من الفكر شبيه بالذي استخدمه في معالجة موضوع القوانين الإمبراطورية، إن حقوق الملكية جوهرية بالنسبة إلى الأسرة، والأسرة جوهرية بالنسبة إلى الدولة، ولكن سلطة فرض الضرائب هي سلطة التدمير، ولا تستطيع الدولة أن تملك سلطة تدمير أعضائها. وعلى أية حال كان واضحاً تماماً في تأكيد أن فرض الضرائب يتطلب الموافقة ويجب معالجتها كقيد فطري على السيادة، شأنه شأن القوانين الإمبراطورية. ومن الناحية المنطقية ينقسم فكر بودان إلى جزئين في النقطة التي عندها ينبغي ربط نظرية الأسرة بنظرية الدولة.

الدولة المنظمة

ناقش بقية كتاب «الجمهورية» حشدًا من الموضوعات ولكن لم يضاف شيئًا إلى معالم النظرية. فقد تفحص في إسهاب أسباب الثورات ووسائل منعها، وهي هذا عاد فاقتدى بأرسطو، وتمشيًا مع نظرية بودان العامة عرف الثورة لأنها إخراج السيادة من مكانها، فمهما تغيرت القوانين فلن تقع ثورة ما دامت السيادة في نفس الموضع وعدة للثورة أسبابا كثيرة تتفاوت أهميتها. وعموما يتصف هذا الجزء من الكتاب بقدر يسير من النظام ورغم سداد الكثير من ملاحظات بودان. وكانت مناقشته منع الثورات استطرادًا غريبًا نحو استعمالات علم التنجيم من أجلها الغرض في حين أدى به تحليله لوسائل منعها، إلى أن يخطئ كل فرع من الإدارة، وسمح له بإظهار رصيد كبير حقًا من البراعة والحكمة السياسية، وعلى العموم كان هذا الجزء من المؤلف توضيحًا لسياسة «السياسيين». فحسب رأي بودان، لا ينبغي للملك أن ينحاز إلى أية فرقة وإنما ينبغي له أن يتبع سياسة توفيق، فيستخدم القمع في حذر ولا يستخدمه إلا حيث يكون هناك احتمال قوي في النجاح، وكان أهم جانب من الحجة دفاعه الحازم عن التسامح الديني الذي عالجنا هنا برغم ذلك باعتباره سياسة بدلا من مبدأ. وبعد ذلك عالج الموضوع بطريقة فلسفية أكثر من الحوار الخارق للمألوف الذي يعرف باسم Heptaplomeres، وهو مؤلف كان من المستحيل نشره في القرن السادس عشر لأسباب لا تخفى^(٤).

وأدى البحث في الثورات إلى الموضوع الأعم وهو علاقة البيئة الطبيعية بالخصائص القومية. وهنا أيضًا بدأ بودان من أرسطو ولكنه أحكم عرض الموضوع بأكمله. فالشعوب الشمالية في اعتقاده، كبيرة وقوية جسمانيًا ولكنها بطيئة الحركة والتفكير، والشعوب الجنوبية نحيفة البنية، خفيفة الحركة، وتتفوق في النباهة والمهارة. ولأغراض سياسية فإن الإقليم المتوسط حيث تختلط كلتا

الفئتين من الصفات، أرفع منزلة، مما يدل عليه أن الدول الكبرى - فضلاً عن علم السياسة - نشأت هناك. وهذا القسم من مؤلف بودان جزء لا يتجزأ من فلسفته السياسية كلها. أوحى لنتسكيو فيما بعد بتأملاته حول الموضوع، ولكنه لم يبذل محاولة كي يقيم علاقة منطقية بينه وبين نظريته في السيادة. غير أن وجوده في مذهب يدل على الفارق الهائل بين بودان والجدليين من رجال اللاهوت ممن كتبوا معظم نظرية العصر السياسية.

وبعد هذا البحث المسهب في الموضوع انتقل بودان إلى النظر في التزام الحاكم بالوفاء بالمعاهدات والمحالقات. وهنا أبدى الأسف للاعتقاد المتزايد بأن الأمراء لا يلتزمون بالوعود التي ليست في صالحهم، وكانت الحجة موجهة ضد مكياثلي، وأظهرت إحساساً متزايداً بالحاجة إلى كبح جماح الحكام المطلقين في معاملاتهم الدولية، وهي حاجة انتهت - بعد ذلك بخمسين عاماً - بالمحاولة التي قام بها جروشيوس لوضع قانون دولي. وأخيراً بحث بودان بإسهاب السياسات المالية للدولة، ومصادر إيراداتها، وأفضلية مختلف أشكال الضرائب. وأدلى غرضاً بالحجة في إسهاب من أجل إحياء الرقابة الرومانية، من جهة كوسيلة للحصول على معلومات دقيقة عن موارد المملكة، ولكن كوسيلة إلى حد كبير للتطهير الأخلاقي.

واختتم كتاب «الجمهورية» بفصل يمكن إلى حد ما اعتباره محتويًا على عصب الكتاب بأكمله. فقارن بودان بين أشكال الدولة الثلاثة ليبين تفوق الملكية. وهنا، وفي جميع مؤلفاته في الواقع، يتضح أنه كان يعتبر ملكية من الطراز الفرنسي أو ما ظنه الطراز الفرنسي، الشكل الوحيد من الدولة المنظمة. وحاول أن يثبت أن الوراثة وحتى القانون السالي (Salic) لم يكن أساسهما في العرف فحسب، بل وفي العقل. وبرغم سبق تسلميه بأن السيادة قد تكون مستقرة في طبقة أرستقراطية أو في الشعب، كان مقتنعاً بأن هذا يؤدي من الناحية العملية إلى الفوضى وإلى دمار الرعايا فضلاً عن الحكام. فإن «الدولة المنظمة» حقاً هي

التي تكون فيها السيادة غير منقسمة لأنها تكمن في شخص واحد. وهذه التفرقة بين الأشكال التي يمكن أن تتخذها الدولة وبين الدولة المنظمة، تسرى في كل مؤلف بودان، ولكنها مصدر غموض لأنه لا يحافظ عليها بانتظام. فهو لم يكن متأكدًا تمامًا مما إذا كانت السيادة صفة يستحب أن تملكها الدولة ولكن تقتصر إليها أحيانًا الدولة الفعلية، أو ما إذا كانت صفة يجب أن تملكها بالضرورة كل دولة. وعلى العموم أثر أن يدافع عن النظرية كما لو كانت ضرورة منطقية كلية وعامة. ومع ذلك أن يعتقد حقيقة أن كثيرًا من الدول أو ربما لا يرقى إلى مستوى ملكية حسنة التنظيم تكون فيها وحدها السيادة غير المنقسمة ممكنة، إن الخلط بين الضروري والمستحسن غلطة تعرض لها بشكل غريب مشروع الربط بين الفلسفة والتاريخ. وعلى غرار الكثيرين من الفلاسفة المتأخرين ممن كان لهم هدف مشابه، قرر بودان ما كان في الحقيقة برنامجًا للإصلاح تحت ستار بيان عن الحقيقة الخالدة.

وبرغم الكثير من ضروب الاضطراب في فكر بودان كانت فلسفته السياسية عملاً ليس بالأهمية اليسيرة، وبالمقارنة مع أي عمل آخر في النصف الثاني من القرن السادس عشر فقد كان إدراكه واسعاً وتقنيته مؤثراً ويرجع الإهمال الذي سرعان ما لحق بكتاب «الجمهورية» إلى منهجه أكثر مما يرجع إلى مادته، وعاشت زمناً أطول منه كتب كثيرة أقل وزناً. وفي الوقت نفسه لم يكن مذهب بودان بناء فلسفية من الطراز الأول. فهو لم يربط حقيقة بين جانبيه - وهما المذهب الدستوري ومركزية السلطة. لقد قبل القانون الطبيعي الذي استند إليه الصرخ في كل موضع، كأنه سنة موروثية ولم يحلله أبداً أو يرسه على أساس مكين. وبرغم أن بيان بودان لنظرية السيادة كان أوضح بيان في القرن السادس عشر، فإن نظريته هذه تسبح في الهواء، وهي عمل فذ يتعلق بالتعريف بدلاً من الشرح. فغايات الدولة المنظمة، وطبيعة التزام الرعايا بالطاعة، والعلاقة بين الدولة والأمم المكونة لها، كل هذه تتطلب مزيداً من التحليل. ولكن برزت من هذا الغموض مشكلتان شغلتا إلى حد كبير اهتمام الفلسفة السياسية في القرن

التالى لبودان: إحداهما نظرية السيادة فى ضوء السلطة - تعريف الدولة كعلاقة بين عناصر سياسة أدنى مرتبة وبين عنصر سياسى أرفع منزلة، وتعريف القانون على أنه أمر. وهذا الرأى صوره هوبز بصورة تفسيقية. وكانت الأخرى إضفاء طابع عصرى وعلمانى على نظرية القانون الطبيعى القديمة، كى يجد إن أمكن، أساساً أخلاقياً ومع ذلك أساساً ليس تسلطياً فحسب، تقوم عليه السلطة المياسية، وهذا التنقيح كان بصفة خاصة العمل الذى قام به جروشيوس ولوك. وبلغ من نجاحها أن أصبح القانون الطبيعى فى تقدير القرنين السابع عشر والثامن عشر الشكل العلمى الصحيح من النظرية السياسية.

هوامش الفصل العشرون:

(١) نشر ديوان طبعة لاتينية موسعة في عام ١٥٨٦. وفي ١٦٠٦ أخرج ريتشارد نولز Richard Knolles ترجمة إنجليزية.

(٢) يجرى إعداد مؤلفات بودان الفلسفية للطبع، مع ترجمة فرنسية تولاهما بيير ممتان، وصبر المجلد الأول في باريس عام ١٩٥١. وهناك الترجمات الحديثة الأتية إلى الإنجليزية:

Method for the East Comprehension of History

(ترجمة باتريس رينولدز، نيويورك، ١٩٤٥).

The Response of Jean Bodin to the Paradoxes of Malestriot

(ترجمة ج. أ. مور، واشنطن (العاصمة) بمقاطعة كولومبيا، ١٩٤٧).

Six Books of the Commonwealth (اختصاره وترجمه م. ج. تولى، نيويورك، ١٩٥٥).

(٣) يعتقد د. شوفيرييه R. Chavalière في كتابه «جان بودان» (ص ٢٧١ وما بعدها) بوجود اختلاف هام بين كتاب «المنهج» Methodus الذي كتب في عام ١٥٦٦ وكتاب «الجمهورية» الذي كتب في عام ١٥٧٦. كان الأول منصرفاً إلى القبول على السلطة الملكية، والآخر منصرفاً إلى إلزالتها. وهو يعزو الاختلاف إلى الظروف التي نشأت في السنوات العشر التي تخللت صدور الكتابين.

(٤) انظر:

"The Colloquium Heptaplomeres of Jean Bodin" by George H. Sabine, in Persecution and Liberty, New York, 1931.

(مراجع مختارة)

- Political Thought in the Sixteenth Century. By J.W. Allen. 3d ed. London, 1951. Part III, Ch. 8.
- Jean Bodin, auteur de la "République". By Roger Chauviré, Paris, 1914.
- Constitutional Thought in Sixteenth - century France: A Study in the Evolution of Ideas. By William F. Church. Cambridge, Mass., 1941.
- Argument from Roman Law in Political Thought, 1200 - 1600. By M.P. Gilmore. Cambridge, Mass., 1941. Ch. 3.
- The Social and Political Ideas of some Great Thinkers of the Sixteenth and Seventeenth Centuries. Ed. by F.J.C. Hearnshaw. London, 1929. Ch. 2.
- The Growth of Political Thought in the West, from the Greeks to the End of the Middle Ages. By C.H. McIlwain. New York, 1932, Ch. 7.
- Method for the Easy Comprehension of History. By John Bodin. Eng. trans. by Beatrice Reynolds. New York, 1945.
- "Sovereignty at the Crossroads: A Study of Bodin". By Max A. Shepard. In the Pol. Sci. Quar., Vol. XLV (1930), p. 580.
- Six Books of the Commonwealth. By Jean Bodin. Abridged and trans. by M.J. Tooley. New York, 1955. Introduction.

الفصل الحادى والعشرون

النظرية المحدثه فى القانون الطبيعى

استهلت العقود الأولى من القرن السابع عشر عملية تدريجية لتحرير الفلسفة السياسية من الارتباط باللاهوت، ذلك الارتباط الذى ميز تاريخها المبكر خلال العصر المسيحى. وكان التحرير الذى حدث فى القرن السابع عشر فى حيز الإيمان بفعل تراجع تدريجى حل بالجدل الدينى وإضفاء زمنى تدريجى للمشكلات التى تعين على النظرية السياسية أن تعالجها. وزاد منه أيضاً إضفاء الطابع العلمانى على الاهتمامات الفكرية التى كان ملازماً لعودة العلماء إلى العصر القديم وانتشار الإعجاب باليونان وروما فى أوروبا الشمالية، ذلك الإعجاب الذى كان ظاهراً عند العلماء الطليان من جيل مكياڤلى. فالرواقية والأفلاطونية وفهم مستحدث لأرسطو، كل ذلك أوجد قدراً من المذهب الطبيعى والمذهب العقلى لم تستطع أن تنتج دراسة أرسطو فى القرن الرابع عشر. وأخيراً، هناك تأثير غير مباشر فى نفس الاتجاه ولده التقدم البارز فى العلوم الرياضية والطبيعية. فقد بدأ تصور الظواهر الاجتماعية بوجه عام، والعلاقات السياسية بوجه خاص، باعتبارها حوادث طبيعية قابلة للدراسة عن طريق المشاهدة، وبصورة أخص عن طريق التحليل المنطقى والاستنباط، وهى دراسة لم يكن فيها مجال هام للوحى أو لآى عنصر آخر خارج عن نطاق الطبيعة.

هذا الاتجاه نحو تحرير النظرية السياسية والاجتماعية من اللاهوت كان في الإمكان أن نلمحه عند الكتاب الجزويت المتأخرين، حتى وإن كان غرضهم هو بصفة جزئية تأييد ما للبابوية منسلطة غير مباشرة على الحكومات العلمانية. كانت حججهم تشدد على الأصل العلماني والبشرى للحكم حتى يتسنى إعطاء الحق المقدس للبابا مكاناً فريداً في قائمة السلطات. وبهذا أمكن دون تشويه خطير، فصل نظرية سواريز السياسية وفقهه عن اللاهوت، وإن كانا أجزاء من فلسفة الكلام. وحدث إضفاء شبيه به للطابع العلماني على اهتمامات الكتاب الكلفيين في أوائل القرن السابع عشر. برغم أن الكلفنية لعلها أخرجت العملية بدلاً من أن تساعدنا. فمذهب القضاء والقدر بمعناه الكلفني الأصلي، ربط جميع المسائل الأخلاقية والاجتماعية بفضل الله وجعل كل ظاهرة طبيعية حادثاً عرضياً في حكومة عالمية شخصية واختيارية. وأياً كانت صلة القربى بين اللاهوت الكلفني وأخلاق الطبقة الوسطى البيوريتانية، فلم تكن له علاقة على الإطلاق بتفسير عقلي للظواهر الأخلاقية. ولكن العكس هو الصحيح. ومن جهة أخرى أدى تخلص القانون الكنسي من النظم البروتستانتية، إلى ضرورة إجراء انفصال عن العصور الوسطى أكثر جذرية مما كان مطلوباً من الجزويت. استطاع سواريز أن يخلق صورة مستحدثة نوعاً من فقه العصور الوسطى، ولكن بمجرد التخفيف من الروابط الشديدة التي فرضتها الكلفنية، تمكن الكلفنيون من الرجوع بصورة أسهل إلى الأفكار السابقة على المسيحية، عن القانون الطبيعي، كان الحادث الحرج في تاريخ اللاهوت الكلفني، ويقدر ما تعلق الأمر بالنظرية السياسية، هو الجدل الذي أثاره أرمينيوس والمعارضون في هولندا، وحرر جروشيوس من عبودية الكلفنية المتزمته ودعم موقفه في الأخذ بتقليد إرازموس الإنساني النزعة⁽¹⁾.

الثوسيوس

لكن - حتى قبل جروشيوس - بدأت علاقة القانون الطبيعي باللاهوت تنزوي

عند بعضنا لكتاب من ذوى الارتباطات الكلفنية. وكان هذا يصدق بشكل ظاهر على «جوهانيس ألثوسيوس» الذى أبقى على نظرية الكلفنيين الفرنسيين المعادية للملكية وأحكم عرضها^(٢). لم يكن كتابه عن السياسة رسالة جدلية بآى معنى، ولكن كان كما يدل على عنوانه، رسالة تنسيقية عن جميع صور الارتباط البشرى بما فيها الدولة. فى غرار جروشويس اعترض ألثوسيوس على ما كان عند بودان من مزج بين الفقه والسياسة، ولذلك أهتم بفصل كل منهما عن الآخر. غير أن الفصل الذى أجراه أثر لسوء الحظ فى نظريته فى السياسة، وبرغم أن موقفه كان يعتمد على مفهوم القانون الطبيعى، إلا أنه لم يسر أبداً فى هذا إلى حد إجراء مراجعة شاملة لمبادئ هذا القانون. على غرار الكتاب الكلفنيين الآخرين جعل القانون الطبيعى متماثلاً مع الجدول الثانى من الرصايا العشر Decalogue^(٣) ولكنه إذ فعل هذا لم ينصف شكره هو، إذ الواقع أن نظريته فى المجتمع اعتمدت بشكل أساسى على هذه السلطة الدينية المفهومة ضمناً. فالحقيقة كما يقول «جبركه» أن ألثوسيوس كان أكثر وضوحاً منه عمقاً، وكرس نفسه للتعريف الشكلى بدلا من تحليل المبادئ تحليلاً فلسفياً^(٤).

فى داخل هذه الحدود ابتدع نظرية سياسية طريقة ومهمة فى آن واحد، لأنها اعتمدت من ناحية المنطق على الفكرة الوحيدة عن العقد ولم تكن مدينة بصورة جوهرية إلى السلطة الدينية وبإثباتى فقد كانت فى الواقع نظرية فى المذهب الطبيعى بقدر ما يدعى العقد علاقة طبيعية. كان العقد الذى تحدث عنه ألثوسيوس كثير الشبه فى الحقيقة بالمثل الاجتماعى الفطرى الذى تجلى فى النظرية الواقعية، بل ولعب دوراً أوضح فى فلسفة جروشويس. والنقطة المهمة هى أن ألثوسيوس رفعها إلى مستوى تفسير كاف للتجمعات البشرية وبذا لم يترك شيئاً يفسد عن طريق الرجوع إلى اللاهوت. وكانت النتيجة إخراج نظرية أقرب بكثير إلى روح أرسطو الفعلية منها إلى النظريات الأرسطية فى فلسفة الكلام الأكثر وضوحاً. لم يعد ألثوسيوس كثيراً عن القول بأن اجتماع الناس فى مجموعات حقيقية طبيعية فحسب، بقدر ما هو جزء حقيقى من الطبيعة

البشرية شأنه شأن أى شيء آخر. ومن ثم لم يكن المجتمع على حد عبارة هوبز «جسمًا مصطنعًا» تفسره أسباب خارجية عنه لم تكن فكرة العقد مناسبة جدًا للتعبير عن فكره، ولكنها كانت متفقة تمامًا مع الفردية التي ميزت جميع النظريات القانون الطبيعي، وبخاصة بعد كتابات هوبز.

وتجلى العقد بطريقتين في نظرية ألبوسسيوس: كان له دور سياسى يوجه أخص في تفسير العلاقات بين حاكم وشعبه، ودور سوسيولوجى عام في تفسير وجود أية جماعة كانت. كان الأول يطابق عقدًا عن الحكم، والثاني يطابق عقدًا اجتماعيًا بمعنى أوسع. وفي الاستعمال الأخير يكمن اتفاق صريح وراء أى جمعية أو مجتمع Consociato وهى كلمة تطابق استخدام أرسطو لكلمة المجتمع Community وبهذا الاتفاق يصبح الأشخاص «يسكنون سويًا» Symbiotici ويقاسمون السلع والخدمات أو القوانين التي تخلقها هذه الجمعية ويبقى عليها. وعلى ذلك فالأى ارتباط «قانونه» المزدوج الذي يعرف من جهة، نوع الجماعة القائم بين الأعضاء، ويخلق ويقيد من جهة أخرى سلطة تتولى إدارة شئونها المشتركة. ويقدم لنا ألبوسسيوس تصنيفًا محكمًا للمجتمعات ولكن يمكن القول بإجاز إنه يميز خمسة أنواع رئيسية، كل نوع أشد تعقيدًا ينشأ كمزيج من الأنواع السابقة الأبسط منه: الأسرة، المؤسسة الاختيارية Collegium الجماعة المحلية، المقاطعة، والدولة. في الأطراف المتعاقدة، وفي كل حالة لا تتولى المجموعة الجديدة إلا تنظيم الأفعال اللازمة لأغراضها، تاركة الباقي في أيدي المجموعات الأكثر بدائية وعلى ذلك تحدث سلسلة من العقود الاجتماعية التي تظهر بها إلى عالم الوجود، مختلف المجموعات الاجتماعية وبعضها سياسى والبعض الآخر ليس كذلك. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه نظرية ألبوسسيوس في الدولة.

وتشكل الدولة واحدة من هذه السلاسل. وهى تنشأ من ارتباط المقاطعات أو المجتمعات المحلية، والصفة المميزة لها بالمقارنة مع أية مجموعة أخرى، هى السلطة ذات السيادة. هنا يتضح تأثير بودان في ألبوسسيوس، فضلًا عن الغرض الذي توخاه الأخير من ناحية تجنب بعض نواحي الاضطراب نظرية بودان. وكان

أهم ناحية من نظرية الثوسيس أنه جعل السيادة تكمن بالضرورة في الشعب باعتباره هيئة جماعية، ولا يستطيع الشعب أن يتخلى عنها لأنها خاصية مميزة لذلك النوع من الارتباط، ويترتب على هذا أنه لا يمكن أبداً نقلها، ولا تنتقل أبداً إلى حوزة طبقة أو أسرة حاكمة. وقانون الدولة يضمن السلطة على موظفيها الإداريين. وهذا يشكل ثانياً نوعاً العقد عن أنثوسيسوس، وهو اتفاق بمقتضاه تنقل الهيئة الجماعية السلطة إلى من يتولون الإدارة وذلك بقصد تنفيذ أغراض الجماعة. وهذا يستتبع أن ترجع السلطة إلى الشعب إذا خانها لأي سبب من يمسك بها. وكانت هذه النظرية أوضح بيان عن سيادة الشعب فظهر حتى ذلك الحين. فقد تفادت ما نشأ في نظرية يودان من صعاب بسبب خلطة بين الحاكم ذي السيادة والملك، وهو الخلط الذي أدى به إلى وصف السيادة بأنها في آن واحد غير محدودة، ومع ذلك لا يستطيع أن تغير خصوصاً معينة من الدستور التاريخي. كذلك هي أوضح من العرض الذي قدمه جروشيسوس فيما بعد عن السيادة، نظراً لأنها لا تخلط السلطة العامة بسلطة موروثية كامنة في ملكية الأرض.

ودفاع الثوسيسوس عن حق المقاومة قريب من الخط الذي سارت فيه النظريات الكلفتية التي ظهرت من قبل. فهذا الحق ليس ملكاً للأفراد ولكن يجب ممارسته عن طريق طبقة خاصة من المراقبين يقال لهم الحكام ephors وهم الحراس المميزون على حقوق الجماعة. وهؤلاء الحراس يشبهون الحكام الأدنى مرتبة الذين تحدث عنهم كلثن وكتاب «دفاع ضد الطفيان». غير أن نظرية الثوسيسوس تستند إلى أساس أفضل لأن بنيان دولته كله كان اتحادياً. فالأطراف المتماقدة التي تتشبه الدولة ليست أفراداً ولكنها جماعات، وإذا لم تكن ذات سيادة، فإنها تملك القدرة بالفطرة على تحقيق الغايات التي تملكها جميع الهيئات الجماعية. ولقد بينا في فصل سابق أن كتاب «دفاع عن الطفيان» تضمن شيئاً يقرب من النظام الاتحادي الذي لا يمكن في ظل الظروف السائدة آنذاك في فرنسا، إلا أن يكون عودة إلى الامتيازات والإعفاءات الإقطاعية. وكانت الحالة مختلفة في

الأراضي الوطنية حيث قام الحكم المركزي في الحقيقة على اتحاد تعاهدى من أقاليم تختلف في الدين واللغة والعاطفة الوطنية. إن الوصف الذي قدمه الثوسسيوس للدولة على أنها مجتمع ارتبطت فيه مدن وأقاليم عدة عن طريق قانون مشترك، هذا الوصف هياً مبدأ لتحديد سلطة حاكم رئيسى، أفضل مما هيأته نظرية تطلعت إلى اتحاد من أفراد في ظل حاكم ذى سيادة. ولسوء الحظ كان تطبيقه قليلاً في فرنسا وإنجلترا، حيث حدث أساساً التفكير السياسى في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وربما كانت هذه الحقيقة من الأسباب التي من أجلها عفا النسيان على مؤلف الثوسسيوس.

كانت نظرية الثوسسيوس، في الحدود التي وصلت إليها، واضحة ومتسقة بصورة رائعة. فقد ردت جميع العلاقات السياسية والاجتماعية إلى المبدأ الواحد الخاص بالرضا أو التعاقد. فالتعاقد، صريحاً أكان أم ضمناً، يتم ليفسر المجتمع نفسه، أو يفسر بالأحرى سلسلة من المجتمعات أحدها الدولة. وهى أساساً منطقياً لعنصر السلطة الفطرى في أية مجموعة، والذي يظهر في الدولة باعتباره السلطة العامة ذات السيادة بالجماعة نفسها، وهى أساساً مقبولة في ظاهره للتقييد القانونى للموظفين التنفيذيين، ولحق مقاومة الممارسة الظالمة للسلطة التنفيذية. كان الوضع هو الفضيلة الكبرى التي تنسم بها النظرية. فمن حيث الجوهر جعل الثوسسيوس نفسه مستقلاً عن أى سند دينى للسلطة لأنه عالج الجمعيات على أنها ذات اكتفاء ذاتى، على الأقل في داخل الحدود التي رسمتها الأغراض التي قصد خدمتها كل من نوع الجمعيات. وبالنسبة إلى مبدأ الرضا نفسه، وهو الالتزام التعاقدية الذي جعل الثوسسيوس لكل جمعية حق الاستناد إليه، لم يقدم له أى أساس فلسفى على الإطلاق. لا شك أنه اعتبر قدسية العقد مبدأ من مبادئ القانون الطبيعى، وقنع بالرجوع إلى القانون الطبيعى ليستمد منه شرعية «الوصايا العشر» وصلاحياتها. ومن المؤكد أنه لم يستفد من رجوعه هذا ويمكن أن تكون نظريته بنفس القوة بدونها، ولكن عند النقطة الحرجة لم يكن ثمة

أساس يستند إلى فكرة سوى السند المستند من الكتاب المقدس، ويرجع هذا من جهة، إلى عنصر من السطحية في تفكيره، ولعله يرجع من جهة أخرى أيضاً إلى حقيقة أنه لم يجعل نفسه مستقلاً عن الكثنية. كان تصوره للطبيعة مربوطاً بمبدأ القضاء والقدر، وهو مبدأ يتعلق أساساً بما وراء الطبيعة، لم يرق بالخطوة النهائية في فصل القانون الطبيعي كلية عن تشايكه مع السند الديني، وإنما قام بها جروشيوس ذو الذهن الفلسفي بدرجة أكثر^(٤).

جروشيوس: القانون الطبيعي

على أنه يجب التسليم بأن جروشيوس كان في معالجته موضوع السيادة والدولة بوجه خاص، أقل وضوحاً من ألويسيوس. لم تكن للموضوع عنده سوى أهمية عرضية، وتأثيره على العلاقات الدولية جعل سلطات الحكام الدستورية أهم من المبادئ النظرية التي تقوم عليها السيادة نفسها. ومن ثم فإن إخلاص جروشيوس لحرفية القانون الوضعي أعاق تفكيره بصدد المبادئ الفلسفية، بأكثر مما أعاق ألويسيوس. فبعد أن عرف السيادة بأنها سلطة لا تخضع للرقابة القانونية من جانب شخص آخر، فرق بين مالك عام للسلطة ومالك خاص، أو فرق بين من هو موضع السلطة. فموضع السيادة المشترك هو الدولة نفسها، وموضعها الخاص هو شخص أو أكثر حسب قانون كل دولة الدستوري. وعلى ذلك فالعاهل إما أنه الكيان السياسي نفسه (دولة ألويسيوس) أو الحكومة، وهو استخدام للمصطلحات قلما يؤدي إلى الوضوح. وعاد أيضاً إلى فكرة الكلفنيين. عن أن في إمكان شعب أن يتمسك كلية بسلطته المطلقة، وإلى التعريف الإقطاعي للسلطة والسلطة الموروثة على الأرض، وهي سلطة يمكن اكتسابها بطريق الغزو ونقلها أو توريثها بطريق الوصية. وكانت النتيجة أن السيادة باعتبارها خاصية معينة للدولة ذاتها، غابت من النظر في قبض من تفاصيل لا علاقة لها بنظرية عامة، وإنما لها علاقة فقط بما لحكام معينين من سلطات دستورية.

لا تستند أهمية جروشيسوس في تاريخ الفقه إلى أن له نظرية في الدولة أو إلى أي شيء قاله عن القانون الدستوري، ولكنها تستند إلى فكرته عن قانون ينظم العلاقات بين دول ذات سيادة، ولا حاجة إلى التشديد على ما انطوت عليه المشكلة من ضرورة ملحة عملية في القرن السابع عشر. إذ لما كانت العلاقات بين القوى السياسية ميداناً خصيباً للاضطراب دائماً، لهذا أصبحت أكثر تضرراً للفوضى منها في أي وقت من قبل، نتيجة انهيار ما كان يطبق من حين لآخر من قيود ضعيفة من قبل الكنيسة في المصور الوسطى، هُجِّم الملكيات المطلقة، والتقبل الصريح بوجه عام لفكرة مكافئاً عن العلاقات بينها، جعلاً القوة الفيصل في معاملات الدول بعضها لبعض، وإلى هذا يجب أن تضاف آثار الحروب الدينية التي أعقبت الإصلاح الديني وأشاعت في العلاقات الدولية ما تنطوى عليه الكراهية الدينية من مرارة في حد ذاتها، وأضفت لوناً من حسن النية على أوقع مشروعات التوسع التي اضطلعت بها الأسر الحاكمة. ف وراء المطامع السياسية السافرة كانت تكمن المغريات الاقتصادية التي سارت بشعب أوروبا الغربية في طريق التوسع والاستعمار وتوسيع نطاق التجارة واستغلال الأقالييم المكتشفة حديثاً. كان هناك من الأسباب ما يكنى كمن تفسر لماذا كان ينبغي لجروشيسوس الاعتقاد بأن رفاهية البشر تتطلب معالجة شاملة ومنسقة للقواعد التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الدول.

وتزداد ضرورة مثل هذا العمل، إذ في يومنا هذا وكما في الأزمنة السابقة، لا ينقصنا الرجال الذين ينظرون إلى هذا الفرع من القانون بازدياد على اعتبار أنه لا يعدو أن يكون اسماً أجوفاً^(١).

وإسهام جروشيسوس في الموضوع الخاص المتعلق بالقانون الدولي، يتجاوز حدود تاريخ النظرية السياسية، وتكمن أهميته بالنسبة إلى الأخير في المبادئ الفلسفية التي سمى أن يقيم عليها موضوعه الخاص وعرضها بوجه خاص في المقدمة التي مهد بها لمؤلفه الكبير. كان من النتائج التي لا بد منها في القرن

السابع عشر، أنه يجب أن يستشهد بالفكرة التي كانت موضع التسليم بها عمومًا، وهي فكرة وجود قانون أساسي أو قانون للطبيعة يقع خارج القانون المدنى لأى شعب وملزم لجميع الشعوب وجميع الرعايا والحكام على حد سواء، بسبب ما ينطوى عليه من عدل فى حد ذاته. ففى التقليد الطويل الذى مربيه الفكر السياسى المسيحى لم ينكر كاتب أو حتى يشك فى صدق وصلاحيه مثل هذا القانون. ولم يجد جردوشيوس بنفسه حاجة إلى التحقق من هذه الصلاحيه، ولكن، بتحطم الوحدة المسيحيه وتحلل السلطه المسيحيه كانت هناك حاجة ملحه إلى إعادة فحص الأسس التى تقوم عليها الصلاحيه. وما كان فى إمكان سلطان الكنيسه ولاسلطان الكتاب المقدس، ولا أى شكل من أشكال الوحي الدينى فى الحقيقه، أن يرسى الأساس الذى يقوم عليه قانون يلزم الشعوب البروتستنتيه والكاثوليكيه على حد سواء ويحكم العلاقات بين الحكام المسيحيين وغير المسيحيين. وبهذه الخلفيه من دراسة العلوم الإنسانيه، كان من الطبيعى أن يعود جردوشيوس إلى التقليد غير المسيحى والأقدم عهدًا عن القانون الطبيعى؛ ذلك التقليد الذى وجدته عند كتاب العصور القديمه. وبهذا، وعلى غرار ما فعل شيشرون من قبل، أثر أن يجعل بحثه فى أسس القانون الطبيعى على شكل حوار مع كارنيادس الناقد المتشكك لفلسفه الرواقيين^(٢).

وتكمن أهميه تفنيد كارنيادس للعدل الطبيعى فى الاحتجاج بأن المصلحه الذاتيه هى الدفع وراء كل سلوك بشرى، ومن ثم فالقانون اتفاق اجتماعى فحسب، مفيد بوجه عام ولا يبقى عليه إحساس بالعدل وإنما تبقى عليه الفضلنه. وكان رد جردوشيوس فى إيجاز هو أن مثل هذا الاستشهاد بالمنفعه شئ غامض فى جوهره لأن الناس كائنات مفسطوره على الاجتماع، ونتيجه لهذا فالمحافظه على المجتمع نفسه هى منفعه كبيرى لاتقاس بأيه فوائد خاصه (خلاف إشباع الدوافع على الاجتماع) تؤول إلى الأفراد.

الإنسان بالتاكيد حيوان، ولكنه حيوان من ذوع راق، وهو بالنسبه إلى جميع

الحيوانات الأخرى أبعد مما تكون عليه مختلف أنواع الحيوانات بعضها بالنسبة إلى بعض... ولكن من بين السمات المميزة للإنسان رغبة دافعة في الاجتماع، أي في الحياة الاجتماعية، ليس اجتماعاً من أي وكل نوع ولكنه اجتماع سلمي ومنظم طبقاً لمقياس ذكائه، مع جميع الذين هم من نوعه، وهذا الاتجاه الاجتماعي دعاء الرواقيون «الميل إلى الاجتماع»^(٨).

ومن هنا فالمحافظة على نظام اجتماعي سلمي هي في حد ذاتها خير حقيقي، والشروط التي يتطلبها ذلك الغرض ملزمة، شأنها شأن الشروط التي تخدم غايات خاصة بالمعنى الدقيق.

هذه المحافظة على النظام الاجتماعي، والتي بينا معالمها بوجه عام، والمتماشية مع الذكاء البشري، هي مصدر القانون بالمعنى الصحيح. وإلى هذا المجال ينتمي كف الأيدي عما هو ملك لشخص آخر، وإعادة أي شيء هو ملك له ربما نحوزه، ومع أي كسب ربما حصلنا عليه منه، والالتزام بالوفاء بوعدنا، وتعويض خسارة نتجت عن خطائنا، وإنزال العقوبات بالناس حسب استهالهم^(٩).

إذاً هناك حدود دنيا من شروط أو قيم يجب تحقيقها ما دامت الطبيعة البشرية على ما هي عليه، إذا أريد دوام مجتمع منظم. وبوجه خاص فهذه في أساسها هي أمن الملكية، وحسن العقيدة، والتعامل العادل، واتفاق عام بين عواقب سلوك الناس وما يستأهلون. ليست هذه الشروط نتيجة الاختيار المبني على الرضا، أو ثمرة الاتفاق، ولكن بالعكس، فالاختيار والاتفاق ينبعان من ضرورات الحالة.

ذلك أن نفس طبيعة الإنسان هي أم قانون الطبيعة، وتقودنا إلى علاقات المجتمع المتبادلة حتى ولو لم يثقفنا شيء^(١٠).

بيد أنه بعد خطوة أخرى ويؤدي هذا القانون الطبيعي إلى نشوء قانون الدول الوضعي، وتتوقف صلاحية الأخير على الأسباب الكامنة وراء كل الالتزام الاجتماعي، وبوجه خاص على السبب الكامن وراء الوفاء بالمعهود.

ذلك أن الذين ربطوا أنفسهم بمجموعة ما، أو خضعوا لإنسان أو أناس، إما أنهم وعدوا صراحة أو لابد أن كان مفهومًا من طبيعة العملية أنهم وعدوا بأن يلتزموا، من ناحية، بما كان ينبغي أن تقرره الأغلبية أو يقرره من ناحية أخرى أولئك الذين أنعم عليهم بالسلطة^(١١).

في داخل هذا الإطار للقانون الطبيعي اعتقد جروشويس أن هناك مجالاً واسعاً لاعتبارات تتعلق بالمنفعة، قد تختلف من شعب لآخر وقد تملأ أيضاً أساليب تتطلع إلى مصلحة جميع الشعوب في معاملاتها الدولية. ولكن مبادئ عريضة معينة في طبيعية - أي كلية وعامة ولا تتغير - وعلى هذه المبادئ تقام نظم القانون المتباينة في كل شعب، ولكنها تعتمد على قدسية العهود ويقام أيضاً القانون الدولي الذي يعتمد على قدسية العهود بين الحكام.

ومن ثم يقدم لنا جروشويس التعريف الآتي للقانون الطبيعي:

القانون الطبيعي يملئ العقل السليم الذي يبين أن في ما صفة من الانحطاط الأخلاقي أو الضرورة الأخلاقية طبقاً لما إذا كان متمشياً مع الطبيعة العاقلة أم لا، ونتيجة لهذا فإن مثل هذا الفعل يحرس أو يأمر به خالق الطبيعة وهو الله^(١٢)، والمعنى الدقيق الذي تد عليه هذه الإشارة إلى الأمر الإلهي معنى هام، والحقيقة أنه نظراً لأن جروشويس لاقى مشقة في التوضيح، لهذا لم تضاف الإشارة شيئاً إلى التعريف ولا تعني شيئاً يوحى بأن الدين يقر قانون الطبيعة لأن هذا الأخير سوف يأمر بالشئ نفسه تماماً حتى مع افتراض عدم وجود إله. وفحصاً عن هذا فإن إرادة الله لا تغيره، والسبب في هذا أن قدرة الله لا تمتد بحيث تفرض صحة فرض هو بالفطرة مناقض لنفسه.

إذاً كما أن الله لا يجعل اثنين في اثنين لا تكون أربعة، كذلك لا يجعل ما هو في حقيقته شراً نقيضاً للشر^(١٣).

ومن هنا ليس القانون الطبيعي أكثر تعسفاً من علم الحساب. فأوامر العقل السليم هي ما نعتى الطبيعة البشرية وطبيعة الأشياء أنه يجب أن يكون. فالإرادة تدخل في الموقف باعتبارها عاملاً ولكن مثل هذه الإرادة أو هذا الأمر من جانب الله أو الإنسان لا تخلق طبيعة القانون الإلزامية، وإذ يرجع جروشيويس إلى «العهد القديم» يفرق بعناية بين الأوامر التي أعطهاها الله لليهود والتي اعتمدت بذلك على الإرادة الإلهية فحسب، وبين الدليل الذي يسمح إلى جانب وثائق مهمة أخرى، بقيام علاقات إنسانية طبيعية. فلا شيء أوضح في بيان استقلاله عن مذهب السيادة الإلهية المفهوم ضمناً في الكفنية.

البداهات الأخلاقية والبرهان

لم تكن الأهمية الفائقة لهذه النظرية في القانون الطبيعي، راجعة إلى المضمون الذي عزاه إليها جروشيويس لأنه من الناحية سار في المسالك البالية التي سار فيها رجال القانون الأقدمون. فالتنية الحسنة، والعدل الأساسي، و قدسية اليهود، كانت دائماً القواعد التي لها أصل طبيعي، كانت الأهمية منهجية. فقد هيأت منهجاً معقولاً، ومنهجاً كان في إمكان القرن السابع عشر أن يعتبره علمياً، للوصول إلى مجموعة من الفروض الكامنة وراء الترتيبات السياسية ونصوص القانون الوضعي. كان في جوهره استشهاداً بالعقل على غرار ما كانت عليه دائماً الصيغ القديمة من القانون الطبيعي، ولكنه أضفى على معنى العقل دقة لم يحظ بها بنفس الدرجة في العصور القديمة. وثمة مغزى تلم عنه إشارات جروشيويس المتكررة إلى الرياضيات. ففي القانون فروض معينة هي بديهية شأنها شأن الفرض القائل إن أربعة هي حاصل ضرب اثنين في اثنين. هذه الفروض مضمونة بحكم وضوحها وبساطتها ووضوحها الذاتي، فما من ذهن عاقل يستطيع أن يشك فيها بمجرد أن يفهمها بدقة ويتصورها بوضوح، فهي تكون عناصر بصر عاقل بطبيعة الواقع الأساسية. وبمجرد فهمها تكون المبادئ التي عن طريقها يمكن للاستنباط التتبعي أن يبني مذهباً معقولاً تماماً من النظريات البرهنة. ومطابقة هذا المنهج بالمنهج الذي كان مفروضاً أنه أسلوب علم الهندسة تبدو واضحة.

هذه الصفة هي بالضبط ما استمالت جروشيبوس. فقدد بوجه خاص أنه يعتزم مثل الرياضي إبعاد ذهنه عن كل حقيقة معينة. وبعبارة موجزة كان ينوي أن يفعل بالقانون وحسب فهمه للمسألة، ما كان يتبع بنجاح في الرياضة وما كان «جاليليو» يفعله بعلم الطبيعة.

لقد عانيت بأن أرجع براهين الأشياء التي تمس قانون الطبيعة، إلى مدركات أساسية معينة لا يرقى إليها الشك، بحيث لا يستطيع أن ينكرها دون أن يسيء إلى نفسه. لأن مبادئ ذلك القانون، لو أنك راعيتها بدقة، هي في ذاتها ظاهرة وواضحة، وتكاد تكون في وضوح الأشياء التي ندركها بالحواس الخارجية^(١٤).

وبسبب انتشار فكرة المنهج السليم هذه أصبح القرن السابع عشر عصر مذاهب القانون والسياسة «القائمة على البرهان»، وكان الغرض منها جعل جميع العلوم الاجتماعية، فضلاً عن الطبيعة، مشابهة بقدر الإمكان لشكل كان المعتقد أنه يفسر صحة علم الهندسة. ومن الفلاسفة الإنجليز في الجيل التالي لجروشيبوس كان توماس هوبز الذي اتبع هذا المنهج بأكبر قدر من الترابط. وفي هولندا بأشهر سبيتوزا عرض أخلاقياته في شكل برهان هندسي بكل ما يصاحب ذلك من بديهيات ونظريات مبرهنة وشروح ونتائج فرعية، وبرغم افتقار مؤلفه «رسالة سياسية» إلى الشكل، إلا أنه لا يكاد يقل التزاماً بذلك المنهج^(١٥). وفي رسالة «صمويل بوفندورف» التنسقية الكبرى عن القانون الطبيعي والدولي^(١٦) بدأ بمخالفة رأي جروشيبوس في أن الأخلاق والرياضيات ليست مؤكدة بدرجة متساوية. كذلك لم يكن هذا المثل الأعلى عن البرهان مقصوداً على القانون والسياسة. فقد مد نطاقه ليشمل جميع فروع الدراسة الاجتماعية، وبذلك نتج مذاهب الدين الطبيعي والأخلاق العاقلة، وهي المذاهب التي سادت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وأخيراً أنتج مذاهب الاقتصاد الطبيعي الذي ظل حتى فترة طيبة من القرن التاسع عشر يعتبر علماً اقتصادياً. ومن المستحيل المبالغة فيما كان لهذه الأفكار من أهمية في أوائل التطور الحديث

للدراستات الاجتماعية، فقد ساد الاعتقاد في كل مكان بأن مذهب القانون الطبيعي يهيئ المنهج العلمي الصحيح لبحث المذاهب الاجتماعية والمرشد العلمي إلى الممارسة الاجتماعية.

والسبب فيما اكتسب هذا المنهج من سلطة يكمن إلى حد كبير في الاعتقاد بأنه يوازى العمليات التي حققت بها العلوم الطبيعية تقدماً مذهلاً في الفترة الممتدة من جاليليو إلى نيوتن، وهذه العمليات بدورها سرى الاعتقاد بأنها تعتمد على استخدام منهج قد جرب جيداً في علم الهندسة، وبعد أن كتب جروشيوس بسنوات قلائل قدم «ديكارت» بيانه الفلسفي المأثور للمنهج، وذلك في كتابه «رسالة في المنهج» *Discours de la méthode*؛ حلل كل مشكلة إلى أبسط عناصرها لا تتقدم إلى بأصغر الخطوات حتى يكون كل تقدم ظاهراً ولازماً، لا تسلم بغير ما هو واضح ومتميز تماماً. واضح أن ديكارت اعتقد أنه يعمم فحسب العملية التي كان قد اكتشف بها الهندسة التحليلية، وغالباً ما أسفرت عن النتيجة ذاتها إلى حد بعيد الملاحظات التي أبداهها بمسدد المنهج عالم تجريبي عظيم مثل جاليليو، وهي الملاحظات التي تناثرت في المحاورات التي أوردها ديكارت حول علم الميكانيكا الجديد. لم يرسم خط دقيق في القرن السابع عشر، على نحو ما يحدث الآن، للفصل بين الرياضيات والعلوم الطبيعية القائمة على التجربة والملاحظة، ولعل السبب أن البيانات التجريبية المطلوبة في الميكانيكا لم تكن كبيرة جداً، في حين أن الجهاز الرياضي كان ضخماً، واستهوى المنهج العلماء بوجه عام، وطلاب القانون والسياسة بوجه خاص، لا لأنهم توقعوا كما توقع علماء الطبيعة، أن يستخدموا الرياضيات، ولكن لأن المثل المنطقية من التحليل والبساطة والوضوح التي لا تخفى، ظهر أن في الإمكان تطبيقها بالمثل على جميع المواد، وفضلاً عن ذلك، كانت المذنبات الكاملة للسلطة والعقيدة المطلقة المألوفة. إن اللجوء إلى العقل من جانب أوائل أصحاب المذهب العقلي. كان موجهاً ضد التزمّت والاتباع الأعمى للتقليد.

وتطور نفس أسلوب الاستنباط هو الذى كشف بالتدريج عن عه رضى كامن فى مذهب القانون الطبيعى، وهو الاستخدام المزدوج لكلمة الحقيقة بحيث تعنى أحياناً الاعتماد على مقدماتها. كما تعنى أحياناً الوجود العقلى للأشياء أو الأحداث المشار إليها. هذا الإضفاء للطابع الضرورى على الأسلوب الاستنباطى أدى بمرور الوقت إلى تناقض بين الحقيقة المعقولة والبيانات الواقعة، ولكن لم يكن القصد من الاستناد إلى العقل فى صفوف أوائل أصحاب المذهب العقلى، سواء فى العلم أو القانون، استبعاد المشاهدة وتجميع الحقائق. كانوا يعتقدون أن العقل نفسه يهين إطاراً راسخاً للمبادئ البديهية والاستنتاجات الضرورية. ولكنهم قبلوا فى داخل هذا النظام وكمسألة طبيعية، مجموعات كبيرة من الحقيقة التجريبية التى تعين أن نتعلمها عن طريق المشاهدة. وهكذا لم يشك جروشيوس أبداً فى أن جزءاً كبيراً من القانون يرجع إلى أسماء «الإرادة الحرة»، أى إلى سنة، ويمكن تماماً تغييره دون الخروج على العقل. غير أن بعض العلاقات «ضرورية» ولا تستطيع الإرادة ولا السلطة أن تغيرها. وبينما تترك مجالاً واسعاً يمكن أن يتباين فى داخله القانون الوضعى، فإنها تستبعد قطعاً ارتباطات معينة. ونقد كان مثل هذا التصور للقانون الطبيعى والوضعى موضع قبول بوجه عام. وبعد أكثر من قرن كان لا يزال أمراً شائعاً، تشهد به الكلمات التى استهل بها منتسكير كتابه «روح القوانين» Spirit of the Laws :

القوانين فى أهم ما تتطوى عليه من معان، علاقات ضرورية ناشئة من طبيعة الأشياء.

وكانت المنفعة العملية لنظرية القانون الطبيعى، تعتمد إلى حد بعيد على حقيقة أنها أدخلت عنصراً معيارياً فى القانون والسياسة، أى أدخلت مجموعة من قيم رضية كالعقل والوفاء والتعامل المنصف، يمكن بها الحكم على أداء القانون الوضعى، وبناء على ذلك كانت سابقة على جميع ما بذل من جهود فيما بعد من أجل تأويل القانون تأويلاً أخلاقياً، وذلك مثل نظرية «رودلف ستاملر»

في القانون «العدل» بل والتطبيقات القائمة على مذهب المنفعة مثل نظريات «إيهرنج» و«بنتام» التي احتفظت بعناصر من القانون الطبيعي وإن نبذته من حيث المبدأ. ونقول بوجه عام إن وجه النظر كلها كانت أفلاطونية، شأنها شأن معظم وجهات نظر العلم في القرن السابع عشر، وإن أفلاطونية «مقدمة» جروشيوس لا يمكن أن يخطئها النظر. كان قانون الطبيعة «فكرة» أي إنها طراز أو نموذج مثل الشكل الهندسي الكامل، يقترب منه الوجود ولكنه لا يستمد صدقه من اتفاقه مع الحقيقة. ولهذا السبب فإن قانون الأمم *ius gentium* بمعناه القديم الشائع الاستعمال، كان في الإمكان إعادة تعريفه بأنه القانون الدولي، نظراً لأن الاستعمال الشائع كان في أفضل الأحوال دلالة فقط، وإن لم يكن بالضرورة دلالة طيبة جداً، على ما هو معقول^(١٧) كان المفروض في المبرر العقلي الذي ينبغي للحكام أن يجعلوا القانون الوضعي متفقاً معه أنه يحدد معياره للقيم. كان معياراً للتطبيق الصالح يوضع مقابل ما يتصف به التطبيق المعتاد أو التقليدي من لا معقولة متكررة.

ونتيجة لهذا اشتمل الاستناد إلى العقل والقانون الطبيعي، على ليس ممكن آخر، بالإضافة إلى ما سلف ذكره، بين الحقيقة الواقعة والمعنى المنطقي، وهذا هو اللبس بين الضرورة المنطقية والأخلاقية. كان مذهب القانون الطبيعي يفترض دائماً أن فروضه الواضحة بذاتها، معيارية على الأقل في بعض الحالات، وتضع معياراً مثالياً، لا لما هو كائن فحسب، ولكن لما ينبغي أن يكون. ولكن ضرورة وجود بديهية في علم الهندسة وضرورة أن يكون القانون عادلاً، نوعان مختلفان بشكل واضح، من الضرورة، نظراً لأن الأخيرة تشير إلى تحقيق الغايات والأغراض البشرية. وحتى لو صح كما أكد جروشيوس، أن العدل ينحصر في اتفاق القانون مع المبادئ الكامنة للطبيعة البشرية، فإن الأخيرة تشكل مجموعة من الحقائق، على درجة عالية من التعقيد وقابلة للتغيير، ولا يزال الفرض القائل بأن أية قيم هي ذات صلاحية خالدة فرضاً بعيداً عن أن يكون واضحاً بذاته، كان مذهب القانون الطبيعي يميل إلى أن يحكم سلفاً على السؤال عما إذا كان

للقيم أى مكان فى الطبيعة، وكان سبينوزا الفيلسوف الوحيد الذى حاول أن يواجه هذه المشكلة بصورة جادة فى القرن السابع عشر. كان المراد علم الأخلاق الذى وضعه ألا تكون له صلة بالغايات تزيد على صلة الرياضيات والطبيعة، ولكن لا يمكن الزعم بأنه تجنب المعانى المزدوجة فى استخدامه المصطلحات. فلقد حاول باستمرار فى نظريته السياسية أن يرد الحقوق إلى قوى طبيعية وأن يبين أن الحكم القوى فى الأجل الطويل يجب أن يكون حكماً فاضلاً، وهنا مرة أخرى لم يكد يفعل ما اضطلع به من مهمة. وكان لهويز أيضاً مذهب ميتافيزيقى لم يكن فيه مكان لقيم رفيعة، والجهد، الذى بذنه من أجل أن يجعل ماديته معادلة للمعانى السائدة عن القانون الطبيعى، ها الجهد لا يثبت سوى أن المصطلحات أصبحت فرضية بانتصاف القرن. وتلقف كل نتائجه الأهم البنسامينون الذين أنكروا القانون الطبيعى من حيث المبدأ. إن التحليل الواقعى لمذهب القانون الطبيعى والتفرقة بين المعانى المزدوجة التى يشتمل عليها، هذان هما ما فعله «دافيد هيوم» حوالى منتصف القرن الثامن عشر.

العقد والرضا الفردى

لم يكن الذى أضفى الوحدة على مذهب القانون الطبيعى فى السياسية، وضوح مبادئه الذاتى، وإنما كن ما تصادف بصفة مؤقتة، من وجود اتفاق عام حول ما كان من المهم الإصرار عليه. إنا ما بدأ بديهياً فى نظر جميع المفكرين تقريباً، هو أنه لئى يكون التزام ما ملزماً حقاً، يجب أن يدخل فيه بمحض حريتهم، الأطراف الملزمة به. قد تكون الاختيارات إذا بحثناها بحكمة، حتمية عندما تؤخذ الطبيعة البشرية فى الحسبان، ولكن الإغرام اختيار باطنى نابع من مصالح ودوافع الإنسان نفسه. وهى التحليل الأخير لا يمكن فرض الالتزام بالقوة ولكنه دائماً يفرض نفسه بنفسه. هذا الاعتقاد هو الذى جعل الالتزام يبدو فى ثوب وعد، فما يعد به امرئ يجوز إلزامه به بشكل معقول نظراً لأنه هو نفسه خلق الالتزام عن طريق فعل من جانبه هو. بالنسبة إلى السؤال الأكبر عن التزام

إنسان أزاء المجتمع الذي يعيش فيه، كان من المألوف القول بأنه ليس ثمة طريق معقولة لتصوير الالتزام إلا بعزوه إلى وعد. وسواء أكان مثل هذا العهد تاريخيًا أم خرافة منهجية كما قال «كانت» فيما بعد فلا يغير من الأمر كثيرًا. فـ «فى أى من الحالتين كان لابد من تمثيل كل التزام ملزم بأنه فرض نفسه بنفسه. وهذا ما تبينه جملة مقتبسة من «بوهندورف» يمكن أن نجد ما يعادلها عند عدد جم من الكتاب.

وعلى العموم، فإن ضم حشد من الناس، أو أناس كثيرين، لتكوين شخص مركب واحد، يمكن أن يعزى إليه فعل عام واحد، ويملك حقوقًا معينة إزاء أعضاء معينين، وهى حقوق لا يستطيع عضو معين أن يدعيها لنفسه بصورة مستقلة عن الآخرين، فمن الضروري أن يكونوا قد وحدوا أولاً إرادتهم وقواهم عن طريق عهود بينهم، إذ بدونها يكون من المستحيل أن تفهم كيف يجب الربط بين عدد من الناس هم جميعًا متساوون بالطبيعة^(١٨).

ونتيجة لهذا فإن نظرية سياسية مبنية على القانون الطبيعى، كانت تشتمل على عنصرين ضروريين: العقد الذى به ظهر مجتمع أو حكومة (أو كلاهما) إلى عالم الوجود، وحالة الطبيعة القائمة بصورة مستقلة عن العقد. وكانت الأخيرة تنطبق على حالتين مهمتين: العلاقات بين الأفراد بصفاتهم الخاصة، والعلاقات بين الدول ذوات السيادة. والاتفاقات التى عقدها هذا النوعان من الأطراف المتعاقدة أدت فى إحدى الحالتين إلى نشوء قانون البلديات، وفى الحالة الأخرى إلى نشوء القانون الدولى، وكلاهما يخضع للمبادئ العامة التى يقوم عليها قانون الطبيعة. فكلا قانون البلديات والقانون الدولى ينشآن عن طريق عهد، وكلاهما ملزم؛ لأنه مفروض بذاته. قد تتباين إلى غير ما حد تقريرًا النظريات المتعلقة بشكل وطبيعة التعاقد. ففكرة اعتماد الحكم على ميثاق بين الحاكم والشعب، فكرة أقدم بكثير من النظريات الحديثة فى القانون الطبيعى، إذ أنها متضمنة فى علاقة سيد إقطاعى بأتباعه. وفى هذه الفكرة القديمة ظهر الشعب

أو المجتمع كهيئة جماعية. وإذا تطورت نظرية القانون الطبيعي أصبح ظاهراً أن قدرة الشعب هذه على التعاقد تحتاج إلى تفسير. وكان أبسط تفسير هو افتراض عقدين أحدهما وضعه المجتمع نفسه ويربط أعضائه بعضهم إلى بعض، وآخر بين المجتمع الذي تكون على هذا النحو والموظفين القائمين بحكمه. وبهذه الطريقة حولت فكرة العقد إلى نظرية كلية عامة تغطي جميع أشكال الالتزام وجميع أشكال المجموعات الاجتماعية. وهذا هو الشكل الذي اتخذته النظرية عند ألتوسسيوس والذي استمد عند يوفندورف^(١٩). لم يطور الكتاب الإنجليزي النظرية إلى هذا الحد: فاستبعد «هوبز» عقد الحكم خدمة لأغراضه هو، واستخدام «لوك» كلاً شكلي العقد دون أن يتحمل مشقة التفرقة بينهما بوضوح ولعل هذا راجع إلى أن القانون الطبيعي لم يلعب أبداً في الفقه الإنجليزي الدور الذي لعبه في القارة.

إذا أخذنا نظرية العقد بصورتها العامة، لما كان ثمة حاجة إلى استخدامها كوسيلة للحد من سلطة الحكم أو الدفاع عن المقاومة، برغم أنها كثيراً ما استخدمت على هذا النحو بالطبع. فقد حورها هوبز وسبيوزا، أو ربما شوهاها. لتكون دفاعاً عن السلطة المطلقة. واستخدمها ألتوسسيوس ولوك للدفاع عن نظرية كون السلطة السياسية محدودة بالضرورة، وجعل منها الأخير الدفاع عن ثورة ناجحة. وربما انتهج معظم الكتاب مثل جروشيوس وبوفندورف، طريقاً وسطاً: فضع عدم تبرير المقاومة شددوا على القيود الأخلاقية المفروضة على الحكام. كان تأكيد النظرية الحقيقي هو أن القانون والحكم يدخلان في ميدان الأخلاق العام، فهما ليسا تعبيرات عن القوة وحسب، ولكنهما يخضعان تماماً للنقد الأخلاقي. ولذلك كان للنظرية على العموم ميل عام نحو الليبرالية السياسية.

إن السؤال عما إذا كان الالتزام الذي ينطوي عليه العقد هو حقاً أوضاع الحقائق الأخلاقية، هذا السؤال لم يعد منذ أمد طويل إذا أهمية في النظرية السياسية. إن ما يحتاج إلى تفسير هو السبب الذي من أجله ظن مثل هذا العدد

الكبير من الناس - وأكثر الناس استنارة بوجه عام، في القرن السابع عشر - غنيًا عن البيان. لعله لم يكن هناك قرن من قبله أو من بعده يمثل هذا الوعي الذاتي بالانفصال عن الماضي، أو لم يكن هناك جهد يمثل هذا التصميم من أجل الظفر بالتححرر من يد العرف والتقليد الميتة. ففي القرن السابع عشر، وبصورة لم يسبق لها مثيل منذ عصر الفلسفة اليونانية الكلاسيكية، كان المفكرون على وعي بهوائية العادة غير المستندة إلى أساس، وبضألة شأن المركز الموروث فحسب، وفضاظة القوة بغير الذكاء. كن ثمة اتفاق مشترك على وجوب البحث في الذكاء المستتير عن دور الرقاهية البشري، وبدأ أن العدو الكبير للاستنارة هو القبول الأعمى لما لا يستند إلا إلى مجرد وجوده. وقد تولدت الثقة بالنفس، بصورة لما ما يبررها، من نجاح في الطبيعيات الرياضية جعلت القرن أسمى قرون العصر الحديث من الناحية الفكرية، مما بدا أنه من الإمكان بدء النبء من أسفل القاعدة، مع الاهتداء بالعقل وحده. وزيادة على أي إنجاز ملموس حققه العلم الحديث، فقد أحس من كانوا أكثر استنارة، على حد قول «فرنسيس بيكون» أن المعرفة قوة. وفضلا عن هذا، ولأول مرة، كانت فلسفة القرن السابع عشر فلسفة الحقيقة الوسطى. وعمومًا وقفت الطبقة الوسطى مؤقتًا إلى جانب المذهب الحر، والوطنية العالمية، والتطوير، والمذهب الفردي.

وإذا نظرت الفلسفة الحديثة إلى العالم بهذه الأفكار المسبقة، واقتنعت بأن عليها أن تبدأ مما كان بديهياً، لم تجد مثل الطبيعة البشرية الفردية شيئاً يظهر يمثل هذه الصلابة والثبات والتأكيد، فباهتماماته، ونشاطه، ورغبته في السعادة والارتقاء، وفوق كل ذلك بعقله الذي بدا الشرط اللازم لاستخدام ناجح لجميع ملكاته الأخرى، ظهر أن الكائن البشري الفردي هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه مجتمع ثابت. بدأت الفوارق التقليدية في المركز تبدو معرضة للتهديد. فالذي ظهر كالحقيقة الصلدة لم يكن الإنسان كقس أو جندي، أو كعضو نقابة طائفية أو طبقة اجتماعية. وإنما كان الكائن البشري المجرد أي «الإنسان الذي لا سيد له». كان في الإمكان الآن تصور علم نفس يكشف الغطاء عن بتابع العمل

المخفية في الإنسان بصفته هذه. يجب أن يملك نوعاً من وحدة الطبيعة، أي قوة طبيعية مميزة للجنس البشري، يمكن توضيحها بالدقة التي أصبحت الآن ممكنة بالنسبة إلى الأجسام التي يتרכب منها عالم المادة. ولو صح هذا لأمكن تفسير الخصائص المحلية والزمنية والفردية في طبيعته على أنها انحرافات عن معيار بدأ ثابتاً على وجه العموم. ولو كان هناك مثل هذا الجوهر الذي لا يتغير في الطبيعة البشرية، فلا بد أن يكون هناك بالتأكيد أدنى حد من الشروط يتطلب إمكانية تحقيق الاندماج الثابت للإنسان في مجموعات اجتماعية، وبالتالي تتطلبه بعض قوانين أساسية للسلوك الفاضل والحكم الفاضل، لا يستطيع حاكم أن يتحداها من دون أن ينال جزاءه، كانت فلسفة القانون الطبيعي والدين الطبيعي والاقتصاد الطبيعي متأصلة الجذور في كل من فروع القرن السابع عشر العقلية والاجتماعية.

بدأ أن حقيقة بارزة واحدة تطلب تفسيراً خاصاً. إن الإنسان الفرد هو أيضاً المواطن أو الرعية. وهذا ما اعتقدت نظرية القانون الطبيعي أن في الإمكان استنباطه من طبيعته الفردية، كان شيئاً مؤكداً ولكن لم يكن بديهياً. وكان النظام المفترض لليقين مهماً، وفي ظل الظروف أخرى فإن الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع منظم، ربما بدأ كالأمر البديهي، وهو ما بدأ بالفعل في نظر أفلاطون وأرسطو، وبدأ الإنسان الفرد كأنه مشتق من المجتمع. وبالنسبة إلى نظريات القانون الطبيعي، وخاصة بعد هوبز، كانت العضوية في المجتمع هي التي تطلبت التفسير. المجتمع مصنوع من أجل الإنسان، وليس الإنسان مصنوعاً من أجل المجتمع، إنها البشرية كما قال «كانته»، هي التي يجب معالجتها دائماً باعتبارها غاية لا وسيلة، فالفرد سابق من الناحيتين المنطقية والأخلاقية، بالنسبة إلى فلسفة القرن السابع عشر بدأت العلاقات دائماً أخف من الجوهر؛ كان الإنسان هو الجوهر، والمجتمع هو العلاقة. كانت أولوية الفرد المفترضة هذه هي التي أصبحت أظهر وأدوم صفة لنظرية القانون الطبيعي، وأوضح صفة تميز النظرية الحديثة عن نظرية العصر الوسيط، وإذا طورها هوبز ولوك بوجه خاص،

أصبحت خاصة كلية للنظرية الاجتماعية حتى عهد الثورة الفرنسية وحافظت على نفسها بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة. وفصلاً عن هذا موجود كضمن في مدرسة «بنّام» بعد أن هدم «داهيد هيوم» على مناهج الحقوق الطبيعية بوقت طويل.

هوامش الفصل الحادى والعشرون:

- (١) انظر: Ernst Cassirer, *Die Philosophie der Aufklärung* (1932), p. 520.
- (٢) نشر كتابه *Politica Methodice digesta* لأول مرة في عام ١٦٠٢، وبصورة موسعة في عام ١٦١٠، وأشرف س. ج. فريدريتش C.J. Friedrich على طبعة حديثة، حذفت من أشياء (كمبريدج، ماساشوسيتس، ١٩٢٢).
- (٣) يحدث هذا الميل إلى تشبيه القانون الطبيعي بقانون موسى في ميدان آخر هو ما فعله يودان من ربط غريب بين الدين الطبيعي واليهودية البدائية.
- (٤) Otto von Guericke, Johannes Althusius (1913), pp. 16 f.
- (٥) نشر كتاب «عن قانون الحرب والسلام» *De jure belli ac pacis* لأول مرة في عام ١٦٢٥، وصدرت الطبعة المصانرة في عام ١٦٤٦ (واشنطن، ١٩١٢) مصحوبة بترجمة إنجليزية قام بها فرنسيس ك. كيلزى وآخرون (أكسفورد، ١٩٢٥)، باعتبارها الكتاب رقم ٢ من سلسلة «أهميات الكتب في القانون الدولي» *The Classics of International Law*.
- (٦) *Prolegomena*, sect. 3 (Keese's translations).
- (٧) إن رواية الحوار في «جمهورية» شيشرون أبقى عليها إلى حد كبير لاكتاتتيوس في الكتابين الخامس والسادس من مؤلفه «الشرائع» *Institutes*، وما من شك أن جيروشيوس أخذ الحوار منهما، وتقدم أية طبعة الآن من «الجمهورية» الفقرات المهمة على سبيل الدليل.
- (٨) *Prolegomena* البند السادس.
- (٩) شرحه، البند الثامن.
- (١٠) المصدر السابق، البند ١٦.
- (١١) شرحه، البند ١٥.
- (١٢) BK. I., ch. i, sect. x, l. ١.
- (١٣) BK. I., ch. i, sect. x, 5; cf. *Prolegomena*, sect. 11.
- وثمة تفسيرات قلائل لها أهمية مشابهة، تلقاها عند كتاب ميخايل جيروشيوس، انظر:
- Gierke, Althusius (1913), p. 74, n. 45.
- Prolegomena*, sect. 39.
- (١٤) نشر كتابا «الأخلاقيات» *Éthics* و«رسالة سياسية» *Political Treatise* في عام ١٦٧٧، بعد وفاة مؤلفهما، وتضم مكتبة بوهن الفلسفية، ترجمة إنجليزية في مجلدين قام بها ر. م. (لويز) R.H.M. Elwes.
- (١٥) *De jure naturae et gentium*، لويد ١٦٧٢. أصدر بازيل كنيت ترجمة إنجليزية في لندن عام ١٧١٠.

(١٧) انظر تقسيم جروشيسوس للقانون إلى طبيعي وإرادي (أي وضعي)، الكتاب الأول، الفصل الأول، البنود ١٠ - ١٧.

Op. Cit., Bk. VII, ch. ii, sect. 6 (Kenner's translation). (١٨)

Op. Cit., Bk. VII, ch. ii, sect. 7-8. (١٩)

(مراجع مختارة)

- "The Law of Nature". By James Bryce. In *Studies in History and Jurisprudence*, New York, 1901.
- "The 'Higher Law' Background of American Constitutional Law". By Edward S. Corwin. *Harvard Law Rev.*, Vol XLII (1928-1929), pp. 149, 365.
- Natural Law: An Introduction to Legal Philosophy. By A. Passerin d'Entrèves. London, 1951.
- Studies of Political Thought Gerson to Grotius, 14141 - 1625. By John Neville Figgis. 2d ed. Cambridge, 1923, Ch. 7.
- National and International Stability: Althusius, Grotius, Van Vollenhoven. By P.S. Gerbrandy. London, 1944.
- The Development of Political Theory. By Otto von Gierke, Eng. trans. by Bernard Freyd. New York, 1939. (Johannes Althusius und die Entwicklung der naturrechtlichen Staatstheorien).
- Natural Law and the Theory of Society, 1500-1800. By Otto Gierke, With a lecture on the Ideas of Natural Law and Humanity by Ernst Troeltsch. Eng. trans. by Ernest Barker., 2 vols. Cambridge, 1934. (From *Das deutsche Genossenschaftsrecht*, Vol. IV).
- The Revival of Natural Law Concepts. By Charles Grove Haines. Cambridge, Mass., 1930. Chs. 1 - 3.
- The Life and Works of Hugo Grotius. By W.S.M. Knight. London, 1925.
- "The History of the Law of Natural" By Sir Frederick Pollock.
- In *Essay in the Lsw*. London, 1922.
- Natural Rights. By D.G. Ritchie. 3d ed. London, 1916. Ch. 2.
- Justice and World Society. By Laurence Stapleton. Chapel Hill, N.C., 1944. Ch. 2.
- The Province and Function of Law. By Julius Stone. Sydney, 1946, Ch., 8.
- Hugo Grotius. By Hamilton Vreeland. New York, 1917.

الفصل الثانى والعشرون

إنجلترا: الاستعداد للحرب الأهلية

قبل نشوب الحروب الأهلية فى إنجلترا فى أربعينيات القرن السابع عشر، كانت الخطوط التى تفصل بين الأفكار السياسية المتنافسة أقل وضوحاً بكثير مما كانت قد أصبحت عليه فى فرنسا فى الربع الأخير من القرن السادس عشر. وفى فرنسا كان الحق فى المقاومة قد أصبح - بصفة قاطعة - مرتبطاً بالفكرة القديمة عن أن السلطة السياسية تكمن فى الشعب وكان واجب الطاعة العمياء مرتبطاً بصفة قاطعة بنظرية حق الملوك الإلهى، فى حين قدم كتاب «الجمهورية» لبودان ما يقرب من نظرية فى الوحدة الدستورية فى ظل الناج. وفى إنجلترا التى لم يحدث فيها تهديد جدى بالاضطراب الأهلى إلا بعد الربع الأول من القرن السابع عشر، ظلت هذه الأفكار غير متماسكة، وهى الحالة التى كانت عليها فى تقليد العصور الوسطى، لقد حكم ملوك التيودور حكماً مطلقاً بالفعل، ولكن سلطتهم استندت إلى رضا طبقة وسطى قوية كانوا أحكم من أن يبعدوها عنهم. ومن ثم لم تكن هناك شبهة لها أية مصلحة جديدة فى تأييد الحكم المطلق الملكى بنظرية فى الحق الإلهى، ولا شبهة تعين عليها السعى وراء دفاع نظرى عن حق المقاومة. لم يكن أخذ قد اضطر بعد إلى التفكير فى النتائج التى تترتب على حدوث شقاق بين سلطات الدستور، كالشقاق بين الملك والبرلمان أو بين الملك

ومعنا كمة. كان لا يزال في الإمكان الإبقاء على الفرض القديم عن التوافق والانسجام بين هذه السلطات في ظل قانون المملكة الأساسي، دون البحث في التفوق القانوني في النهاية لأي منها. فالحقوق والقيود التقليدية التي تحدد مركز جميع أجزاء الدستور بصورة غامضة. ولكن بقدر كاف من الدولة، لم تكن قد تعرضت للضغط الذي يصل بها إلى نقطة الانكسار.

«يوتوبيا» مور

يتقدم القرن السادس عشر في إنجلترا في كل مكان آخر بأوروبا، طفت على جميع الاعتبارات الأخرى مشكلات سياسية ناشئة من الإصلاح البروتستانتي. فالأطماع السياسية لمختلف الكنائس طمست وأخفت الاضطراب الاقتصادي الخطير الذي صاحب قيام التجارة الحديثة وتحطيم الاقتصاد القديم. وتستطيع أن نرى الطبقة القديمة من الفكر في مؤلف صدر قبل الإصلاح، وهو الكتاب السياسي الساخر الذي أخرجه سيرتوماس مور باسم «يوتوبيا»^(١)، ويرغم أن اليوتوبيا سارت في مظهرها الخارجي على نمط جمهورية أفلاطون، إلا أنها عبرت حقيقة عن نفور مؤلفها مجتمع استحواذي أصبح من الأخلاق الفاضلة فيه «الشراء في الخارج بثمان رخيص جدًا ثم البيع مرة أخرى بثمان غال للغاية». وتتبع المغامرة نمطاً يمكن أن يصلح لأية فترة يسودها الاحتلال الاقتصادي: الجريمة شائعة بصورة تبعث على الانزعاج وتقابل بوحشية مماثلة في القانون الجنائي، ومع ذلك فالشدة لا تفيد بشيء، لأن الجريمة وسيلة اكتساب العيش الوحيدة المتاحة أمام أعداد كبيرة من الأشخاص. «ما الذي تفعله خلاف أن تخلق لصوصاً ثم تعاقبهم؟» فالرجال الذين يريدون ليكونوا جنوداً. يلقي بهم على المجتمع عند توقف الحرب، دون إمكان أن تمتصهم الصناعة. ولا تستطيع الصناعة، والزراعة بوجه خاص، حتى أن تعمل الذين يمارسونها الآن نظراً لأن الصوف - وهو أوفر محصول ربحاً - يتطلب تحويل الأرض الصالحة للزراعة إلى مراع وسلب الملكية من الفلاحين الذين يشغلونها. فالأغنام «تستهلك وتدمر

وتلتهم حقولاً وبيوتاً ومدناً بأكملها؛ وبينما يتضور الفلاحون جوعاً أو يسرقون كي يعيشوا، يبدى الأضياء «حذلقة غريبة ومباهاة في ملابسهم، وصخباً كثيراً وبذخاً في مأكلاتهم». وبدلاً من مهاجمة هذا المرض الاجتماعي ينصرف الحكم إلى الخداع القانوني كي يبتز الضرائب، وإلى مشروعات شريرة للحرب والغزو، واحتفظ مور بأحد سهام سخريته لفدر الدبلوماسية الدولية.

على أن هذا الهجوم - في «مقتصاد مشروع العمل كان مدفوعاً في الحقيقة بعنين إلى أقصى. كان يرتد ببصره إلى الوراء متطلعاً إلى مثل أعلى، يبعد في الواقع عن كومنولث تعاوني، يعمل الاقتصاد الجديد على أن يزيحه من طريقه. ولقد استمد مور رأيه فيما هو حق من الناحية الاجتماعية. من تحليل أفلاطون للمجتمع إلى نظام من طبقات متعاونة، ولكن ربما الأصح أنه استمد من صحة هذا الرأي التي افترضتها معظم النظرية الاجتماعية بالمصور الوسطى، فطبقاً لهذه الفكرة السائدة في أي وقت بعد القديس توما، يتكون المجتمع من طبقات، يبعد لكل منها مهمة لازمة للخير المشترك، وكل منها تؤدي وظيفتها الصحيحة وتعال جزاءها الواجب دون عدوان على ما للأخريات من حق متساو. وفي مثل هذا النظام لا يكون للنشاط الفردي مكان بالفعل. ربما كانت الأبعاد الإنجليزية تشكل وحدة اقتصادية، ووحدة أخلاقية من الناحية الفكرية، لا تبعد كثيراً عن مثل هذا التصور. كان الفرض الأخلاقي للمجتمع. وكما تصوره مور، تخريج مواطنين فضلاء ورجال ذوي حرية فكرية وأخلاقية. والقضاء على الخمول، وتوفير الحاجات الطبيعية للجميع دون بذل عمل يزيد على الحد، وإلغاء الترف والفقد، والخفيف من كل من الفقر والثراء، والتقليل من الجشع والابتزاز، وبعبارة موجزة بلوغ ذروته في «حرية مطلقة للعقل وفي تزيينه».

إذا كان ثمة مثل أعلى أخلاقي يمكن اعتباره جديراً بالثناء، فذلك هو المثل الذي طلع به مور وظهر على أبواب الحروب الدينية وتوسع التجارة الحديثة. كان يعبر على نحو ما عبرت حياة مور، عن معقولة الاتجاهات الإنسانية وتفتح

ذهنها، ومعها عيث أمنية أخلاقية لا يمكن أن تتفق مع الحقيقة الفاشمة، وحتى الجهد المبذول من أجل إبراز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بنتائجها البشرية، أخفق أمام المد المتصاعد للصراع اللاهوتي وما انطوى عليه من مشكلات التنظيم السياسي. ولهذا السبب ظلت «اليوتوبيا» حلقة منعزلة وغير مهمة نسبياً في فلسفة عصرها السياسية. كانت توضع تعبيراً آخذاً في الموت، عن مثل أعلى قديم بدلا من أن تكون صوتاً حقيقياً لعصر آخذ في الخروج إلى عالم الوجود.

هوكس: الكنيسة الوطنية

كانت فكرة كومونولث تعاوني وهي الفكرة التي نلقاها عند مرور وجميع الكتاب الإنجليز في القرن السادس عشر، منبثاً خرجت منه أعنف المسائل الخلافية في منتصف القرن السابع عشر. فبنهاية القرن السادس عشر أصبحت الفكرة القديمة مفككة بصورة تلفت الأنظار. ومالت جميع الأطراف إلى الاعتماد على حلول وسط لا يمكن الدفاع عنها وتعين التخلي عنها عندما برزت الدعاوى المتباينة والمتناقضة حقيقة. كانت مناطق النقل الرئيسية اثنتين. فهناك أولاً المسألة القديمة عن الكنيسة والحكم الزمني والتي لم يحلها بأية حال الخروج على روما، وإنما تحولت إلى مشكلة داخلية تتطوى على علاقات وطنية بالكنيسة الإنجليزية والفروع الأخرى من المنشقين البروتستانت مثل المشيخيين والمستقلين والمطائفيين. في كل هذه المواقف الكنسية واللاهوتية، كانت واستمرت معان ضمنية سياسية لم يكن في الإمكان تجنبها. ولهذا من الضروري أن تؤخذ في الحسبان الفوارق السياسية بين الأحزاب الدينية التي انقسم إليها الإنجليز. وثانياً كانت هناك مسألة مركزية السلطة وتأثيرها على ما كان مفترضاً وجوده من علاقة تعاونية بين مختلف أجزاء الحكم، وبوجه خاص كان هذا يهم الملك وسيطرته على محاكمه، أولاً على محاكم القانون العام، وبصورة أخطر في النهاية على البرلمان، وسوف يصف هذا الفصل أولاً المراكز السياسية المميزة

للهيئات الدينية الرئيسية، وبخاصة تأثير هذه المواقف في نظرية العلاقة بين الكنيسة والدولة. وسوف يصف ثانياً اشتداد التوتر بين التاج وعناصر الدستور الأخرى، ذلك التوتر الذي كان أخذاً في أن يحطم بالتدريج الاعتقاد القديم في تلاؤم السلطات واتفاقها.

ولأسباب كان لا يمكن تجنبها تماماً في ظل الظروف القائمة آنذاك، لم يكن في الإمكان أن يعنى استقلال الكنيسة الإنجليزية عن روما سوى أن الملك أصبح رئيسها الزمنى، ولكن الرئيس الزمنى للكنيسة كان فكرة جديدة غير مفهومة. فيجب أن يتضمن الحكم الكنسى سلطة تقرير أية مذاهب يتعين على أعضائه أن يؤمنوا بها، إلا أنه ما كان في وسع أى مسيحي أن يظن بصفة حدية أن ملك إنجلترا قادر على أن يقول ما هو المذهب الصحيح. فالمحامى الذى معلوماته عن اللاهوت قليلة واهتمامه به أقل، قد يقنع بالنتيجة العملية التى ترى أن الهرطقة يجرى تعريفها في محاكم الملك، شأنها شأن الجرائم الأخرى. والرجل الذى اعتقد بصفة جادة أن مذهب الكنيسة هو الحق الخالد قد يشعر ببعض الريبة إذ يرى هذا الحق يوضع في رعاية الأساقفة الذين يعينهم الملك لحكم الكنيسة. الحقيقة، كانت الرئاسة الزمنية معقولة في ظاهرها الأمر بشد ما لم يكن من الضروري فهمها. لم تكن في الواقع تعنى نظرية وإنما تعنى حلاً وسطاً يسهل العمل به، لا مقرر منه ويؤدى بوجه عام إلى النظام العام. وقدمت الحروب الأهلية في فرنسا بديلاً تعلق به الإنجليز من أهل الفطنة طواعية. وثمة حقيقة جوهرية في الموقف هي أن كل امرئ كان ما يزال يعيش في ظل مسيحية يقترب فيها أنها جامعة، معتقداً أن الانقسامات بين الكنائس مؤقتة وسرعان ما تزول فتعيد الحالة العادية التى تسود فيها عقيدة مشتركة. ولم يكن في إمكان أى شخص مسته أفكار كلشن القوية عن استقلال الكنيسة، أن يفكر في الرئاسة الزمنية على أنها شيء دائم.

وأسفر الجدل حول رئاسة الملك للكنيسة عن رسالة ذات أهمية باقية، تلك هي «قوانين حكومة الكنيسة» لريشارد هوكس^(٢). كان الغرض منها جدلياً، إى

أريد بها تفنيد النقد الذي يوجهه البيوريتان للكنيسة القائم، ولكنها من ناحية المزاج وسعة العلم على تقييد الرسائل الجدلية المعتادة. ويرغم أن الكتاب كان يعالج صراحة موضوع لحكومة الكنيسة إلا أنه كان في الحقيقة بحثاً في فلسفة القانون والحكم بوجه عام، ذلك أن هوكر نظر إلى حكم الكنيسة على أنه ناحية واحدة فحسب من كل المجتمع المدني، ونحن إذ نأخذ «حكومة الكنيسة» على أنه يمثل الفكر السائد في زمنه، فقد كان خليقاً بالذكر لأنه آخر بيان عظيم لما يمكن دعوته تقليد العصور الوسطى، قبل أن تحطمه ضغوط الحرب الأهلية وشدائدها، والأمر الذي يلفت النظر بصده، تنوع المشكلات التي استطاع التوفيق بينها، بدلاً من أن يجعل منها صرعات لا يمكن التوفيق بينها على نحو ما أصبحت عليه بعد ذلك بجيل. لكن في الأجل الطويل كمننت أهمية الكتاب في كونه هياً وسيلة استطاع بها تقليد العصور الوسطى هذا أن ينتقل مع بعض تغييرات ضرورية طرأت عليه، إلى الفلسفة السياسية الحديثة للعصر الذي تلا الحروب الأهلية. ولقد اغتبط جون لوك وهو يعترف بدينه إلى «هوكر الحكيم»، والحقيقة أن الطابع المحافظ للخلاصة التي ضمنها نتائج الثورة اعتمد بقدر غير يسير على صفة الاستمرار التي ربطت أفكاره بأفكار المفكر الذي تقدمه.

كان الغرض الرئيس من حجة هوكر أن تبين أن البيوريتان في رفضهم طاعة الكنيسة القائمة. كانوا ينكرون بصورة ضمنية أسس كل الالتزام السياسي؛ فالإنجليز ملتزمون بحكم العقل بأن يطيعوا قانون إنجلترا الكنسي في حين أن البيوريتان غير ملتزمين بداعي العقل أو الدين، بعصيانته، والدشاع عن هذه النظرية قاده أولاً إلى إجراء فحص فلسفي لكل القانون وأساس الالتزام السياسي، وهنا اقتضى أثر «توما». هناك أنواع شتى من القانون: القانون الأبدي أو قانون طبيعة الرب نفسه، والقانون الطبيعي أو السنن التي فرضها الله لحكم الأشياء حسب مختلف أنواعها، وقانون العقل الذي يلتزم الإنسان باتباعه بوصفه كائنات عاقلات. العقل يمكن المرء من إدراك الخير، والإرادة تقوده إلى اتباع العقل. ومن ثم فالحكم على حياة الناس هو «الحكم الذي يصدره العقل بشأن صلاح

الأشياء التي يتعين أن يعملوها». والعلامة التي يمكن أن تعرف بها أمثال هذه القواعد التي يضعها العقل هي الرضا العام من جانب البشر. «إنما تعلمه الناس في جميع الأوقات لا بد أن الطبيعة علمته لهم»^(٢) وعلى ذلك فقواعد العقل الأساسية هي موضع القبول الشامل بمجرد فهمها، ويمكن أن تستخلص منها قواعد أقل عمومية. حتى الآن تجاوز هوكر بالجهد، المسائل العادية التي تضمنها فكر العصور الوسطى كله، نظرًا لأن غرضه كان أن يقيم حججه على أساس حجج لقيت القبول العام. فأعاد تقرير نظرية القانون التي بدأها جروشيوس بعد ذلك بجيل، ولا ينقصه سوى الشكل الأكثر معقولية من الحجة، وهو الشكل الذي أضافه جروشيوس إلى النظرية الموروثة.

واضح أن قانون العقل ملزم للناس جميعًا بصورة مطلقة، حتى ولو لم يكن ثمة وجود للمجتمع والحكم. فالناس في رأس هوكر، ويقودهم العقل إلى تكوين المجتمعات لأن شيهم ميلًا فطريًا إلى الاجتماع وليس في إمكانهم إشباع حاجاتهم في حياة من العزلة. والمجتمع مستحيل بدون الحكم، والحكم بدوره مستحيل بدون قانون بشري أو وضعي، وحتى تتسنى إزالة المظالم المتبادلة التي تنشأ حتمًا عندما يجتمع الناس بعضهم ببعض، فليس من مخرج إلا «الاتحاد والاتفاق شيما بينهم بأن يفرضوا نوعًا من الحكم العام، وأن يخضعوا له». لم يتوسع هوكر في فكرة وجود عقد وإن كانت الفكرة موجودة ضمناً فيما قاله. والقواعد التي يختار الناس أن يعيشوا معًا طبقاً لها، يتم الاتفاق عليه صراحة أو ضمناً، ويكون النظام الذي أقيم على هذا النحو هو القانون بالنسبة إلى الجمهورية (الكومنولث) «نفس روح الجسم السياسي، والأجزاء التي يبعث القانون الحياة فيها، وتتماسك، وتدفع إلى القيام بما يتطلبه الخير العام من أفعال»^(٣). وعلى ذلك فالأساس الذي يقوم عليه الالتزام السياسي هو الرضا المشترك الذي عن طريقه يتفق الناس على أن ينظم شخص ما أمورهم. ويقول هوكر بالفاظ تذكرنا بنيكولا أوف كوزا، إنه بدون هذا الرضا لا يكون ثمة سبب يدعو إلى التزام المرء بأن يحكمه أو يحكم عليه شخص آخر. لكنه رأى بصراحة أن الرضا يمكن أن يكون عن طريق ممثلين

وأنه بمجرد وجود كومنولث تكون قوانينها ملزمة لأعضائها على الدوام لأن «الهيئات الجماعية خالدة» من ثم يقول: «ليست القوانين هي التي لم يجعلها الرضا العام كذلك» ويرغم اعتقاده أن الحكم بدون رضا طغيان، لم يزعم وجود حق في التمرد. فليس من سبيل يستطيع به المجتمع أن يسحب موافقته من سلطة أقامها.

الحقيقة الجديرة بالملاحظة بصدد هذا المذهب حتى الآن اتفاقه الكبير مع توما: قانون الجماعة البشرية مشتق بسلسلة من خطوات تنازلية، ومن القانون الرياني الخالد ويستند إلى كل سلطة الأصل الذي نشأ منه. فالقانون الوضعي ينفذ ما تتطلبه الطبيعة بوجه عام؛ وبالمجتمع كوحدة طبيعية، قدرة فطرية على إلزام أعضائه طبقاً للقانون العضوي المستمد من وجوده. على أنه عندما يبدأ هوكر معالجة موضوع الهجمات البيوريتانية ضد الكنيسة الإنجليزية، يتوقف التشابه مع توما، وبعبارة موجزة أكد أن قانون إنجلترا الكنسي لا يناقض العقل أو العقيدة المسيحية. ومن ثم فهو ملزم لجميع الإنجليز، شأنه شأن بقية القانون الإنجليزي، ودعم الدين هو أول واجب ملقى على عاتق كل جسم سياسي، وأي مجتمع به دين صحيح هو كنيسة ودولة في آن واحد. فالكنيسة الإنجليزية والشعب الإنجليزي متماثلان من ناحية العضوية في كل منهما؛ لأن كل إنجليزي مسيحي وكل مسيحي في إنجلترا إنجليزي. وعلى ذلك فللقانون الكنسي نفس النوع من السلطان شأنه شأن أي قانون آخر. وعصيانته يقوض أركان كل النظام الاجتماعي، كان ذنب البيوريتانية في نظر هوكر أنها تجعل الكنيسة والدولة مجتمعين بتميز كل منهما عن الآخر، بمثل ما ظن أن الكتلكة تفعل الشيء نفسه، من الناحية العملية، وكما يعنى بشكل واضح، فإن هذا طريقة مستترة لجعل الكنيسة تلو هرق الدولة. ومن ثم البابوية والمشيخية سببان للخط والاضطراب في الدولة، وأخيراً في الكنيسة.

هذه الحجة ربط خارج للمألوف حقاً بين نظام العصور الوسطى والقومية.

وأنة بمجرد وجود كومنولث تكون قوانينها ملزمة لأعضائها على الدوام لأن «الهيئات الجماعية خالدة» من ثم يقول: «ليست القوانين هي التي تم جعلها الرضا العام كذلك» وبرغم اعتقاده أن الحكم بدون رضا طغيان، لم يزعم وجود حق في التمرد. فليس من سبيل يستطيع به المجتمع أن يسحب موافقته من سلطة أقامها.

الحقيقة الجديدة بالملاحظة بصدد هذا المذهب حتى الآن اتفاهه الكبير مع توما: قانون الجماعة البشرية مشتق بسلسلة من خطوات تنازلية، ومن القانون الريائي الخالد ويستند إلى كل سلطة الأصل الذي نشأ منه. فالتقانون الوضعي ينقذ ما تتطلبه الطبيعة بوجه عام! وبالمجتمع كوحدة طبيعية، قدرة فطرية على إلزام أعضائه طبقاً للقانون العضوي المستمد من وجوده، على أنه عندما يبدأ هوكر معالجة موضوع الهجمات البيوريتانية ضد الكنيسة الإنجليزية، يتوقف التشابه مع توما. وبعبارة موجزة أكد أن قانون إنجلترا الكنسي لا يناقض العقل أو العقيدة المسيحية. ومن ثم فهو ملزم لجميع الإنجليز، شأنه شأن بقية القانون الإنجليزي، ودعم الدين هو أول واجب ملقى على عاتق كل جسم سياسي، وأي مجتمع به دين صحيح هو كنيسة ودولة في آن واحد، فالكنيسة الإنجليزية والشعب الإنجليزي متماثلان من ناحية العضوية في كل منهما؛ لأن كل إنجليزي مسيحي وكل مسيحي في إنجلترا إنجليزي. وعلى ذلك فالتقانون الكنسي نفس النوع من السلطان شأنه شأن أي قانون آخر. وعصيانته يقوض أركان كل النظام الاجتماعي. كان ذنب البيوريتانية في نظر هوكر أنها تجعل الكنيسة والدولة مجتمعين بتميز كل منهما عن الآخر، بمثل ما ظن أن الكاثوليكية تفعل الشيء نفسه، من الناحية العملية، وكما يعنى بشكل واضح، فإن هذا طريقة مستترة لجعل الكنيسة تعلو فوق الدولة. ومن ثم البابوية والمشيخية سببان للخط والاضطراب في الدولة، وأخيراً في الكنيسة.

هذه الحجة ربطت خارج للمألوف حقاً بين نظام العصور الوسطى والقومية.

ههي، يفترض أولا أن الشعب الإنجليزى كومنولث أو مجتمع، أى كيان جماعى ينعم بالاكتهاء الذاتى، قوانينه ملزمة لأعضائه لا بصفتهم الفردية فحسب ولكن بوصفهم أعضاء بالمجتمع، ومن هنا يقضى القانون بما يجوز للأمرء والمطارنة أن يفعلوه، ولا ترجع سلطتهم إلى إرادتهم الشخصية ولكن ترجع إلى مناصبهم. من الناحية الدستورية لا تزال نظرية هوكر هى نظرية الكومنولث التعاونى، وهى تقترض بالنسبة إلى الدين وبأسلوب العصور الوسطى تمامًا، أن أى مجتمع كامل يجب أن يكون فى آن واحد كنيسة ودولة، بما فى ذلك دستور كنسى فضلاً عن زمنى. وهى تأخذ قضية مسلمة أن المسيحية حققة - والمفروض أنها بالنسبة للإنجليز ليست أحق من غيرها - ومع ذلك تفترض أيضاً ما كان يثير دهشة توما بالتأكد، وهو أن هذه الحقيقة الكلية العامة لا تحتاج إلى مؤسسة جاسعة خاصة بها ولكن يمكن أن توضع فى رعاية حكومة وطنية وكنيسة وطنية، وأخيراً - وهذا يشكل ضعفها المميت من وجهة نظر بيوريتانية - تفترض أن الحقيقة التى لا يرقى إليها الشك والنسب تنطوى عليها المسيحية، تترك شكل حكومة الكنيسة - الاختيار بين الأسقفية والمسيحية - مسألة لا تستحق الاهتمام بها بالنسبة إلى العقيدة، واضح أن أى كلشنى لا يسمعه التسليم بهذا وأكثر من تسليم كاثوليكي أن سلطان البابا الرومى لا علاقة له بالعقيدة.

لو أخذنا نظرية هوكر على أنها تمثل حالة الفكر السياسى فى إنجلترا فى نهاية القرن السادس عشر، لكانت جديرة بالاعتبار بسبب ما تغفله وكذلك بسبب ما تتضمنه، لم تكن الصيغة التى وضع بها نظرية الرضا دفاعاً، على الإطلاق عن حق المقاومة، ولكنها لا تتضمن كذلك شيئاً عن الطاعة العمياء، فالاعتقاد الأخلاقى بأن الثورة خطأ، اعتقاد قرره بقدر كاف من القوة كتاب إنجليز آخرون فى القرن السادس عشر، وقرره بيوريتانيون كما قرره غيرهم، ولكن أسس الاعتقاد كانت قائمة على مبدأ المنفعة، ولم تتضمن أية نظرية فى الحكم المطلق الملكى^(٩). وعلى الخصوص، وبرغم أن هوكر كتب بوصفه إنجيليكياً، فإن نظريته تتعارض مع أى مذهب عن حق الملوك الإلهى. إن شيوخ فكرة الحق الإلهى فى

صفوف الإنجليكيين كان بالمعنى الدقيق ظاهرة تتم عن الحروف الأهلية وما بعدها. كانت نظرية كنسية، اعتنتها الجامعات^(٦) بأكبر قدر من العنف، وكانت بعد إعدام شارل الأول شناعة يعلق عليها التظاهر بالعطف على «الشهيد الملكي». لم تؤثر في أية مشكلة دستورية، ولعلها لعبت دوراً لا أهمية فيه في التفكيك الواقعي حتى عهد الملكيين. ومن المحقق أنه لم يكن هناك من يتحدث باسمها في البرلمان خلال عهد كل من جيمس الأول وشارل الأول. وحظيت فيما بعد باعتراف شكلي بها، ولكن المرجح أنها لم تلعب أبداً دوراً له شأنه في الفلسفة السياسية الإنجليزية.

المعارضة الكاثوليكية والمسيحية

ومن جهة أخرى، كان دفاع هوكر عن رئاسة الملوك للكنيسة أمراً لا يطلق بالنسبة إلى طيقتين من الإنجليز: المشيخيون والكاثوليك. كلاهما وافق على أن تفوق الملوك في الكنيسة كان غزوا للاستقلال الروحي. وراء المنازعات والاختلافات المذهبية الحديثة العهد، حول حكم الكنيسة، كانت لا تزال تكمن المسائل القديمة المتعلقة بتسلط رجال الدين والحرية الروحية، فشدد الإنجليكيون على معارضة الأولى، ونظر المشيخيون والكاثوليك إلى الثانية على أنها مادة جوهرية في المسيحية.

ومركز الكاثوليك الأساسي توضحه فقرة تضمنها الحوار بين سيرتوماس مور ومدعي الملك في أثناء محاكمة مور، حاول المدعي أن يستدرج مور حتى ينكر ما لفعل برلماني من قوة ملزمة، بأن سأل عما إذا لا ينبغي بالنسبة للإنجليز تقرير انتخاب بابا إذا اختار البرلمان أن يرفض ذلك فأجاب مور:

بالنسبة إلى قضيتك الأولى يجوز للبرلمان أن يتدخل في حالة الأمراء الزمنيين. ولكن بالنسبة إلى قضيتك الثانية سوف أضع هذه الحالة أمامك. لنفرض أن البرلمان سن قانوناً بأن الله لا ينبغي أن يكون إتهام فهل تقول إذا سيد ريتش أن الله ليس هو الله^(٧).

كان فكر مور هو ما يجب أن يوافق عليه أى كاثوليكي مستوحى ضميره. فإذا كان الملك والبرلمان يحكمان المعتقد الدينى، فعندئذ لا يكون ثمة تنظيم كلى عام لجميع المسيحيين، فبالنسبة إلى شخص كاثوليكي كان بعض الاعتراف بالسلطة البابوية يبدو أساسياً من أجل المحافظة على وحدة الكنيسة وحريتها. ولم يكن بحاجة إلى أن يمتد مع الجزويت أن للبابا حتى سلطة غير مباشرة لعزل الملك، ولكن يجب عليه الاعتقاد بأن التفوق الملكى فى الكنيسة لا يتمشى إلا مع معنى صرفى عن الوحدة المسيحية.

إن الجدية التى كان الكلفنيون يمتقنون بها البابا لم تجعلهم أكثر استعداداً للسماح برئيس زمنى للكنيسة؛ إذ كانوا يتفقون مع الكاثوليك على اعتبار هذا الأمر غزوا لاستقلال الكنيسة الروحية، فحيثما توافرت للكلفنية حرية العمل فإن ميلها لم يكن نحو السيطرة السياسية على الكنيسة ولكن نحو سيطرة رجال الدين على السياسة. فالتنظيم الأخلاقى والمذهبى للمجتمع كله وهو ما كان جزءاً أساسياً من المشروع. تطلب أن تحل الكنيسة على تأييد الحكومة، ولكنه لم يكن يعنى أقل من أنه ينبغى أن يكون الكنيسة حرة فى أن تقرر لنفسها ما يشكل المذهب السليم والحياة الورعة، وعلى ذلك كان الفصل بين الحكومة والدولة عنصراً أساسياً من عناصر الكلفنية ولكن ليس بالمعنى الحديث الذى يترك الدولة مؤسسة زمنية تماماً. فالفصل الذى فكرت فيه الكلفنية فصل يترك الكنيسة مستقلة ولكنه أيضاً يجعل قراراتها إجبارية. ومن هنا تشبث المشيخيون مثل الإنجيليين، بجوهر طيب من تقليد العصور الوسطى المسيحى، ولكنهم كانوا يجبرون دائماً على أن يخرقوا نص ذلك التقليد وروحه، لقد نقل الإنجيليكيون عن العصور الوسطى فكرة دولة الكنيسة التى أسفرت عن البدعة المثيرة للدهشة، بدعة كنيسة يجرى تصورها وفق خطط قومية. ونقل المسيحيون فكرة الاستقلال الروحي فى الكنيسة، التى أسفرت عن البدعة التى لا تقل إثارة للدهشة وهى بدعة دولة لم تكن كنيسة على الإطلاق. وفى القرن السادس عشر كان الفصل بين الكنيسة والدولة يعتبر بدعة شجع عليها البيوريتان والجزويت.

لكن اختلف المشيخيون الإنجليز اختلافاً جذرياً من ناحية مهمة واحدة، عن الكلفنيين في فرنسا واسكتلندا: كانوا يعترضون على سيادة الملك في الكنيسة ولكنهم لم يبرروا الثورة أبداً. ومن هذه الناحية ظلوا أقرب إلى كلفن منهم إلى توكس أوبيزا أو مؤلف «دفاع ضد الطغيان»، والسبب في هذا أنه لم يكن في القرن السادس عشر زمن في إنجلترا أتاحت لهم فيه أية فرصة للحصول على شكل مشيخي لحكومة الكنيسة عن طريق الثورة، وحتى في القرن السابع عشر ظلوا يواجه عام ثواراً فاتري الهممة، ومن هنا العبارة الساخرة بأن المشيخيين ساقوا شارل إلى آلة الإعدام ولكن المستقلين قطعوا رأسه، من الصعب القول بأن المشيخيين الإنجليز كانت لهم كمجموعة أية نظريات سياسية مميزة. كانت أفكارهم أرستقراطية. ومحافظة أساساً، وملكية بالتأكيد، وموجهة إلى الإصلاح الكنسي أكثر منها إلى التغيير السياسي. وخلال الفترة القصيرة التي شهدت سطوة الحزب المشيخي في أوائل سني الحروب الأهلية، دافع كتابهم عن المقاومة، ولكن على أسس مفتوحة أمام أي برلماني. كان ما أرادوه بصفة خاصة المشيخية في الكنيسة الإنجليزية، وساورهم الأمل في تحقيق هذا كقاعدة، عن طريق الملك بدلاً من الوقوف ضده. وعلى ذلك ظلوا حزياً داخل الكنيسة الإنجليزية إلى أن استبعدتهم «قانون الوحدة» Act of Uniformity في عام ١٦٦٢، بدلا من بقائهم حزياً له أي هدف سياسي محدد.

المستقلون

من بين جميع البيوريتان الإنجليز كان للمستقلين أو الطائفيين أكبر الأهمية بالنسبة إلى السياسة. وبرغم كونهم كلفنيين في لاهوتهم، فإنهم ساروا خطوة في طريق الإصلاح الديني وضعتهم في فئة تختلف في المشيخيين. لقد حلوا المعضلة بأن قرروا أن الإصلاح في الكنيسة ممكن «بدون انتظار أحد» على حد عبارة روبرت براون(٨). واعتقدوا أن في إمكان مجموعة من المسيحيين أن يكونوا محفلاً يكون هو كنيسة حقيقة. وأن يرسموا أكليروسها، ويقيموا أسلوباً مصلحاً

(يفتح اللام) للعبادة دون ترخيص إما من الحكام المدنيين وإما من السلطات الكنسية، وعلى ذلك فمن حيث المبدأ، أصبحت الكنيسة رابطة اختيارية من المؤمنين الذين تتشابه أفكارهم، ورفضت المساندة من جانب السلطات المدنية إما في إصلاح نفسها وإما في مد نطاق أساليبها لتشمل أشخاصاً لهم رأى مختلف، أصبحت الكنيسة متماثلة بصورة جوهرية مع الطوائف، وهذه الأخيرة لا تتعد إلا عن طريق نوع من الاتحاد غير الوثيق العرى، لأغراض استشارية، وهكذا خطا المستقلون خارج أى شكل يمكن أن تتخذه الكنيسة الوطنية واضطروا إلى المطالبة بدرجة كبيرة أو قليلة من التسامح الدينى لأنفسهم وإلى الدفاع عنه بالنسبة إلى الغير، أصبحت الكنيسة والدولة مجتمعين بصفة قاطعة تماماً، غير منفصلين فحسب ولكنهما مستقلان من ناحية المبدأ، وتتركز سلطة القمع في الدولة ولكنها مقصورة على أغراض تدخل في مجال الحكم الزمنى.

إن فرض الدين، وإقامة الكنائس بالقوة، وفرض الخضوع للحكم الكنسى بطريق القوانين والعقوبات، كل هذا ليس من اختصاصهم (الحكام)... ولا من اختصاص الكنيسة^(٩).

حقيقة لم يتقبل من يدعون بالمستقلين هذا المبدأ الخطير وما ينطوى عليه من معان، إلا بدرجات متفاوتة، فأولاً لم يرغب أحد في إجراء تحطيم حقيقى للوحدة الوطنية، وقلة منهم هم الذين استحسنوا هذا الأمر. وكأى مشروع للإصلاح الدينى بدأ الاتجاه الاستقلالى في ظل الافتراض بأن البحث النزيه سوف يكشف عن مجموعة من معتقدات وأساليب مسيحية يمكن إثباتها، وعلى ذلك يؤدى إلى الوحدة والوفاق. وثانياً فإن قلائل من المستقلين هم الذين أرادوا إلغاء كل نفوذ مجسمى على طوائف الكنائس، وإن دعوا إلى إشراف يقل عما يجعله النظام المشيخى ممكناً. وفقد رفض المستقلون في ماساشوسيتس بحرارة نعتهم بأنهم «انفصاليون» ومارسوا أى شئ بدلاً من التسامح. وفضلاً عن هذا ففي داخل طوائف المستقلين كان في الإمكان تقبل مبدأ الانضمام الاختيارى

وبدرجات متفاوتة، فلم يكونوا على وجه اليقين ديموقراطيين بحيث يسمحون بأن يكون لكل عضو صوت في تقرير المسائل المذهبية أو النظامية. ومن جهة أخرى كانت هناك صلة عامة بين مبدأ الرضا الحر في الدين والرضا بالحكم، وكانت الطائفية أكثر مما كانت المشيخية، في مركز يجعلها تشجع المقاومة لا للملك فحسب بل وللبرلمان نفسه، دفاعاً عن الحريات الأساسية.

وأخيراً، فبرغم أن المستقلين كانوا ملتزمين بالضرورة بدرجة من التسامح، إلا أن الدرجات كانت لا حصر لها، ولم يتخذ سوى بعض المستقلين من حين لآخر، الموقف التقدمي الذي يرى أنه ينبغي السماح بأي معتقد ديني لا يؤثر تأثيراً مضاداً في النظام المدني. وعلى غرار معظم الأقليات الدينية كانوا أكثر تحمساً في المطالبة بالتسامح معهم، منهم في الدفاع عنه، بالنسبة إلى الآخرين. لم يكن هذا نفقاً كما يبدو، ذلك أن التسامح عند أغلبهم كان أمراً عرضياً بالنسبة إلى الفرض الأصلي من الإصلاح الديني. لم يقصدوا أبداً أن ينكروا أنه ينبغي للحكومة أن تقضي على «الوثنية». وكان أكثر المواقف تقدماً هو الذي اتخذه روجر وليامز في رود أيلاند حيث أقيمت لأول مرة حكومة على أساس مبدأ عام من التسامح. وفي عام ١٦٤٤ دافع عن هذا المبدأ في رسالته «شريعة الاضطهاد الدائمة» Bloody Tenent of Perscution التي اعتبرت آنذاك من أفضل الكتب في أدب فاضح. وفي نفس السنة نشر وليام والوين William Walwyn وهو تاجر من أهل لندن أنكر انتماءه إلى أي من الشيع اليسارية، كتابه «السامري العطوف» Compassionate Samaritane الذي دافع فيه بقوة عن التسامح للانفصاليين ومنكري التعميد. كان وليامز والوين استثناء حتى في صفوف كتاب يعرفون بأنهم مستقلون^(١٠).

وبرغم نشأة المستقلين في القرن السادس عشر، إلا أن عددهم لم يكن كبيراً جداً إلا في الأربعينيات من القرن السابع عشر. وعندئذ كانوا يشكلون العمود الفقري من المقاومة للملك بقدر ما كانت المقاومة رهنا بالدين. ووصلت نزع

الاستقلال إلى أعظم قوتها في جيش كرومويل المعروف باسم الجيش النموذجي الجديد، وفي التجارب السياسية التي تلت الحرب الأهلية الثانية وإعدام الملك. لكن بحلول هذا الوقت كانت المتاعب الاقتصادية والسياسية التي عاناها خلال الحرب الفريق الأقل رخاء من الطبقة الوسطى، قد أنتجت في دهاء المساواة حزباً سياسياً حقيقياً. ما من شك أن دعاة المساواة كانوا في الأساس مستقلين وإن لم يكن معظم المستقلين من أنصار المساواة. كانت الفلسفة السياسية التي اعتنقها دعاة المساواة امتداداً إلى حد ما للنزعة المستقلة اليسارية، ولكنها تستحق أن تدرس على حدة ويجب أن تحظى بهذه الدراسة.

الطوائقيون واتباع إراستوس

كانت الشيع المعمدانية والصحابية أكثر فرق الإصلاح البروتستانتي يسارية، وهي الشيع التي حلت بشكل فعال مسألة حكم الكنيسة بأن أبطلت تنظيم الكنيسة وعلاقتها بالسلطة الزمنية. فلما كان جوهر الدين يكمن عندهما في نور باطني أو تجربة روحية، لهذا كانت حكومة الكنيسة مسألة قليلة الأهمية، ونبتت هذه الشيع حتى فكرة وجود مؤسسة دينية وطنية. ليس ثمة ما يدعو إلى وجود اتفاق كبير جداً بين مختلف الهيئات التي عرفت باسم المعمدانيين أو الصحابيين ولقد وجه معظم الكتاب الذين نددوا بها القليل من الاهتمام إلى معتقداتها. وعلى أية حال ليس من سبب يدعو إلى الافتراض بأن للطوائقين بصفتهم هذه آراء سياسية مميزة، أو إلى الشك في أن أعضاء هذه الطوائف كانوا في الأغلب قوماً بسطاء ينزلون على أحكام القانون، فالكراهية التي كان ينظر بها إليهم يرجع بعض السبب فيها إلى أعصاب صائدي الهرطقة مثل توماس إدواردز^(١١)، ولكنها ترجع أيضاً إلى حقيقة أن الأفكار الغريبة التي وجدت بصورة متفرقة حقاً كانت تلصق بأية شيعة يظن أنها متعصبة. وهكذا كان هناك أشخاص جرى العرف بتسميتهم المؤمنين بمذهب التعميد، اعتقدوا أن الناس الذين في باطنهم نور ديني حقيقي لم يكونوا في حالة إلى القانون ولا يمكن بحق أن يجبرهم

الحكام على الطاعة. وكان لها الاعتقاد مرتبطاً في العادة بفكرة أن نهاية العالم وشيكة وأنه في الناموس الجديد سوف يرث القديسون الأرض. قد يؤدي هذا الاعتقاد إلى التصوف أو إلى العدمية، وقد ينتهي في الحالة الأخيرة بهجمات على كل من الملكية والقانون. ويقدر ما كان للشيوعية من دور في الفلسفة السياسية الإنجليزية في هذا الوقت، فقد كان ذلك عند من يقال لهم الحفازون الذين سناقش فيما بعد، زعيمهم جيرارد وينستانتلي،

مثل هذا السرد للشيوع الدينية كالذي قدمناه. ينبغي أن يذكر عرقاً من الرأي الإنجليزي تولد من المعارضة لها جميعاً ولكن بوجه أخص من ادعاءات المشيخية. وهذا ما يدعى عادة (وإن لم يكن صحيحاً جداً) باسم الإراستية^(١) Erastianism ويمكن أن يؤخذ «جون سelden» على أنه يمثلها. لقد نشأت آراء سelden في السياسية والدين من نوع من العلمانية لم يكن شائعاً جداً في القرن السابع عشر ومن حكمة دينوية أريية تشك في دعاوى كل من السياسيين ورجال الدين. كان يعتبر الترتيبات الدستورية اتفاقات فحسب من أجل النظام والأمن. وسلطة الملك هي ما يعطيه القانون فحسب. والقانون من الناحية الفعلية هو ما تستطيع المحاكم تنفيذه. وكذلك فمُنشآت الكنيسة وامتيازات رجال الدين هي ما نصنعه السلطة المدنية. وكان ينظر إلى مزاعم الحق الإلهي في أي مكان على أنها حيل مشعوذة لانتزاع المال والسلطة من العوام العلمانيين. وهو حكم أصدره بدون تحيز على جميع الفرق وبالأخص على المشيخيين «يملك المشيخيون أعظم قوة يملكها رجال الدين في العالم، وهم أشدهم ابتزازاً للعوام». إن منصب الكاهن مهنة فحسب شأنها شأن مزاولة القانون. كان مذهب المنفعة عند سelden، ومذهبه العلماني ومذهبه العقلي، بعيدة من أن تكون نموذجية، ولكنها عادت إلى الظهور في كتابات صديقه توماس هوبز وبمعنى ما كانت لها الكلمة الأخيرة في فكر هاليفاكس في وقت الثورة.

النظريات الدستورية: سميث وبيكون

ما إلحاح المسائل الكنسية وسلطة الملك بوصفه رئيساً زمنياً للكنيسة، إلى إخراج الدستور من التوازن الذي اتصف به في العصور الوسطى، ولكن أسباباً أخرى متنوعة مرتبطة بنمو استقلال الطبقة الوسطى، مالت أيضاً إلى خلق التوترات بين الملك والمحاكم التي تحد من سلطته، ووقعت الحروب الأهلية عندما بلغت هذه التوترات الذروة، وعموماً كانت النتيجة أن تعين التخلي عن الفكرة الدستورية القديمة عن وجود توافق بين السلطات، لتحل محلها الفكرة الأحداث عهداً عن التفويض المستمد من مصدر سلطة سيادية لم تكن قبل الحروب الأهلية نظرية واضحة المعالم عن أن السيادة تكمن في أي جزء من الدستور، فالسلطات التي آلت إلى الملك والبرلمان والمحاكم الأخرى بحكم عرف يمتد إلى أبعد العصور، كان المظنون أنها موجوة فيهم بالفطرة، وكان كل منهم يتصرف على أساس المبادرة من جانبه، في حدود حريته الصحيحة، فإذا كانت السيادة موجودة في أي مكان، فإنها موجودة في المكلة نفسها وليس في أي جهاز من أجهزتها، وبرغم السلطات الكبيرة التي نعم بها ملوك التيودور لم تكن هناك نظرية في علو شأن الملوك، في مثل وضوح نظرية بودان في فرنسا، وأغمت الحروب الأهلية كلا من الملكيين وأنصار البرلمان على ادعاء حقوق للملك أو للبرلمان تجاوزت كثيراً ما كان أي من الطرفين يعتزمه في الأصل، وبرغم ادعاء كلا الطرفين أنه يستند إلى التاريخ الإنجليزي، فقد انتهى كلاهما إلى الخروج بصورة جذرية على تقليد القرن السادس عشر، لا يختلف في هذا البرلمان عن الملكيين، الفارق هو أن البرلمان نجح في إثبات دعاوية الجديدة، وأخفق الملك.

ولعل حانة النظرية الدستورية الإنجليزية في القرن السادس عشر يدل عليها على أفضل وجه كتاب سير توماس سميث «الجمهورية الإنجليزية»^(١٢) De republica Anglorum. إن المؤرخين ممن هم في كفاية فردريك ميتلاند وسير فردريك بولوك اعتبروا هذا الكتاب كأنه يقرر نظرية في

سيادة البرلمان، ولكن يكاد من المؤكد أن يكون هذا تفسيراً خاطئاً^(١٣). الواقع أن سميث أكد في أن واحد أن الملك كان «السند» لكل شيء يعمل في الحكومة البريطانية وأن البرلمان هو «السلطة الأعلى المطلقة في المملكة». والواضح أنه اعتقد في وجود أشياء معينة يمكن أن يفعلها الملك بدون البرلمان وأن بعضها يجب عمله في البرلمان، وفي كلتا الحالتين كان الذي يقرر هو العرف السائد في البلد. وأبرز مظهر من مظاهر كتاب سميث أنه نظر إلى الدستور على أنه يتكون أساساً من المحاكم، ومثل البرلمان نفسه على أنه أعلى محكمة في المملكة. ولعله بهذا المعنى ينبغي أن نفهم ما قرره بشأن سلطة البرلمان المطلقة: ما من محكمة أخرى تنقض قراراً أصدره البرلمان. وكان على بيئة تمام من اختلاف البرلمان عن المحاكم الأخرى من ناحية أنه في العادة لا يأخذ علماً بالشكوكات بين الأطراف الخاصة، ولكنه ظل ينظر إليه على أنه في أساسه هيئة قضائية. وعلى أي الأحوال لم تكن لديه فكرة محددة عنه بوصفه هيئة تشريعية، إذ لم يرسم خطأ فاصلاً بين وضع القانون وتفسيره. ولم يخطر بباله أبداً وقوع صراع بين البرلمان والنتاج. السيادة كاملة في المملكة وقانونها. وهي تحدد للملك ومختلف محاكمه سلطاتهم الصحيحة، وكان قيام التعاون المتناسق بين جميع هذه السلطات مفروضاً في كل مكان، ومن ثم لم يكن في رأي سميث، تعارض في فكرة كون الملك «رأس» النظام كله بينما البرلمان هو المحكمة الرئيسية.

ظل هذا الرأي في الدستور والبرلمان قائماً وقتاً طويلاً بعد أن كانت هناك معارضة نشيطة في مطالبات جيمس الأول بشيء يشبه السلطة المطلقة. لم يكن أول جدل دخل فيه جيمس هو مع البرلمان وإنما مع محاكم القانون العام ولم يكن يتعلق التشريع وإنما بامتياز الملك. وفي هذا الجدل حيث الممثلون الرئيسيون بخلاف جيمس، هم فرنسيس بيكون وسير إدوارد كوك لم تكن المسألة تضيق التاج أو أي جزء آخر من الحكومة، ولكنها التوازن السليم بين الملك ومحاكمه. وجعلت الظروف من بيكون المتحدث عن امتياز ملكي قوي كان يؤمن به في إخلاص وإن لم يؤمن بالتأكيد بالحكم المطلق الملكي؛ وجعلت الظروف من كوك الأداة الرئيسية

في الحد من امتياز وإن كان تفوق البرلمان كرهها إلى نفسه كذلك. ويرغم ما بين الرجلين من تعارض، كانا لا يزالان يستندان إلى فكرة التناقص أو التوازن، الذي ينظمه قانون البلاد العادي، والذي أفسح مكانًا للملك ولكل جهاز آخر من الحكم دون أن يكون لأي منها تفوق على ما عداه.

كانت كل فكرة بكون عن السياسة تميل إلى تأكيد السلطة الملكية، ولكنه كان يفكر دائمًا بمصطلحات ملكية التودور حيث كان الملك هو الزعيم المؤتمن للأمة والبرلمان. وعندما اعتلى جيمس العرش حاول بكون باهتمام أن يتشرب إلى المعامل الجديد بأن يشير عليه سياسة زعامة قوية. فالاتحاد مع أسكتلندا، واستعمار إيرلندا، وانتهاج سياسة عدوانية في القارة، كل هذا بدأ في نظره مقدرًا تقديرًا طيبًا كي يجعل إنجلترا القوة المتسلطة في شمال غربي أوروبا وزعيمة المصلحة البروتستنتية. ويبدو أنه ظل طيلة حياته يعتقد أنه إذا أمكن إقناع جيمس بالسير في هذا الخط فإن الصعاب التي يلاقيها مع رعاياه البريطانيين سوف تزول في موجة من الوطنية. ويتضح من «مقالات» بكون أن مثله الأعلى السياسي شعب قوي باسل لا ترهقه الضرائب، وليس فيه تركيز كبير للثروة، وفيه طبقة نبلاء ليست قوية جدًا - كلها مثل عليا طيبة تنتمي إلى عصر التودور - ويقوده ملك يملك موارد كبيرة من أراضي التاج، وامتيازًا قويًا، وله سياسة نشيطة من التوسع القومي. ولم يكن هذا يعني في رأيه حكمًا مطلقًا. وكان تصميم جيمس على التمسك بامتيازاته ضد أفكار بكون عن السياسة الطيبة، وكانت محاولته الحكم بدون البرلمان تتعارض مع مشورة بكون. من وجهة نظر بكون لم يكن هناك ما هو أبعد من الفطنة من أن يفرض الاختيار بين حق الملك أو حق البرلمان.

وفي الجدل بين جيمس وقضاة محاكم القانون العام اضطر بكون بحكم مركزه الرسمي إلى أن يتخذ موقف الانحياز إلى طرف دون الآخر، ولكن اعتقاده في امتياز ملكي قوي كان مخلصًا تمامًا. كان الملك يعتبر نفسه منبع العدل ويعتبر

القضاة خدما له، ومن ثم ادعى الحق في أن يعلمهم في القضايا التي تمس امتيازهم، وأن يطرح القرارات جانباً. وأن يسحب القضايا من المحاكم ويعهد بها إلى لجان خاصة. وأكد سيكون في مقاله الشهير «عن الهيئة القضائية» على غرار ما أكد جيمس، أن من الأنسب ابتعاد المحاكم عن مسائل الدولة والامتياز الملكي، يجب أن يكون القضاة أسوداً ولكن «أسوداً تحت التاج». ويبدو المقال مليئاً بإشارات منحرفة إلى كوك الذي لا شك أن سيكون اعتبره طرازاً من قاض سيء.

سير إدوارد كوك

كان رأس وجبهة المعارضة لمحاولة جيمس مد نطاق الامتياز الملكي، كبير القضاة سير إدوارد كوك. فقد كان أصل أفكار كوك السياسية كلها يكمن في احترامه القانون العام الذي نظّر إليه على أنه قانون المملكة الأساسي وتجسيد للعقل في آن واحد، وإن كان تجسيد العقل كما يفهمه جماعة رجال القانون فقط. كان القانون العام «سراً خفياً» واعتبر كوك نفسه الفنى الأول لهذا القانون. ولقد روى أحد اجتماعاته مع جيمس على النحو التالي:

ثم قال الملك إنه يظن أن القانون كان قائماً على العقل، وإنه هو وسواه يملكون العقل، شأنهم شأن القضاة، وكان جوابي على هذا أنه صحيح أن الله أنعم على جلالته بعلم ممتاز ومواهب طبيعية عظيمة، ولكن جلالته ليس متبحراً في قوانين مملكته إنجلترا، والأسباب التي تتعلق بحياة رعاياه أو ميراثهم أو خبراتهم أو حقوقهم، ولا ينبغي أن يتخذ العقل الطبيعي القرار فيها، ولكن يقررها العقل الصناعي وحكم القانون، وهذا القانون عمل يتطلب دراسة وخبرة طويلة قبل أن يصل المرء إلى درجة الإلمام به... الأمر الذي أغضب الملك إلى حد كبير وقال إنه في هذه الحالة يجب أن يكون خاضعاً لقانون وهو أمر يعتبر تأكيداً لخيانه كما قال؛ ورددت بالقول إن براكتون يقول إن الملك لا ينبغي أن يخضع للناس ولكنه يخضع لله والقانون^(١٤).

فالقانون العام في رأي كوك، هو الذي عين الملك سلطاته، ولكل من محاكم المملكة اختصاصها الصحيح، وعين في الواقع لكل إنجليزي حقوق وامتيازات مركزه. وعلى ذلك يتضمن القانون العام كل ما نعدده الآن الدستور، أى يتضمن كلا من البنيان الأساسي للحكم والحقوق الأساسية للرعايا. من المؤكد أنه كان يعتبر هذه الأصول غير قابلة للتغيير من حيث جوهرها.

هذه الفكرة عن القانون هي التي سكنت كوك من أن يصير أهم قرار له بشأن الحد من الامتياز، إذ يقول: إن «الملك لا يستطيع أن يخلق بطريق النهى أو الأمر أى جرم لم يكن جرمًا من قبل»^(١٥)، وكانت أيضًا الأساس الذي قامت عليه قرارات التحريم التي سعت بها محاكم القانون العام إلى كيح جماع المحاكم الأخرى، وقامت عليها معارضة كوك الصلبة لمحاولات جيمس سحب القضايا من المحاكم وإصدار القرار فيها إما بنفسه وإما عن طريق لجان خاصة، وأخيرًا هيأت الأسباب التي من أجلها اعتقد كوك أن البرلمان لا يستطيع أن يغير مبادئ العدل المتجسدة في القانون العام. لم يكن قاطعًا جدًا بشأن طبيعة هذه القيود ولكنه كان واضحًا في تأكيد وجودها. وبهذا قال في قضية يونام:

يظهر في كتبنا أنه في حالات كثيرة يراقب القانون العام أفعال البرلمان، وأحيانًا يقضى بأنها باطلة، كلية: ذلك أنه عندما يكون عمل يقوم به البرلمان هو ضد الحق العام والعقل، أو يكون مكروهًا، أو يستحيل تنفيذه، فسوف يراقبه القانون العام ويقضى ببطلان مثل هذا الفعل^(١٦).

هذا الرأي والذي لم يكن برغم تطرفه، خاصًا بكوك، يبين قوة تسلط فكرة سيادة البرلمان على رجال القانون الإنجليزي في أوائل القرن السابع عشر.

كان كوك، بوجه خاص، ممن مارسوا القانون العام، ولكن بخلاف هذه الحقيقة، كانت معتداته السياسية شبيهة بشكل خارق للعادة بمعتقدات سير توماس سميث وهوكس. فعلى غرار سميث كان من رآيه أن الحكم الإنجليزي متضمن بصفة خاصة في المحاكم التي يقف البرلمان على رأسها، لم يكن البرلمان

أصلاً هيئة تشريعية، لا في نظر كوك ولا سميث، كما لم يكن وضع القانون هو الفرض أصلاً من وجود الحكم، وما كان أي من الثلاثة يشعر أن هناك معنى واضحاً يمكن القول فيه إن القانون يوضع، وإن وافقوا جميعاً على أن نصوصاً معينة في القانون تتغير من وقت لآخر، كان القانون في نظر كوك نباتاً محلياً ينمو في داخل المملكة، وكان بالنسبة إلى فيلسوف مثل هوكر جزءاً طبيعياً من الكون، ولكن الفرق لم يكن كبيراً من الناحية العملية، فالقانون يحدد كل شخص، عام أو خاص، حقوقه وواجباته، وحرياته والتزاماته، ويحدد مستويات العدل التي يجبر بها الشخص على التصرف أو الامتناع عنه، وينطبق هذا الملك انطباقه على الرعية، وليست حقوق الملك هي حقوق الفرد من الرعية. ولكن حقوق كل منهما داخلية في نطاق القانون، ومن ثم، فبرغم أن القانون أيد سلطات لا حصر لها، إلا أنه لا يعرف شيئاً عن سلطة سيادية غالبة لأن الملك والبرلمان ومحاكم القانون العام المتعددة، كل من هؤلاء له سلطاته التي لا يمكن حسب القانون نقضها. وليس من بينهم من يكون الآخرون مفوضين من قبله، ومن ثم نشأ تحدي كوك للملك من حقيقة أنه كان محافظاً تماماً، بل ورجعياً، ولو جعلت منه الظروف خصماً للبرلمان لاستطاع أن يلعب هذا الدور بثبات مماثل ذلك أنه كان يمثل رأياً عن القانون وعن علاقة القانون بالحكم، أقدم من فلسفة الملك في الحكم المطلق أو فلسفة الحكم المطلق التي سبق إليها البرلمانيون.

لم ينبذ أحد الفكرة المألوفة عن التناسق ويتخذ الفكرة الجديدة عن التفوق، إلا ببطء وتحت ضد الظروف. لقد نشأت المعارضة المبكرة لمحاولات شارل الأول أن يحكم حكماً شخصياً، من نفور من الحكم المطلق الملكي - الذي تجلى في فرض الضرائب بغير موافقة البرلمان، وفي زج الرعايا في السجون دون مراعاة العملية القانونية - ولكنها لم تتضمن أية نظرية مقابلة عن سيادة البرلمان. وحتى في الشهور المبكرة من عام ١٦٤١ قنع البرلمان بصفة خاصة بالحد من استخدام الامتياز، وبإلغاء المحاكم غير العادية، وضمن اشتراكه في فرض الضرائب - وبعبارة موجزة قنع بتشذيب ما أحس أنه زوائد غريبة أعاقته بها أزمة التيودور

الكمال القديم للدستور، وكإجراء عملي اضطر البرلمان إلى المطالبة بالحق في
الاجل بدون الموافقة من جانبه، وبنهاية عام ١٦٤١ أرغم على أن يطالب بسلطة
تعيين الوزراء وطردهم، والرقابة على جميع شئون المملكة، العسكرية والمدنية،
والدينية. كانت هذه الدعاوى ثورية إذا كانت أكثر تعارضاً مع العرف الدستوري
كما عرفه سميث أو كوك، من تفسير الملك العريض لامتيازهم. ففي إنجلترا كما
في فرنسا، أنتج ضغط الحرب الأهلية حكومة ذات صفة مركزية من الناحية
النظرية، كما مالت إلى أن تكون كذلك في الحقيقة، ولكن في إنجلترا انتقلت
القيادة القانونية إلى جمعية تمثيلية.

هوامش الفصل الثاني والعشرون:

(١) نُشر لأول مرة في عام ١٥١٦. وهناك مثال أقل شهرة، عن مثال أعلى لكونستولت تعاوني. نلقاه في كتاب «إنجلترا» لتوماس ستاركس، وهو عبارة عن حوار بين الكاردينال بول وتوماس ليست، وكتب في ١٥٢٦ - ١٥٢٨ ونُشر لأول مرة في عام ١٨٧١ على يد Early English Text Society انظر الفصل المعنود بعنوان The Very and True Commonweal هي كتاب ج. و. ألن: «الفكر السياسي في القرن السادس عشر» (١٩٢٨)، ص ١٢٤.

(٢) نشرت الكتب ١ - ٤ في عام ١٥٩٤، ونُشد الكتاب الخامس في عام ١٥٩٧. وأضيفت الكتب ٦ - ٨ في صورة مشوهة نوعاً بعد وفاة هوكس.

(٣) Book I, Sect. 8.

(٤) Book I, Sect. 10.

(٥) انظر ج. و. ألن، مصدر سابق، الجزء الثاني، الفصل الثاني.

(٦) كانت أقوى بيانات عنها هي:

1. Constitutions and Canons Ecclesiastical: Concerning Royal Power, adopted by Convocation in 1640, Synodalia, 3d. ed. by E. Cardwell, Vol. I, p. 389; also in D. Wilkins, Concilia, Vol. IV, p. 545.
2. Judgment and Decree of the University at Oxford, adopted in 1683, in Somer's Tracts (1812), Vol. VIII, p. 420; also in Wilkins, *ibid.*, p. 610.

(٧) اقتبسها ألن، مصدر سابق، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٨) A Treatise of Reformation Without Tying for Anie. 1582.

(٩) *Ibid.*, ed. by T.G. Crippen, p. 27.

(١٠) أعيد نشر رسالة وليامز في المجلد الثالث في السلسلة الأولى من «مطبوعات نادي ناداجانسي» (١٨٦٧)، وكذلك نشرتها في عام ١٨٤٨ «جمعية دوليز هانسر» وأعيد نشر رسالة والوين في «رسائل عن الحرية في الثورة البيوريتانية» ١٦٢٨ - ١٦٤٧ (١٩٢٤)، بإشراف وليام هالر، المجلد الثالث، ص ٥٩.

(١١) كان مؤلفه Gamgrana (١٦٤٦) عرضاً هيسيريا نوعاً بشنود الشيع.

(١٢) نسبة إلى إراستوس Bostus الألماني، وكان من أتباع زويتجل في القرن السادس عشر (المترجم).

(١٣) نُشر في عام ١٥٨٢ ولكنه كتب لأول مرة في عام ١٥٦٥.

Ed. by L. Alston, Cambridge, 1906.

(١٤) ميتلاند، التاريخ الدستوري (١٩١١)، ص ٢٥٥، ٢٩٨، بولوك: علم السياسة (١٩١١)، ص ٥٧. انظر مقدمة الستون. أيضاً ص. ه. ماكلوين: محكمة البرلمان العليا (١٩١٠)، ص ١٢٤ وما بعدها.

(١٥) Coke's Reports, Pt. XII, 65.

(١٦) Reports, Pt. XII, 75.

(١٧) Reports, Pt. VIII, 118 z.

(مراجع مختارة)

- A History of Political Thought in the Sixteenth Century. By J.W. Allen. 3d ed. London, 1951. Part II.
- English Political Thought, 1603-1660. By J.W. Allen. Vol. I, 1603-1644. London, 1938.
- Citizen Thomas More and His Utopia. By Russel Ames. Princeton, N.J., 1949.
- The Lion and the Throne: The Life and Times of Sir Edward Coke (1552-1634). By Catherine Drinker Bowen. Boston, 1957.
- Thomas More. By R.W. Chambers. New York, 1935.
- The Medieval Contribution to Political Thought: Thomas Aquinas, Marsilius of Padua, Richard Hooker. By Alexander Passerin d'Entrèves. Oxford, 1939. Chs. 5, 6.
- Fundamental Law in English Constitutional History. By J.W. Gough. Oxford, 1955. Ch. 3.
- The High Court of Parliament and Its Supremacy. By C.H. Mellwain. New Haven, Conn., 1910.
- The Political Works of James I. Ed. by C.H. Mellwain. Cambridge, Mass., 1918. Introduction and Appendices.
- Political Thought in England; Tyndale to Hooker. By Christopher Morris. London, 1953.
- The Place of Hooker in the History of Thought. By Peter Munz. London, 1952.
- Archbishop Laud, 1573-1645. By H.R. Trevor-Roper. London, 1940.

الفصل الثالث والعشرون

توماس هوبز

كان منطق الأحداث المحلية هو الذى دفع قادة البرلمان إلى ادعاء وممارسة سلطة مطلقة تناقض على حد سواء، أفكارهم التى تصورها من قبل وتقاليد الدستور الإنجليزى. كذلك لم تلعب الرقبة فى اتساق منطقى ولا إدراك فلسفى لتطور السياسة الأوروبية، أى دور كبير، سواء فيما فعل البرلمان أو فيما فكر فيه، إلا أن قوى عامة، فكرية وعملية، تلعب دورها، امتدت إلى ما وراء المبرج المحلى والأحداث الفورية. فالتطور صوب حكم مركزى الطابع، تتسلط عليه سلطة واحدة ذات سيادة، كان يعتمد على أسباب اجتماعية واقتصادية لم تقتصر على إنجلترا، كما اعتمدت أيضاً حقيقة كون هذه السلطة المنشوقة قدر لها أن تعبر عن نفسها بصفة خاصة فى وضع القانون وتنفيذه. كانت أفكار سير توماس سميت وهوكز وكوك السياسية فى الطريق إلى أن تصبح من أخطاء التاريخ حتى عندما يجرى وضعها. لقد أجبرت الحرب الأهلية فى إنجلترا وهى فرنسا، الفكر السياسى على أن يسبق الحقائق بدرجة لها شأنها.

وهى الوقت نفسه تطلبت تغييرات هائلة فى نظرة أوروبا العقلية، فى الفلسفة وفى العلم، تغييرات جذرية بالمثل فى النظرية السياسية، فقبل ابتداء الحروب الأهلية الإنجليزية بأكثر من قرن، قرر مكيافلى بوضوح عنيف حقيقة كون

السياسية
كل تاريخ
في كل تاريخ
الإيجاسي
الراديكالية
السيادة، و
قضية لم تكن

على ذلك
السياسية
كتأنيده إلا
في الحقيقة
النظرية
المذهب من
بما فيها
هذا المشروع
كذلك لا يت
إثباتها. ضاقت
منذ وقت
بأنه علم
الطبيعي
الذين حاول
بأسهل
السياسية،
عن جده

السياسة الأوروبية تستند أساساً إلى القوة والأناية، الشيوعيتين أو القديتين، ولكنه لم يقدم سوى تفسير يسير للحقيقة، وبعد مكيا هلى بنحو خمسين عاماً، شدد يودان الذى كتب فى وسط الحروب الدينية الفرنسية، على أن الحاجة إلى سلطة سيادية تضع التشريع، يجب أن تؤخذ على أنها الصفة البارزة لدولة ما ولكنه لم يفصل هذا المبدأ عن الأفكار المسبقة العتيقة عن الدستور التاريخي ولا قرر يوجنوح ما ينطوى عليه من معان، وأضفى جريشوس فى بداية الحروب الأهلية، طابعاً عصرياً على نظرية القانون الطبيعي بأن ربط بينها وبين فكرة عن العلم تولدت من الاحترام المتزايد للرياضيات، ولكن ظل السؤال قائماً عما إذا كان جروشيوس أدرك بحق معنى العلم الجديد. كل هذه المروق من الفكر الأوربي تلاقى وتشابكت فى فلسفة توماس هوبز السياسية، وتطورت فى سلسلة من المؤلفات كتبت بين عامي ١٦٤٠، ١٦٥١ (١).

وكتابات هوبز السياسية سببتها الحروب الأهلية وكان قصده منها التأثير لصالح الملك، كان المراد منها تأييد الحكم المطلق، وكان معنى هذا فى نية هوبز الملكية المطلقة، فصلالحة الشخصية كلها ربطته بالحزب الملكى واعتقد بإخلاص أن الملكية هى أكثر أنواع الحكم استقراراً وانتظاماً، إلا أن أى تأثير عاجل ربما كان لكتب هوبز فى هذا الاتجاه (ولابد أن كان طفيفاً) يمثل جزءاً صغيراً من قيمتها فى الأجل الطويل، كانت مبادئه تناقض على الأقل ادعاءات ملوك ستيوارت الذين قصد مساندتهم، يمثل ما كانت تناقض مزاعم الثوريين الذين قصد تفنيد آرائهم، وكانت أكثر مناقضة لكلا الطرفين من تناقض المبادئ الملكية أو البرلمانية فيما بينها، قد يشعر أصدقاء الملك أن صداقة هوبز فى مثل خطورة عداوة كروميل. إن ما نصاه كلارندون «مبادئ مذهبه الثورية» وهو يفند «الوحيث» Leviathan كان لا يتفق مع اعتقاد آل ستيوارت فى الشرعية ومع النظريات المساعدة عن التمثيل الشعبى. كان من رأى كلارندون أن هوبز وضع الكتاب تملقاً لكروميل. وهذا غير صحيح برغم ما عاناه هو يزم من مشقة كى يوضح أن أفكاره تتفق مع أية حكومة قائمة من حيث الواقع، كانت فلسفته

السياسة الأوربية تستند أساساً إلى القوة والأناثية، القوميتين أو الفرديتين، ولكنه لم يقدم سوى تفسير يسير للحقيقة، وبعد مكيافللى بنحو خمسين عاماً، شدد بودان الذى كتب فى وسط الحروب الدثية الفرنسية، على أن الحاجة إلى سلطة سيادية تضع التشريع، يجب أن تؤخذ على أنها الصفة البارزة لدولة ما ولكنه لم يفصل هذا المبدأ عن الأفكار المسبقة العتيقة عن الدستور التاريخي ولا قرر بوضوح ما ينطوى عليه من معان، وأضفى جرشىوس فى بداية الحروب الأهلية، طابعاً عصرياً على نظرية القانون الطبيعي بأن ربط بينها وبين فكرة عن العلم تولدت من الاحترام المتزايد للرياضيات، ولكن ظل السؤال قائماً عما إذا كان جروشىوس أدرك بحق معنى العلم الجديد. كل هذه العروق من الفكر الأوربي تلاقت وتشابكت فى فلسفة توماس هوبز السياسية، وتطورت فى سلسلة من المؤلفات كتبت بين عامي ١٦٤٠، ١٦٥١^(١).

وكتابات هوبز السياسية سببتها الحروب الأهلية وكان قصده منها التأثير لصالح الملك. كان المراد منها تأييد الحكم المطلق، وكان معنى هذا فى نية هوبز الملكية المطلقة، فمصالحه الشخصية كلها ربطته بالحزب الملكي واعتقد بإخلاص أن الملكية هي أكثر أنواع الحكم استقراراً وانتظاماً، إلا أن أى تأثير عاجل ربما كان لكاتب هوبز فى هذا الاتجاه (ولابد أن كان طفيفاً) يمثل جزءاً صغيراً من قيمتها فى الأجل الطويل. كانت مبادئه تناقض على الأقل ادعاءات ملوك ستيوارت الذين قصد تنفيذ آرائهم، وكانت أكثر مناقضة لكلا الطرفين من تناقض المبادئ الملكية أو البرلمانية فيما بينها. قد يشعر أصدقاء الملك أن صداقة هوبز فى مثل خطورة صداقة كروميل، إن ما دعاه كلارندون «مبادئ مذهبه الشريرة» وهو يفند «الوحش» Leviathan كان لا يتفق مع اعتقاد آل ستيوارت فى الشرعية ومع النظريات السائدة عن التمثيل الشعبى. كان من رأى كلارندون أن هوبز وضع الكتاب تملقاً لكروميل، وهذا غير صحيح برغم ما عاناه هو بزم من مشقة كى يوضح أن أفكاره تتفق مع أية حكومة قائمة من حيث الواقع، كانت فلسفته

السياسية من الاتساع بحيث لم تثر دعاية طيبة، ولكن منطلقها الحاسم أثر في كل تاريخ الفكر الأخلاقي بحيث لم تثر دعاية طيبة، ولكن منطلقها الحاسم أثر في كل تاريخ الفكر الأخلاقي والسياسي فيما بعد. ولم يتطور - تمامًا - تأثيرها الإيجابي إلا في القرن التاسع عشر عندما أدمجت أفكاره في الفلسفة الراديكالية التي اعتنقها أصحاب مذهب المنفعة وفي نظرية «جون أوستين» في السيادة. وهكذا خدم فكر هوبز غايات مذهب الطبقة الوسطى الحر، وهي قضية لم تكن لتحظى من الفيلسوف إلا بالقليل من العطف.

المادية العلمية

على ذلك شكل الدفاع عن الحكم المطلق الملكي جزءًا سطحيًا جدًا من فلسفته السياسية الضعالة، ويرغم أن الحروب الأهلية كانت السبب في تفكيره وفي كتاباته إلا أنها لا تفسر، إلا بدرجة يسيرة، أهمية ما تعين عليه قوله. كان هوبز في الحقيقة أول الفلاسفة المحدثين الكبار الذي حاول أن يقيم علاقة وثيقة بين النظرية السياسية ومذهب حديث تمامًا في الفكر، ويجاهد كي يجعل هذا المذهب من السعة بحيث يفسر على أساس المبادئ العلمية، جميع حقائق الطبيعة بما فيها السلوك البشري من كلتا ناحيتي الفردية والاجتماعية. والواضح أن مثل هذا المشروع جعل فكره يقع تمامًا خارج نطاق المؤلفات المعرفية أو الجدلية. كذلك لا ينبغي في الحكم على هوبز، الاقتصار على صحة النتائج التي وصل إليها، فأفكاره عما يشكل منهجًا علميًا سليمًا كانت أفكار عصره وأصبحت بالية منذ وقت طويل. لكن تظل الحقيقة وهي أنه كان لديه شيء لا يمكن سوي وصفه بأنه علم سياسة، وهو شيء كان جزءًا لا يتجزأ من فكرته كلها عن العالم الطبيعي وأورده بوضوح خارق للعادة تمامًا. ولهذا السبب أفاد أولئك المفكرين الذين حاولوا تفنيده. إن فلسفته توضح قول بيبكون «يخرج الصواب من الخطأ بأسهل مما يخرج من الاضطراب»، وربما كان هوبز أعظم كانت في الفلسفة السياسية، أنتجته الشعوب الناطقة بالإنجليزية وذلك بسبب وضوحه الذي لا يقل عن جدة أسلوبه.

لم تكن النظرية السياسية إلا جزءاً مما قصد أن يجعل منه مذهباً شاملاً من الفلسفة مبنياً على المبادئ العلمية. ويمكن الآن وصف هذا المذهب بالمادية ويرغم أنه لم يقبل على دراسة علوم الرياضة والطبيعة إلا في أواخر حياته ولم يتمكن منها بالدرجة الكافية، إلا أنه على الأقل أدرك الفاية التي كان العلم الطبيعي الجديد يتجه نحوها. فهو على حد قول جاليليو: «صنع علماً جديداً من موضوع قديم» هو الحركة. كان مذهباً أوحى بالفكرة الثورية عن أن العالم الفيزيقي نظام إلى بحث يمكن تفسير كل ما يقع فيه بدقة هندسية عن طريق استبدال الأجسام بالنسبة بعضها إلى البعض. إن الانتصار الكبير الذي أحرزه العلم على أساس هذا المبدأ - نظرية «نيوتن» عن حركة الكواكب - كان لا يزال انتصاراً متروكاً للمستقبل، ولكن هوبز فهم المبدأ وجعله مركز مذهب. فمن رايه أن كل حادث هو في أساسه حركة، وأنه يجب تفسير جميع أنواع العمليات الطبيعية بتحليل الظاهرة المعقدة إلى الحركات التي تتكون منها هذه العمليات. أو كما أثر هوبز أن يظن، فإنه يبدأ بأبسط حركات الأجسام - مجرد تغييرات في المكان - ثم ينتقل إلى حالات أشد تعقيداً يبدو في ظاهرها أنها ليست حركات ولكن يمكن بناؤها من هذه البداية البسيطة. وهكذا شكر في مشروع مذهب للفلسفة يتركب من أجزاء ثلاثة: أولها يتعلق بالجسم ويشتمل على ما تدعوه الآن الهندسة والميكانيكا (أو الطبيعة)، ويتضمن الثاني فسيولوجيا وسيكولوجيا الكائنات البشرية الفردية، وينتهي الثالث بأشد الأجسام جميعاً تعقيداً، أي الجسم «الاصطناعي» الذي يدعى المجتمع أو الدولة. من الناحية النظرية لم يكن في هذا المشروع الجريء مكان لأية قوة جديدة أو مبدأ جديد خلاف قوانين الحركة التي وجدت في البداية؛ كانت هناك فحوص حالات معقدة من السببية الآلية، وجميعها مشتق من الهندسة والميكانيكا.

إذا كانت فلسفة هوبز مشروعاً لإدماج علم النفس والسياسة في العلوم الطبيعية الدقيقة، فالمعرفة في شتى أجزائها كل واحد متكامل وتعطينا الميكانيكا النموذج لذلك، من المهم أن نلاحظ الطريقة التي اعتقد بها هوبز أن هذا النظام

يمكن البرهنة عليه، لأن الطريقة نفسها تستخدم في أجزاء النظام التي تتناول علم النفس والسياسة. لم يكن الدليل تجريبيًا بأي معنى، كما أنه لم ينظر إلى النتائج التي استخلصها على أنها نتيجة الملاحظة التفسيرية. لا ريب أنه اعتبرها صحيحة ومن ثم غالبًا ما وضحها عن طريق الإشارة إلى الحقائق، ولكن مثل هذه الإشارات كانت إيضاحات أكثر منها استنباطات. كان كل العلم في القرن السابع عشر واقعًا تحت سحر الهندسة، ولم يكن هوبز استثناء من القاعدة وكان المنهج الصحيح يعنى بالنسبة إليه أن ينقل الموضوعات أخرى أسلوب الفكر الذي يبدو أنه حقق نجاحًا فائقًا في علم الهندسة، وفي هذا الاعتقاد اختلف عن جروشيوس أو ديكرت. والآن فسر الهندسة على أنها تتناول أبسط الأشياء أولاً، وعندما تنتقل إلى مشكلات أكثر تعقيداً، فإنها لا تستخدم إلا ما سبق أن برهنت عليه، وبهذه الطريقة تقيم بناء صلياً لأنها لا تأخذ شيئاً كقضية مسلمة، وكل خطوة يضمنها ما سبقها، وبهذا ترتد إلى الحقائق التي لا تخفى على أحد والتي يبدأ منها البناء. وهكذا تصور هوبز مذهبه. إن بنيانه هرمي. فالحركة هي الحقيقة المتغلغلة تماماً في الطبيعة، والسلوك البشري بما فيه الإحساس والشعور والفكر ما هو إلا أسلوب من الحركة. والسلوك الاجتماعي الذي يستند إليه في الحكم، ليس إلا تلك الحالة الخاصة من السلوك البشري والتي تنشأ حين يتصرف الناس بعضهم إلى بعض. وعلى ذلك يقوم علم السياسة على علم النفس، وطريقة هذا الإجراء استنباطية. ولم يقصد هوبز أن يبين ماهية الحكم في الحقيقة، وإنما قصد إلى بيان ما يجب أن يكون عليه هذا الحكم بشكل ظاهر حتى يسيطر على الكائنات التي دافعها المحرك لها، هو دافع الآلة البشرية.

لا يكاد يكون من الضروري القول بأن هوبز لم يتمسك في الحقيقة بهذا المثل الأعلى الذي يمثل مذهب، لسبب طيب هو أنه كان مستحيلاً. كان يعتمد على خلط - كلى وعام في الفلسفة قبل ليبنتز - بين المعرفة المنطقية أو الرياضية وبين المعرفة التجريبية أو الواقعية، ولذلك أخفق في أن يرى أن الانتقال في خط

مستقيم من الهندسة إلى علم الطبيعة، خارج عن الموضوع، سواء كان في الإمكان رد علم النفس إلى علم الطبيعة، فهذا لا يزال سؤالاً آخر، ولكن من المؤكد أن هوبز لم ينجح في أن يستنبط بالفعل الأحاسيس والعواطف والسلوك البشري من قوانين الحركة، إنا ما فعله هو أن يبدأ من جديد عندما راح يبحث موضوع علم النفس. كان أساساً يفترض مبدأ أو بديهية من السلوك البشري بوجه عام، ومن هذا استمد حالات معينة بأن أظهر مفعول المبدأ في ظل ظروف معينة، وبهذا المنهج استطاع أن يسير من علم النفس إلى السياسة، وبمجرد أن بدأ بعلم النفس كما رآه، التزم مشروعه، لقد أظهر الطبيعة البشرية على أنها محكومة بقانون أساسي واحد، وفي السياسة أظهر كيفية تطبيق هذا القانون في تلك الحالة الخاصة عن المجموعات الاجتماعية، كان المنهج استنباطياً في أساسه.

المادية والقانون الطبيعي

وبرغم اتفاق هذا الأسلوب في العمل مع ذلك الذي اضطلع به جروشيوس من حيث إضفاء طابع عصري على الفقه، إلا أن نتائج هوبز كانت على نقیض نتائج جروشيوس، لقد حرر جروشيوس القانون الطبيعي من تحالفه القديم مع اللاهوت، ولكنه لم يتصور أبداً طابعاً آلياً حقيقياً للطبيعة، فقانون الطبيعة عند جروشيوس وفي جميع تطبيقاته تقريباً خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظل مبدأً قائماً وليس ميكانيكياً، كان سبينوزا الذي اقتفى أثر هوبز، هو الذي بذل الجهد المصمم الوحيد كي يجعل علم الأخلاق والدين يتمشى مع العلم الطبيعي الرياضي، ولكن نجاحه كان بعيداً عن الكمال، وعلى أية حال ضد تأثيره لا يعتد به حتى بداية القرن التاسع عشر، ظل معنى القانون الطبيعي مزدوجاً، كان معناه في علما الطبيعة وعلم الفلك مبدأ من مبادئ الميكانيكا شبيها بقوانين نيوتن في الحركة، في حين كان معناه في علم الأخلاق والفقه حكماً يقوم على الحق الذي يدرك بالإلهام الباطني، أي معناه قيمة سامية أو معيار يمكن به الحكم على قيمة القانون الوضعي أو الممارسة الأخلاقية الفعلية.

ولكن فلسفة مثل فلسفة هوبز جعلت الحق أو العدل بأي معنى كونى كهذا، أمراً لا يمكن فهمه على الإطلاق، فلم تكن الطبيعة والطبيعية البشرية، بالنسبة إليه سوى نظم من العلل والنتائج.

بقى تشابه سطحي نوعاً بين أسلوب هوبز وأسلوب نظرية القانون الطبيعي؛ كلاهما أعلن أنه يستمد مبادئه الأساسية من الطبيعة البشرية، ومن هذا يستخلص قواعد معنية يجب أن يسير عليها القانون والحكم. ولكن كان معنى الاعتماد على الطبيعة البشرية مختلفاً تماماً في الحالين. ففي نظريات القانون الطبيعي بمعناه الأصيل نقول بوجه عام إن الاعتماد كان أرسطياً، أى أن القانون الطبيعي يقرر الظروف الأخلاقية الأساسية التي تقوم عليها حياة إنسانية الطابع ومتحضرة، ومن ثم فهذه هي الغايات التي يراد الاقتراب منها، والتي تمارس رقابة تنظيمية من الناحية الأخلاقية على القانون الوضعي والسلوك البشري. ومن جهة أخرى يرى هوبز أن ما يسيطر على الحياة البشرية ليس غاية ولكنه وسيلة، أى هو الجهاز السيكولوجي للحيوان البشري، فالمجتمعات التي تنشأ من اجتماع أمثال هذه الحيوانات للعيش معاً هي نتيجة ما بينها من أفعال وردود أفعال، والشروط المؤدية إلى اتحاد مستقر بينهم ليست هي العدل أو الإنصاف في المعاملة أو أية مثل أخلاقية، ولكنها فقط الأسباب التي تولد نوعاً من السلوك، تعاونياً بوجه عام، من الناحية المنطقية كان هذا ما عيَّنه هوبز بقوانين الطبيعة. لا يمكن القول بأنه اتخذ الموقف دائماً، ولعل هذا ليس في إمكان بشر. ولكن كان مذهبه على أية حال أول محاولة مخلصية لمعاملة الفلسفة السياسية على أنها جزء من مجموعة ميكانيكية من المعرفة العلمية.

لا ريب أنه كان أسهل على هوبز لو استطاع أن يتخلى كلية عن قانون الطبيعة على نحو ما فعل خلفاؤه الأكثر تجريبية منه، أى هيوم وبيثام. وعندئذ ربما كان يبدأ من الطبيعة البشرية كحقيقة فحسب، زاعماً أنه يستد إلى المشاهدة لتأييد أية صفات أو حتى أغراض مثالية قد يرى من المناسب أن يعزوها إليها. ولكن

هذا الطريق كان يناقض ما كان مفترضاً في القرن السابع عشر أنه منهج علمي جيد.. لابد لنظام استنباطي من مصادرات، وليس ثمة دليل على مصادرة إلا إذا كان الدليل الواضح بذاته. ومن ثم لم يحتفظ هوبز بقوانين الطبيعة فحسب وإنما أفرد لها مكاناً هاماً في نظريته السياسية. كانت جميع جهوده متجهة نحو تفسيرها وفقاً لمبادئ علم النفس عنده، على حين يجب التسليم بأنه حافظ على الميزة المرضية وهي الحديث كما لو كان يعنى بها شيئاً شبيهاً نوعاً بما عناه الآخرون، والحقيقة أنها كانت مختلفة تماماً. فقد كانت قوانين الطبيعة تعنى في الحقيقة عند هوبز، مجموعة من قواعد يعمل كائن بشري عاقل وفقاً لها لتحقيق منفعة لنفسه لو وعى تماماً جميع الظروف التي يعمل في ظلها ولا يميل به تماماً الاندفاع الوقني والهوى. ولما كان يفترض أن الناس بوجه عام يتصرفون بهذه الطريقة فإن قوانين الطبيعة تقرر ظروفاً افتراضية على أساسها تسمع سمات البشر الأساسية بإقامة حكومة مستقرة. إنها لا تقرر فيما ولكنها تحدد أسباب ومبررات ما يمكن إضفاء قيمة عليه في المذاهب القانونية والأخلاقية.

غريزة المحافظة على الذات

وعلى ذلك كانت مشكلة هوبز الأولى أن يقرر قانون السلوك البشري وأن يصف الشروط التي يمكن أن يقوم عليها مجتمع مستقر. فالواقع حسب مبادئه المادية، يتحصر دائماً في حركة الأجسام، وهي الحركة التي تنقل عبر أجهزة الحواس إلى النظام العصبي المركزي حيث «تظهر» كإحساس. على أنه افتراض فضلا عن هذا، أن مثل هذه الحركة المنقولة تساعد أو تؤخر دائماً «الحركة الحيوية» التي جهازها في ظنه، القلب لا الدماغ. وكما تزداد الحركة الحيوية أو تكبح، يظهر نوعان بدائيان من الإحساس: الرغبة والنفور؛ فالأول «سعى» وراء ما يلائم العمليات الحيوية، والثاني نكوص عما يسفر عنه الأثر المضاد. ومن ردود الفعل البدائية هذه من تقدم أو تراجع. راح هوبز يستخلص جميع الانفعالات أو

الدوافع الأشد تعقيداً أو البعيدة. وهذه تتوقف على العلاقة التي تقوم بين الجسم المنشط وما يولده من رد فعل. ولأسباب لا تخفى ترتب الانفعالات دائماً على صورة اثنين، تبعاً لما إذا كانت صوراً من الرغبة أو النفور. وهكذا فالموضوع الجذاب محبوب بوجه عام، في حين أن المنظر مكروه، وبلوغ الأول يولد فرحة معاناة الآخر تسبب الحسرة، واحتمال تحقيق الأول يبعث على الأمل واحتمال الآخر يبعث على اليأس. وثمة ارتباطات مناسبة أخرى تسبب الخوف أو الشجاعة، والفضب أو الإحسان وما إلى ذلك. وبهذه الوسيلة السيكلوجية البسيطة اعتقد هوبز أن في إمكانه أن يستخلص جميع الانفعالات التي تجيش في صدور الناس. وهذا ينطوي بدرجة أكثر على ما يدعى مسيرات وآلاماً «عقلية» ولكنها ليست مختلفة من حيث المبدأ. لا تتطلب الإرادة بحثاً خاصاً نظراً لأن كل انفعال هو صورة رد فعل إزاء تنبيه أو هو استجابة فعالة لأشياء وأحداث خارجية، فالإرادة هي ببساطة «الشهية الأخيرة». لم يكن العنصر الجديد في علم النفس كما يراه هوبز، ما يعنيه ضمناً من افتراض للأناية البشرية يغلب عليه الاستخفاف نوعاً لأنه من هذه الناحية لم يختلف عن مكياطللي. ولكنه بدلاً من ذلك كانت النظرية السيكلوجية هي التي حاول بها أن يجعل الأناية تعليلاً للسلوك قائماً على أساس علمي.

ليس ثمة حالة إلى التشديد على تفاصيل هذه النظرية في تحليل الدوافع ولكن من المهم أن نلاحظ مبادئ التفسير؛ فأولاً كان أسلوب الاشتقاق استنباطياً بدلاً من أن يكون تجريبياً. فهوبز لم يصنف الأحاسيس والدوافع التي وجدها عن طريق مشاهدة الطبيعة البشرية، ولكن أظهر اهتماماً أكثر ردود الأفعال التي يمكن أن تحدث في مواقف متعقدة شتى على أساس الافتراض بأن كل الدوافع البشرية تنشأ من جاذبية بدائية أو نكوص مبدئي ناتج من مثير. وثانياً، اختلفت نظريته من نواح مهمة عن نظرية اللذة والألم - في التعليل - التي طورها فيما بعد علماء النفس الإنجليز في القرن الثامن عشر. صحيح أن جميع الانفعالات المشتقة من الرغبة سارة بوجه عام، في حين المشتقة من النفور كريهة، ولكن لم

يكن من نظرية هوبز أن اللذة في حد ذاتها مستحبة وأن الألم يجرى تجنبه. ليس الأساس هو اللذة أو الألم ولكنه الباحث والاستجابة. فالكائن العضوي يستجيب دائماً بطريقة ما، ولهذا السبب لا يتطلب الأمر تفسيراً خاصاً للسلوك الفعلي. وثالثاً هذا أن نظرية هوبز في القيمة كانت تختلف اختلافاً واسعاً عن نظرية المتأخرين من أصحاب مذهب المنفعة الأكثر حداثة الذين ظنوا أن القيمة يجب أن تقاس بوحدة من اللذة. فعنده كانت الحقيقة السيكلولوجية والأساسية في القيمة هي أن كل تشييط يحدث أثراً ملاماً أو مضاداً في الحيوية. فإذا كان الأثر مواتياً استجاب الكائن العضوي استجابة مناسبة ليضمن التأثير المناسب واستمراره، وإذا كان الأثر عكسياً انسحب الكائن العضوي أو قام بفعل مناسب آخر يتجنب به الأثر الضار. فالقاعدة التي تكمن وراء كل السلوك هي أن الجسم الحي مدفوع بالفريزة إلى المحافظة على حيويته أو زيادتها، وبكلمة واحدة فإن المحافظة على الذات هي المبدأ الفسيولوجي وراء كل السلوك، والمحافظة على الذات معناها مجرد استمرار الوجود البيولوجي الفردي. والخير هو ما يؤدي إلى هذه الغاية، والشر هو ما يسفر عن الأثر المضاد.

كان واضحاً لهوبز بالطبع أن المحافظة على الذات ليست بالمسألة البسيطة الوهنية كما كان مفروضاً حتى ذلك الحين. فالحياة لا تسمح بفترة لالتقاط الأنفاس ولا بلحظة راحة يمكن فيها إدراك الغاية مرة واحدة وإلى الأبد، ولكنها تسعى دائماً وراء وسائل الوجود المستمر، وفضلاً عن هذا، لما كانت وسائل الأمن معرضة للتهديد فإن أي تخفيف في الرغبة لا يمكن أن يفرض على النضال من أجل الوجود. فالرغبة في الأمن، وهي الحاجة الأساسية حقاً التي تستشعرها الطبيعة البشرية، لا يمكن بالنسبة إلى جميع الأغراض العملية، فصلها عن الرغبة في القوة أي الوسيلة الحالية للحصول على الطيبات المستقبلة الظاهرة، لأن كل درجة من الأمن تتطلب مزيداً من ضمان توفيرها.

إنني أجعل من رغبة لا تستقر، هي القوة بعد القوة، وهي رغبة لا تهدأ

ولا تتوقف إلا بالموت، ميلاً عاماً لدى البشر جميعاً، وليس السبب في هذا دائماً أن الإنسان يأمل في قدر من السور أكثر مما بلغه، أو أنه لا يمكن أن يقنع بسلطة أكثر اعتدالاً؛ ولكن لأنه لا يستطيع ضمان ما يملكه الآن من القوة ووسائل المعيشة الطيبة إلا بالاستحواذ على المزيد منها^(٢).

وعلى ذلك فالحاجة إلى الأمن والتي تبدو متواضعة في ظاهر الأمر، تعادل حاجة لا تنتهي إلى القوة من كل ضرب، سواء أكانت الثروة، أم المركز، أما الشهرة أما الشرف - أى كل ما يمكن أن يمنع الدمار المحتوم الذي لا بد في النهاية أن يصيب الناس جميعاً. قد تكون الوسيلة محسوسة - وهو ما يدعوه هوبز «الكسب» - أو غير محسوسة - وهو ما يدعوه «المجد» - ولكن القيمة واحدة.

من هذا العرض للدوافع البشرية يسير بالطبع وصف هوبز لحالة الإنسان خارج المجتمع. فكل كائن بشري لا تحركه سوى اعتبارات تمس أمنه أو قوته هو، ولا أهمية لسواه من البشر إلا بقدر ما يؤثر في هذا. ولما كان الأفراد متساوين تقريباً في القوة والدهاء فلا يمكن أن يأمن أى منهم، وبما أنه لا توجد سلطة مدنية تنظم سلوكهم فإن حالتهم هي «حرب كل إنسان ضد كل إنسان»، وحالة كهذه لا تتفق مع أى نوع من الحضارة؛ فلا وجود لصناعة، ملاحية، زراعة، بناء، فن، أو آداب، وتكون حياة الإنسان «مقفرة، عقيمة، كريهة، بهيمية وقصيرة». وكذلك لا يكون هناك صواب أو خطأ، ولا عدل أو جور. ما دامت قاعدة الحياة هي «لا يملك المرء إلا ما يستطيع الحصول عليه، ويملكه ما دام يستطيع الاحتفاظ به». الظاهر أن هوبز اعتقد أن الحياة بين المتوحشين تقرب في الحقيقة من هذه الحالة، ولكن دقة الوصف التاريخية لم تكن ذات أهمية بالنسبة إليه، لم يكن غرضه التاريخ وإنما التحليل.

المحافظة المعقولة على الذات

غير أن هوبز لم يقدم حتى الآن سوى نصف تحليله، فالزيادة الوقتية للحياة

التي هي منبع الرغبة البشرية، وإطالة الحياة بوجه عام، هاتان مسألتان مختلفتان تمامًا. ويقول إن ثمة مبدأين هي الطبيعة البشرية: الرغبة والعقل. فالأولى تدفع الناس إلى أن يأخذوا ما يحتاج إليه الآخرون وبذا تلقى الشقاق فيما بينهم، في حين يعلمهم العقل أن «يسارعوا بحل يناقض الطبيعة». ليس ما يضيفه العقل دافعًا جديدًا ولكنه قوة تنظيمية أوبعد نظر يصبح به السعى وراء الأمن أكثر فعالية دون أن يتوقف عن اتباع القاعدة العامة بشأن المحافظة على الذات. هناك تملك متسرع يولد العداء؛ وهناك أنانية أقدر على حساب العواقب، تدخل المرء في المجتمع. لم يكن سم النفس عند هوبز واضحًا كلية بشأن العلاقة بين العقل والفريضة، أو بأن الطريقة التي يؤثر بها الأول في الأخيرة، وهذا يتبين من استعماله المزدوج المعتاد لكلمة طبيعي. فأحيانًا يكون الطبيعي ما يفعله الإنسان من تلقاء ليطفر بالأمّن ويعنى مجرد التملك والعدوان، وأحيانًا يكون ما يحثه العقل على عمله ليحقق نفسه من الأمن ما تسمح به الظروف.

وبسبب التباين الكبير بين هذين المعنيين يستطیع هوبز أن يفرق كما يفعل، بين الحالة السابقة على وجود المجتمع والحالة الاجتماعية. فقبل إنشاء المجتمع يمثل الإنسان الطبيعي على أنه لا يكاد يكون عاقلًا. وفي إقامة الدولة وإدارتها يبين قوة خارقة للطبيعة في تقدير الأمور. ولكي يكن الإنسان اجتماعيًا يجب أن يكون الأناني الكامل، والأنانيون الذين من هذا النوع نادرين، والنتيجة تناقض. فلو كان الناس متوحشين وغير اجتماعيين كما يمثلهم في أول الأمر، لما قدروا أبدًا على إقامة حكومة. ولو كانوا عاقلين بالدرجة الكافية بحيث يقيمون حكومة، لما كانوا أبدًا. ويرجع التناقض إلى حقيقة ما يظهر كأنه أصل المجتمع هو ربط بين جزئين من علم نفس تحليلي، فمن طريق اتفاق سيكولوجي يعالج هوبز موضوع الدوافع كما لو كانت غير عاقلة تمامًا. في حين أن في الوقت نفسه يعتمد على العقل من أجل ذلك التنظيم للدوافع الذي هو وحده يجعل المجتمع في حيز الإمكان. التفرقة خيالية بالطبع، فالطبيعة البشرية ليست بمثل هذا القدر من المعقولة أو اللامعقولة الذي افترضه فيها.

إذا خامة الطبيعة البشرية وهي الخامة التي يجب بناء مجتمع منها تتكون من عنصرين متعارضين الرغبة البدائية والنفور البدائي اللذين تنشأ منهما جميع البواعث والأنفعالات، والعقل الذي يمكن به توجيه العقل توجيهها ذكياً نحو غاية المحافظة على الذات وعلى قوة العقل التنظيمية هذه، يتوقف الانتقال من حالة الوحشية والعزلة إلى حالة الحضارة والاجتماع. وهذا الانتقال يتم وفقاً لقوانين الطبيعة، «ظروف المجتمع أو ظروف السلام البشري»، فهذه القوانين تقرر ما يعمل كائن عاقل من الناحية النظرية لو أنه نظر في غير ما تحيز إلى علاقاته بالغير من حيث ما لها من تأثيرات على أمنه هو.

وعلى ذلك فقانون الطبيعة هو ما يمل به العقل السليم الذي يعلم الأشياء التي يجب عملها واستبعادها من أجل المحافظة المستمرة على الحياة والأعضاء. بقدر ما هو موجود هنياً^(٣).

قانون الطبيعة فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل، ليمنع بها المرء من أن يعمل ما فيه دمار حياته، أو يفتزع وسائل المحافظة على الحياة، وأن يستبعد ما يرى أنه في الامكان عمله من أجل هذه المحافظة على أفضل وجه^(٤).

وعلى ذلك لا يزال متبع العمل هو المحافظة على الذات ولكنه يكتسب استنارة بفعل النظرة البعيدة إلى جميع العواقب، وبعد النظر هذا يوفر الشرط الذي يتمكن من الناس بمقتضاه من الاتحاد والتعاون. فقوانين الطبيعة هي المصادرات التي يتم وفقاً لها البناء المعقول للمجتمع في نظر هوبز. إنها مبادئ الحكمة والأخلاق الاجتماعية في آن واحد، وبذلك تجعل في الإمكان الانتقال من دوافع الفعل الفردي السيكولوجية إلى سنن وقيم القانون المتحضر والأخلاق المتحضرة.

يبين ذكر قوانين الطبيعة في روايات (نقارير) هوبز الثلاث أنه لم يبذل أبداً أي جهد جاد ليهيئ بمبادئه إلى الحد الأدنى الذي يتطلبه الغرض الذي يتوخاه. فبرغم قدرته المنطقية التي لا شك فيها، لم يتمكن أبداً من دقائق التحليل الدقيق. فالقوائم الثلاث (واحدة منها في كل من المؤلفات التي سلف ذكرها)

متشابهة في المضمون ولكنها غير متشابهة من ناحية التفاصيل، وكلها تشتمل على قواعد غير ذات أهمية كبيرة، كان يمكن بحثها على أنها مجرد حالات خاصة من قواعد أعم. ليس ثمة حاجة الإضافة في تفحصها أو في عقد المقارنة بالتفصيل بين القوائم المختلفة.

من حيث الجوهر فإن جميع قوانين هوبز هي: للسلام والتعاون منفعة بالنسبة إلى المحافظة على الذات أكبر من منفعة العنف والمنافسة العامة، والسلام يتطلب الثقة المتبادلة. فمن طريق قانون طبيعة المرء يجب أن يسعى إلى تحقيق أمنه هو. وإذا وجب أن يبذل هذا المسعى عن طريق جهوده وحدها دون ما مساعدة من أحد، أمكن القول بأن له «حقاً» في أن تأخذ أو يفعل ما يرى أنه مؤد إلى الغاية. هذا على ما يعترف هوبز، استعمال مجازي تماماً لكلمة حق، إن ما تعنيه في الحقيقة هو انتفاء الحق بأي معنى قانوني أو أخلاقي، ولكن يبين النظر الذكي إلى السوائل والغايات «أن كل إنسان ينبغي أن يسعى وراء السلام بقدر ما يأمل في بلوغه». وكلمة «ينبغي» تعني فحسب أن أي سبيل آخر يؤدي في الأجل الطويل. وحين يسلكه الناس جميعاً، إلى القضاء على الأمن المرغوب، ومن ثم يستتبع هذا أنه ينبغي أن يكون الإنسان «راعياً في السلام وفي الدفاع عن نفسه، حين يكون الآخرون كذلك أيضاً» ويقدر ما يراه لازماً، وأن يكون مستعداً لتأكيد هذا الحق بالنسبة إلى جميع الأشياء. وأن يقنع بذلك القدر من الحرية إزاء الغير الذي يسمح به الآخرون إزاءه». من الناحية العملية فأن كل وزن هذا القانون تحمله الفقرة «حين يكون الآخرون كذلك أيضاً» نظراً لما يسببه من دمار ما تمنحه من حرية للغير إذا لم يمنحوك الشيء نفسه. وبهذا فالشرط الرئيسي للمجتمع هو الثقة المتبادلة والوفاء بالعهود، إذ بدون هذا الشرط لا يمكن التأكد من الإنجاز والأداء، ولكن يجب أن يكون هناك احتمال معقول بأن أشخاصاً آخرين سوف يلتزمون بك فوق نفس الأرض.

هذه الحجة تعاني من الضلال الذي لاحظناه الآن في علم النفس الكامن

وراءها. هوبز يعزل أولاً، وبطريقة تفسيرية نوعاً، ما تنطوى عليه الطبيعة البشرية من صفات تنافسية لا ترحم، لا تتفق مع الثقة المتبادلة، ثم يبين - وهو ما لا يخفى بالطبع - أن المجتمع مستحيل حسب هذه الشروط، ووضّح قوانين الطبيعة طريقة لإصلاح التوازن، ويترقّب على ارتباط العاملين طبيعة بشرية قاردة على تكوين مجتمع. لكن يكمن وراء البناء السيكولوجي فرض عن طبيعة المجتمع، على أكبر جانب من الأهمية. فإذا كان كل السلوك البشري تبعث عليه المصلحة الذاتية الفردية، وجب اعتبار المجتمع وسيلة مؤدية إلى هذه الغاية فحسب. كان هوبز الممثل الكامل لمذهب المنفعة والممثل الكامل للمذهب الفردي في آن واحد، فسلطة الدولة سلطان القانون ليس لهما من مبرر إلا لأنهما يسهمان في أمن الكائنات البشرية، وليس من سبب معقول للطاعة واحترام السلطة سوى التوقع بأن يسفر هذان عن ميزة تزيد عما تتيحه أضدادهما. يختفى تماماً الرخاء الاجتماعي بصفته هذه ويحل محله مجموع من مصالح ذاتية مستقلة بعضها عن بعض، فالمجتمع جسم «مصطنع» فحسب، أي اصطلاح جماعي عن حقيقة أن أفراد البشر يجدون من مصلحة كل منهم تبادل السلع والخدمات.

هذه الفردية الواضحة المعالم هي التي تجعل فلسفة هوبز أكثر النظريات ثورية في ذلك العصر. وفيما عدا هذا كان دفاعه عن الملكية سطحياً، كم تمنى «كلارندون» لو أن هوبز لم يولد أبداً كي يدافع عن تلميذه الملكي بهذا الضرب من الحجّة، لأنها تذيب كل ما كانت تستند إليه الملكية من الولاء والتبجيل والميل. إن أسلوباً عقلياً سليماً وخالياً من الحماسة يحطم تماماً عند هوبز ولأول مرة، قوة السنة الموروثة، الدولة وحش ولكن ما من إنسان يجب أن يحترم وحشاً. إنها ترد إلى منفعة، ومصلحة بسبب ما عمله، ولكنها فحسب خادمة أمن الفرد. وفي هذه الحجّة لخص هوبز فكرة عن الطبيعة البشرية نتجت من قرنين من الانحلال في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المألوفة. وفضلاً عن هذا أدرك الروح التي سوف تبعث الحياة في التفكير الاجتماعي لقرنين على الأقل بعد ذلك، روح التقييد أو التدخل.

السيادة والمشاركة الوهمية

لما كان المجتمع يعتمد على الثقة المتبادلة، فالواضح أن تكون الخطوة التالية توضيح كيف يكون هذا ممكناً بدرجة معقولة، وهذا ينقل هوبز إلى نظريته في السيادة. بسبب عدم ميل الناس إلى الاجتماع، لا يكون ثمة أمل في أن نتوقع منهم أن يتفقوا تلقائياً على أن يحترم كل منهم حقوق الآخر، وإذا لم يفعلوا ذلك كلهم فمن غير المعقول أن يستغنى أى منهم عن المعونة الذاتية. ولا يمكن أن نتوقع بشكل معقول تنفيذ العهد إلا إذا كانت هناك حكومة قادرة على معاقبة عدم التنفيذ.

العهد بغير السيف ليست سوى الفاظ، ولا تملك قوة على توفير الأمن للمرء على الإطلاق^(٥). وروابط الكلمات أضعف من أن تلجم طموح الناس وجشعهم وغضبهم وغير ذلك من العواطف الجامحة، دون خوف من قوة قادرة على القمع^(٦).

يتوقف الأمن على وجود حكومة تملك القدرة على حفظ السلام وتطبيق العقوبات التي يحتاج إليها للحد من ميول الإنسان الاجتماعية والموجودة فيه بالفطرة. والدافع الفعّال الذي يحمل الناس على الاجتماع هو الخوف من العقاب ولا يمتد سلطان القانون إلا بالقدر الذي يصل إليه تنفيذه. أما مبلغ علاقة هذا الدافع بمعقولية تنفيذ العهد فأمر غير واضح تماماً. والظاهر أن هوبز كان يعنى أن العقل يوفر أساساً كافياً يقوم عليه التوافق المتبادل ولكنه أضعف من أن يعوض جشع الناس بصفتهم الجماعية. ومن حيث المضمون ترقى هذه النظرية إلى درجة ربط الحكم بالقوة، على الأقل يجب أن تكون القوة موجودة في الخلفية سواء استخدمت أو لم تستخدم.

ولتبرير القوة احتفظ هوبز بالحيلة القديمة عن العقد، وإن حرص على أن يستبعد ما يعنى أن العقد ملزم للحاكم. لقد وصفه على أن عهد بين الأفراد يتنازلون بمقتضاه عن المساعدة الذاتية ويخضعون لحاكم. وقرر الأمر على النحو التالي:

إنني أخول وأتنازل عن حقى فى أن أحكم نفسى، لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال، بشرط أن تتخلى له عن حقه وأن تخوله ما يقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها.. هذا هو جيل الوحش العظيم، أو الأخرى (على سبيل المزيد من الاحترام فى القول) جيل ذلك الإله الفانى الذين ندين له فى ظل الإله الخالد بسلامنا ودفاعنا^(٧).

ولما كان «الحق» المتنازل عنه هو مجرد استخدام القوة الطبيعية، وكانت «العهود بغير السيف ليست سوى النافذ» فلا يكون هذا عقداً إلا كاسلوب فى التعبير فحسب، إنه بالمعنى الصحيح خرافة منطقية تموض بما فى سيكولوجية الإنسان من الخرافة المضادة للاجتماع. لا شك أن ساعدته على أن ينقل فكرة الالتزام الأخلاقى إلى العلاقات الاجتماعية، وهذا أضاف إلى حجته قدراً طيباً من المقولية الظاهرية. فهو بالمعنى الدقيق يقول وحسب، إنه لكى يتعاون الناس يجب أن يفعلوا ما ينفرون من فعله، وإلا تعرضوا لعواقب كراهيتهم لها أعظم. ليس ثمة معنى آخر يكون هناك بمقتضاه أى التزام من الناحية المنطقية فى مذهب هوبز.

ويمكن تقرير فكر هوبز عن هذه النقطة، وربما بصورة أدق، بأن نستخدم المفهوم القانونى عن مشاركة بدلا من عقد، على غرار ما فعل فى كتابه «المواطنون»^(٨). فهو يحتاج لأنه لا يمكن أن يكون لجرد جمع من الناس حقوق ولا يمكن أن يتصرفوا؛ إن الذين يستطيعون أن يفعلوا هذا هم الرجال الفرديون، وهذه نتيجة يستتبعها افتراض أن أية هيئة جماعية هى مصطنعة فحسب، ومن ثم فالقول بأن هيئة من الناس تتصرف بصورة جماعية، يعنى هى الحقيقة أن فرداً ما يعمل باسم المجموعة كلها باعتباره وكيلها المفوض أو ممثلها، فإذا لم يوجد مثل هذا الوكيل قلن يكون للهيئة وجود جماعى أيا كان. ومن هنا يؤكد هوبز بمنطق كامل إذا سلمنا بمقدمته المنطقية، إن «الاتحاد» لا الرضا هو الذى يصنع مؤسسة، وإن الاتحاد يعنى خضوع إرادات الكل لإرادة الواحد. فالمؤسسة

ليست هي الواقع هيئة جماعية على الإطلاق ولكنها شخص واحد، هو رئيسها أو مديرها الذي يتعين قبول إرادته نيابة عن إرادة جميع أعضائها. وهذا يستتبع بالطبع أن المجتمع مجرد خرافة، من الناحية الظاهرة يمكن أن يعنى الحاكم فقط لأنه إذا لم يكن هناك حاكم فلن يكون هناك مجتمع، ويطبق هوبز هذه النظرية باستمرار على جميع المؤسسات، وفي رأيه أن أية نظرية أخرى تجعلها «مراقب دنيا من الكومنفولث»، «مثل ديدان في أحشاء إنسان طبيعي». الدولة قريدة فقط في أن ليس فوقها رئيس أعلى بينما توجد المؤسسات الأخرى بإذن منها.

استنباطات من المؤسسة الخيالية

هذه الفكرة عن المادة تستتبع بعضاً من أهم النتائج المميزة لهوبز. إن أية تفرقة بين المجتمع والدولة مجرد خلط، ويصدق الأمر نفسه على أية تفرقة بين الدولة وحكومتها، فإذا لم تكن هناك حكومة ظاهرة - أفراد لهم القدرة على تنفيذ إرادتهم - فلن تكون هناك دولة ولا مجتمع، ولكن يكون هناك بالمعنى الحرفي حشد من الناس «يغير رأس»، وإنهم لقلة من الكتاب أولئك الذين استمروا يعتقدون هذا الرأي على نحو ما فعل هوبز. ونستتبع الفكرة أيضاً أن أية تفرقة بين القانون والأخلاق خلط، ذلك أن ليس للمجتمع سوى صوت واحد يتكلم به وإرادة واحدة يستطيع فرضها، تلك هي إرادة الحاكم الذي يجعله مجتمعاً.

ولقد أحسن هوبز جداً إذ يدعو هذا الحاكم الذي يتحدث عنه «إلهاً فانيًا» ويجمع في يديه السيف والصولجان.

وهذه النظرية عن الهيئات المتحدة تكمن أيضاً في جذور مذهب الحكم المطلق عند هوبز، فعنده ليس ثمة خيار إلا بين السلطة المطلقة والفوضى الكاملة، بين حاكم قادر وعدم وجود مجتمع أيا كان. ذلك أنه لا وجود لكيان اجتماعي إلا عن

طريق السلطات التي ينشئها، وليس لأعضائه حقوق إلا بطريق التفويض. ومن ثم يجب أن تتركز في الحاكم كل السلطة الاجتماعية، والقوانين والأخلاق هي إرادته فحسب، وسلطانه غير محدود أو لا تحد منه سوى قدرته، وذلك لسبب طيب هو أنه لا وجود لسلطان آخر إلا بإذنه. وواضح أيضاً أن السيادة لا تقبل الانقسام والتحويل، ذلك أنه إما أن يكون سلطانه معترفاً به وتوجد دولة أو لا يكون معترفاً به وتوجد فوضى. وجميع سلطات الحكم الضرورية كإقامة العدل وإنفاذ القوانين واستخدام القوة وتنظيم هيئات الحكم الأدنى مرتبة. وأعنى هوبز السيادة تماماً من القيود التي تركها بودان قائمة بغير ترابط، ولكن عناصر التفكير عنده لا علاقة لها بالفوارق الطفيفة في السلطة السياسية الفعلية. كانت حجته تحليلاً منطقياً بحتاً.

وثمة جانب من نظرية هوبز هي السلطة ذات السيادة وضع عليها تأكيداً أقل ولكنه لم يكن غافلاً عنه، فالأعراض الجدل شدد على حقيقة أنه لا يمكن تبرير المقاومة للسلطة لأن التبرير يتطلب موافقة السلطة نفسها، غير أن هذا يستتبع كذلك أن المقاومة سوف تقع في الحقيقة حينما يخفق الحكم في توفير الأمن الذي هو السبب الوحيد في خضوع الرعايا، فالحجة الوحيدة في تأييد الحكم هي أنه في الحقيقة يحكم. ومن ثم إذا نجحت المقاومة وفقد الحاكم سلطته فإنه لا يعود، بصورة آلية، حاكماً ولا يعود رعاياه رعايا. وعندئذ يلجأون إلى مواردهم الفردية لحماية أنفسهم وقد يمنحون طاعتهم وبحق، لحاكم جديد يستطيع حمايتهم. لم يكن في نظرية هوبز مجال لأي ادعاء بالشرعية بدون السلطة، وهذا ما أغضب الملكيين، وهذه النتيجة المترتبة على نظريته واردة بأكبر قدر من الوضوح في «الوحش» وهو الوحيد من كتبه في السياسة الذي كتب بعد إعدام شارل وعندما «خطر بذهن» هوبز «أن يلزم داره» على حد قول كلارندون، ولكنه كان في جميع الأوقات معنى واضحاً تماماً تتم عن ميادته وسبق أن أشار إليها في كتابه «المواطنون»، على أساس مبدأ المنفعة يكون الحكم - أي حكم - أفضل من الفوضى. وكان يظن أن الأقرب إلى الاحتمال أن يكون الحكم الملكي أكثر

فعالية من أى نوع آخر، ولكن النظرية تصدق كذلك على أن حكم المحافظة على السلام والنظام، وعلى ذلك لم يلق المفكرون الذين جاعوا يمدده، صموية فى تطبيقها على شكل من الحكم، جمهورى أو برلمانى.

ولما كان الحكم ينحصر أساساً فى وجود سلطة مطلقة، فهذا يستتبع عند هوبز شأنه عند بودان أن الاختلاف بين أشكال الحكم ينحصر فى مكمن السيادة فقط، ليست هناك أشكال مشوهة من الحكم؛ فالناس يربطون الانحراف بمصطلحات من قبيل الطغيان أو حكم الأقلية لا لسبب سوى أنهم يكرهون ممارسة سلطة، تماماً كما يستخدمون مصطلحات تتم عن الموافقة، مثل الملكية، أو الديمقراطية، إذا أحبوا أيا منهما. هناك بالتأكيد سلطة مطلقة فى مكان ما فى كل حكم، والسؤال هو: من يملكها؟ وللسبب نفسه ليس هناك حكم مختلط ولا حكم محدود، نظراً لأن السلطة المطلقة لا تقبل الانقسام، لابد أن يكون لشخص ما القرار الأخير. وكل من له هذا القرار ويستطيع تنفيذه، يملك سلطة مطلقة. لعل الأدب السياسى لا يتضمن ما يوضح بصورة كاملة عجز شخص يؤمن بمذهب المنفعة عن الدخول فى روح عصر ثورى، من هذه الفصول التى يؤكد فيها هوبز أن جميع الحكومات التى تحافظ على النظام متشابهة فى النهاية. كان التطلع إلى مزيد من العدل والحق يبدو فى نظره اضطراباً فكرياً وحسب، وكانت كراهية الطغيان تبدو بالنسبة إليه إما تبخراً عاطفياً وإما تفاقاً للسلطة، وكان التحمس للحرية يبدو بالنسبة إليه إما تبخراً عاطفياً وإما تفاقاً صريحاً. إن وصف هوبز للحروب الأهلية فى الحوار المعروف باسم البهيموت أو «فريس البحر» Behemoth يجعلها مزيجاً غريباً من الشر والقباء. ولا علاقة لوضع مذهبه السياسى بفهم الطبيعة البشرية فى السياسة.

ليس ثمة سوى خطوة واحدة للانتقال من نظرية السيادة إلى نظرية القانون المدنى. فالقانون بالمعنى الصحيح للكلمة هو أمر ذلك الشخص... الذى يتضمن الأمر الذى يصدره سبب الطاعة^(١). وهو «بالنسبة إلى كل فرد من الرعية تلك القواعد التى أمرته الكومنولث شفاهة أو كتابة أو بأية علامة كافية أخرى عن

الإرادة، أن يستخدمها للفرقة بين الصواب والخطأ^(١٠)، وقد حرص على أن يوضح أن هذا التعريف يميز بشدة القانون المدني في الطبيعي، لأن الأول أمر يدعمه التنفيذ في حين أن الآخر من إملأ العقل. فقانون الطبيعة قانون بمعنى مجازي فقط؛ لأن جوهر القانون المدني هو جانب الأمر أو القمع فيه. ويوضح هوبز أن هذا هو الخلط في موقف كل من أنصار البرلمان ورجال القانون العام مثل كوك. فالأولون يتخيلون أن ثمة فضيلة ما هي رضا هيئة تمثيلية، ويتخيل الآخرون أن ثمة صحة في العرف، والحقيقة أن السلطة التي تتولى التنفيذ هي التي تجعل الأمر ملزماً، والقانون هو قانون من يملك السلطة. قد يسمح باستمرار بقاء العرب، ولكن رضا الصريح هو الذي يضاف على العرف قوة القانون. ومن السخف بصورة مزدوجة، خرافة كوك عن أن للقانون العام سبباً خاصاً به، وكذلك قد يستشير الحاكم البرلمان أو يسمح له بوضع التشريعات ولكن التنفيذ هو الذي يجعل منها قانوناً. ويفترض هوبز أن التنفيذ يحدث باسم الملك، ولكن ليس في نظريته ما يتعارض مع سيادة البرلمان بشرط أن تستطيع تلك الهيئة وضع القانون ومراقبة تطبيقه وتنفيذه. لقد أخطأ هوبز إذ ظن أنه يستطيع أن يدعم الملكية المطلقة ولكنه لم يخطئ في اعتقاده أن السلطة ذات الطابع المركزي بشكل ما، سوف تكون علامة رئيسية للدولة الحديثة.

ولما كانت القوانين تقرر فقط المبادئ المعقولة التي يمكن أن تقام عليها دولة، لهذا فهي ليست قيوداً على سلطة الحاكم وتبدو حجة هوبز كأنها منالطة، ولكن وراءها سبباً. فهو يقول إنه ما في قانون مدني يمكن أبداً أن يكون مناقضاً لقانون الطبيعة. قد تكون الملكية حقاً طبيعياً ولكن القانون المدني يعرف الملكية، وإذا قضى على حق معين فإنه شقطه عن أن يكون ملكية، وبذلك لا يعود يدرج تحت عنوان قانون الطبيعة. إن الذي يفيد الحاكم ليس قانون الطبيعة ولكنه قوة رعاياه. فالحاكم الذي يتحدث عنه هوبز تواجهه حالة ولا تواجهه نظرية، ولكن لا يمكن أن يكون هناك تقييد للقانون المدني في ميدان هذا القانون. لقد زالت كلية فكرة «بودان» عن قانون دستوري يحد من اختصاص الحاكم.

الدولة والكنيسة

وتصل نظرية هوبز في السيادة بعملية إخضاع الكنيسة للسلطة المدفعية إلى نهايتها، وهي العملية التي بدأت عندما أوصل مارسيليو بادوا الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية إلى نتيجته المنطقية. بالنسبة إلى رجل يؤمن بالمادية مثل هوبز، تصبح الروحية مجرد شبح، أي من وحي الخيال، هو لا ينكر وجود شيء مثل الوحي أو الحقائق الروحية، ولكنه صريح واضح في أنه لا شيء يقال بشأنها.

ذلك أنه بخفايا ديننا كما هو الشأن بالنسبة إلى أقراص الدواء للمرضى التي إذا ابتعت بكاملها كانت لها فضيلة الشفاء، ولكنها إذا مضغت فالفالب أن تلفظ ثانية دون أن يكن لها تأثير^(١).

كان يعتبر نفس الاعتقاد في الجواهر غير المادية خطأ رئيسياً مستمداً من أرسطو وروجه رجال الدين لما فيه منفعتهم هم، وهو الجانب الميتافيزيقي من ذل الخطأ الرئيسي الآخر، أي الاعتقاد بأن الكنيسة هي مملكة الرب ولذلك منحت سلطة خلاف سلطة الدولة. لا يزال هوبز يتظاهر بأن الاعتقاد لا يمكن فرضه ولكن التصريح به عمل سافر، ولذلك يدخل في نطاق القانون. ليس لحرية الاعتقاد مفعول تهماً إلى النتائج الخارجية، فكل المراعاة للاعتقاد واعتناقه، وشريعة الكتب الدينية، والعقيدة، وحكومة الكنيسة، كل هذه إن كانت لها أية سلطة فهي سلطة مخولة لها من جانب الحاكم، ونظراً لعدم وجود مستوى موضوعي للحقيقة الدينية، وجب أن يكون تقرير أي معتقد أو شكل من العبادة، فلا من أعمال الإرادة السيادية.

وعلى ذلك فالكنيسة عند هوبز مؤسسة فحسب. وعلى غرار أية مؤسسة يجب أن يكون لها رأس، والرأس هو الحاكم، إنها مجموعة من الناس اتحدوا في شخص حاكم واحد ولذلك لا يمكن تمييزها عن الكومنولث نفسه. فالحكم الزمني والروحي متماثلان. ولا يزال هوبز يعتقد مثل مارسيليو أن من واجب

الكنيسة ان تعلم، ولكنه يضيف أن أى تعليم لا يكون مشروعاً إذا رخص به الحاكم. وقرار الحرمان أو أية عقوبة كنسية أخرى إنما توقعه سلطة الحاكم. وإذا فالواضح - بالقدر الكافى وكما يستنتج هوبز - أنه لا يمكن وجود أى صراع بين القانون الإلهى والقانون البشرى، فالدين بأى معنى له شأنه، يخضع تماماً لسلطان القانون والحكم. من السهل أن يظن المرء أن الدين لم يكن مسألة ذات أهمية حيوية فى تجربة هوبز. كان يعزو إليه أهمية أخلاقية دونها عند مكيافيللى. فالرغبة فى حرية الضمير، كالرغبة فى الحرية السياسية، يبدو أنها تجلت فى ذهنه كدلائل فحسب على الاضطراب الفكرى، ولا بد أنه كان يجهل قوة معتقد دينى صحيح. وفى الوقت نفسه ظلت المسائل الكنسية بارزة إلى حد بعيد جداً فى نظراته السياسية، وخص لها ما يقرب من نصف «الوحش»، ومن هذه الناحية لا بد أن الفكر الإنجليزى تحرك بسرعة فيما بين عام ١٦٥٠ ونهاية القرن. وعندما كتب لوك بعد ذلك بأربعين عاماً، كان فى وسعه أن يفترض فصلاً بين المسائل السياسية والدينية، أبعد بكثير مما تخيل هوبز.

فردية هوبز

إن فلسفة هوبز السياسية هى أروع بنيان لا يحتمل المقارنة. أنتجته فترة الحروب الأهلية الإنجليزية. وهى مشهورة أساساً بوضوح الحجج المنطقى والاتساق الذى يلازمها منذ الفروض التى بدأت منها هذه الحجج، ولم تكن بأى معنى نتاج المشاهدة السياسية الواقعية. فالدوافع الفعلية التى تحرك الناس فى الحياة المدنية كانت فى نظر هوبز غامضة إلى حد بعيد، وغالباً ما كان تفسيره لشخصيات معاصرة باعاً على السخرية، ولم يتصور علم النفس على أنه نتاج المشاهدة، فهو لم يكن وصفاً للرجال على ما هم عليه بقدر ما كان إيضاحاً لما يجب أن يكونوا عليه فى ضوء المبادئ العامة. وهذا ما كان العلم يعنيه بالنسبة إلى هوبز - تركيب معقول للمركب عن طريق البسيط، كما تمثله الهندسة. وكان التقدير الناتج للحكم علمانياً كلية وقائمة على أساس المنفعة تماماً، وتختصر

قيمته فيما يعمل فقط، ولكن ما كان البديل هو الفوضى فلا يمكن الشك فيما سوف يختاره من يعتنق مبدأ المنفعة. ولم يكن وراء الاختيار إلا القليل من العاطفة. فمزايا الحكم ملموسة ويجب أن تؤول بصورة محسوسة إلى الأفراد، هي صورة سلام ودعة وأمن للأشخاص والملكية. وهذا هو الأساس الوحيد الذي يقوم عليه تبرير الحكم أو حتى وجوده. فالخير العام، شأنه شأن الإرادة العامة، هو من وحى الخيال؛ هناك أفراد فحسب يرغبون في أن يعيشوا وينعموا بالحماية لوسائل الحياة.

هذه الفردية هي العنصر الحديث تمامًا في كتابات هوبز والاحترام الذي ظفر به بأكبر قدر من الوضوح، من جانب العصر التالي. فبعد هوبز بقرنين بدت المصلحة الذاتية في نظر معظم المفكرين دافعًا أشد وضوحًا من التزهد عن الغرض، وبدت المصلحة الذاتية المستتيرة علاجًا للأدواء الاجتماعية أكثر قابلية للاستخدام من أي شكل من العمل الجماعي. وسلطة الحاكم المطلقة - وهي نظرية يرتبط بها اسم هوبز بوجه أعم - كانت حقًا المكمل الضروري لفرديته. فيما عدا أن يكون هناك رئيس ظاهر يقدم له الناس الطاعة ويستطيع فرضها إذا دعت الضرورة، فإن هناك بشرًا فرديين فقط، كل منهم تحركه مصالحه الخاصة. ليس ثمة مكان وسط بين البشرية ككوم رملى من كائنات منفصلة. وبين الدولة كقوة خارجية تحافظ على تماسكها بصورة معرضة للتهديد، وذلك عن طريق العقوبات التي تكمل بها الدوافع الفردية. تختفى كل الأنواع المختلفة من الجمعيات أو يسمح بها بعين الريبة وعلى مضض على أنها تحمل تهديدًا لسلطة الدولة، إنها نظرية طبيعية بالنسبة إلى عصر رأى تحطم مثل هذا العدد الوفير من الجمعيات التقليدية ومؤسسات الحياة الاقتصادية والدينية. ورأى فوق كل شيء ظهور دولة قوية أصبح نشاطها المميز لها وضع القانون. وهذه الاتجاهات - زيادة السلطة القانونية والاعتراف بالمصلحة الذاتية على أنها الدافع المسيطر في الحياة - كانت أوسع الاتجاهات انتشارًا في الأزمنة الحديثة. أما أن هوبز جعلها مقدمات مذهبه المنطقية وتابها بمنطق لا يرحم فهذا هو القياس الصحيح لفراسته الفلسفية وعظمته كمفكر سياسى.

هوامش الفصل الثالث والعشرون:

(١) نشرت مقالتيْن لهوبز، ربما بدون موافقته، وذلك في عام ١٦٥٠ وكنهما كُتبتا عام ١٦٤٠ تحت عنوان Human Nature و De corpore politico. قد نُشر هـ. تونيز المؤلف بأكمله تحت عنوان De Elements of Law Natural and Politic عام ١٩٢٨. كما نُشر كتاب الطبعة الثانية عام ١٦٤٢ باللغة اللاتينية عام ١٦٤٢؛ الطبعة الثانية ١٦٤٧. الطبعة الإنجليزية عام ١٦٥١. ونُشر De Leviathan عام ١٦٥١.

Leviathan, ch. 11. (٢)

De cive, ch. 2, 1; English Works (ed. by Molesworth), Vol. II, p. 16. (٣)

Leviathan, ch. 14. (٤)

Leviathan, الفصل ١٧. (٥)

شرح، الفصل ١١. (٦)

المصدر السابق، الفصل ١٧. (٧)

الفصلان ٥، ٦. (٨)

De cive, ch. 14, 1. (٩)

الوحش، الفصل ٣٦. (١٠)

المصدر السابق، الفصل ٣٧. (١١)

(مراجع مختارة)

- Hobbes And His Critics: A Study in Seventeenth Century Constitutionalism. By John Bowle. New York, 1952.
- Thomas Hobbes's Mechanical Conception of Nature. By Frithof Brandt London, 1928.
- Thomas Hobbes as Philosopher, Publicist, and Man of Letters. By George. E.G. Gatlin. Oxford, 1922.
- The Social and Political Ideas of some Great Thinkers of the Sixteenth and Seventeenth Centuries. Ed. by F.J. C. Hearnshaw. London, 1926. Ch. 7. Hobbes. By John Laird, London 1934.
- "Hobbes and Hobbism", By Sterling Lamprecht. In the Am. Pol Sci. Rev., Vol. XXXIV (1940), p. 31.
- Hobbes. By Richard Peters. Baltimore 1956.
- Hobbes. By Sir Leslie Stephen. London, 1904.
- The Political Philosophy of Hobbes, Its Basis and Its Genesis. By Leo Strauss.
- Eng. trans. from the German manuscript by Elsa M. Sinclair. Oxford, 1936.
- Thomas Hobbes, der Mann und der Denker., By Ferdinand Thonnie. 2nd ed. Stuttgart, 1922.
- The Political Philosophy of Hobbes; His Theory of Obligation. By Howard Warrender. Oxford, 1957.

الفصل الرابع والعشرون الراديكاليون والشيوعيون

ينتمى فكر هوبز السياسى فى جوهره إلى دائرة المعرفة أو العلم، ويرغم أن المراد منه التأثير فى سير الأحداث لمصالح الملكيين. إلا أن ما كان له من أثر من هذا النوع كان يسيراً أو معدوماً؛ وباعتباره مذبذباً لأنواع الولاء التقليدى وعرضاً للأناية المستنيرة، أسهم على المدى الطويل فى ظهور ليبرالية أشد تطرفاً (راديكالية) من أى ليبرالية فى حدود السياسة العملية فى القرن السابع عشر. وفى الوقت نفسه يمكن أن نرى فى الديمقراطية الشعبية اليسارية التى ظهرت خلال الحروب الأهلية، شيئاً من المذهب الفردى الراديكالى الذى استخدمه هوبز كمصادرة فلسفية. لم يكن السبب فى هذا بالطبع أن الراديكاليين تعلموا من هوبز، ولكن كلا الطرفين كان معنياً بالتغيير الاجتماعى والفكرى الذى ارتفع فوق متسوى الأحزاب والمصالح العاجلة. كان حل المؤسسات التقليدية وما ولده من ضغط اقتصادى، حقائق لا نظريات. لقد حول هوبز الأثرة إلى مصادرة تقوم عليها فلسفة اجتماعية. ولكن الظروف التى جعلت الفردية وجهة نظر لا مهرب منها، ظروف كانت قائمة بما لها من حق فى هذا. فالاعتقاد بأن المؤسسات الاجتماعية والسياسية لا يبرزهما إلا كونها تحمى المصالح الفردية وتحافظ على الحقوق الفردية. هذا الاعتقاد برز تحت ضغط الظروف التى أصبحت أولاً ذات

تأثير فعال في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، ولكنها ثبتت أيضاً وأصبحت أشد فعالية في القرنين التاليين.

لم يكن الدور الذي لعبه النقاش الشعبي في الحروب الأهلية الإنجليزية أقل جواربها أهمية وشأناً. فهي تبين أول ظهور للرأى العام باعتباره عاملاً مهماً في السياسة. كان حجم الكتابات الجدلية العرضية ضخماً فوق كثيراً مثيله الذى أسفرت عنه الحروب الدينية الفرنسية وإن لم يكن الأخير صغيراً⁽¹⁾.. وكان معظم هذا النقاش وبمعنى واسع، فلسفياً، وتناول على الأقل الأفكار العامة - اللاهوتية والدينية والأخلاقية - وتطبيقها على الحكم. فقد كشف عن المساوىء، وناقش الدستور، وأدلى بالحجج المؤيدة والمعارضة للتسامح الدينى، وهاجم أو دافع عن حكومة الكنيسة وبحث علاقتها بالسلطة المدنية، وطالب بكل شكل من أشكال الحرية المدنية أو أنكره، واقترح فى وقت أو آخر معظم الأساليب السياسية التى جربتها الحكومات الديمقراطية منذ ذلك الوقت. هذا النقاش على صورة المنشورات، كان أول تجربة كبيرة فى التربية السياسية الشعبية، تستخدم المطبعة كجهاز الحكم عن طريق النقاش. ومهما تكن الأفكار غامضة أو تقتصر إلى التمسك المنتظم، فقد استخدمت على الأقل لتشجيع فى حياة جمهور الناس السياسية قدرًا من التوجيه الذكى. فالأفكار والتطلعات التى انتشرت فى صفوف أعداد كبيرة من الإنجليز، لم يقتصر أهميتها على النتائج التى استطاعت تحقيقها على الفور.

من بين حركات الفكر السياسى الشعبى هذه، لم تكن هناك حركة أشد إثارة للاهتمام أو أكثر أهمية من الراديكالية الديمقراطية التى ظهرت عند المجموعة المعروفة باسم أنصار المساواة Levellers. من ناحية الدين كانوا يندرجون فى صفوف المستقلين، وعلى غرار هذه الطائفة بوجه عام، كانوا يحبذون التسامح الدينى ومعارضون أى شكل أسقفى أو مشيخى لحكم الكنيسة. ويرغم أن الجماعة لم تكن ثابتة وكانت محدودة جداً من ناحية تكوينها، إلا أنها كونت لوقت

قصير فيما بين عامي ١٦٤٧، ١٦٥٠ شيئاً شبيهاً بحزب سياسي حقيقي لديه فكرة مقررة عن الأهداف السياسية التي تتوخاها «الثورة»، ومشروع لإعادة تسوية الدستور وفق خطوط ليبرالية تعتمد على مجموعة معرفة تعريفياً طيباً، من المعتقدات السياسية الشائعة. أخفقت الجماعة في كل أغراضها ولكنها كانت تمثل بوضوح عجيب أساليب الفكر والجدل التي سوف تميز الليبرالية الثورية في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر. ورسمت بصورة قاطعة نوعاً، الخطوط التي تفصل بين ليبرالية الطبقات الأقل امتيازاً من الناحية الاقتصادية وليبرالية الأغنياء المحافظة أو مذهبهم الحر.

وفي الوقت نفسه ظهرت في صفوف الثوريين مجموعة أخرى هي الحفارون Diggers الذين أطلقوا على أنفسهم أحياناً اسم أنصار المساواة الحقبة The True Levellers ولم يتميزوا في ذلك الوقت بشكل واضح جداً عن المجموعة الأكبر منهم عدداً. من الناحية العددية لم يكن يعدت تماماً بالحفارين، وجاءت جميع بياناتهم المكتوبة أو جميعها تقريباً من قلم رجل واحد هو «جيرارد وينستاتلي» لكن يبدو أنهم من حيث الغرض والنظرة، كانوا مختلفين تماماً عن الجماعة التي تفوقهم عدداً. ذلك أنه بينما كان أنصار المساواة مبكراً عن ديموقراطية راديكالية تعتنقها الطبقة الوسطى وذات أهداف سياسية، فالأسهل تصنيف الحفارين على أنهم بداية الشيوعية الطوباوية أي الخيالية نظراً لأنهم اعتبروا الإصلاح السياسي سطحيّاً إلا إذا استطاع تصحيح ما ينطوي عليه النظام الاقتصادي من ضروب التفاوت. ويبدو أن أنصار المساواة خرجوا بصفة خاصة من الفريق الأقل ثراء من الطبقة الوسطى في حين أنه ربما كان الحفارون من أعضاء الطبقة التي هبط بها الضيق الاقتصادي إلى صفوف المعدمين. وعلى أية حال يقول وينستاتلي إنه أصيب بالإفلاس في النشاط التجاري بسبب «فن الغش في الشراء والبيع» يمكن اعتبار الحفارين على أنهم يمثلون أول ظهور لفلسفة اجتماعية بروليتارية. والغرض من الفصل الحالي تفحص هذين الطرازين من الراديكالية في أوائل عهدها.

أنصار المساواة

سارت حركة الدعوة إلى المساواة مجراها خلال فترة زمنية محدودة نوعاً وارتبطت بمهزلة معين من الحروب الأهلية ساعد على تحديد أغراضها كحزب. كان نجاح حملة كرومويل ضد شارل قد خلق بنهاية عام ١٦٤٦ مثلثاً سياسياً تعين أن تخرج منه تسوية للثورة. فالملك الذي هُزم ولكن لم يتحطم، كان ما يزال في وسع أن يمل في أن يبت الشقاق في الشيع المتعددة التي يتكون منها أعداؤه. والبرلمان - وقد أفرغه قليلاً النجاح الذي أحرزه وتردد بشأن ما يفعله بسيادته التي ظفر بها حديثاً - كان تحت زعامة أكثر إهتماماً بإقامة النظام المشيخي منها بتفويض أي مشروع معين للإصلاح السياسي، وأخيراً، وهو الأهم، فجيوش كرومويل الذي أحرز النصر لم تكن لديه نية السماح للملك أو المشيخيين أن يقتطفوا الثمار. وهي لعبة الدبلوماسية المتقلبة وهي اللعبة التي جاءت في أعقاب ذلك، لعب شارل من أجل شوب حرب أهلية جديدة، ولعب البرلمان ليتخلص من الجيش وليكون حراً في تصرفه. ولم يكن في وسع الجيش وهو الوحيد الذي يملك أية قوة حقيقية، أن يضع حداً للاضطراب في أية لحظة كما فعل بعد ذلك بثلاث سنوات، ولكن الزعيمين كرومويل وزوج ابنته إيرتون، كانا يستشعران نفوراً مخلصاً من الدكتاتورية العسكرية وساورهما شك عميق بشأن أفضل الطرق لإضفاء شكل دستوري على الثورة. ولقد كانا من التردد بحيث عرضا نفسيهما في عام ١٦٤٧ لخطر وقوع تمرد في الجيش، أما عامة الجند وكانوا على بيئة من أن الملك أو البرلمان لا يمكن الثقة بهما، فقد تملكهم الخوف من أن يبيع كرومويل أيضاً بثمن بخس الإصلاحات التي كانوا يأملونها من الثورة. في ظل هذه الظروف ظهر أنصار المساواة، أولاً كحزب راديكالي في صفوف الجنود العاديين، الساخطين على خطة الإصلاح الحذرة والمحافضة التي أعلنتها ضباطهم. والمدافعين عن برنامجهم المتطرف الذي يتضمن النتائج التي يتعين أن تحققها الثورة.

وبصورة تلقائية تمامًا ظهرت إلى الوجود لجان، في فوق الجيش، تشبه بشكل غريب المجالس (السوفييتات) التي ظهرت في الجيش الروسي عام ١٩١٧ وطالبت هذه اللجان بتصيب في رسم السياسات التي يجب اتباعها، ومن حسن الحظ أنه جرى الاحتفاظ ببيان يسجل كلمة فكلمة المناقشات التي دارت بعد ذلك في مجلس الجيش بين ممثلي الضباط بقيادة كرومويل وإيرتون، وممثلي الضمق الذين كانوا يحفظون عيلى ما يظهر بالعطف والتأييد من جانب عدد قليل جدًا من كبار الضباط^(٦). وقبل وبعد هذه الواقعة في الجيش ظهر عدد من الأكراسات كتبها بوجه خاص زعماء حزب المساواة، جون ليلبيرن وورقشارد أوفرتن، توضح كلا من أهدافهم العملية والفلسفة السياسية التي يعملون على أساسها^(٧).

وكانت المساجلات التي دارت في مجلس الجيش مثيرة للاهتمام وعلية بصورة غريبة لأنها تعيد إلى الحياة معادلات فعلية انتهت منذ ثلاثة قرون تقريبًا. إنها تسمح بلمحة نلقى على عقول مجموعة من إنجليز في مركز وضع من صفار التجار وأرباب الحرف والفلاحين الذين تكن منهم الجنود العاديون في جيش كرومويل. وهى تبين ما حسب هؤلاء أنهم يحاربون من أجله، والصدام الحتمى بين أفكارهم وأفكار الطبقات المؤسرة التي يمثلها ضباطهم. كان خطر تمرد خطير حقيقياً. وفي نوفمبر من عام ١٦٤٧ تحرك كرومويل بسرعة وعنف لإعادة النظام وسرعان ما صمم بعد ذلك وعلى مسؤوليته على ألا يجرى مفاوضات أخرى مع شارل. وكان لهذا القرار أثر بعيد في استعادة ثقة المجموعة الرئيسية بالجيش. وفي الشطر الأخير من عام ١٦٤٨ عاد أنصار المساواة إلى الظهور كحزب مدنى ولكن أهميتهم انتهت عندما التزم الضباط بصفة قاطعة بسياسة قمع في النصف الأولى من عام ١٦٤٩.

كان جون ليلبيرن زعيم أنصار المساواة الرئيسى، النموذج الكامل لمثير الفتن الراديكالى. وإذ لم يتوقف في الدفاع عن «حقوقه» وفي الهجوم على المساوى،

اشتبهك في مرحلة أو أخرى من حياته العملية. في صراع مع كل فرع من فروع الحكم: مجلس اللوردات، مجلس العموم، مجلس الدولة، وضباط الجيش. كان أميناً ولا يهاب أحداً، ولكنه كان أيضاً نزاعاً إلى العراك والشك؛ ففى مرتين خلال حياته، فى عام ١٦٤٩، ١٦٥٣ كان بطل محاكمة سياسية مثيرة ظفر فيها بالبراءة بأن استشار العطف الشعبى من فوق رأس المحكمة. كان تأثير ليلبيرن راجعاً بصفة خاصة إلى قدرته على إبراز نفسه كرمز للحريات الشعبية: «حيث دار الجدل بين الآخرين حول حق كل من الملك والبرلمان، تحدث هو دائماً عن حقوق الشعب». كحزب لابد أن كان أنصار المساواة مجموعة صغيرة نسبياً مستمدة من ذلك الفريق من الطبقات الفقيرة الذى كان تفكيره ذا اتجاه سياسى أكثر من سواء، ولم تجتذب مشروعاتهم الأعين من ملاك الأراضى. ولا مواطنى لندن من أهل الثراء. أجل، لقد أخفقوا فى كل الجوانب، أولاً فى السيطرة على جمهور الجيش بعد استعادة الثقة فى الضباط، وثانياً فى حمل الضباط على تأييد إصلاحاتهم المتطرفة، وثالثاً فى أن يكون لهم وزن كاف فى أى مكان بحيث يؤثرون فى البرلمان. إن أنصار المساواة يثيرون الاهتمام لا بسبب أى شيء استطاعوا عمله ولكن لأن أفكارهم استبقت من نواح كثيرة كلا من أيديولوجية وبرنامج الراديكالية الديمقراطية التى ظهرت فيما بعد.

حق الوراثة للرجل الإنجليزي

الواضح أن اسم «الداعى إلى التسوية» أى نصير المساواة، كان كنية قصة بها أن تعنى أن الحزب كان يسعى إلى القضاء على الفوارق فى المركز الاجتماعى والمرتبة السياسية بل والملكية، وجعل الناس جميعاً على قدم المساواة. ولقد فسر عدو لهم حججهم على النحو التالى:

وإذ رأوا أن جميع الناس هم بالطبيعة أبناء آدم، ومنه استمدوا شرعاً ملكية وحقوقاً وحرية طبيعية، لذلك فإن إنجلترا وجميع الشعوب الأخرى، وجمع

الأفراد بصفتهم الشخصية في كل شعب، وبرغم اختلاف القوانين والحكومات، والمرتبات والدرجات، يجب أن يكونوا أحراراً على السواء، وأن يمنحوا حرياتهم الطبيعية، وينعموا بحقوق البشر وامتيازاتهم الطبيعية التي هم الورثة لها، وبهذا فالعامة يحكم ما لهم من حق، متساوون مع السادة. ذلك أن جميع الناس يحكم مولدهم الطبيعي قد ولدوا متساوين ومتشابهين، لهم نفس الملكية والحرية والتحرر، ولما كان الرب قد دفع بنا على يد الطبيعة إلى هذا العالم، ولكل واحد منا حرية وملكية طبيعية بالفطرة، فإن علينا أن نعيش هكذا متساوين ومتشابهين في التمتع بالحق الموروث والامتياز^(١).

كان صاحب هذا الوصف متحيزاً بصورة أكسبته سمعة سيئة. فليس في أقوال أنصار المساواة أقل دليل على أن «الملكية» المتشابهة التي أرادوها كانت تتضمن التسوية في الملكية أو في المميزات الاجتماعية. كانوا يعترضون على الامتياز السياسي من جانب النبلاء، وعلى المزية الاقتصادية عن طريق الاحتكارات في التجارة أو الاحتكار المهني الذي نعم به المحامون، ويبدو أن الاعتراض كان موجهاً فقط لا غير إلى الامتياز الذي يسانده القانون وليس إلى تفاوت اجتماعي أو اقتصادي بصفته هذه. إن المناقشات التي أوردتها «وثائق كلارك» مليئة باحتجاجات واضح أنها مخلصة، بأن المقصود لم يكن شن الهجوم على الملكية، فالمساواة التي كانوا يسمون ورائها مساواة أمام القانون ومساواة في الحقوق السياسية وخاصة بالنسبة إلى أصحاب الملكيات الصغيرة. أجل، يبدو أن أنصار المساواة فهموا بوضوح جدير بالاعتبار وجهة نظر الليبرالية الديمقراطية الراديكالية، التي هي في فلسفتها فردية النزعة بدلاً من أن تكون اشتراكية، وسياسية بدلاً من اقتصادية في أهدافها.

ويبدو أن أساس هذه النزعة الفردية اعتقاد عقلى بأن حقوق البشر الأساسية واضحة بذاتها. فبالنسبة إلى الوقت الذي ظهر فيه أنصار المساواة وصلتهم الواضحة بالنزعة الاستقلالية، كانت الحجج الواردة في «وثائق كلارك» وهي

الكراسات، قليلة الاعتماد بصورة تدعو إلى الدهشة، على الاختيارات الدينية أو الاستشهاد بالسند المستمد من الكتاب المقدس، والواقع اعترض خصومهم أحياناً قائلين إن أنصار المساواة كانوا قليلي الاحترام جداً للوحى فى الدين أو للعرف فى القانون والحكم ولكنهم أرادوا أن يقيسوا كلا الأمرين بما هو طبيعى ومعقول.

وبمثل ما يفعلون فى مسائل الدين والضمير يهريون من الكتاب المقدس وما يكشف عنه من حقائق خارج نطاق الطبيعة، فيقولون إن الإنسان لا يسأل عن مخالفتها وإنما يسأل فقط عن الأخطاء ضد نور الطبيعة والعقل السليم، كذلك يفعلون الشئ نفسه فى الحكم المدنى وأمور هذه الحياة، فلا يتقيدون بقوانين الممالك ودساتيرها، وتحكمهم قواعد تتمشى مع الطبيعة والعقل السليم^(٥).

ربما تؤيد الاتهام جمل كثيرة تقش من كراسات ليلبيرن والمتأخرة منها بوجه خاص؛ فقد أكد فى عام ١٦٤٦ أن الناس لمجرد كونهم أطفال آدم هم «يحكم الطبيعة مساوون ومتشابهون جميعاً من حيث القوة والكرامة والسلطة والجلالة، ونتيجة لهذا لا تمارس كل السلطة المدنية» إلا بتقريرها أو منحها، أى بالاتفاق والرضا والمتبادل ... ، لخير كل فرد رفاهيته» وبعبارة موجزة تستمد الحكومات سلطاتها العادلة من رضا المحكومين، بمعنى الرضا من جانب كل مواطن، ولقد قدم أحد ممثلى الفرق فى الاجتماع مع الضباط واحداً من أجمل التأكيدات لهذا المبدأ:

وفى الحقيقة أظن أن لأفقر شخص فى إنجلترا أن يحيا الحياة التى يحياها أكبر شخص، وعلى ذلك حقاً أحسب أنه ينبغى لكل رجل يريد أن يعيش فى ظل حكومة أن يضع نفسه أولاً ومرضاه فى كنف تلك الحكومة، وأظن أن أفقر رجل فى إنجلترا غير ملزم على الإطلاق، وبالمعنى الدقيق، بالحكومة التى لم يكن له صوت فى الخضوع لها^(٦).

يجب التسليم بأن من المحتمل أن تكون حجة أنصار المساواة مضطربة قليلاً من ناحية «حق الموروثة» الذى طالبوا به، فقد يتكون من حريات الإنجليز

التقليدية المتضمنة في القانون العام أو «العهد الأعظم»، أو قد يكون هو حقوق الإنسان الكلية العامة. وعلى غرار أي مهيج خبير، كان ليلبيرن يلجأ إلى كل ما يدعم قضيته في ظل الظروف القائمة - مجلس العموم ضد مجلس اللوردات، «العهد الأعظم» ضد القانون العام، والعقل ضد هذه جميعاً. فما دامت تشيد سابقة أو يفيد حق تقليدي، لم تكن ثمة حاجة إلى الدخول في التجريدات. ولكن عموماً كان من المستحيل تماماً على حزب يدعو إلى إصلاح المتطرف أن يستند إلى العرف. فقد لاحظ وليام والوين في عام ١٦٤٥ :

ليس «العهد العظيم» (يجب أن تلاحظ) إلا جزءاً من حقوق الشعب وحرياته، فهو ليس أكثر مما أنتزعته أسلافنا بالكثير من المجاهدة والكفاح وبإراقة دماهم. من مخالف أولئك الملوك الذين قهروا الشعب بالقوة وغيروا القوانين في حالة عبودية عن طريق القهر^(٧).

وفي عام ١٦٤٦ دعا ريتشارد أوفرتون «العهد الأعظم» شيئاً حقيقياً، وأخرج الحجة تماماً من مجال العرف.

لقد وقع الاختيار عليك (البرلمان) لتحقيق خلاصنا ونهتينا الحرية الطبيعية والعادلة التي تتفق مع العقل والعدل المشترك، إذ رغم كل ما كان عليه أسلافنا أو كل ما عملوه أو عانوه، أو أرغموا على الإنعاس له، فتحن رجال العصر الحاضر ويجب أن تتحرر تماماً من كل أنواع الابتزاز والمضايقة أو وكانت التفرقة بين الحق الاعتيادي والطبيعي مثار النزاع بين إيرتون وممثلي الفرق. ولقد أثار عقل إيرتون القانوني ما اتسم به الادعاء من افتقار إلى التحديد :

إذا لجأتم إلى قانون الطبيعة فقط، فلن يكون لكم بحكم قانون الطبيعة حق في هذا البلد أو في أي شيء آخر يزيد عما لي من حق^(٨).

إن ما يجعل من حق ملكاً في هو «القانون في الحقيقة ومن الناحية المدنية». كان نصير المساواة يحتاج بأن القانون الظالم ليس قانوناً على الإطلاق.

والظاهر المثير للاهتمام والذي يميز فلسفة أنصار المساواة الشكل الجديد الذي أضفته على الأفكار القديمة من الحق الطبيعي والرضا. فقد فسروا قانون الطبيعة على أنه يمنح البشر حقوقاً فطرية لا يمكن نقلها منهم، ولا تود المؤسسات والسياسية إلا لحمايتها، وفسروا الرضا بأنه عمل فردي من حق كل فرد أن يقوم به لنفسه. وأكدوا، بمثل ما أكد هوبز تقريباً وأن افتقروا إلى وضوحه المنتظم، أن المبرر الوحيد للمجتمع لتحقيق المزايا الفردية. لو أنهم طوروا فكرة العقد المتضمنة في فكرتهم عن الرضا، لكانت شبيهة بصورة واضحة، شأنها شأن فكرة هوبز، بعقد اجتماعي يستمد المجموعة الاجتماعية من أفراد يتحدثون من أجل تحقيق منافع متبادلة، وليست شبيهة بالشكل القديم من العقد بين الملك والجماعة. فمن الفرد وحقوقه يتكون الأساس الذي يقوم عليه البنيان الاجتماعي كله. وكما في الفلسفة الاجتماعية المميزة الليبرالية الراديكالية، يكمن المبرر الوحيد للتقييد في حقيقة أن التقييد نفسه يسهم في الحرية الفردية.

الإصلاح المعتدل والراديكالي

كانت خطة الإصلاح السياسي التي تبناها أنصار المساواة تتفق اتفاقاً غريباً مع مبادئ فلسفتهم السياسية. فقد كانوا يشكلون كما قيل، الجناح اليساري من الثوريين في جيش كرومويل، وأحسنت تحديد مركزهم الاختلافات بينهم وبين الخطط الأقرب إلى الروح المحافظة والتي وضعها الضباط، في عام ١٦٤٧ كانت الثورة حقيقة واقعة وكان واضحاً أن من الضروري الوصول إلى تسوية دستورية. وكان هناك اتفاق أساسي بين المعتدلين والراديكاليين (المتطرفين) حول نقاط كثيرة، أو كان الخلاف متعلقاً بالتفاصيل أكثر منه بالمبدأ. كان كلا الجانبين يرغب في إزالة أسوأ المساوئ إلى سبق أن سببت الحرب بين الملك والبرلمان. وكان الاختلاف الجوهرى يكمن في حقيقة أن الضباط كمجموعة، خرجوا من صفوف الأعيان من ملاك الأرض وأرادوا تسوية تترك السلطة السياسية في

أيدي تلك الطبقة بوجه خاص، وإن كان من الإنصاف فقط القول بأن مشروعهم تضمن إصلاحات ديمقراطية كثيرة لم تتحقق في إنجلترا في القرن التاسع عشر. ومن جهة أخرى كان أنصار المساواة وجنود الفرق من ذوي الملكيات الصغيرة وهم الطبقة التي كان أكبر الاحتمال أن تصاب بالخراب بفعل الحرب، وعلى ذلك أرادوا تسوية تفرق بصورة كاملة بقدر الإمكان بين الحقوق السياسية والحقوق الملكية. ونتيجة لهذا وقف الضباط برياسة كرومويل وإيرتون، إلى جانب تسوية تحدث أقل قدر ممكن من التغييرات في الدستور التاريخي، بما يتفق مع إنقاذ ثمار الحذب كما فهموها، وأراد أنصار المساواة انتهاز الفرصة لإجراء تغييرات حاسمة موجهة نحو ما اعتبروه ترتيباً عادلاً ومعقولاً، دون احترام كثير للتقاليد.

تعلمون أن قوانين هذا الشعب لا تليق بشعب حر، وتستحق أن تكون من أولها إلى آخرها موضع البحث والحوار الجاد وجعلها تتماشى مع العدل العام والعقل السليم اللذين ينبغي أن يكونا شكل كل حكم وحياته^(١٠).

كان واضحاً في الاجتماعات التي عقدت بين الضباط وممثلي الفرق، أن كرومويل أذهلته ضخامة وجدة التغييرات المقترحة، فعلى قرار الكثيرين من الثوريين الناجحين كان في قرارة نفسه محافظاً، وعلاوة على هذا كان يعرف خيراً من أنصار المساواة، كيف كان من الأمور غير العملية في ظل الظروف القائمة، محاولة تطبيق مذهب يتكون من مبادئ مجردة.

وقبل بدء الهياج في صفوف الجنود، أعد مجلس الضباط وثيقة تدعى «رؤوس المقترحات»^(١١) وتتضمن معالم سلسلة من القوانين اقترح أن ينقد بها البرلمان التغييرات التي أحدثها الثورة. وكان «اتفاق الشعب» الذي وضعه الجنود وجاء به ممثلوا الفرق إلى مجلس الجيش، اقتراحاً مضاداً يرسم معالم شكل الحكم الذي أراده أنصار المساواة. وافقت كلتا المجموعتين على وجوب ضمان حرية البرلمان، وتأييد الاجتماعات المتكررة، وإعادة توزيع المقاعد لتحقيق مزيد من المساواة في

التمثيل. فضلاً عن هذا انضمت كلتا هما على أن تكون للبرلمان الرقابة على الموظفين التنفيذيين بما فيهم قواد الجيش والبحرية، وأن قنع الضباط بأن يجعلوا هذا ترتيباً مؤقتاً لمدة عشر سنوات في حين جعله أنصار المساواة جزءاً دائماً من دستورهم. واتفق كلا الجانبين على سياسة من التسامح الديني إلا بالنسبة إلى الكاثوليك، وأرادوا إزالة مساوئ محددة في تطبيق القانون، ويقبول هذه التغييرات كان الضباط على استعداد لإعادة حقوق الملك وحرية الشخصية، وإن لم يكن هذا نقطة رئيسية بالنسبة إليهم وعدلوا عنه بعد ذلك بوقت قليل. كان بعض أنصار المساواة على الأقل جمهوريين بصفة قاطعة واعتقدوا «أن الملكية أصل كل أنواع العنف»^(١٢) ولكن يبدو أن إلقاءها لم يكن نقطة رئيسية في برنامج الحزب. كان النظام الجمهوري وسيلة بدلاً من غاية، في مشروعاتهم للحكم.

على أن وراء هذا القدر الكبير نوعاً من الاتفاق على الوسائل، اختلافاً جذرياً في الفلسفة السياسية. كان أنصار المساواة يريدون استقلال البرلمان لا بسبب حرياته التقليدية ولكن لأنه كان ممثل الشعب. لم يكن ثمة شك في أذهانهم في أن الشعب وليس البرلمان هو صاحب السيادة، وأن البرلمان يملك سلطة مفوضة بحثة. وتمثلياً مع الفردية الواضحة التي تميزت بها نظريتهم في الحقوق الطبيعية، تصوروا أيضاً أن البرلمان يمثل البشر الفعليين الذين يتكون منهم الشعب ولا يمثل الشركات والمصالح الراسخة وحقوق الملكية أو المركز. هذان المظهران من فلسفتهم السياسية - سلطة البرلمان المفوضة وحق كل إنسان في الموافقة على القانون عن طريق ممثليه - هما الأسس التي عليه أقاموا الأجزاء الرئيسية من برنامجهم الراديكالي.

ومن ثم فبينما أزداد أنصار المساواة والضباط مساواة التمثيل في البرلمان كانت لم أفكار مختلفة اختلافاً أساسياً عما تعنيه المساواة. فاقترح الضباط إعادة توزيع المقاعد على أساس نسبة الضرائب التي تدفعها الدوائر الانتخابية بينما

أراد أنصار المساواة أن تكون المساواة حسب عدد السكان، وكانت فكرة المحافظة بدرجة أكبر والتي هي بالتأكيد أقرب إلى الفكرة التاريخية عن البرلمان، تنظر إلى تلك الهيئة على أنها تمثل مصالح هي ملكية الأرض أو العضوية في شركة يسمح فيها بالاتجار، وقرار إيرتون هذه الفكرة بوضوح كبير، فقال إنه ليس للرجل حق في التصويت إلا إذا كانت له «مصلحة ثابتة دائمة في هذه المملكة»، وهي مصلحة لا يمكن بطبيعتها القضاء عليها وتكون جزءاً دائماً من البنيان الاقتصادي والسياسي^(١٢) وكانت المساواة في التمثيل تعني أنه حتى لأقل أمثال هذه المصالح صوت في اختيار الممثلين، ولم تكن تعني أن كل رجب يجب أن يكون له صوت. وأجاب نصير المساواة على هذا بأن الرجل وليس المصلحة، هو الذي يخضع للقانون ومن ثم فالذي يجب تمثيله هو الرجل لا الملكية، وأنكر في حزم أية رغبة في التدخل في حقوق الملكية التي اعتبرها متضمنة في حقوق الإنسان الطبيعية، ولكنه أجرى تفرقة دقيقة بين الملكية وتملك الحقوق السياسية. فالحقوق السياسية ليست ملكية، وحتى الإنسان الفقير له «حقه الموروث» الذي تلتزم الدولة بحمايته بما لا يقل عن حمايتها ملكية الأغنياء.

ومن ثم فإن أنصار المساواة دافعوا من الناحية النظرية عن منح الذكور حق التصويت، ربما باستثناء المعدمين، أو كوسيلة عملية تعبر عن أدنى حد ممكن من مؤهلات التصويت على أساس الملكية، في حين كانت نظرية إيرتون تعني من الناحية التطبيقية، قصر الاقتراع على ملاك الأراضي. لا شك أن الضباط اعتقدوا أن الاقتراع العام يعرض الملكية للخطر وتنتج عنه فوضى صرف. وكما قال إيرتون، إذا كان لإنسان حق في التصويت لمجرد أنه يتنفس لجاز أن يكون له حق طبيعي حتى ضد الحقوق القانونية عن الملكية. ليس الحق الطبيعي حقاً على الإطلاق ما دامت الحقوق السياسية وحقوق الملكية تتشأ من القانون. ولكن أجاب أنصار المساواة بأن ما يفرضه القانون هو ما يحتاج إلى تفسير وتبرير. فإذا لم يوضع القانون برضا الناس، وإذا لم يمثل الإنسان في الهيئة التي تضع القانون، فكيف يمكن صدلاً إرغامه على طاعته؟ وكيف يجري تمثيل إنسان إذا لم يكن له

صوت في اختيار ممثليه؟ كلنا وجهتي النظر كانت موضع المعارضة بوضوح جدير بالاعتبار، فمن وجهة النظرية التي تذهب إلى أن المجتمع هو تنظيم من مصالح دائمة وبخاصة مصلحة ملاك الأرض، ومن جهة أخرى التصور الجديدة للشعب على أنه مجموعة من أفراد أحرار يتعاونون بسبب الدوافع المتبثقة من المصلحة الذاتية، ويضع قانونه لصالح الحرية الفردية.

القيد على الهيئة التشريعية

من وجهة نظر الداعية إلى المساواة لم تكن دعوى البرلمان بشأن السلطة السيادية بأفضل من دعوى الملك. فعلى ضرار الملك يملك البرلمان سلطة مفوضة وحسب، وتعاذل أهمية حماية الحقوق الفردية ضد هيئة تشريعية، حماية هذه الحقوق ضد هيئة تنفيذية. وكان السجل الذي أعده الزعماء المشيخيون للبرلمان الطويل محسوبا بقصد إقناع مجموعة من المستقلين بأن كبح هيئة تشريعية ذات سيادة ليس مسألة أكاديمية. ونتيجة لهذا أراد أنصار المساواة وسيلة دستورية تحمي حقوق الفرد الأساسية حتى ضد الذين يمثلونه. وكان المشروع الذي أعد هو في جوهره مشروع دستور مكتوب يرفق به قانونه للحقوق الأساسية. وفي اعتراف «اتفاق الشعب» بتفوق البرلمان على فروع الحكم الأخرى قرر في صراحة قاعدة أن للمواطنين حقوقا معينة لا ينبغي أن يمسها حتى البرلمان، وحاول أن يعدد بعضا منها. يجب ألا ينكر البرلمان الديون، أو أن يقرر استثناءات قسرية من تطبيق القانون، أو أن يحطم حقوق الملكية والحرية الشخصية. ويجب بصفة خاصة ألا ينتزع أو يعدل أيًا من الحقوق المقررة في الوثيقة ذاتها. وبعدارة موجزة يراد أن يكون «الاتفاق» قانونًا دستوريًا لا يقبل التغيير، أي وسيلة اتخذت بالفعل في وثيقة الحكم التي أقامت «نظام الحماية» في عام ١٦٥٣. ولقد حاول أنصار المساواة في عام ١٦٤٨ أن يحصلوا على ما يدعى في الولايات المتحدة مؤتمرًا دستوريًا أي هيئة تمثيلية خاصة «ليس لها أن تمارس أية سلطة تشريعية وإنما ترسم فقط الأساس الذي يقوم عليه الحكم العادل». وهكذا أريد من «الاتفاق»

الذي وضع أن يكون نوعاً من عقد اجتماعي يعلو فوق القانون، ويعين حدود سلطة البرلمان التشريعية، وكان يراد أن يوقع ويوافق عليه الناخبون والمرشحون في كل انتخاب، وعلى غرار العدد الكثير من الدساتير التي خططت فيما بعد لحماية الإنسان التي لا تنفض، راح «اتفاق الشعب» يضيف طابع الشرعية على المقاومة في حالة ما إذا تخطى البرلمان الحدود التي رسمها «الاتفاق» نفسه.

كان أنصار المساواة أقرب من أية جماعة أخرى في إنجلترا الثورية، إلى الفلسفة السياسية التي أصبحت تمثل فيما بعد الديمقراطية الراديكالية فعندهم ظهرت نظرية القانون الطبيعي القديمة في صورة جديدة، حق كل إنسان بالفطرة في حد أدنى من الامتياز السياسي، مذهب الرضا عن طريق المشاركة في اختيار الممثلين، تبرير القانون والحكم باعتبار أنهما يحميان الحقوق الفردية، تقييد كل فرع من الحكم في ظل سلطة الشعب المطلقة وعن قائمة مكتوبة من حقوق لا يمكن نقلها، إن وجود مجموعة كهذه من الأفكار في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، أمر مثير للاهتمام بشكل مزدوج بسبب إخفاق مشروعاتهم الدستورية الكامل في ذلك البلد بالقياس إلى استمرارها وتحقيقها في أمريكا. كانت وثيقة الحكم في عام ١٦٥٣ أول وآخر محاولة في إنجلترا لتقييد سلطان البرلمان التشريعية عن طريق دستور مكتوب، وكانت نتيجة الثورة فض مسألة التفوق القانوني للبرلمان. أصبح الدستور المكتوب بما فرضه من قيود على الهيئات التشريعية، الأسلوب العام في أمريكا. وليس من الصعب تفسير الاختلاف. فبعد إعادة الملكية في عام ١٦٦٠ كان تبادل الأفكار السياسية بين إنجلترا وأمريكا محدوداً إلى حد كبير بالقياس إلى ما كان عليه من قبل، ونتيجة لهذا فإن الفكرة الجديدة عن سيادة البرلمان لم تنتشر أبداً بين الإنجليز في أمريكا، على حين استمر الاعتقاد القديم في قانون أساسي وتطور في ظل ظروف مواتية، وفق خطوط شبيهة بالتي اقترحها أنصار المساواة. ليس معنى هذا أن نقول إن برنامج أنصار المساواة كان موضع المحاكاة. فلأفكار الدستورية في كل من إنجلترا وأمريكا أصل مشترك، وكانت الأحوال القائمة في أمريكا تسمح ببذل مجهود أكثر تطوراً وبشكل مباشر، على إخراجها إلى حيز التنفيذ.

الحقارون

كانت الكراسيات التي أصدرها أنصار المساواة تفصح في بلاغة عن الضائقة التي سببتها الحروب الأهلية لصغار الفلاحين والتجار وأرباب الحرف في ذلك الفريق من الطبقة الوسطى الإنجليزية والأقل ثراء. لقد يئس أغلب هؤلاء الناس تحت قيادة الأعيان الأكثر ثراء أو تطلعوا من أجل الحصول على المساعدة، إلى مساواة سياسة أكثر راديكالية وإزالة الفوارق القانونية من قبيل الاحتكار. ولكن أشخاصاً قليلين جداً تصوروا الثورة السياسية فرصة لتحقيق المساواة الاقتصادية وزرع عبء الفقر عن كاهل الجماهير^(١٢). إن اسم «أنصار المساواة الحقيقيون» والذي وصف به هؤلاء الشيوعيون أنفسهم أحياناً، يوحي على الفور بأنهم نشأوا كهامش يساري منا لحزب الراديكالي، وأنهم كانوا على وعي، بصورة غامضة على الأقل بأنهم مختلفون عنهم. وفي الجانب الأخذ أنكر ليلبيرن بصورة التأكيد أن له أية علاقة بالشيوعيين. وإذا جئنا جانباً مظاهر الخلط آنذاك، فقد كانت فلسفة الشيوعيين الاجتماعية مختلفة من ناحية المبدأ عن فلسفة أنصار المساواة. كان الأخيرون ديموقراطيين متطرفين ذوي أغراض سياسية بصفة رئيسية، وكان الشيوعيون اشتراكيين طوباويين ذوي أغراض اقتصادية بصفة خاصة.

وتفكر الشيوعيون إلى مجال الشهرة في عام ١٦٤٩ عندما حاولت مجموعة صغيرة منهم الاستيلاء على أرض مشاع غير محوطة بأسيجة وزراعتها بقصد توزيع المنتج في الفقراء. وهذا أضفى عليهم الاسم الذي عرفوا به في القرن السابع عشر، وهو «الحقارون»، وسبب هذا الفعل هياجاً في صفوف ملاك الأرض الذين يعنيهم الأمر، ولكن لم تكن له آثار دائمة. ولقد واصل الحقارون الذين تعلمهم لم يتجاوزوا بضع عشرات، تجريتهم لمدة عام، ولكنهم تفرقوا في النهاية بسبب تدخل القانون وبمسيب العنف من جانب الدهماء. وكانت النتيجة الوحيدة عدداً قليلاً من الكراسيات بقلم جيرارد وينستاتلي، أشهرها مشروع لقيام

حكومة شيوعية في إنجلترا، نشر بعد إخفاق محاولة فلاحية الأرض المشاع. منا من شك أن شيوعية وينستونلي جذورها في الصوفية الدينية. فقد كانت معتقداته اثنينية كثيرة الشبه بمعتقدات الصحابيين Quakers بعد ذلك بسنوات قلائل، ومختلفة تماماً عن كلثنية معظم المجموعات الراديكالية.

كانت الأرض المشتركة التي تلاقى فوقها نصير المساواة والشيوعى تتمثل في حقيقة أن كليهما اتخذ ميرره من قانون الطبيعة، وهو ما كان من المؤكد أن يفعله أى راديكالى في القرن السابع عشر. فتصير المساواة حول قانون الطبيعة إلى مذهب للحقوق الفردية، كان أهمها حتماً حق الملكية. وفسر الحفار قانون الطبيعة بأنه حق لعامة الشعب في وسائل العيش وأهمها الأرض، ولا يعطى للفرد سوى حق المشاركة في إنتاج الأرض المشتركة والعمل المشترك. لقد أعطيت الأرض من قبل الرب الطبيعة لتكون «الكنز المشترك» الذى للجميع الحق في أن يستمدوا منه مقومات حياتهم.

لا ينبغي لأحد أن يكون سيداً أو سيد أرض على آخر، ولكن الأرض حرة ليعيش عليها كل ابن وكل بنت من الجنس البشرى^(١٥).

وعلى ذلك فحالة الإنسان «الطبيعية» هي حالة الملكية المشتركة، وصور الشيوعى الثورة الإنجليزية على أنها لا تقل عن كونها الفرصة للعودة إلى هذه الحالة المثالية.

ليس في الوسع إلا تخمين أصول هذا التصور. من الطبيعى أن نشته في وجود اتصال في أفكار الثورات البروليتارية الفامضة التي سبق أن ولدتها الشدة الاقتصادية من وقت لآخر في إنجلترا وفي القارة أيضاً، أو بصفة أخص مع ثورة الفلاحين في ألمانيا وحركة منكرو مذهب التعميد. وعلى أية حال كان المبدأ الذى بدأ منه الشيوعيون الاعتقاد المسيح الواسع الانتشار في العصور الوسطى في أن الملكية المشتركة أكمل كطريق للحياة من الملكية الخاصة التي عم الاعتقاد بأنها غير «طبيعية» ولكنها نتيجة خبث البشر، ولقد كان أطرف جزء من فلسفة

الحفارين الطريقة التي قلبوا بها الفتايج المستخلصة من هذا الاعتقاد. كان الاستنتاج العادي أن الملكية الخاصة وإن كانت أقل كمالاً من الملكية المشتركة، هي برغم ذلك خير تآزل عملي قدم إلى طبيعة الإنسان التي هوت، واستخلص الحفار أن الملكية الخاصة نفسها هي السبب الرئيسي في الشر وفي جميع صور الفساد والفساد البشريين. فاصل الشر كله هو الطمع والجشع. فالأول ولد الملكية الخاصة، بينما يسبب الآخر كل تسلط إنسان على إنسان، وكل لون من ألوان إراقة الدماء، واستبعاد جماهير الناس الذين هوى بهم نظام الأجر إلى الفقر وأزعموا على أن يعولوا بعملهم نفس القوة التي تستبعدهم. ومن ثم يمكن إزالة معظم الأدواء الاجتماعية ومعظم الرذيلة البشرية عن طريق القضاء على الملكية الخاصة، وبخاصة في الأرض. ومما يلفت النظر تشابه حجة الحفارين مع مقال روسو عن «أضل التفاوت بين الناس». وكما هو منتظر تنبض كراسات الحفارين بالعداوة ضد كبار الملاك.

أنتم أمثال آدم على الأرض، لباسكم فاخر ويطونكم ممثلة... ولكن اعلموا أن يوم الحاسب قد بدأ... سوف يكون الفقراء الذين تجورون عليهم هم الذين سيكون على أيديهم خلاص الأرض... إذ شئتم أن تجدوا الرحمة... فانيذوا هذا الجور... هذه السرقة في شراء الأرض وبيعها وتملك الملاك لها، ودفع الربوع، ووافقوا بملء حريتك على جعل الأرض كنزاً مشتركاً^(١٦).

ولكن التشهير برجال القانون ورجال الدين لم تكن أقل مرارة، لا لأن الأولين يفسدون القانون، أو لأن الأخيرين يعملون اللاهوت، بقدر ما يرجع السبب إلى أن كليهما يمثل الدعامات الرئيسية التي تستند إليها الملكية الخاصة. إن كل التاريخ الإنجليزي منذ «الفتح» يقرأ على ضوء هذا المعنى: أخذ «الفاتح» الأرض من الناس وأعطاهما إلى «ضباطه» ومنهم انتقلت إلى الملك الحاليين. إنجلترا سجن، حيل القانون أبوايه وأسواره، ورجال القانون حراسه. ينبغي إحراق جميع كتب القانون القديمة. وفي الوقت نفسه استأجر «الفاتح» رجال الدين بالعشور كي

«ييسرُوا به» وكى «يكممُوا أفواه الشعب» بأن يعلموه الخنوع والخضوع، والاستدلال ليس بخاف: الآن وقد أخرجت السلطة الملكية بفعل الثورة، وجب أن يخرج معها كل نظام الملكية الخاصة للأرض ذلك أنه إذا لم يسترجع الناس الأرض فإنهم يحرمون ثمار النصر.

ومهما بدت هذه الأقوال نارية، فقد أنكر الحفاريون أية نية للتحريض على العنف أو لنزع الأرض من أصحابها بالقوة. ليس في التوسع معرفة ما كان يمكن أن يفعلوه لو كانوا أكثر عددًا، فنظرًا لأنهم فتة تعد على الأصابع في أفضل الأحوال، كان التبشير بالعنف أمرًا انتحاريًا. إن ما طالبوا به صراحة هو الحق في زراعة الأرض المشاع (العامة)، تاركين الأرض المسورة لأصحابها. ليس من سبب يدعو إلى الشك في إخلاصهم، فعلى غرار معظم الطوبائيين كانوا من أنصار السلام، ولعلمهم اعتقدوا أن تفوق أسلوب الحياة الجديد سوف يلقي القبول حتى من جانب ملاك الأرض، وربما اعتمدوا أيضًا على نوع من رقة خفية، إذ برغم عنف عدائهم لرجال الدين كانوا أيضًا شديدي التدين. فقد قالوا: «يسوع المسيح هو رأس الدعاة إلى المساواة». والظاهر أنهم كانوا قوياً بسطاء ظنوا أنه يتعين الأخذ بالمذهب المسيحي في المحبة الأخوية على النحو الذي كتب به.

«قانون الحرية» لوينستاتلى

أخرج جيرارد وينستاتلى، وهو الكاتب الوحيد في صفوف الحفارين، كتاباً واحداً وهو «قانون الحرية» المنشور في عام ١٦٥٢ والموجه إلى كرومويل، وكان أكثر من كراسة فقد رسم الكتاب بقدر من الدقة، معالم مجتمعات طوبائي، كبرنامج لحكم الجمهورية (الكومنولث)، طبقاً لقاعدة العدل. الفكرة الأساسية وراء جمهورية وينستاتلى أن الفقر أصل العبودية كلها: «خير للإنسان أن يكون بغير جسد من أن يكون بغير غذاء». وتعنى الحرية أن يكون للجميع على قدم المساواة

حق استخدام الأرض والتمتع بثمارها، في الطبيعة البشرية اتجاهان متعارضان: الرغبة في البقاء المشترك وهي أصل الأسرة وكل السلام والعدل، والرغبة في المحافظة على الذات - وهي أصل الطمع والطغيان، ويتفق مع الأولى جمهورية تجرى فيها حماية الفقراء على قدم المساواة مع الأقوياء، ويتفق مع الثانية الحكم الملكي وقانون الفاتح. والقارق الجوهري هو أن الحكم الملكي يحكم عن طريق «فن الفس» في الشراء والبيع»، إنه حكم قاطع الطرق الذي سرق الأرض من أخيه الأسفر. ومن ثم فجوهر الإصلاح تحريم الشراء والبيع خاضعة في الأرض، لا يمكن أن تكون هناك مساواة تقل عن المساواة في الطيبات؛ لأن الثروة تعطى القوة والقوة معناها الجور. وفضلاً عن هذا لا يمكن اكتساب الثروة بالطريق المستقيم. فما من أحد يكسب الثروة بمجهوده، ولكنه لا يكسبها إلا بالاستيلاء على نصيب مما ينتجه الذين يساعدونه.

وبناء على ذلك نتطلب الحرية أن تكون ملكية الأرض على المشاع. وينبغي وضع إنتاج الأرض في مخزن مشترك يأخذ منه الجميع حسب حاجاتهم. ويجب إرغام جميع الأشخاص الأقوياء الأجسام على أداء عمل إنتاجي. على الأقل حتى يبلغوا سن الأربعين. ومن رأى وينستونلي عدم المساس بالأسرة بما لها من تأثيرات شخصية وبيوت خاصة، وحتى تشنئ إدانة الجمهورية أعد نظاماً متقناً من الموظفين المسئولين ومجموعة صارمة من القوانين يجرى الإبقاء على بساطتها دون تفسيرها. وكوسائل سياسية اعتمد بصفة خاصة على الاقتراع العام وقصر مدة تولي المنصب على سنة واحدة. ولا يقل طرافة عن هذا مشروعه بشأن تحويل الكنيسة القومية إلى مؤسسة للتربية الشعبية. والظاهر أن لعنصر ما وراء الطبيعة دوراً يسيراً في فكرته عن الدين. فرجال الدين الذين «يلقون العظات» في الوقت الحاضر «لإرضاء العقول المريضة للشعوب الجاهلة، وللمحافظة على ثرواتهم وعلى الاحترام الذي يلقونه بين شعب مسحروه وخدعوه وسلبوه عقله»، هؤلاء سوف يصبحون مدرسين يعلمون في كل يوم سبع الشئون العامة والتاريخ والفنون والعلوم. «معرفة أسرار الطبيعة هي معرفة أفعال الرب».

ما يقال له في العادة الألوهية هو «مذهب روح ضعيفة ومريضة» هذا المذهب الروحي الذي يقوم على التكهّن خدعة. وليس التدريب على الصناعات والحرف النافعة بأقل جزء من التربية أهمية.

بينما يحدق الناس في السماء، يتصورون سعادة أو يخشون جحيمًا بعد موتهم، تغشى أبصارهم فلا يرون حقوقهم الفطرية الموروثة^(١٧).

وقفت شيوعية وينستائلي وحيدة تمامًا في فلسفة القرن السابع عشر السياسية. كانت تتحدث بصوت الطوبائية البروليتارية الصادق. معبرة عن أول إثارة لتطلع الجماهير الصامتة السياسي، وجاعلة من رفاهية الإنسان العادي الهدف الذي يتوخاه مجتمع عادل. ورغم أنها طوبائية في أغراضها، كانت تستند إلى بصر واضح باعتماد الحرية السياسية والمساواة المحتومة على السيطرة على الأسباب الاقتصادية. لا يمكن أن يوجد إلا عند «هارنجتون» في القرن السابع عشر، فكرة أشد تحديدًا عن اعتماد السياسة على توزيع الثروة. وليس في مكان آخر إيزاك أوضح لعدم اتفاق الاستغلال الاقتصادي مع المثل الديمقراطية.. لقد نشأت شيوعية وينستائلي مباشرة من تجربته الدينية، ولكن دينه كان خاليًا من الدجماتية والإكليروسية بحيث غالبًا ما كان فكره السياسي والاجتماعي زمنيًا تمامًا. وعلم الأخلاق الذي طابع به، وعلى عكس المرتبط بالكثنية، جعلًا لمحبة الأخوة بدلًا من الاكتفاء الذاتي الفردي، مبدأ الديمقراطية الرئيسي.

هوامش الفصل الرابع والعشرون:

(١) مجموعة الرسائل التي أخرجها الكتي «جورج تومسون» فيما بين اجتماع البرلمان الطويل في عام ١٦٤٠ وتبريج شارل الثاني في عام ١٦٦١ (والتجودة الآن في المتحف البريطاني)، ويرغم أنها ليست كاملة، فإنها تضم أكثر من عشرين ألف عنوان (رسالة)، انظر بيان أدب المنشورات هذا في التفتيب الذي ضمنه وثيان هالر المجلد الأول من «رسائل عن الحرية في الثورة البيوريتانية، ١٦٣٨ - ١٦٤٩».

Tracts on Liberty in the Puritan revolution, 1638-1647, 3 vols. New York, 1934.

The Clarke Papers, ed. by C.H. Firth, 4 vols. Camden Society Publications, 1819-1901. (٢)
Re-edited by A.S.P. Woodhouse in Puritanism and Liberty, London, 1938.

Tracts on Liberty in the Puritan Revolution, 1638-1647, ed. by William Haller, 3 vols., (٣)
New York, 1934; The Leveller Tracts, 1647-1653, ed. by William Haller and Godfrey Davies, New York, 1944; Leveller Manifestoes in the Puritan Revolution, ed. by Don M. Wolfe, New York, 1944.

ويتضمن الجزء الثالث من كتاب وود هاوس (مصدر سابق) مقتطفات كثيرة من الكرامات الماصرة للثورة وكان يطلق اسم «اتفاق الشعب» على برنامج انتصار المساواة بوصفهم حزباً. ويضم كتاب ولف (مصدر سابق) أربع روايات تحفل تواريخ مختلفة.

Thomas Edwards, Gangraena, Part III, p. 17. (٤)

يشير إدوارد إلى كتاب Remonstrance (١٦٤٦) لريتشموند أوفرثن، انظر

Tracts on Liberty in the Puritan Revolution, 1638-1647, ed. by W. Haller, Vol. III, p. 351.

Gangraena, Pt. III, p. 20. (٥)

Clarke Papers, Vol. I, p. 301. (٦)

Englands Lamentable Slaveris, Tracts on Liberty in the Puritan Revolution, 1638-1647, (٧)
Vol. III p. 313.

A Remonstrance, ibid., p. 354. (٨)

Clarke Papers, Vol. I, p. 263. (٩)

Richard Overton's Remonstrance, ibid., p. 365. (١٠)

(١١) مقتبسة من كتاب وود هاوس، مصدر سابق، ص ٤٢٢.

Overton's Remonstrance, ibid., p. 356. (١٢)

Clarke Papers, Vol. I, pp. 302 ff. (١٣)

(١٤) كان إدوارد برفشاين في كتابه «الاشتراكية والديموقراطية في الثورة الإنجليزية الكبرى» (الطبعة

الأولى في عام ١٨٩٥)، ترجمه هـ. ج. شتتج إلى الإنجليزية بعنوان «كرومويل والشيوعية»، أول من
 لفت نظر المؤرخين إلى هذا. وأعيد طبع الرسائل الشيوعية في «مؤلفات جيرارد وينستاتلي» التي
 أشرف على تحريرها جورج هـ. سابين، إيتاكا، نيويورك، ١٩٤١. وأهم المؤلفات التي تضمنتها «مفتريات»
 التي أشرف على تحريرها ليونارد هاميلتون (لندن، ١٩٤٤) انظر: د. و. بيتيجورسكي Petegorsky
 في كتابه «الديمقراطية اليسارية في الحرب الأهلية الإنجليزية» (لندن، ١٩٤٠).

Works, ed. by Sabine, p. 289. (١٥)

The True Levell's Standard Advanced (1649), Works, ed. by Sabine, pp. 264 ff. (١٦)

WORKS, P. 509. (١٧)

(مراجع مختارة)

- John Wildman, *Plotter and Postmaster: A Study of the English Republican Movement in the Seventeenth Century*. By Maurice P. Ashley. New York Haven, Conn., 1947.
- Cromwell and Communism: Socialism and Democracy in the Great English Revolution*. By Eduard Bernstein. Eng. trans. by H.J. Srenning. London, 1930. (*Sozialismus und Demokratie in der grossen Englischen Revolution*).
- The Leveller: A History of the Writings of Three Seventeenth-century Social Democrats: John Lilburne, Richard Overton, William Walwyn*. By Joseph Frank. Cambridge, Mass., 1955.
- John Lilburne, the Leveller: A Christian Democrat*. By M.A. Gibb. London, 1947.
- Political Thought in England: From to Halifax*. By G.P. Gooch. London, 1946.
- Fundamental Law in English Constitutional History*. By J.W. Gough. Oxford, 1955. Ch. 7.
- Tracts on Liberty in the Puritan Revolution, 1638-1647*. Ed., with a Commentary, by William Haller. 3 vols. New York, 1934.
- The Leveller Tracts, 1647-1653*. Ed. by William Haller... and Godfrey Davies. New York, 1944.
- Mysticism and Democracy in the English Commonwealth*. By Rufus M. Jones. Cambridge, Mass., 1932.
- The Development of Religious Toleration in England*. By W.K. Jordan. 4 vols. Cambridge, Mass., 1932-1940.
- Left-wing Democracy in the English Civil War: A Study of the Social Philosophy of Gerrard Winstanley*. By David W. Petegorsky. London, 1940.
- The Works of Gerrard Winstanley*. Ed. by George H. Sabine. Ithaca, N.Y., 1941. Introduction.
- Leveller Manifestoes of the Puritan Revolution*. ed. by Don M. Wolf. New York, 1944. Introduction.
- Puritanism and Liberty, being the Army Debates (1647-9) from the Clarke Manuscripts*. With supplementary documents selected and ed. with an introduction by A.S.P. Woodhouse. 2d ed. Chicago, 1951.

الفصل الخامس والعشرون

الجمهوريون: هارنجتون وميلتون وسيدنى

لا يظهر أن مشكلة الحكم الجمهورى مقابل الحكم الملكى لعبت دورًا هامًا فى أية مرحلة من الثورة البوريتانية. كان ضباط جيش كرومويل فى عام ١٦٤٨ على استعداد مع الضمانات المناسبة، لإطلاق سراح الملك وإعادة سلطته إليه بعد فترة يمكن خلالها تحقيق نتائج الثورة. إلا أن هؤلاء الضباط أنفسهم سيقوا بعد أشهر قلائل إلى إعدام الملك، لا بحكم مبادئ جمهورية، ولكن نتيجة الاعتقاد بأن أية تسوية معه لا يمكن أن تكون دائمة. ويبدو أن أنصار المساواة وإن كان بعضهم جمهوريًا عن اقتناع، لم يعتبروا إلغاء الملكية غاية رئيسة. على أنه من الصحيح أن كان هناك قدر صغير من نظرية جمهورية بصفة قاطعة، وإن كانت متافرة نوعًا فى طبيعتها. ربما لأنها لم تضطر أبدًا إلى تنظيم نفسها حتى تسفر عن نتائج. فقد دافع جون ميلتون والجرون سيدنى عن النظام الجمهورى استنادًا إلى الأساس المجرد؛ وهو أن هذا النظام يتضمنه القانون الطبيعى وسلطة الشعب العليا. وبرغم أن جيمس هارنجتون كان خالق عالم مثالى (يوتوبيا) إلا أنه طرح جانبًا - ويأتى مما فعل أى كاتب آخر - الحجج القانونية المألوفة ودافع عن النظام الجمهورى باعتباره نتيجة مترتبة على التطور الاجتماعى والاقتصادى. وبينما أخطأ هارنجتون فى اعتقاده أن الملكية أصبحت مستحيلة، كان على حق بصدد

انتقال القوة الاقتصادية الى كان على أية حكومة إنجليزية أن تأخذه في الحسبان.

كان هارنجتون مفكرًا سياسيًا على درجة عادية تمامًا من القدرة والاستقلال، وهو المراقب الوحيد للثورة البيوريتانية الذي كان لديه أى إدراك فلسفى للأسباب الاجتماعية الكامنة وراءها. وبرغم أنه جمهورى عن عقيدة وصريح، كان بحكم مولده وارتباطاته أرستقراطيًا، وصديقًا حميمًا لأزم الملك شارل حتى المشنقة. وكان معجبًا بهويز ودعاه «خير كاتب فى هذا اليوم فى العالم» ولكن كان فكره السياسى، من حيث المنهج، على النقيض تمامًا من فكر هويز. إن ما أعجبه فى هويز اعتقاده فى العلية الكلية (Universal Causation) ومحاولته أن يفهم ينابيع السلوك البشرى بطريقة علمية. ولكن لا بد أنه أحس أن هويز أخفق فى أن يكون جديرًا بالنور الذى كان فى داخله، ذلك أن نظريته فى العقد الاجتماعى نبذت الأسباب فى سبيل قياس قانونى، وأخفقت نظريته فى السلطة ذات السيادة فى تحليل الأسباب الاجتماعية التى وحدها تكسب أية حكومة سلطة حقيقية. وهذا التحليل هو ما اضطلع به هارنجتون، وإذ فعل هذا أثبت أنه فيلسوف سياسى ذو أصالة من الطراز الأول، لا يعادل هويز فى شمول حجته الجرىء، ولكن يفوقه كثيرًا فى إدراك الحقائق السياسية.

من حيث الشكل ينتمى كتاب «المحيط» لهارنجتون والمنشور فى لندن عام ١٦٥٦^(١) إلى فئة اليوتوبيات السياسية، فقد وصف حكومة جديدة لكومنولث خيالى يدعى «المحيط». وصورت هذه الحكومة بقدر كبير من التفصيل الخيالى، ولكن الخيالى حقيقة فى فكر هارنجتون يسير نسبيًا. لا يخفى أن «المحيط» كان إنجلترا، وليس ثمة شك أبدًا بصدد ما أشار إليه من أشخاص حقيقيين أو أحداث تاريخية. وكان الكتاب موجهًا إلى أوليفر كرومويل، وقصد به أن يكن رسالة لذلك العصر، وربما كانت القصة الخيالية المتقنة وإن تكن مملة، وسيلة لاشتياق الرقابة، لم يكن ثمة شئ تخيلى بالنسبة إلى منهج هارنجتون فى

التطير السياسي، فقد كان معجباً متحمساً بميكيا هल्ली حيث اعتبره الكاتب السياسي الحديث الذي اقتررب من ذرى فن السياسة القديم. وعلى غرار ميكيا هल्ली ويوزان استخدم منهجاً كان تاريخياً ومقارناً بصفة خاصة. شكل مظهر من حكومة «المحيط» الخيالية، نقله عن حكومات قديمة أو قائمة وخاصة عن روما وسبارطة والبندقية، ودافع عنه بالإشارة إلى هذه الحكومات، وهو يؤكد أن دراسة التاريخ وملاحظة الحكومات القائمة وعقد المقارنة بينها، وهى الوسائل الوحيدة التى يستطيع بها المرء أن يتعلم حرفة رجل الدولة.

الأساس الاقتصادى للمذهب الجمهورى

كان هارنجتون الوحيد بين كتاب زمانه السياسيين الذى رأى أن الحكم تحدد بنيانه وسيره قوى اجتماعية واقتصادية تكمن تحته، ففي عصر كان حقد الأحزاب والشيع شديداً، وكل حزب يفسد الاضطراب المدنى بنباء خصومه أو نزعة السوء فيهم، كاد هارنجتون يحقق ثرفعاً علمياً، وإن كان جاداً بشكل قوى فى تقديم حكومته الخالية كمشروع للبناء السياسى. والفكرة الكامنة وراء نظرية هارنجتون هى أن شكل الحكم الذى يكون فى حيز الإمكان بصفة دائمة فى بلد، يتوقف على توزيع الملكية، وبخاصة الملكية فى الأرض. فأية طبقة تملك «رصيذاً» غالباً من الأرض - وليكن ثلاثة أرباعها - يجب بحكم الضرورة الاقتصادية الصرفة أن تملك القوة للسيطرة على الحكم.

وعلى ذلك فبدلاً من الإسراف فى الحديث عن رذائل المكيين أو البرلمانين، قدم هارنجتون نظرية اقتصادية وتاريخية فى الحروب الأهلية كانت فى جملتها سليمة تماماً. كان يعتقد أنه يجب من أجل تفسيرها الرجوع إلى تاريخ إنجلترا الاجتماعى فى عصر التيودور. لقد بدأت أسباب المطالبة بالحكم الشعبى، مع تحطيم طبقة النبلاء الإنجليز فى حروب الوردتين، مع السياسة المتصلة التى انتهجها هنرى السابع فى تقسيم الأبعاديات الكبيرة بين ملاك صغار نسبياً، وبذا

زاد من عدد القريسان على حساب النبلاء. وكان الخطوة الكبيرة الثانية في الاتجاه ذاته، حل الأديرة على يد هنري الثامن، وهذه سياسة نزع الملكية من أعظم ملاك الأرض الإنجليز أي الكنيسة، وأوجدت مكانها عددًا جمًّا من صغار الملاك. والنتيجة هي كلتا الحالتين توزيع الثروة بين طبقة وفيرة العدد من ملاك من المؤكد أن تصدر منهم عاجلاً وأجلاً. المطالبة بالحقوق الشعبية. وفي سخرية تدعو إلى الإعجاب وصف هارنجتون «تكتيك» إليزابيث السياسي بأنه «عن طريق الحيل الغرامية الدائمة بينها وبين شعبها، حول عهدها إلى نوع من القصة الغرامية». ولكن لا يستطيع تمثيل المسرحيات السياسية إلا أن يرجع اليوم الذي يتعين فيه الاعتراف بحقائق الملكية الشعبية.

عندما يحدث أن أميرًا بلغت به الصلابة في المنازعات قدر ما أصاب عصب الملكية من تراخ، قد تلقى التشجيع من رجال الدين عنده، وهو التشجيع الذي أصبح مبعث دماره التام، وعندما يثق بمنطقهم بأكثر مما يثق بفلسفة برلمانية، فإن الأمر ينتهي إلى صدع لا يمكن إصلاحه^(٢).

واستمد هارنجتون بعض نظريته في فكرة أرسطو عن الثورات تسببها بصفة خاصة ضروب التفاوت في الملكية، واستمد البعض الآخر من اعتقاد مكيافللي في أن وجود طبقة قوية من النبلاء لا يتفق مع الحكم الشعبي. ولاحظ أن الأخير أخفق في ملاحظة السبب الاقتصادي الذي يبرر ما شاهده، ولكن عندما تكمل فكرة مكيافللي برأى أرسطو، فعندئذ تلقى مفتاح نظرية صحيحة. وعدد ملاك الأراضي أساسى، فإذا تملك النبلاء رصيذاً كبيراً من الأرض فلا بد أن يعتمد العامة عليهم من الناحية الاقتصادية، ومن ثمن من الناحية السياسية. وإذا انتقلت الأرض إلى أيدي عدد كبير من العامة فلا بد أن تنقص قوة النبلاء بما يتمشى مع هذا الانتقال. وهذه النظرية قصد هارنجتون أيضاً أن يصحح نظرية هوبز ويكملها. وانتقل مباشرة إلى جوهر التفسير السطحي الذي قدمه الأخير عن أن الحكم مجرد تركيز على عقد.

وكما قال (هوبز) عن القانون إنه يصبح مجرد ورقة بدون هذا السيف، كذلك ربما ظن أن هذا السيف يصبح معقولاً إذا لم تكن هناك يد تمسك به. فاليد التي تمسك بهذا السيف هي ميليشيا الشعب... ولكن الجيش وحش له بطن كبيرة ويجب تغذيته، ومن ثم يهجم على ما عندك من مراع، وسوف تدخل المراعى التي تملكها في رصيد الملكية، وبدونها لا يكون السيف سوى اسم أو مجرد سلاح مفلول^(٣).

ليست السلطة بالمعنى القانوني اصطلاحاً يفسر نفسه بنفسه: إنها تفترض قوة اجتماعية، وهذه بدورها تفترض سيطرة على وسائل العيش. كان الخلاف بين هوبز وهارنجتون خلافاً بين منطقتي قانوني ورجل اقتصاد اجتماعي.

إذا كانت نتيجة الحروب الأهلية لا بد منها في نظر هارنجتون، لم تكن المسألة صواب وخطأ مجردين، ولكنها مسألة أسباب اجتماعية، كانت السيطرة على الأرض قد انتقلت إلى أيدي الطبقات الوسطى، وانتقلت معها مصادر القوة السياسية. قد تمارس ملكية التيودور سلطة كبيرة بصفة مؤقتة خلال الوقت الذي أصبحت فيه الطبقة الجديدة إن صح القول، ذات وعى سياسي. ولكن لا بد عاجلاً أو آجلاً أن يتمشى الحكم مع توزيع الثروة. وعلى هذا الأساس كان هارنجتون جمهورياً. لم يكن لديه اعتراض نظري على الملكية، وإن اعتقد أن الجمهورية أسمى منزلة.

إن سير إنجلترا إلى أن تكون جمهورية، مؤكد وطبيعي أيضاً، طرق الطبيعة السلام: وتتطلب طرق إطاعة القوانين؛ ولا يستطيع سوى البرلمان أن يصنع القوانين في إنجلترا؛ وأصبحت البرلمانات في إنجلترا مجرد جمعيات شعبية؛ ويجب أن تكون القوانين التي تضمنها الجمعيات الشعبية (التي تتعرض مؤقتاً للتخويف أو الخداع في النهاية) قوانين شعبية، ويجب أن يؤدي مجموع القوانين الشعبية إلى قيام جمهورية (كومونولث)^(٤).

نشرت هذه الجملة في ظرف سنة من إعادة الملكية، وبذلك فتحت الباب أمام النقاد الساخرين، ولكن جملاً قليلاً كتبت في القرن السابع عشر غاصت إلى أعماق حقائق التغيير الأساسية الذي وقع في إنجلترا. وسواء أكان الأمر خيراً أم شراً، فقد كانت الغلبة للأعيان من ملاك الأراضي، وما كان في وسع أية تسوية إلا تأخذ تلك الحقيقة في الحسبان.

والملكية التي لها أهمية حقاً في تسوية سياسية هي الأرض في رأي هارنجتون. لاشك أنه بالغ فيما للملكية الزراعية من وزن سياسي وقلل مقابل ذلك من نفوذ الصناعة والتجارة والمالية. لقد سلم أن النقود يمكن أن تفوق الأرض أهمية في دولة من التجار صغيرة جداً مثل فلورنسا، ولكنه اعتقد أن هذا مستحيل في بلد حجم إنجلترا، وفي هذا كان على حق بالنسبة إلى الوقت الذي عاش فيه. ولكنه اعتق وجهة النظر عن طبقة تملك الأرض، وبذا أخفق في رؤية الأهمية التي كانت التجارة تكتسبها حتى في إنجلترا التي كان في وسعه أن يشاهدها. وبهذا فالحكم الذي طلع به وهو أن إنجلترا سوف تفوق هولندا من الناحية التجارية (وهي حقيقة صحيحة) كان مبنياً على الاعتقاد بأنها سوف تحقق هذا بسبب قدرتها على إنتاج خاماتها، وهو ما كان خطأ بالتأكيد.

وعلى أساس نظريته في أهمية الملكية الزراعية انتقل هارنجتون إلى تصنيف أشكال الحكم. وهنا استخدم التصنيف الثلاثي التقليدي إلى ملكية وأرستقراطية وديموقراطية، مع الانحرافات الثلاثة التي استمدها من أرسطو، ولكن نتيجته كان من الأصالة بحيث تجاوز تماماً السنن الموروثة. فتصنيفه الثلاثي يتكون من الملكية المطلقة، والملكية المختلطة أو الإقطاعية، والجمهورية (الكومنولث)، وكل منها تتوقف على ما يطابقها من أشكال ملكية الأرض. فلو استطاع الملك أن يحتفظ في يديه بالسيطرة على الأرض وأجرها لعدد كبير من صغار المستأجرين الذين يمكن إجبارهم على أن يقدموا له الخدمات العسكرية، وكانت النتيجة ملكية مطلقة، أي حكومة من الطراز العسكري الذي مثلته روما في أيام الطفلة

الإمبراطورية، وتمثله الإمبراطورية التركية. وعندما تنتقل الأرض إلى أيدي عدد صغير نسبياً من النبلاء الذين يسيطرون على مجموعات كبيرة من أتباعهم، تكون النتيجة ملكية مختلطة، وهذا حتماً شكل ضعيف من الملكية، لأن الملك يعتمد على أتباعه الكبار الذين يميلون إلى التمرد وإن منعهم ما بينهم من تنافس من القضاء على الملكية كلية. وأخيراً، إذا قسمت الأبعاديات الإقطاعية الكبيرة وعجز النبلاء عن أن يعولوا فرقاً كبيرة من الأتباع، أرسى الأساس الذي يقوم عليه حكم جمهوري أو شكل شعبي من الحكم.

وعن طريق هذه النظرية استطاع هارنجتون أن يزيل كلية تلك الفكرة الفاضحة عن «فساد» شعب والتي برزت كثيراً في فكر مكيافيلي وانطوت عليها النظرية القديمة عن وجود دورة دساتير. فالفساد المعنى الذي يحول جمهورية إلى ملكية هو تغيير فحسب في السيطرة على الأرض، «فساد حكومة... هو توليد أخرى». وإذا وجد فساد أخلاقي في الوقت نفسه لنتج هذا أيضاً من تغيير في اقتناء الملكية. إن تصنيف هارنجتون يفسح مجالاً أمام ما يمكن أن يدعى أشكالاً «محرفة» من الحكم، ولكن هذه مجرد حالات توجد فيها لسبب مؤقت، حكومة لا تتمشى مع ميزان الملكية. وبهذا المعنى كانت ملكية إليزابيث انحرافاً. وثمة أيضاً حالات لا يكون فيها ميزان القوة حاسماً. فإذا قسمت الأرض بالتساوي بين النبلاء والعامّة، استحال الحكم المستقر إلا إذا تمكنت طبقة من «التهام» الأخرى. لقد هيأت الخطّة وسيلة مرنة وواقعية نسبياً، لتصنيف الحكومات.

إمبراطورية القانون

على أن هارنجتون لم يكن مادياً اقتصادياً. الملكية نفسها نظام قانوني، ومن ثم ففي الإمكان بطريق القانون لا إجراء تغيير جذري في توزيع الملكية، ولكن إدانة توزيع يلائم شكلاً مستحباً من الحكم. ولقد عزا السياسة إلى مبدئين:

أولهما القوة وهذا متوقف على توزيع الملكية، ويحد من إمكانيات الحكم المستقر. ولكنه لا يزال يفسح بعض مجال أمام الاختيار. والمبدأ الثاني هو «السلطة» التي تتوقف على حد قوله على محاسن العقل مثل الحكمة والشجاعة والفتنة. وتتطلع الحكمة أو العقل في فرد إلى مصلحة الفرد، وكذلك تتطلع الحكمة في كومنولث إلى خير المجموعة كلها، لو أن هارنجتون عالج موضوع السلطة على أنها ذات صلة بالمعنى الدقيق، بشكل الحكم الذي يجب أن تؤدي عملاً فيه، لربما كان أكثر انتظاماً واتساقاً، ولكنه كان متأثراً في هذه النقطة بنفس مذهبه الجمهوري المخلص.. ونقول بوجه عام إنه جعل التفرقة بين القوة والسلطة موازية للتفرقة بين «الفتنة القديمة»، أو فن الحكم عن طريق القانون من أجل الخير العام، وبين «الفتنة الحديثة» أو فن استغلال الجماعة لصالح فرد أو طبقة. كان من بين الكتاب الحديثين يعتقد أن «الفتنة القديمة» يمثلها مكياثلي و«الفتنة الحديثة» يمثلها هوبز. ونظراً لأن الفتنة الحديثة تبدأ بانحلال الإمبراطورية الرومانية فأن التباين يتطابق إلى حد كبير مع مثله بين الملكية، سواء أكانت مطلقة أم مختلطة وبين الجمهورية. وشارك هارنجتون رجال عصر النهضة حماسهم للعصر القديم. وكان يريد بجمهورية أن تقترب بقدر الإمكان من النماذج القديمة مثل أثينا وسبارطة وروما، وكلها اعتبرها حكومات شعبية حسب المعنى الذي أضفاه على المصطلح.

والعلامة المميزة للجمهورية أنها «إمبراطورية قوانين لا إمبراطورية رجال». ويقول هارنجتون إن هوبز ارتكب مجرد خلط، عندما أكد أنه لما كانت جميع الحكومات تخضع الناس لسيطرة ما، فإن حرية الفرد من الرعية متساوية في ظل كل نظام من القوانين، والتفرقة التي يجريها هارنجتون هنا هي نفسها بالفعل التي أجراها أرسطو بين الطغيان الذي هو شخصي وتعسفي، والحكم الدستوري الذي يتمشى مع القانون من أجل الصالح العام ومع المشاركة والرضا من جانب رعايا هذا الحكم. إن جميع أشكال الحكم بما فيها الجمهورية تتطلب اتفاق القوة مع السلطة، فما من قدر من الحكمة يستطيع أن يبقى حكومة تؤدي عملها في

يسر إلا إذا اتحدت القوة السياسية والقوة الاقتصادية، ولكن من الصحيح كذلك أن الحكم لا ينساب تلقائياً من ترتيب اقتصادي معلوم، وعلى غرار أرسطو ومكيافلي افترض هارنجتون أن السياسة فن. ولكن الجمهورية المنظمة تنظيمياً سليماً، حكومة قوانين بصوردة أصدى من الملكية كما أنها أكثر استقراراً، ذلك أن الملكية المطلقة في جوهرها حكومة رجال، والملكية الإقطاعية مسرح يتنافس في الملك والنبلاء. والجمهورية هي وحدها التي تسمح بالحرية في ظل القانون وتفسح مجالاً كافياً لفن السياسة الصحيح والروح العامة. كان هارنجتون يعتقد أن الناس في حقيقتهم نزاعون إلى الاجتماع وليسوا أنانيين، ولكنه كان مستعداً لأن يضع على الإيثار أقل ضغط ممكن، فالسياسة الحقبة لإدارة أمور الدولة تهدف إلى أن تجعل المصلحة الذاتية والمصلحة العامة تتفقان، والحكم الشعبى يحقق هذا بأكبر قدر من اليسر. ومثل هذه الدولة دعاها هارنجتون «جمهورية تسودها المساواة». في هذا الشكل من الحكم يفتقر إلى المصلحة من يملكون القوة. ويجب أن تكون مثل هذه الحكومة دائمة بقدر ما يتعلق الأمر بأسباب الانحلال الداخلية.

وخصص هارنجتون بقية فلسفته السياسية لتحليل الوسائل التي يمكن بها تحقيق هذه الغاية. من الناحية المنطقية يجب أن يكون حجر الزاوية في النظام منع التغييرات الخطيرة في توزيع الأرض، أو في حالة جمهورية، منع تركزها في أيدي قلائل. ومن هنا كانت الأهمية التي علقها تتطلب تقسيم الأبعاديات الكبيرة بين عدة ورثة، إلى أجزاء لا يزيد دخل الواحد منه على ٢٠٠٠ جنيه في السنة. ولقد بدا في نظره أن القانون الذي يجعل الأبعادية من حق الوارث الذكر الأكبر، يعرض المساواة السياسية للخطر، كما يخرق كل مبدأ من مبادئ العدل.

إنى لأعجب كثيراً كيف حدث أننا نستخدم ألفاننا كما نستخدم كلابنا الصغيرة، نأخذ الواحد منها ونضعه في الحجر ونطعمه بكل قطعة طيبة، ونفترق خمسة(٥).

وبرغم هذا لم يكن يستهدف العدل المجرد، وإنما كان يهدف إلى الخطر

الاجتماعي. ففي ظل القانون الزراعي الذي اقترحه، لو وجد وريث واحد فقط فإن له أن يرث الأبعادية كلها أيًا كان حجمها، وإذا كانت الأبعادية دون الحد الأدنى فيمكن إعطاؤها لوريث واحد، التي يجب تقسيمها هي الأبعادية الكبيرة التي تؤول إلى عدد من الورثة الذكور. لم يكن هارنجتون معنيًا بتوسيع نطاق الملكية الشعبية للأرض في إنجلترا، وإنما كان معنيًا بالإبقاء على الحالة القائمة Status quo.

لسنا نحتاج الآن فيما يمكن أن نملكه، ولكن فيما نملكه فعلاً^(٦).

وكان في تقديره أن خمسة آلاف مالك يكفون لجعل إنجلترا جمهورية بشكل آمن. من الصعب أن نقول إلى أي حد من الاتساع أراد هارنجتون أن تكون القاعدة التي يقوم عليها الحكم الشعبي؛ فقد قصر المواطنة على من «يعيشون على مواردهم»، وهذا استبعد الخدم والأجراء، ومع ذلك فالأرقام التي استخدمها في رسم معالم الحكم تفترض على ما يظهر، شيئاً مثل نصف مليون مواطن فوق سن الثلاثين؛ ومن لو كانت لديه أية فكرة دقيقة عن سكان إنجلترا في أيامه، لكانت الطبقات المستبعدة صغيرة بشكل لا يعتد به. وعلى أي حال لم يكن قصر الحقوق السياسية على ملاك الأرض جزءاً من مشروعه. وكان شرط الملكية بالنسبة إلى مجلس الشيوخ أقل من هذا، ودافع عن تقرير مرثبات للأعضاء حتى يتسنى فتح أبوابه أمام الفقراء. ومن جهة أخرى أخذ قيادة أرسقراطية للجمهورية قضية مسئلة.

إذا أنشأ أي إنسان جمهورية (كومونولث)، لكان أولاً سيداً^(٧).

فما دام الأعيان من وفرة العدد بحيث يشكلون طبقة من النبلاء، فلن يكونوا تهديداً للجمهورية، ولكنهم نفس الدم الذي يبعث فيها الحياة. وكان يستحسن اختيار المسؤولين بطريق الانتخاب، لأنه ظن أن هذا سوف يستمدهم من صفوف «الأرسقراطية الطبيعية» ذات القدرة والتي تنتمي بصفة خاصة إلى الأعيان. وكان يزدري الفكرة التي تذهب إلى أن الحكم الشعبي سوف يستخدم كوسيلة لتسوية الفوارق الاقتصادية.

بنيان الكومنولث (الجمهورية)

حين يرسى أساس كومنولث في قانون زراعي، فهناك ثلاثة أساليب من فن السياسة لجعل الحكم يستجيب للإرادة الشعبية: أولها تعاقب الذين يشغلون المناصب، وهو التعاقب الذي يشبهه هارنجتون بدورة الدم، فينبغي انتخاب الموظفين الرئيسيين للوظائف لفترات قصيرة، سنة في العادة، ولا يجوز إعادة انتخابهم لفترة التالية مباشرة. وثانيًا يجب أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري حتى تتوافر للناخبين حرية الاختيار. وخصص هارنجتون مجالاً واسعاً لرسم مشروع للتصويت السري، طبقاً لأساليب يقول إنها كان تستخدم في البندقية؛ وثالثاً ففي إنشاء حكومة حرة ظن أن من الأمور الجوهرية تحقيق الفصل بين السلطات، غير أن تقسيم هارنجتون للسلطات السياسية لم يطابق تماماً التقسيم الذي روجه مونتسكيو فيما بعد، ولكنه اتبع خطأ أوحى به دراسته للدولة المدنية. واعتبر وظيفة التداول في الأمور أو رسم السياسة أرسقراطية بالضرورة، بمعنى أنه يجب أن يضطلع بها عدد قليل من الأشخاص ذوي التجربة والمعرفة الخبيرة، واعتبر سياسة مفترحة أو رفضها وظيفة شعبية يجب أن تتولاها هيئة كبيرة تتخبط لهذا الغرض وليست لها سلطة التداول، ومن الغريب على ضوء التجربة الإنجليزية قبيل الحروب الأهلية، أنه لم يقل شيئاً عن استقلال الهيئة القضائية.

فالقانون الزراعي، والتعاقب في شغل الوظائف، والاقتراع السري، وفصل السلطات، هذه كلها هي المبادئ البنائية التي يقوم عليها ما دماه هارنجتون «كومنولث تسوده المساواة» أعتقد أنه لا يمكن فيه أبداً أن تتحد المصلحة والقدرة على إثارة الفتنة. وقد عرفه على النحو التالي:

الكومنولث الذي تسوده المساواة... حكومة تقام على أساس زراعي متساو، تصعد إلى الصرح العلوي، أو الطبقات الثلاث، وهي: مجلس الشيوخ الذي يناقش ويقترح، والشعب الذي يقرر، وطبقة الموظفين المسؤولين الذين ينفذون عن طريق التناوب المتساوي في الوظائف عن طريق الانتخاب من جانب الناس بطريق الاقتراع السري^(٨).

لكن، إذا لم يقنع بالمبادئ راح يضع دستوراً لبرطانيا العظمى يتضمن تطبيقاً مفصلاً للمبادئ. وهذا المشروع الذي أعده هو المسئول عن سمعته كشخص خيالي، كان يحسن بسرور صيغته وهو يرسم تفاصيل الصورة إلى حد إيراد التواريخ والساعات التي يجب أن تتعقد فيها الجمعيات، والملابس التي يجب أن يرتديها الموظفون. والحقيقة أن هذه التفاصيل الخالية ذات صلة يسيرة بمبادئ فلسفته. كان الجزء النظري من فكره إيمانه بفعالية الجهاز السياسي، ومن هذه الناحية لم يختلف كثيراً عن معاصريه، ومن الغريب أن رجلاً تعمق على هذا النحو في رؤية الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء القوة السياسية، ظل يعتمد يمثل هذا القدر على الجهاز.

يبدأ دستور هارنجتون بتقسيم الشعب كله إلى رجال أحرار هم المواطنون، وإلى خدم. ثم يقسم المواطنون على أساس السن إلى الطبقة العسكرية العاملة دون الثلاثين، والشيوخ الذين يتكون منهم احتياطي عسكري وكذلك «المدارة المدنية بالكومولوث». ثم يقسمون فضلاً عن هذا حسب الثروة إلى فرسان ومشاة، وهؤلاء يطابقون تقريباً الأعيان وعامة الناس. ومشروع الحكم عبارة عن نظام محكم من التمثيل غير المباشر. فاصغر وحدة هي الأبرشية التي فيها ينتخب الشيوخ خمس عددهم ليكونوا نواباً عنهم في الوحدة الأكبر التالية وهي مجموعة من الأبرشيات تضم حوالي مائة نائب، ويتحد عشرون من هذه المئات لتكوين قبيلة. وتقوم جميع الأبرشيات والوحدات المثوية والقبائل بانتخاب موظفيها المحليين، فضلاً عن هذا تنتخب كل قبيلة فارسين كل سنة لتمثيلها في مجلس الشيوخ، وسبعة ممثلين (ثلاثة من الفرسان وأربعة من العامة) هي «القبيلة ذات الامتياز» التي تقوم بدور الشعب في سن التشريع، ومدة العضوية ثلاث سنوات، ولما كان هناك خمسون قبيلة فإن مجلس الشيوخ يتكون من ثلاثمائة عضو، يخرج مائة منهم كل سنة، وأهل الوحدات العشر التي تتكون كل منها من مائة وخمسين، يخرج منهم ثلاثمائة وخمسون كل سنة. وينتخب مجلس الشيوخ الموظفين الرئيسيين وأربعة مجالس أيضاً. لشئون الدولة والحرب والدين والتجارة - وهذه

المجالس هي مصدر النشاط بصفة خاصة. وتمشيًا مع تقسيم السلطات تكون وظيفة مجلس الشيوخ المناقشة. وبعد أن يصوغ التشريع أو السياسة تطبع مقترحاته وتنتقل إلى الشعب أو القبيلة ذات الامتياز، الذي يتخذ القرار إما بسنها أو رفضها أو إعادتها إلى المجلس لمزيد من البحث، ولكنها لا يستطيع هو نفسه مناقشتها أو تعديلها.

في مشروع هارنجتون للحكم تلقى بصورة ضمنية وإن لم يذكرها بوضوح، الأفكار الدستورية المألوفة في القرن السابع عشر من وثيقة مكتوبة للحكم وهيئة تشريعية فوق العادة لوضع الدستور والتفرقة بين القانون التشريعي والدستوري.

وإذا كتب في عام ١٦٥٦ وجه بالضرورة مشروعه إلى كرومويل الذي أحاطه هارنجتون بهالة مشروع أسطوري. إن ما أراد من كرومويل أن يفعله هو أن يقيم مجلسًا من رجال السياسة والعلماء لإنشاء حكومة جديدة ويكون كل فرد حرًا في أن ينقل مقترحاته إلى المجلس. وبمجرد إعداد الدستور يذاع مادة مادة، كل منها تتعلق بعنصر هام من البنين. لم يناقش هارنجتون في أي موضع من مؤلفه تعديل هذا الدستور، ولكن يبدو من الواضح أنه كان يقصد التفرقة بين نصوصه والأفعال العادية التي تقوم بها الهيئة التشريعية.

وفي معالجة المشكلة الشائكة المتعلقة بالحرية الدينية، حاول هارنجتون التوفيق بين حكم يتولاه شعب الكنيسة وكنسية وطنية. وكان يعتقد في ضرورة وجود مؤسسة دينية قومية توثر مريات لائقة لرجال الدين، وتحافظ أيضًا على أشكال للعبادة تتفق مع عقيدة البلد. لكنه كان معارضًا لأي شكل من القمع الذي اعتبره السبب في «تلك العادة الكريهة التي لم تكن من قبل معروفة أبدًا في العالم، وهي عادة القتال من أجل الدين وإنكار أن يكون للعامل أية ولاية فيه»^(٩). ولهذا اعتقد أن شعب كل كنيسة يمكن أن تترك له حرية اختيار كهنته ويمكن السماح بأشكال أخرى من العبادة غير التي يقررها القانون، إلا في حالة اليهود والكاثوليك. وكان يريد أيضًا نظامًا مدرسيًا قوميًا تموله الأموال العامة ويستقبل

الطلاب من أبناء البلد بالمجان، ويكون التعليم إجباريًا فيما بين التاسعة والخامسة عشرة من العمر.

ويرغم الشكل الخيالي الذي أضفاه هارنجتون على جمهوريته، ربط فيه بين عدد يبعث على الدهشة، من أساليب صارت تعتبر فيما بعد مما يتميز له الحكم الليبرالي، فالدستور المكتوب، وانتخاب الموظفين المسؤولين، واستخدام الاقتراع السري، وقصر مدة تولي الوظائف والتعاقب فيها، وفصل السلطات، وضمانات الحرية الدينية، والتعليم الشعبي على حساب الأموال العامة، كلها أمثلة توضح النقطة، إلا أن هارنجتون لم يكن بالتأكيد ديموقراطيًا من ناحية الغرض أو النظرية، فقد اعتقد أن من الأسلم أن تكون زعامة الجمهورية في أيدي الأعيان من أصحاب الأراضي، وعالج تفرق هذه الطبقة من حيث القوة والقدرة على أنه أمر بدهي. واستبعدت نظريته في السببية الاقتصادية مثلًا أعلى ديموقراطيًا كمثل أنصار المساواة الذي افترض فصل السياسية عن حقوق الملكية. كان مثل هارنجتون السياسي الجمهورية القديمة في ظل رعاية أرستقراطية، ومن هذه الناحية اتفق مع جميع الجمهوريين في أيامه، على أنه وقف وحيدًا في تأكيد توقيف أشكال الحكم على توزيع الثروة، ولعل تفسيره لأصل الحروب الأهلية كان أكثر تفسير واقعي أنتجه التنظير الاجتماعي. كان هارنجتون على حق في اعتقاده أن وصول الأعيان من أصحاب الأراضي إلى السلطة كان حقيقة العصر الاجتماعي الأساسية، ولكن ربما كان يمكن لفهم أفضل للتجارة الإنجليزية أن يوحى إليه بأن تحقيق المساواة في الملكيات الزراعية ليس وسيلة كافية لإدامة سلطاتهم. كان توسيع نطاق التجارة لا يتمشى مع أي شيء شبيه بالمساواة الاقتصادية. ولو أنه رأى هذا لاضطره المنطق إما إلى أن يبحث عن أنواع من الرقابة السياسية على الثروة، أكثر حسماً، وإما أن يغير كل فكرته عن الحكم الشعبي.

جون ميلتون

كان المذهب الجمهوري عند جون ميلتون والجرنون سيدي أقل أصالة وأهمية من مذهب هارنجتون. وقد كانت الصلة التي ربطت بين الرجال الثلاثة إعجابهم بالعصر القديم وتمجيدهم الجمهورية الأرستقراطية. ولم يتوافر لميلتون وسيدني ما توافر لهارنجتون من معرفة بالتاريخ السياسي والأنظمة المقارنة، وفهم لأسباب التغيير السياسي الاجتماعية. كان النظام الجمهوري عندهما مثلاً أعلى أخلاقياً مبنياً على ذلك الأساس المجرد المكون من الحق والعدل الطبيعيين. ولم يضاف أى منهما شيئاً له شأنه إلى الأفكار السياسية المألوفة بوجه عام في القرن السابع عشر. إن رسائل ميلتون مشهورة بصفة خاصة بسبب روعة الشكل الأدبي الذي غلف به أفكاراً كان الجميع يعرفونها، وبسبب البلاغة التي كسا بها مثلاً أعلى سياسياً نبيلاً. ربما كان من الصعب أن يستوعب كتاب سيدني الاهتمام، وهو كتاب مفكك نوعاً وسوء التركيب، لولا أنه كتب في فترة كان إنتاج الفكر السياسي الإنجليزي فيها هزئلاً، ولولا أنه أصبح السبب في واحدة من أشهر فضائح جفرى القضاة.

من أشهر رسائل ميلتون جميعاً كتابه «أريوبايتيكا» Areopagitica (١٦٤٤) أي دفاعه عن حرية النشر. وبرغم أنه حظى على ما يظهر بالقليل من الاهتمام عندما كتب^(١) إلا أنه أصبح هو ومقال جون ستيوارت مل «عن الحرية»، الحجة الماثورة في الدفاع عن حرية الكلمة، في اللغة الإنجليزية. فقد قرر ميلتون مرة واحدة وإلى الأبد مذهب الليبرالية الفكرية، وهو أن الصواب سوف يغلب عن الخطأ عندما يجرى اختبارهما اختباراً حراً عن طريق البحث والنقاش:

برغم أن جميع رياح المذهب قد أطلقت لتهب فوق الأرض، كذلك نحن إذ نطلق الحق في الميدان نسيء إليه بالترخيص بقوته أو تعريضها للشك، لنُدعه يصارع الباطل، من الذي عرف أبداً أن الحق يهزم في نضال حر وسافر... ذلك أنه من الذي لا يعلم أن قوة الحق تأتي في المرتبة التالية لقوة العلى القدير، الحق

لا يحتاج إلى سياسات أو حيل استراتيجية أو تراخيم لتحقيق له النصر، فهذه هي الثقلات ووسائل الدفاع التي يستخدمها الباطل ضد قوة الحق^(١١).

وبهذا استطاع ميلتون أن يفعل ما كان في إمكان رجال قلائل في عصره أن يفعلوه، كان في إمكانه أن ينظر بائزان إلى تعدد الشيخ والأحزاب على أنها تجارب في البحث عن حقيقة جديدة وحرية جديدة، ودفاعه عن التسامح الديني حدث من أهواء عصره وحزبه، فهو لم يمتد ليشمل الكاثوليك، لأنه من جهة ظن أنهم وثنيون، ولأنه من جهة أخرى ظن أنهم عاجزون عن الولاء لأى حاكم خلاف البابا. وحتى مع هذا التقيد فإن كتاب Areopagitica أبدع حجة كتبت ضد ما تنطوى عليه الرقابة من غباء وعيب.

وشهرة ميلتون ككاتب جاءت بصفة خاصة بعد تعيينه في عام ١٦٤٩ سكرتير «مجلس الدولة للكونثولث»، كان قد دافع في رسالته «حق الملوك والقضاة» عن إعدام شارل وبخاصة ضد المشيخيين الذين كانوا قد بدأوا يندمون على الألبعاد التي وصلت إليها الثورة. وهذه الرسالة أعقبها Eikonoklastes في عام ١٦٤٩، «دفاع عن الشعب» في ١٦٥١ الذي كتب ردًا على «سالناسيوس ليدن» الذي كان الملكيون قد استخدموه ليكتب دفاعًا عن الملك. وتشتمل هذه المؤلفات على دفاع صريح عن عقوبة الإعدام توقع على ملك سلك سبيل الطغيان. وهو دفاع استمد البرهان من القانون الطبيعي والكتاب المقدس وقانون إنجلترا، ولقد عرض قضيته بقدر من القوة بحيث كان «دفاع» يقارن بجيش كرومويل، على أنه الحاجز الذي يحمي الكونثولث، ما من كاتب كان أوفر منه استعدادًا للتعبير عن المثالية الحماسية للثورة:

وهنا لا أستطيع إلا أن أهتف: نفسي على أن أسلافنا أسسوا هذه الدولة بفضيلة وحرية لا تقلان عما فعل أروغ الرومان واليونان القدماء، وهم لذلك لو عرفوا أمورنا، لم وسعهم إلا أن يهتفوا أنفسهم على أن ذريتهم ممن كادوا يردون إلى حالة العبودية، عموا بمثل هذه الحكمة والشجاعة على استرداد الدولة، التي

أسست بصورة حكيمة على مثل هذه الحرية، من استبداد فظيع ارتكبه ملك^(١٢).

لا تعدو حجة ميلتون في جوهرها أن تكون تأكيداً للمبدأ القديم عن أن مقاومة طاغية هي حق طبيعي، فقد أكد في «حق» أن الناس يولدون أحراراً ويطبقون حكومات من أجل الدفاع المتبادل. وتتولى السلطة العامة حق كل إنسان في حماية نفسه، ويوضع القانون لتقييد السلطة العامة ومراقبتها. فسلطة الحاكم مستمدة من الشعب من أجل الخير العام، ومن ثم يجب أن يكمن في الشعب دائماً حق حماية الخير العام ضد طاغية.

ليست سلطة الملوك والحكام إلا شيئاً مستمداً من الشعب، وتثقل إليهم ويعهد بها إليهم كوديعة، لما فيه الخير المشترك لجميع الناس الذين تظل السلطة مع ذلك كاملة فيهم بصفة أساسية، ولا يمكن انتزاعها منهم دون انتهاك ما لهم من حق موروث بالفطرة^(١٣).

للملك حق لا ينقض، ولكن يجوز للناس أن يعزلوه كلما رأوا هذا مناسباً. ومن المشروع تماماً قتل طاغية سواء أكان مقتصباً أم حاكماً شرعياً. وتدعم الحجة بالإشارات المعادة إلى المصلحين البروتستنت وخاصة نوكس وبيوكانان.

وبالتسبب إلى المسألة الدينية كانت أفكار ميلتون أفكار أكثر المستقلين تقدماً^(١٤). فاعتبر الإرغام في مسائل العقيدة وإعالة رجال الدين عن طريق الإيرادات العامة، الأسباب الرئيسية التي يرجع إليها الفساد الديني. فهو لم يتقبل فقط المبدأ البروتستنتي عن أن الكتاب المقدس قاعدة العقيدة، ولكنه أضفى عليه أوسع تفسير: يجب أن يفسر كل إنسان الكتاب المقدس لنفسه. ما من إنسان يستطيع أن يعرف أنه على حق تماماً. ومن ثم لا ينبغي لحاكم أو كنيسة فرض العقيدة طبقاً لتفسير خاص. فضمير الفرد هو محكمة آخر درجة، وما من مؤمن مخلص بزندق. لا تعني الكنيسة إلا بالإنسان الروحي الذي لا يمكن تنويره بالقوة. في حين لا تعني الدولة بغير الأشغال الظاهرية. فهاتان

المؤسستان متمايزتان طبيعة وغرضاً، ومن ثم ينبغي الفصل بينهما. لو تطلع رجال الدين إلى الحكومة كي تساندهم ولم يتطلعوا إلى المساهمات الاختيارية من جانب الذين ينتفعون بتعليمهم، لما ترتب على هذا سوى الفساد. وعلى ذلك فالكنيسة والدولة مجتمعان متمايزان لا يشتركان من ناحية من ينتمون إلى كل منهما أو الغرض منهما. كان مثل هذا الفصل؛ إذ يتم بالمثل في كلا الاتجاهين، مختلفاً تماماً من الناحيتين النظرية والعملية عن ذلك الذي بسببه انتقد هوكر المشيخيين والكاثوليك. وكانت النتيجة التي استخلصها ميلتون هي نفسها التي ساق مذهب المستقلين «روجر وليامز» إليها قبل ذلك بنحو عشرين عاماً في الجدل الذي نشب بينه وبين حكومة رجال الدين في ماساشوسيتس، وكانت في عشية إعادة الملكية أبعد ما تكون عن التحقيق في إنجلترا.

وراء مذهب ميلتون الجمهوري مبدأ أفلاطوني غامض مؤداه أن المبرر الحقيقي للسلطة هو التفوق الأخلاقي والعقلي. «تقضى الطبيعة بأن الحمقى يجب أن يحكمهم الحكماء». وعلى ذلك فالسلطة الوراثية غير طبيعية بل في كتيبه الأخير «الطريق الجاهز والسهل لإقامة كومنولث حر» المنشور في عام ١٦٦٠ قبل إعادة الملكية مباشرة، عبر عن شك فيما إذا كان «يسوع» نفسه لم يدمغ «علامة الكفر على الملوكية». كانت هذه الرسالة آخر صيحة ياشة ضد الملكية وكتبت حين لا بد أن كان ميلتون قد عرف أن إعادة الملكية محثومة. وفيها يواجه حطام كل الأمنى النبيلة التي سبق أن اعتقد أن الثورة دافعت عنها.

إن يكون شعب يمثل هذه الجسارة والشجاعة بحيث يظفر في ميدان القتال، وعندما يظفر بها يكن من فتور الهمة وانعدام الحكمة في مشوراته بحيث لا يعرف كيف يستخدمها ويقدرها، وما ينعله بها أو بنفسه، ولكن بعد عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة من الحرب المظفرة والصراع مع الطرفيان يضع في حقارة وحماقة عتفه ثانية في النير الذي سبق أن حكمه... سوف يكون هذا إذا حل بنا عازراً، لم يحل أبداً بأي شعب يملك حريته^(١٥).

على أنه ما من شيء يوضح بمثل ما يوضح هذا الكتيب - الذي يمثل محاولة ميلتون الرئسية في السياسة الإنشائية - فشل مثله العليا في التعبير عن الواقع. كان «الطريق الجاهز والسهل» الذي تحدث عنه استحالة خيالية، كل ما اقترحه هو أنه يطرح الناس جانباً أحقادهم ومصالحهم الأنانية، وأن ينتخبوا «أفضل رجال» الأمة لمجلس دائم يشغل فيه الأعضاء مناصبهم مدى الحياة. الكتيب مزيج غريب من الإيمان النظري في «أفضل الرجال»، ومن الشك في جماعة الناخبين الذين يجب أن يختاروا أى مجلس، دائم أو دورى. لقد افترض ميلتون فحسب أن الانتخاب الوحيد الذى أرادته سوف ينجح ولكن جميع أنواع الانتخاب الأخرى التى لم يرغب فيها، سوف تفشل. وبتحمس حقيقى للحرية الفردية وجد بين الازدراء لذكاء الجماهير وحسن نيتها، إن ما اقصف به ذهنه من بهاء مستمد من الشعب الذى ينتمى إليه، جعل منه أرسقراطياً بالفريضة، وكان يحتقر البرلمانات قدر احتقاره الملوك، وأخفق تماماً في أن يرى أن الحرية الفردية مثل أعلى لا يمكن تحقيقه عملياً إذا لم يصلح الناس لأن يعهد لهم بصوت في الحكم. وعلى غرار جميع الذين يتصورون المراحل المبكرة من ثورة ما على أنها ميلاد جديدة للحضارة، لم يكن لديه الاستعداد لمواجهة حقائق مرحلتها الأخيرة.

فيلمر وسيدنى

كان مذهب ألجرتون سيدنى الجمهورى شبيهاً من جميع النواحي المهمة بمذهب ميلتون. قمع عودة الملكية في عام ١٦٦٠ ماتت المناقشة النشيطة للسياسة في إنجلترا، بعد أن أنتج في العقدين السابقين عمليين ماثورين عظيمين هما «الوحش» لهريز و«المحيطة» لهارنجتون، إلى جانب حشد من الرسائل الجدلية التى تغطى كل مظهر من الفلسفة السياسية والنظرية الدستورية. ولم تعد المشكلة القديمة عن الحق الوراثى مقابل حق البرلمان، إلى الظهور إلى بعد أن جعل اقتراب نهاية شارل الثانى تولى ملك كاثوليكي أمراً يوشك أن يحدث. كان حق جيمس الوراثى سليماً ويتفق تماماً مع المبادئ الملكية، ولكن وراثته العرش

بغير ضمانات مناسبة للبروتستنتية ملأت قلوب الإنجليز بالخوف، وعندما بدأت المشكلة تظهر قدم الملكيون شخصية سير روبرت فيلمر العتيقة بشكل غريب، الذي مات في سنة ١٦٥٢ بعد أن كتب عددًا من المنشورات الملكية لم يلحظها أحد تقريبًا في وقتها. ففي عام ١٦٧٩ أعيد طبع مجلد يضم هذه المنشورات، وفي العام التالي طبع لأول مرة أشهر مؤلف له وهو «الأب أو سلطة الملوك الطبيعية». لقد اكتسب هذا المؤلف شهرة بعد وفاة كاتبه بسبب ما تعرض له من تنقيد بالتفصيل من جانب سيدني ولوك. كتب سيدني مؤلفه «آحاديت بشأن الحكم» فيما بين عامي ١٦٨٠، ١٦٨٣ ولكنه لم ينشر إلا في عام ١٦٨٩ وهو عمل من أعمال التقوى ثم بعد أوانه. شأنه شأن البرلمان الذي ألغى في عام ١٦٨٩ الحكم الصادر بإعدامه. لقد أعدم سيدني في عام ١٦٨٢ لاشتراكه في مؤامرة راي هاوس واستخدمت ضده أوراقه بما فيها «آحاديت». واقتبس الاتهام جملاً تقول إن الملك خاضع للقانون ومستول أمام الشعب ويجوز عزله باعتباره «تشهيراً باطلاً، داعياً إلى الفتنة وخائناً».

من المحقق أنه ما من شيء في كتاب «الأب» لفيلمر له أهمية سوى حقيقة كونه نشر لأول مرة في عام ١٦٨٠. أما أن الدفاع عن الحق الوراثي الذي لا ينقض تعيين أن يقدم في كتاب ظل في صورته الخطية موضع النسيان لما يقرب من ثلاثين عاماً، وكتاب وضع يمثل هذه السهولة ليبدو سخيفاً، نقول إن هذا يبين ما انطوت عليه المشكلة من حيوية قليلة. والحقيقة أن كتاب فيلمر كان خطأ تاريخياً حتى عندما كتب. كان جدلاً موجهًا ضد عدوى السلطة الملكية: الجزويت والكلفنيين، «اللذين صلبا الملكية بين لصين هما: البابا والشعب»، حاول أن يعيد تقرير المبدأين الملكيين، الحق الإلهي وواجب الطاعة العمياء. ولكن فيلمر طبق التكتيك الخطر وهو نقل الحرب إلى بلد العدو - فبدلاً من الاعتماد على السند المستمد من الكتاب المقدس، حاول أن يبرهن على أن سلطة الملك «طبيعية» واستمد برهانه من سلطة الوالدين الطبيعية. وباختصار كان آدم أول ملك و«الملوك الحاليون هم الوريث التالي له أو يعتبرون كذلك»، ولم يخف على أحد

من نقاد فيلمر ضعف عبارة «يعتبرون كذلك». إذ نظرًا لأنه لا يمكن بحكم نظام وراثته الطفل البكر أن يكون لآدم سوى وريث واحدة الآن. ونظرًا أن أحدًا لا يعرف من هو هذا الوريث، لهذا ينبغي أن تكون النتيجة أن كل سلطة ملك غير مشروعة. إن الإصرار الممل الذي تابع به سيدنى ولوك هذه الحجة الواضحة يبين فحسب أن نتيجة سخيفة يتوصل إليها هي نعمة لا يجزؤ أى مجادل على التناقل عنها.

على أنه من الإنصاف فحسب بالتسمية إلى فيلمر أن نقول إنه لو لم يكن يحاول بعث الحياة في جسد ميت لما كانت المزية كلها في جانب ناقديه. كانوا ملتزمين بالنظرية التي ترى أن السلطة السياسية تكمن في «الشعب» وأن الحكومات لا تنشأ إلا برضاء. وأظهر فيلمر بسهولة أن سخافة هذه البيانات لو افتضرن أنها صحيحة بالمعنى الحرفي، لا تختلف عن أية بيانات سبق أن قيلت. إذ، من هو الشعب؟ لو كان هو مجموع السكان، فمتى دخل في عقد وكيف يستطيع أن يرضى بأى شيء؟ وإذا أخذنا الرضا بمعناه الحرفي، فكيف يمكن وجود قيود على التشريع؟ ومن الفديب بالدرجة الكافية أنه في هذه الحجج استعار فيلمر الكثير من هوبز الذى كان الأول يقدره تقديرًا عاليًا. لقد أصبر على أن الشعب «حشد من الناس بغير رأس» وكذلك الشأن بالنسبة إلى وحدات كثيرة من السكان، في حين أن الأفكار من قبيل التمثيل والانتخاب وحكم الأغلبية أفكار لا معنى لها إلا في أوساط رجال القانون. لابد في تكوين مجتمع من وجود عاقل. لو أن فيلمر لم يفضح نفسه بحجته المجردة عن سلطة آدم الملكية لأمكن أن يكون ناقدًا جبارًا. فقد كان له نفس إلنا م سيدنى ولوك^(١٦) بالتاريخ الدستوري الإنجليزي، وعلى غرار معظم الذين لا يعرفون إلا عن طريق ما يقوله نقادهم عنهم، لم يكن التأكيد بالحمافة التي جعلوه يظهر بها.

الظاهر أن سيدنى لم يقصد أبدًا أن ينشر «أحاديث» لأنه في الحقيقة ليس كاتبًا ذا أثر فعال برغم ما لقى من تقدير فيما بعد، من جانب توماس جيفرسون

مثلاً. والكتاب يتبع أسلوب فيلمر، فهو يتوسع في اعتراض، بحيث يجعل منه حديثاً إلى أن يغيب عن النظر كل إحساس بالاتجاه الذي يسير فيه، ولو كان في عشر حجه لربما كان منشوراً له أثره الفعال. وليست فيه فكرة مبتكرة، فالحجة ضد فيلمر تقتصر على ترديد الفروض المألوفة: لجميع الشعوب حق طبيعي في أن تحكم نفسها، تستطيع اختيار حكامها حسبما يترأى لها؛ يستمد الحكم قوته من الشعب، يوجد الحكم من أجل أمن الشعب ورخائه، ويمكن أن يكون موضع الحساب عن هذه الغايات. ومن رأى سيدنى بالنسبة إلى إنجلترا أو «البرلمان والشعب سلطة صنع الملوك»، ولكنه اعتقد أيضاً أن سلطة البرلمان مفوضة ويمكن سحبها منه بطريقة ما غير محددة.

وحسب قول الأسقف بيرنت كان سيدنى «شديد التعلق بجميع المبادئ لجمهورية» والمفروض أنه كان كذلك في أيام الكومنولث، ولكن ليس في «أحاديث» شيء يتعارض حقاً من ملكية دستورية. كان يعتقد بالتأكيد أن احتمال فساد الممثلين المنتخبين أقل من فساد محاسيب أمير. وعلى غرار ميلتون الذي كان سيدنى يشبه إلى حد بعيد، كان يعجب بالجمهورية الأرستقراطية ويتصور أن الانتخاب طريقة لاختيار «أفضل الرجال» للحكم. وعلى غرار ميلتون أيضاً مجد الكومنولث وارتد ببصره إليه باعتباره عصر إنجاز نبيل وصلت فيه الحرية الإنجليزية خلال فترة مؤقتة إلى ذروة مساوية للأيام العظيمة في اليونان وروما. ربما في عام ١٦٨٠، وبعد عشرين عاماً من إعادة ملكية آل ستيوارت، كان سيدنى عذره الذي اشتهر إليه ميلتون في عام ١٦٦٠، في أن ينفذ ببصره إلى دكتاتورية كرومويل المغلفة في ثوب يشف عما تحته، من خلال ضباب وردى. وكان على أكبر قدر من الضعالية والقدرة عندما أطلق العنان لفضبه الحق على الرشوة المنظمة والمؤامرات الشائنة التي اعتقد، بوصفه جمهورياً، أن الملكية جاءت بها من فرنسا «منذ إعادة جلالته السعيدة». ويقول، ليتفحص الناس:

ما إذا كان القوادون والعاهرات والصوص والمهرجون والطقيليون وأمثال هؤلاء النساء الشريرين ممن هم من المرتزقة بالطبيعة، لهم سلطة في هوايتهم

وفرساي والفاتيكان والاسكوريال تزيد عنها في البندقية وأمستردام وسويسرا؛ وما إذا كان هايد وأرلنجتون ودانبي، وأصحاب السعادة لوردات كليفلاند ويورتسموث، وسندريلا وجنكنز أو تشيفنش، ربما كانوا يصلون إلى مثل السلطة التي بلغوها في أوساطنا لو أنها جاءت إليهم بطريق الاقتراع من جانب البرلمان والشعب^(١٧).

ليس من السهل إجمال أهمية المذهب الجمهوري الإنجليزي في القرن السابع عشر. فقد كان من جهة نظرياً بصورة تبعث على اليأس، لأن إلغاء الملكية لم يكن أبداً مشكلة حقيقية فرضتها مؤقتاً الظروف فحسب، وسرعان ما ساءت سمعة المذهب بسبب ارتباطه بدكتاتورية كرومويل. وكان عند ميلتون وسيدني يعكس بصفة خاصة حالة نفسية من المثالية الحماسية ولكن بدون القوة الخشنة التي ملكتها فلسفة أنصار المساواة، وهي الفلسفة المشابهة من الناحية المجردة، كان المذهب في القرن السابع عشر مذهباً أرستقراطياً في جوهره، ولم يكن على الإطلاق إعلاناً عن حقوق الإنسان على النحو الذي اقترحه البرنامج السياسي لأنصار المساواة. فبالنسبة إلى ميلتون وسيدني كان «الشعب» لا يزال مجتمعاً تقوده صفوة طبيعية، وليس على الإطلاق مجموعة من أفراد متساوين لهم حقوق كامنة فيهم بالفطرة. حقيقة أن التسوية الفعلية التي حققتها الثورة بأن وضعت أعيان الريف في مركز القوة، كانت أرستقراطية أكثر منها ديموقراطية بكثير، ولكن هذه التسوية لم ترتبط بأي حال بالمذهب الجمهوري. فقد تهادن الأعيان بسهولة كافية مع الملكية بعد أن أصبحت الأخيرة معتمدة على البرلمان. ولهذا السبب فإن المذهب الجمهوري يصفته هذه لم يكن أبداً مشكلة حية، لم يكن تحليل هارنجتون الاقتصادي نظرياً. ولكن لم تكن له علاقة منطقية وثيقة بمذهبه الجمهوري. ولو لم يتصادف أنه كتب مؤلفاته خلال فترة الكومنولث لأمكنه بسهولة أن يطبق مذهبه على ملكية دستورية.

هوامش الفصل الخامس والعشرون:

- (١) الطبعة المعاصرة الجيدة الوحيدة هي التي أصدرها س. ب. ليلجرين S.B. Liljegren في هيدلبرج عام ١٩٢٤. ولقد أشرف جون تولاند على إخراج «مؤلفات» هارنجتون في لندن عام ١٧٠٠، وتكرر طبعتها.
- (٢) Oceana, ed. by Liljegren, p. 49.
- (٣) شرحه، ص ١٦.
- (٤) Art of Lowgiving, Works, 1747, p. 432.
- (٥) Oceana, p. 94.
- (٦) شرحه، ص ٩٢.
- (٧) المصدر السابق، ص ٢٥.
- (٨) المصدر السابق، ص ٢٣.
- (٩) المصدر السابق، ص ٢٨.
- (١٠) Tracts on Liberty in the Puritan Revolution, 1638-1647, ed. by William Haller, Vol. I, Appendix B.
- (١١) Works, ed. by F.A. Patterson, Vol. IV, pp. 347 f.
- (١٢) Defensio Prima, ch. VIII, Eng. trans. by Wolff; Works, Vol. VII, p. 451.
- (١٣) مؤلفات، مجلد ٥، ص ١٠، 10.
- (١٤) A Treatise of Civil Power in Ecclesiastical Causes and Considerations touching the Likeliest Means to Remove Hirelings out of the Church.
- وكلاهما نشر في عام ١٦٥٩.
- (١٥) Works, ed. by Mitford, Vol. V, p. 431.
- (١٦) انظر: Freetholders Grand Inquest touching Out Sovereign the King and his Parliament.
- (١٧) Discourses, ed. by J. Toland, 1763, p. 205.

(مراجع مختارة)

- Milton and the Puritan Dilemma, 1641-1660. By Arthur Barker. Toronto, 1942.
- The Life and Times of the Hon. Algernon Sydney, 1622-1683. By A.C. Ewald. 2 vols. London, 1873.
- The Classical Republications: An Essay in the Recovery of a Pattern of Thought in Seventeenth Century England. By Zera S. Fink. Northwestern University Studies in the Humanities. Evanston, Ill., 1945.
- Political Thought in England: from Bacon to Halifax. By G.P. Gooch. London, 1946. Ch. 5.
- The History of English Democratic Ideas in the Seventeenth Century. By G.P. Gooch. 2d ed. Cambridge, 1927.
- Milton and Wordsworth, Poets and Prophets: A Study of Their Reactions to Political Events. By Sir Herbert J. C. Grierson. Cambridge, 1937.
- Liberty and Reformation in the Puritan revolution. By William Haller. New York, 1955.
- The Rise of Puritanism: or, The Way to The New Jerusalem as Set Forth in Pulpit and Press from Thomas Cartwright to John Lilburne and John Milton, 1570-1643. By William Haller. New York, 1938.
- The Social and Political Ideas of some Great Thinkers of the Sixteenth and Seventeenth Centuries. Ed. by F.J.C. Hearnshaw. London, 1926. Ch. 8.
- The Social and Political Ideas of Some English Thinkers of the Augustan Age, A.D. 1650-1750. Ed. by F.J.C. Hearnshaw. London, 1928. Ch2.
- "A Historical Sketch of Liberty and Equality as Ideals of English Political Philosophy from the Time of Hobbes to the Time of Coleridge". By F.W. Maitland. In Collected Papers. 3 vols, Cambridge, 1911. Vol. I, p. 1.
- Milton's Contemporary reputation. By William R. Parker. Columbus, Ohio, 1940.
- Harrington and His Oceana: A Study of 17th Century Utopia and Its Influence in America. By H.F. Russell - Smith. Cambridge, 1914.
- Milton in the Puritan Revolution. By Don M. Wolfe. New York, 1941.

الفصل السادس والعشرون

هاليفاكس ولوك

جاء الفصل الأخير في دراما السياسة الإنجليزية في القرن السابع عشر، بصورة تمثل ذروة المفاجأة وفي في ثورة عام ١٦٨٨ البيضاء، فجهود جيمس الثاني الخرقاء لدفع الكتلة قدماً، مست الرأي البروتستنتي في إنجلترا يمثل ما لم يمسه من قبل ما ارتكبته الحكومة بعد عودة الملكية من سخافات وانحطاط، كانت جمهرة الإنجليز بروتستنتية بصورة لا يمكن تغييرها، وبعد تجربة قصيرة العهد مع جيمس كانوا على استعداد لأن يقرروا أن التفوق البروتستنتي أمر جوهري. فالسرعة والسهولة اللتان تمت بهما «الثورة الجديدة»، وبرغم أنها لقيت المساعدة من حماقة جيمس التي لا نظير لها، أظهرنا أن ما تمت تسويته كان أكثر من البروتستنتية. لقد أبعدت شبح النظام الجمهوري إن كان ذلك الشبح مازال قادراً حقاً على المشي؛ ذلك أنه ما من أحد جدير بالذكر كان يرضى في أن يعيد ثانية تجربة الكومنولث الحزينة، سوف تكون إنجلترا ملكية، ولكنها ملكية يراقبها البرلمان، وفق خطوط حددتها نتائج الحروب الأهلية. وبعد أن استقرت وراثته العرش في وليم وماري لم يعد في الإمكان أبداً وجود شك في أن التاج موضع حراسة البرلمان إذا أراد أن يحمل العيب. وهكذا استقر الحكم الإنجليزي في الشكل الذي احتفظ به لأكثر من مائة عام وبدون إصلاحات التمثيل التي

بدأت حتمية في عام ١٦٥٠. كان في الواقع شكلاً فظاً من الحكم خلق في القرن الثامن عشر بعضاً من أسوأ مساوئ الحكم الطبقى، ولكنه كان ما يزال تمثيلاً على طريقته، ويمكن اعتباره ليبرالياً بالمقارنة مع أي حكم أوربي آخر. ومبادئ هذه التسوية أجملها أكثر إنجليزيين استنارة في جيلهما، وهما رجل الدولة جورج سافيل، المركيز هاليفاكس الأول، والفيلسوف جون لوك.

وبرغم أن التهديد التي شكله قيام أسره مائة كاثوليكية ربما سبب الثورة، فقد ختمت التسوية فصلاً في العلاقات بين الدين والسياسة. لن يعود الاثنان أيذاً إلى الاتحاد على نحو ما كانا عليه منذ الإصلاح البروتستانتي. كان قانون التسامح الأساس العلمي الوحيد الذي يقوم عليه سلام دائم بين الكنائس، وبرغم أن قانون التسامح عاش ليصبح تحفة في التشريع الإنجليزي، إلا أن الظلم الذي تعرض له الكاثوليك والمنشقون كان مختلفاً إلى حد بعيد عن الاضطهاد، ما من شيء في فكر هاليفاكس ولوك السياسي هو أوضح من تراجع المسائل المذهبية والكنسية من مركز الاهتمام الغالب على الأذهان، وهو المركز الذي كانت تشغله. كان لوك في شبابه يأمل في سياسة. «فهم» في الكنيسة الإنجليزية نفسها، وعندما هزم الأمل تحول إلى نظرية في تسامح عام وكلي تقريباً وفي الفصل العملي بين الكنيسة والدولة. وحققت الثورة في إنجلترا شيئاً لا يبعد كثيراً عن هذا، وأصبح بصورة متزايدة الحل الذي يلقي القبول في كل مكان لهذه المشكلة القديمة. كان كل مزاج هاليفاكس ولوك العقلي زمنياً إلى درجة كانت مستحيلة بالفعل قبل ذلك بخمسين عاماً. وكان الاختلاف حتى عن هوبز مثيراً للنظر. فبرغم أنه ربما كاد يكون معادياً للدين بمثل عداء أي إنسان آخر اتخذ هذا الموقف، إلا أنه كرس نصف «الوحش» لمشكلة الدولة والكنيسة، واستطاع لوك الذي كانت حياته الشخصية خلاصة أفضل صفات البيوريتانية، أن يتجاوز عن المسألة كلها إلا حيث تؤثر في حجته التي دافع بها عن التسامح. ومن هذه الناحية ينتمي كل من هاليفاكس ولوك إلى القرن الثامن عشر أكثر من انتمائهما إلى السابع عشر: كان في إمكانهما مقابلة النزاع اللاهوتي بأخطر سلاح قاتل، هو عدم المبالاة، وبرغم أن لوك كان متديناً من الناحية الشخصية ومسيحياً من الناحية الأخلاقية فقد كان معقولا ومعادياً للجماعية، بصورة بعيدة الغور.

ويمكن أن نلمح نضج الصفات العقلية في نظريات هاليفاكس ولوك السياسية، فالإدراك السليم أهم عندهما من المنطق. وكلاهما كان حريصاً ومستعداً لأن يبقى محافظاً حيث تسمح الظروف، وكلاهما كان براجماتياً ومن أنصار التفاهم، بدرجة ملحوظة، ولا يميلان إلى الإكثار من الجدل حول ما اعتبراه حقيقة واقعة، ولكن الأخرى أنهما يميلان إلى تقبل هذه الحقيقة والاستفادة منها. وربما كان هاليفاكس أقرب من أي رجل آخر في القرن السابع عشر إلى أن يجعل من هذا الاتجاه الضعيف نظرية سياسية ناجحة. وما من رجل آخر كان أكثر من شكاً في التعميمات الكبيرة، أو أنه منه في فئة النقاعات، وبسخريّة تميز بها، وربما يظل من عدم ميالة الإنسان المذهب بالتفكير الدقيق، نأى بنفسه عن تلك المهمة الصعبة، مهمة وضع نظرية إيجابية كان مستثيراً وتافه النظرية إلى أعلى درجة ولكنه كان في جوهره تجريبيّاً ومتشككاً. أما بالنسبة إلى فيلسوف مثل لوك، لم يكن هذا الشك السهل في التعميم شيئاً في حيز الإمكان. كان هو أيضاً تجريبياً ولكن مع بقية كبيرة من النزعة العقلية الفلسفية واعتقاد راسخ في مبادئ الصواب والخطأ الواضحة بذاتها. ولسوء الحظ أن الإدراك السليم جهاز ضعيف للتأليف بين المواقف الفلسفية المتعارضة حقاً. وكانت النتيجة عند لوك سلسلة من حلول وسط تركت دائماً المبادئ الأولى غير واضحة. حقيقة أرضت حلوله الوسط كل شخص تقريباً لأكثر من نصف قرن، وعن طريق الإدراك السليم تمكن من المثل الأخلاقي الأساسي الذي تضمنته التسوية، وهو المثل الأعلى عن الحقوق الفردية. إلا أن حلوله الوسط سارت بعيداً نحو إخفاء عناصر قصور المثل الأعلى نفسه وتحقيقه في إنجلترا القرن الثامن عشر. ونتيجة لها جرى ربط الفكر السياسي فيما بعد بلوك بطريقة على أكبر درجة من التعميد.

هاليفاكس

إن ما أثر بصفة خاصة في ذهن هاليفاكس^(١) النزاع إلى الاستقصاء

والتشكك، هو حقيقة وجود قليل، إن وجدت، من المبادئ العامة التي تصلح للحكم. إنه على حد قوله «شيء خشن» يتركب في الأغلب من ضرورات وحلول وسط، ويكاد لا يكون لها فرض «ليس خداعاً». إن الأصوات العالية التي ترتفع متحدة عن المبادئ، ذريعة لإخفاء السعي وراء المزايا الخاصة أو الحزبية. ويقول إن ما يختار الناس أن يدعوه «الأصول» هو:

مسمار يستخدمه الجميع لتثبيت ما هو صالح لهم، ذلك أن جميع الناس يرون أن المبدأ الذي يخدم مصلحتهم في حينه، مبدأ راسخ^(٢).

إن كلمة إساس يستخدمها العلمانيون بمثل ما يستخدم رجال الدين كلمة مقدس، ليثبتوا لأنفسهم كل ما يريدون الاحتفاظ به والذي لا يجوز لأي شخص آخر أن يمسه^(٣).

ما من شيء أكثر يقيناً من أن كل نظام بشري يتغير ومعه ما يقال له أصول الحكم. فحق الملوك الإلهي، وحقوق الملكية والأشخاص التي لا تنقض، والقوانين التي لا يجوز إلغاؤها أو تعديلها، هذه جميعاً محاولات لتقييد المستقبل، فلا يمكن ولا ينبغي أن تكون ذات تأثير فعال. فعلى حد قوله لا تصنع القوانين والدماسير مرة واحدة ولكنها تصنع مائة مرة. فهي في حد ذاتها لا تستطيع أن تفعل سوى القليل، وهي تعنى في النهاية ما يريد أن تعنيه أولئك الذين ينسرونها ويتولون أمرها وينفذونها. وبإشارة لا تخفى إلى «كوك»، يقول إن القانون العام «يخلق في السحاب» إلا إذا حركته محكمة أو حركة موظف تنفيذي. وعندئذ يصبح ما يقصده منه تنفيذ حكم المحكمة. وأخيراً يتوقف القانون والحكم على ذكاء وحسن نية الأشخاص الذين يتولون أمرهما. ليس للتجريدات قيمة، ولكن الذي له قيمة كبيرة المصالح والقوى الملموسة. فالحكم كما تخيله هاليفاكس هو بصفة خاصة حرفة طبقة حاكمة، ولكنها حرفة طبقة ذكية ومشربة بالروح العامة. وتتمثل فضيلته الرئيسية في كونه توفيقاً بين السلطة والحرية، قادراً على التوسع لمواجهة حالة طارئة، ويمكن تطبيقه على الظروف المتغيرة، وهو على

قدر كاف من القوة بحيث يحافظ على السلام ولكنه على قدر كاف من الليبرالية بحيث يتفادي القمع.

ويرغم هذا التشديد على القائمين بالحكم، كان هاليفاكس من الخبرة بالشئون القدر الكثير بحيث لم يتصور أن في إمكان حكومة أن تفعل ما يحلو لها. فوزاء الحكومة الشعب، والشعوب تصنع الحكومات وليس العكس. الشعب الذي يفقد ملكاً يظل شعباً، ولكن الملك الذي يخسر شعبه لا يعود ملكاً. في كل شعب سلطة عليا تغير الدستور كلما تطلب خير الشعب. مثل هذا المبدأ عن الحياة القومية والحفاظة على الذات - وهو المبدأ الذي يعترف به هاليفاكس صراحة أنه لا يستطيع تحديده أو التنبؤ به - هو أقرب شيء إلى مبدأ أساسى تعرفه السياسة.

هناك مبرر طبيعى، أو شيء لا يمكن تعريفه، قائم على أساس الخير المشترك للجنس البشرى، الخالد، والذي لا يزال يحافظ فى جميع التغييرات والثورات على حقه الأصلى فى إنقاذ شعب حين ربما تحطمه حرقية القانون^(٤).

هذه القدرة على التنمية الذاتية والكامنة بالظفرة فى شعب ما، لن يحد ولا ينبغي أن يحد منها. فالقدرة الحقيقية لحكومة ما تتوقف على استجابتها لهذا الدافع الباطنى. وبدونها لا يمكن أن تسود الدساتير ولا القوة طويلا. وبهذا المعنى العام جداً يتوقف جميع الحكم على الرضا. وأفضل وسيلة عملية للتعبير عن أمانى شعب هى هيئة تمثيلية. ولكن الواضح أن هاليفاكس اعتبرها وسيلة فقط، ولأغراض عملية يجب أن يكون هناك مجال أيضاً لقدرة على القيادة لا يمكن تعريفها، أى نوع من القوة القادرة يلائم المناسبات الكبرى، وبها «يمكن فى الأوقات الحرجة إنقاذ شعب من الدمار».

وعلى هذا الأساس المكون من الضرورى والتاريخ القومى بنى هاليفاكس تقديره للأزمة فى إنجلترا من الناحية المجردة. يقول «فى كتابه «نموذج جديد فى البحر» New Model at Sea إن هناك إمكانيات ثلاثاً: إحداها - وكان يفكر فى

فرنسا - هي الملكية المطلقة التي يعترف بأن لها بعض المزايا من ناحية تحقيق الوحدة وسرعة التنفيذ، ولكنها تحطم «الحالة الواجبة من الحرية» التي ينبغي أن يعيش الناس في ظلها، وهي على أية حال مستحيلة في إنجلترا بسبب التقليد القومي، ولأن عظمة إنجلترا أن تكمن في التجارة التي هي «من خلق الحرية». وثمة إمكانية ثانية قد تفضل من الناحية النظرية على الملكية، تلك هي الجمهورية ولكن الاعتراض عليها الذي لا يقهر، هو أن الإنجليز لا يميلون إليها. ربما تكون الملكية شيئاً يتكون من «فقاصات ونسيج براق» ولكن تبقى الحقيقة وهي أن تجربة إنجلترا الوحيدة مع جمهورية انتهت بالدكتاتورية العسكرية. وعلى ذلك فالإمكانية الباقية الوحيدة الحقيقية هي «الملكية المختلطة»، أي حكومة دستورية مقسمة بين الملك والبرلمان. وقنع هاليفاكس بالاختيار لأن مثل هذا الحكم يهيء في ظنه، أفضل حل وسط بين السلطة والحرية، إنه وسط بين الملكية المطلقة والجمهورية:

نأخذ من أحدهما القدرة الكبيرة جداً على إحداث الأذى، ولكننا نترك لحكمنا وحمايتنا، ونأخذ من الأخرى الاضطراب والتساوى والعداوات والإباحة، ومع ذلك نحفظ بعناية واجبة لمثل هذه الحرية بالقدر الذي يتفق مع ولاء الناس^(٥).

قد يثير البرلمان المتاعب ولكنها تكسب الإدارة الحكيمه قوة كبيرة. على أن هاليفاكس أخفق من ناحيتين في فهم جهاز الحكومة الجديدة. فلم يكن يرى أن الوزراء يجب أن يصبحوا مستقلين عن البرلمان ومسئولين أمامه، بدلاً من أن يكون الملك هو الذي يختارهم. ولعله ما كان في وسع أحد أن يرى هذا قبل أن يجعله سير التاريخ البرلماني واضحاً. ولقد مات هاليفاكس قبل حلول الليل عليه، ولذلك وبصورة طبيعية جداً، أخفق في أن يرى أيضاً أن الأحزاب السياسية أصبحت جزءاً ملازماً للحكم البرلماني. كان حكمه على الأحزاب معادياً بشكل واضح، وهو موقف يرجع بعض السبب فيه إليه تجريته مع المؤامرات الثائرة في عهد عودة الملكية، ومع الشيوع العنيدة في الفترة الثورية، كما يرجع أيضاً إلى مزاج سريع الغضب جعل من الصعب عليه أن يتعاون عندما لم يتمكن من

السيطرة. كان ينظر إلى الحزب على أنه في أفضل الأحوال، نوع من المؤامرة ضد بقية الشعب، وأحسن أن النظام الذي تفرضه الأحزاب لا يتمشى مع حرية رأي الفرد. هذا التقدير السيئ للأحزاب السياسية ظل ظاهرة مميزة إلى أن نشر بيرك كتابه «مظاهر الضجر الحالية» *Present Discontents* في عام ١٧٧٠.

وفاقت حصافة هاليفاكس السياسية حصافة أي سياسي إنجليزي آخر في عصره. ولعل معظم المؤرخين يوافقون الآن على ما أكدته «ماكولاي» من أنه «عن طريق الثورات المتكررة والعنيفة في الشعور العام، أخذ بصورة لا تكاد تتغير تلك الفكرة عن مسائل عصره الكبيرة التي اتخذها التاريخ في النهاية». من المؤكد أنه لم تكن له نظرية سياسية تقريباً، وكاد يقول إنه ليس في الإمكان وجود نظرية سياسية. ومن المؤكد أنه من نظرية كانت في حيز الإمكان بالنسبة إليه، أي نظرية في الحقوق والالتزامات المطلقة - أي الأسود القاتم، والأبيض الناصع، دون اللون الرمادي - التي أحبها القرن الثامن عشر بصورة تميزه، وفي هذا المزاج اللطيف، وهذه الرغبة في الحلول الوسط، وهذا الاستعداد للحكم على الأشياء على ضوء الضرورة، تلقى أهمية القرن الثامن عشر. كان هجومه على «الأصول» إلى جانب هجوم لوك على الأفكار الفطرية، مقدمة النقد التجريبي الذي وجهه هيوم إلى نظرية الحقوق الطبيعية، وتشديده على الضرورة باعتبارها عاملاً موجوداً دائماً في التسويات السياسية مقدمة لمذهب المنفعة الأخلاقية والسياسية الذي كان الفلسفة الحية الوحيدة في إنجلترا خلال معظم القرن الثامن عشر ولم يصل إلى تأثيره الكامل إلا في راديكالية بنتام وآل مل الفلسفية. وهكذا أظهر هاليفاكس مزاجاً عقلياً أصبح جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة، وإن لم يكن بطريه أن يدعى فيلسوفاً.

لوك: الفرد والمجتمع

اتخذت فلسفة جون لوك السياسية شكل إنجاز مرضي، وتضمنها مقالان نشرتا في عام ١٦٩٠ بغرض صريح هو الدفاع عن الثورة^(٦)؛ أولهما - وخصصه لتفنيد آراء فيلمر - لم تكن له أهمية دائمة. لكن الحقيقة أن الرسالة الثانية كانت

أبعد من أن تكون نبذة تصلح لعصره، فقد رجعت إلى الماضى عبر كل فترة الحروب الأهلية، وانضمت إلى مؤلف هوكر «نظام حكومة الكنيسة» الذى كان قد أجمل فكر إنجلترا السياسى فى ختام الإصلاح الدينى وقيل الشقاق بين البرلمان والملك. وعن طريق هوكر ارتبطت لوك بذلك التقليد الطويل من فكر العصور الوسطى السياسى، أى ارتبطت بالقديس توما، وهو التقليد الذى كانت فيه حقيقة القيود الأخلاقية، ومسئولية الحكام أمام الجماعات التى حكموها، وإخضاع الحكم للقانون، مسائل بدئية، ليس معنى هذا أن لوك كان بأى معنى من الذين يتعلقون بالقديم. فلم تكن العلامة الرئيسية المميزة لعقله هى العلم أو المنطق، وإنما كان إدراكاً سليماً منقطع النظير، وحد به المعتقدات الرئيسية فى الفلسفة والسياسة والأخلاق والتربية، تلك المعتقدات التى ولدها الماضى فى أصحاب العقول الأكثر استقامة من أبناء جيله. وإذا أوضح هذه بطريقة بسيطة ورزيفة، وإن تكن مقلعة، نقلها إلى القرن الثامن عشر حيث أصبحت المذهب الذى خرجت منه فيما بعد فلسفة كل من إنجلترا والقارة، السياسية. كان تقليد العصور الوسطى الذى مسه لوك عن طريق هوكر، جزءاً لا غنى عنه من المثل الدستورية لثورة ١٦٨٨. لقد غيرته سنوات الحروب الأهلية ولكنها لم تقض عليه. وعلى ذلك لم تكن مشكلة لوك أن يردد من الناحية التاريخية فكر هوكر وإنما كانت أن يوحد من جديد العناصر الثابتة من ذلك الفكر وأن يعيد تقريرها فى ضوء ما حدث فى القرن الذى يفصل بينهما.

من جميع الشخصيات فى القرن الذى يفصل بين الرجلين، كان أهمها بصورة منقطعة النظير، بالنسبة إلى ابتداء نظرية سياسية منسقة، توماس هوبز. كان هوبز ببرهانه القاطع على أن الحكم المطلق السياسى يمكن استباطه من مبادئ ذات نزعة فردية صارمة، الخصم الذى كان ينبغي أن يضطلع لوك بدحض آرائه لو أراد أن يقدم دفاعاً نافذاً كذلك، عن الحكم الدستورى. ولسوء الحظ لم ينهض بهذا الالتزام فى رسالته الثانية ولكنه واصل دحض حجج فيلمر. بالنظر إلى الغرض الجدلى الذى توخاه لوك، كان هذا الموقف مفهوماً لأن خصومه

الملكيين كانوا أبعد من أن يربطوا أنفسهم بهوبز الذي لم يكن محبوباً من كل الجانبين، وفضلاً عن هذا كانوا قد بعثوا الحياة في فيلمر وبذا جعلوا منه هدفاً لا يخفى، وبالنسبة إلى أغراض الجدل كانت لفيلمر أيضاً ميزة كونه سخيلاً من بعض الوجوه، وأن يبدو أسخف مما هو عليه، وأخفق لوك في التفرقة بين سخافات فيلمر وحججه المتينة من هوبز إلى حد بعيد، ولما كان لوك يقصد برساليته أن تكونا مقالين شعبيين، اختار الأمر الواضح ولكن الاختيار انتقص بشكل خطير من تأثيرها الصارم، لم يتفقا أبداً مع أصعب المشكلات، وهذا ما يميز حقاً فلسفته بوجه عام، وعلى غرار معظم الفلسفات التي يعظم اعتمادها على الإدراك السليم، فإن فلسفته غالباً ما تقتصر إلى الإتيان التحليلي، ولذلك تخفق في أن تعود إلى المبادئ الأولى.

بقدر ما تعلق الأمر بفلسفته السياسية يمكن بيان لب المشكلة على النحو التالي. إن سنن المصور الوسطى التي وصلت إلى لوك عن طريق هوكس، والمثل الدستورية التي اتبعت في تسوية عام ١٦٨٨، كانت ترى الحكم - الملك بوجه خاص ولكن لا يقل عنه البرلمان نفسه وكل وكالة سياسية - مسئولاً أمام الشعب أو الجماعة، وأن سلطته يحد منها كل من القانون الأخلاقي والتقاليد الدستورية والاتفاقيات الموجودة بالفطرة في تاريخ المملكة، الحكم لا غنى عنه، وعلى ذلك فحقه هو، بمعنى ما، حق لا ينقض، ولكنه أيضاً مشتق بمعنى أنه موجود من أجل رفاهة الشعب، واضح أن هذه الحجة تفترض الواقع الجماعي أو الاجتماعي للمجتمع، وهو فرض لم يكن صعباً في عصر كان المجتمع ينظمه العرف وينظمه على أي حال مبدأ مستقر من مبادئ أرسطية العصر الوسيط التي كانت مصدر إلهام هوكس، لكن كانت النتيجة الرئيسية التي انتهى إليها تحليل هوبز أن تبين، كيف أن مجتمعاً بهذه الصفة خرافة بحثة ولا وجود له إلا في تعاون أعضائه، وأن هذا التعاون يرجع دائماً إلى مزايا ينعم بها أعضاؤه كل منهم بصفته الفردية، وأنه لا يصبح مجتمعاً إلا لأن هرداً ما يكون قادراً على ممارسة سلطة ذات سيادة، وعلى هذه التحليل أقام هوبز النتيجة التي وصل إليها وهي أن الخضوع

لا مفر منه في ظل أي شكل من أشكال الحكم، وأن الأفكار من قبيل العقد والتعشيل والمسئولية، أفكار تخلق من المعنى إلا إذا ساندتها سلطة عاجل. ومن ثم فهي صالحة في داخل الدولة ولكنها ليست صالحة للدولة.

والتعارض المنطقي شديد بين وجهتي النظر هاتين، فالأولى تشرح على ضوء الوظائف، فهي تتصور كلاً من الأفراد والمؤسسات على أنهم يؤدون عملاً له قيمته من الناحية الاجتماعية، ينظمه الحكم من أجل خير الكل، وفي داخل إطار القانون الذي يجعل المجموعة مجتمعاً. وتشرح الثانية بمصطلحات الإشباع الذاتي الفردي، وهي تتصور المجتمع مكوناً من أشخاص تحركهم دوافع أنانية، يتطلعون إلى القانون والحكم كي يوفروا لهم الأمن ضد زملاء أنانيين بالمثل، ويسعون وراء أكبر قدر من الخير الخاص يتفق مع المحافظة على السلام. ولو أن لوك استطاع أن يأخذ بإحدى وجهتي النظر ورفض الأخرى، لكان أكثر منطقية مع نفسه. كانت الظروف التي كتب في ظلها تتطلب منه أن يأخذ بالاثنتين، وكان ينبغي أن يترتب على هذا فحص للمبادئ وتأليف بين وجهتي النظر، من أعلى درجة. كانت مهمة تفوق في الحقيقة قدرات لوك، لقد سار بالفعل دفاعه عن الثورة وفي الخطوط التي أوضحها هوكر وأخذ بجوهرها هاليفاكس، فهذا الدفاع يفترض أن الشعب الإنجليزي يكون مجموعة اجتماعية تظل قائمة باستمرار خلال تغيرات الحكم التي يتطلبها تطوره السياسي، ويضع مستويات أخلاقية يجب أن تحترمها أحكامه. ومن جهة أخرى كانت هناك أسباب ملحة تفسر لماذا تعين على لوك أن يضمن فلسفته الاجتماعية جزءاً كبيراً من مقدمات هوبز المنطقية. فبسيكولوجيا هوبز الأنانية بصورة منتظمة أو بدونها، كانت النظرية التي تفسر المجمع على ضوء المصالح الفردية، أمراً لا بد منه في أيام لوك، كانت نظرية القانون الطبيعي تسير كلها في هذا الاتجاه، وفي هذا الاتجاه أسهم لوك بقدر غير يسير؛ إذ فسر القانون الطبيعي على أنه مطالبة بحقوق فطرية لا تنقض، وكامنة في كل فرد، والحقيقي من أمثال هذه الحقوق الحق في الملكية الخاصة. ومن ثم كانت نظريته بما تتضمنه من معان، تعادل نظرية هوبز

فى الأثانية، فالحكم والمجتمع موجودان للمحافظة على حقوق الفرد، وعدم إمكانية نقض أمثال هذه الحقوق قيد على سلطة منهما، وعلى ذلك ففى جزء من نظرية لوك يبدو الفرد وحقوقه كمبادئ نهائية، وفى جزء آخر يلعب المجتمع نفسه هذا الدور. ليس ثمة ما يوضح بالدرجة الكافية كيف يمكن أن يكون مالاها مطلقاً.

الحق الطبيعى فى الملكية

برغم أن لوك لم ينتقد هوبز مباشرة، هاجم بعض الأفكار التى تميزه أكثر مما يتميز فيلمر، وبخاصة النظرية القائلة بأن حالة الطبيعة هى حرب الكل ضد الكل. فمن رأى لوك أن حالة الطبيعة حالة «سلام، وحسن نية، ومعرفة متبادلة، ومحافظة متبادلة على الذات»، ودافع عن هذا على أساس أن قانون الطبيعة يهين عتاداً كاملاً من حقوق الإنسان وواجباته. إن عيب حالة الطبيعة يكمن فحسب فى حقيقة أنها لا تشتمل على تنظيم مثل القضاة والقانون المكتوب والعقوبات المحددة، مما يؤدى إلى تنفيذ قواعد الحق، كل ما هو صواب أو خطأ هو كذلك إلى الأبد، ولا يضيف القانون الوضعى شيئاً إلى الصفة الأخلاقية التى تنسم بها أنواع السلوك المختلفة، ولكنه يهين فحسب جهازاً للتنفيذ الفعال. فى حالة الطبيعة يجب على كل إنسان أن يحمى ملكيته بأفضل ما يقدر عليه، ولكن حقه فيما يملك وواجبه فى احترام ما يملكه آخر كاملاً قدر كمالهما فى ظل حكم. يلاحظ أن هذا هو بالضبط الموقف الذى اتخذه توما قبل لوك بقرون. فقد اقتصر لوك على ترديد ما قاله هوكز وردد عن طريقه تقليد العصور الوسطى عن العلاقة بين القانون والأخلاق. فإذا تطرح جانباً تلك الأسطورة عن حالة طبيعية، فلا يمكن أن يعنى هذا سوى شىء واحد هو أن القواعد الأخلاقية أوسع فى تطبيقها من قواعد القانون الوضعى وصالحة سواء أكانت موضع المراعاة من جانب الحكومات أم لا. أما الذى يكسب الأخلاق قوتها فيظل موضع السؤال. فقد يتوقف على الإرادة الإلهية، أو قد يكون واضحاً بذاته بما يتفق مع

مقتضيات العقل، أو يتوقف على حقيقة أن المجتمع أكثر تأصلاً في الطبيعة البشرية من الحكم وبذا يضع مستويات لا تستطيع الحكومات أن تتجداها. على أية حال قرر لوك بصورة مؤكدة أن الحقوق والواجبات الأخلاقية حقيقة في حد ذاتها وسابقة على القانون، وأن الحكومات ملزمة بحكم قانونها أن تطبق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية والأخلاقية.

واضح إذاً أن نظرية لوك بأكملها تتوقف على التفسير الدقيق للمعنى المقصود من قانون الطبيعة التي استندت إليه حالة الممونة المتبادلة وهي السابقة على المجتمع السياسي، والذي طبقاً لها نشأ المجتمع السياسي. على الأقل كان لزاماً عليه، أن يبين السبب الذي من أجله كان ملزماً حتى بدون إدارة أو تنفيذ. والحقيقة أنه لم يقدم له أي تحليل دقيق على الإطلاق، ولم تعد أوضاع معالجة له كونها شيئاً عرضياً وذلك حين راح يفرق بين السلطة الأبوية والسلطة السياسية، وهي تفرقة تحذو تحذو أرسطو وموجهة ضد فيلمر. وإذا جرى التقليد على مناقشة موضوع الملكية عند الحديث عن الأسرة، كانت النتيجة ربط معالجة لقانون الطبيعي بنظريته في أصل الملكية الخاصة. وعلى ذلك، فقبل مناقشة المسألة العامة المتعلقة بالصلاحية التي عزاها لوك إلى قانون الطبيعي، يحسن أن نعرض نظريته عن الحق في الملكية الخاصة، لأنه يفترض باستمرار أن هذا هو الطراز الذي يشبهه جميع الحقوق الطبيعية.

اعتقد لوك أن الملكية في حالة الطبيعة ملكية مشتركة بمعنى أن كل فرد كان له حق في أن يحصل على أسباب عيشه من كل ما تقدمه الطبيعة. وهنا أيضاً جاء بأفكار من ماض بعيد جداً. لم يكن من غير المؤلف في العصور الوسطى الافتراض بأن الملكية المشتركة حالة أكمل ومن ثم «طبيعية» بدرجة أكبر، من الملكية الخاصة التي كانت تعزى إلى آثار الخطيئة على الطبيعة البشرية بعد سقوط الإنسان(*)، كذلك تضمن القانون الروماني النظرية المختلفة جداً في أن الملكية الخاصة تبدأ بالاستيلاء على الأشياء التي كانت من قبل موضع الاستعمال

المشترك وإن لم تكن هناك ملكية مشتركة. وتحول لوك عن كلتا النظريتين بأن أكد أن للإنسان حقاً طبيعياً فيما «مزج» به عمله الجسماني، كأن يحيط الأرض بسيّاح ويلفحها مثلاً. والظاهر أنه استخلص حكماً عاماً من المثال الذي ضربه المستعمرون في بلد جديد مثل أمريكا، ولكن لعله كان متأثراً أيضاً بإحساس قوى بما ينطوي عليه الاقتصاد الزراعي الخاص من تقوى بالقياس إلى الزراعة الجماعية في ظل نظام أكثر بدائية. فقد اعتقد لوك أن الإنتاج الأكبر يرفع مستوى المعيشة في كل أرجاء المجتمع. في القرن الثامن عشر زاد تسييج الأرض في الحقيقة من غلتها، ولكن المالك الرأسمالي استغل مركزه الاستراتيجي في الاستيلاء على المزايا، وأيا كان أصل نظرية لوك فقد كانت حجته ترى أن الحق ينشأ بسبب أنه عن طريق العمل يمد الإنسان، إن صح القول، شخصيته هو إلى الأشياء التي ينتجها، فهو إذ ينفق طاقته الباطنية عليها يجعلها جزءاً من نفسه، وعلى العموم تتوقف منفعتها على العمل المبذول فيها؛ وهكذا أدت نظرية لو إلى نظريات كمية العمل التي ظهرت فيما بعد في الاقتصاديين التقليدي والاشتراكي.

ويتربط على نظرية لوك في أصل الملكية الخاصة أن الحق سابق حتى على المجتمع البدائي الذي وصفه بأنه حالة الطبيعة. فالملكية كما قال هو نفسه هي «بدون أي اتفاق صريح بين جميع عامة أعضاء المجتمع»^(٧). أنها حق يأتي به الفرد في شخصه هو إلى المجتمع بمثل ما يأتي بطاقة جسمه المادية. ومن ثم فالمجتمع لا يخلق الحق، ولا يستطيع بحق أن ينظمه إلا في داخل حدود معينة. ذلك أن كلا المجتمع والحكم موجودان، بصفة جزئية على الأقل، لحماية حق الملكية السابق عليهما. كان لهذا الوصف للملكية وأن أورد بصفة عرضية تقريباً، تأثير عميق على فلسفة لوك الاجتماعية بكاملها. فهو لم يقل أبداً ويكاد من المؤكد أنه لم يعتقد، أنه لا وجود لحق طبيعي خلال الملكية. فالعبارة التي أكثر من استعمالها وهو يمدد الحقوق الطبيعية هي «الحياة والحرية والمنزلة»، على أنه غالباً ما استعمل «الملكية» حيث يبدو إنه كان يعنى أي حق، ولما كانت الملكية هي الحق الطبيعي الوحيد الذي تفحصه بإسهاب، كان حتماً أن تظهر باعتبارها

الحق المثالي والهام، وعلى أى حال فقد تصور جميع الحقوق وفق نفس الخطوط التي تصور الملكى طبقاً لها، أى باعتبارها صفات للشخص الفرد تولد معه، ومن ثم فهي حقوق قبل كل من المجتمع والحكومة لا يمكن نقضها، مثل هذه الحقوق لا يمكن بحق تنحيتها نظراً لأن المجتمع نفسه يوجد لحمايتها؛ يمكن فقط تنظيمها بما يلزم لتوفير الحماية الفعالة لها. وبعبارة أخرى لا يمكن تقييد «حياة وحرية ومنزلة» شخص واحد إلا بقصد تنفيذ ما لشخص آخر من دعاوى صحيحة في نفس الحقوق.

عناصر الغموض الفلسفى

قامت هذه النظرية بكل ما تتطوى عليه من معان اجتماعية وسياسية، على فكرة الأنانية مثلها مثل نظرية هوبز. حقيقة رسم لوك صورة مختلفة لحالة الطبيعة، فحرب الكل ضد الكل بدت بالنسبة إلى إدراكه السليم مبالغاً فيها، ولكن من حيث جوهر الموضوع، كان يقول مثل هوبز إن المجتمع موجود لحماية الملكية والحقوق الخاصة الأخرى التي لا يخلقها المجتمع، ونتيجة لهذا فإن علم النفس الذى نشأ فى القرن الثامن عشر من نظرية لوك فى العقل، كان فى تفسيره للسلوك البشرى أنانياً فى أساسه. فقد تحدث بمصطلحات اللذة والألم ولم يتحدث كمثيله عند هوبز عن المحافظة على الذات - وهو تحسين مشكوك فيه - ولكن حساب اللذة كان يدور تماماً حول الفرد، شأنه شأن حساب الأمن، ولقد شق منطق هوبز الأفضل طريقة برغم إحساس لوك الأفضل، وعن طريق تعاون غريب غير مقصود أقام الرجلان على النظرية الاجتماعية الافتراض بأن المصلحة الذاتية الفردية واضحة وملزمة فى حين أن المصلحة العامة أو الاجتماعية هزيلة وليست جوهرية. ربما كان تأثير لوك أشد حسماً، لأنه كان بالضبط أقل بيئة من المبادئ التي قام عليها، لقد ترك على ما هى عليه النظرية القديمة فى القانون الطبيعى بكل معانيها العاطفية ودوافعها الملزمة والدينية تقريباً، ولكنه غير تماماً وبدون أن يدري، المعنى الذى كان المصطلح يدل عليه

عند كتاب مثل هوكر. فبدلاً من قانون يأمر بالخير المشترك للمجتمع، أقام لوك مجموعة من حقوق فردية، فطرية ولا تنقض، تحد من قدرة الجماعة وتنف كعواجز تحول دون التدخل في حرية وملكية الأشخاص بصفاتهم الخاصة. وعلى غرار الأحرار فيما بعد، افترض أن الشيثيين - المحافظلة على الخير المشترك وحماية الحقوق الخاصة - ينتهيان إلى نفس النتيجة. وفي الحالة التي كانت عليه السياسة والصناعة ربما كان هذه صحيحاً إلى حد كبير ولكن لم يكن له أساس منطقي عدا الفرض الغامض بأنه في تجانس الطبيعة «سوف يكون الخير من نوع ما هو الهدف النهائي من الشر» هذه الثقة العاطفية بالطبيعة والتي لا تستند إلى شيء عرّفه عنها العلم الحديث أو الفلسفة الحديثة، سرت في تاريخ النظرية السياسية والاقتصادية في القرن الثامن عشر.

من الصعب للغاية أن نفهم بالضبط ما اعتقد لوك أنه المبرر الفلسفي لنظريته في الحقوق الطبيعية، أو أن نرى بعبارة أخرى كيف قصد أن يربط نظريته السياسية بمركزه الفلسفي العام. أما أن جميع الأفراد وهبهم خالقهم حقاً في الحياة والحرية والمنزلة، بغض النظر عن كل إشارة إلى ارتباطاتهم الاجتماعية والسياسية، تقول إن هذا ليس بالتأكيد فرضاً يمكن التدليل عليه ببرهان تجريبي. يبدو أن ليس ثمة سبيل أيّاً كان لإثباته. بل يجب أن يكون كما قال توماس جيفرسون، واضحاً بذاته فقط، أي بديهية يمكن أن تستبطن منها نظريات مبرهنة، اجتماعية وأخلاقية، ولكنه في حد ذاته أوضح من أي مبدأ أخلاقي آخر. ولعل هذا ما اعتقده لوك. هالاتجاه إلى اعتبار القانون الطبيعي في علوم الأخلاق والقانون مشابهاً للبيدييات في علم الهندسة، كان اتجاهاً واسعاً في فكر القرن السابع عشر بعد خروشيوس. ولكن حتى مع التسليم بأن بعض القيم الأخلاقية بديهية فإن وجوب اتخاذها شكل حقوق فردية موجودة بالضرورة أمر بعيد عن الوضوح. والمرجح أن لوك لم يواجه أبداً هذه المسألة في الواقع، إذ يبدو أنه لم يكن على بينة من عظم اختلاف نظريته في الحقوق الطبيعية عن الصيغ القديمة التي ظهرت بها النظرية.

على أنه لو طرحنا هذه المسألة الأخيرة جانباً، يظل من الصعب أن نرى كيف أن مركز لوك الفلسفي ساندته في اعتقاده أن فرضاً واضحاً بذاته في الظاهر، في علم الأخلاق أو في أي موضوع آخر، هو مركز صحيح لذلك السبب. كان الكتاب الأول «مقال بخصوص الفهم البشري» مخصصاً لبيان أنه ما من فكرة هي موجودة بالضرورة، أي إنها في أساسها جزء من الرأي القائل بأن الاعتقاد فيها له ما يؤيده بخلاف الأدلة. ولأغراض عملية فإن هذا شبيه بالقول إن الوضوح الذاتي لا يدعو إلى الاطمئنان، نظراً لأنه حتى الفرض الباطل قد يبدو بسبب العرف أو العادة واضحاً لا يخفى، ما من شك أن لوك قصد بهجمات على الأفكار الموجودة بالفطرة أن تذيب كل أنواع التعصب في الأخلاق والدين فضلاً عن العلم. كان يعتبر أن اعتقاده في صدور الأفكار عن الحواس، يهيئ أساساً لمعرفة تختلف تماماً عن الاختيار المرتجل الممثل في الفطرية.

وتمشيئاً مع هذه النظرية التجريبية في أصل الأفكار، نبذ لوك الاعتقاد بأن أي علم تجريبي - يعتمد على ما ترويه الحواس من أنواع الوجود المادي - يمكن أن يكون صحيحاً بشكل يمكن إثباته. إلا أنه احتفظ بالاعتقاد السائد في أيامه في أن أي علم جدير الاطمئنان إليه تماماً، يجب أن يكون قابلاً للإثبات. وكان يظن أن العقل قادر على أن يدرك «نواحي الاتفاق والاختلاف» الضرورية بين بعض الأفكار وأن هذه تكفي لتأييد علوم قليلة يمكن البرهنة عليها، مثل الرياضيات، وظن أيضاً أن علم الأخلاق يتدرج فيها. ومن هنا اعتقد أن نظريته السياسية تؤيدها الحقائق الواضحة بذاتها التي يتضمنها علم أخلاق يمكن إثباته. وهكذا عرضت فلسفته ككل شذوذاً نظرية للعقل، تجريبية بوجه عام ومرتبطة بنظرية في العلوم وبأسلوب عقلي في العلم السياسي. وكانت النتيجة القريبة في فلسفته الاجتماعية نظرية متسامحة، بشكل ظاهر ونقاده في دفاعها عن الحرية الدينية، وقادرة على أن تكون دجماتية إلى حد كبير في الدفاع عن حقوق الملكية.

إن وزن تأثير لوك في الفلسفة كان إلى جانب المذهب التجريبي، أي إلى جانب علم نفس يجرى فيه تفسير المعرفة البشرية والسلوك البشري عن طريق الحواس، وفيه تدعى قواعد السلوك الصلاحية التي تدعيها التعميمات المستمدة من التجربة، كان ظاهراً أن الحقوق الطبيعية - حقوق لا تنقضى في حرية التصرف، كامنة بالفطرة في البشر أيًا كانت علاقاتهم الاجتماعية أو بدون علاقات اجتماعية - لا يمكن إثباتها بهذه الطريقة، كما لا يمكن يعد تنفيده للأفكار الموجودة بالفطرة، السماح بها دون تحد باعتبارها بديهيات. وهكذا تصادف أن خلفاء الإنجليز في النصف الأول من القرن الثامن عشر (حسب إحياءات في «مقال» سرعان ما ابتدعوا نظرية في السلوك عن أساس اللذة والألم، فالأولى تعمل كقوة جذب والثاني كقوة صد، وابتدعوا نظرية في القيمة جعلت أعظم مجموع من اللذات وبعد خصم الآلام باعتبارها مقادير سالبة، هو غاية السلوك الذي له قيمة من الناحية الاجتماعية. هذه النظرية وكانت في أول أمرها علم نفس أكاديميًا بصفة خاصة ومرتبطة بعلم أخلاق لاهوتي، انتقلت عن طريق الفرنسيين إلى أيدي بنتام والراديكاليين الفلاسفة. من الناحية المنطقية كما أظهر بنتام، استبعدت كلية ما أورده لوك عن حقوق طبيعة وخلافات عن حالة الطبيعة وعن عقدة. لكنها ظلت أنانية النزعة في تفسيرها السيكلوجي للسلوك وكذلك في نظريتها في القيمة - الأخلاقية والسياسية والاقتصادية - وافترضت فحسب اتفاق الحرية الفردية مع أكبر خير عام. كانت فردية كل النظرية الاجتماعية بين «لوك» و«جون ستيوارت مل» أقل اعتمادًا على المنطق منها على اتفاقها مع مصالح الطبقة التي أنتجتها بصفة خاصة.

العقد

بعد وصف حالة الطبيعة كحالة يسودها السلام والمعونة المتبادلة، وبعد تعريف الحقوق الطبيعية على أساس الملكية، أي باعتبارها، سابقة حتى على المجتمع، انتقل لوك ليعتمد المجتمع المدني من رضا أعضائه. كان حتماً أن يعاني

هذا الجزء من هوكر وما أنفق فيه مع هوبز. كان قد عرف السلطة المدنية على أنها «حق صنع القوانين مع العقوبات... لتنظيم الملكية والمحافظة عليها، وحق استخدام قوة الجماعة في تنفيذ أمثال هذه القوانين... كل هذا في سبيل الخير العام فقط»^(٨). ومثل هذه السلطة لا يمكن أن تنشأ إلا بالرضا، وبرغم أن هذا الرضا يمكن تقديمه بشكل سافر، إلا أنه يجب أن يكون رضا فرد بالنسبة إلى نفسه. ذلك أن السلطة المدنية لا يمكن أن يكون لها حق إلا إذا كان مستمداً مما لكل إنسان من حق فردى في حماية نفسه وملكيته. والسلطة التشريعية والتنفيذية التي يستخدمها الحكم لحماية الملكية ليست سوى سلطة كل إنسان الطبيعية عهد بها «إلى أيدي الجماعة» أو «عهد بها إلى الجمهور» ولا يبررها سوى أنها طريقة لحماية الحقوق الطبيعية أفضل من المعونة الذاتية التي لكل إنسان حق فيها بالطبيعة. هذا هو «العهد الأصلي» الذي به «اندمج» الناس في «مجتمع واحد» إنه مجرد اتفاق «على الاتحاد في مجتمع سياسى واحد هو كل ما عليه أو يجب أن يكون عليه الاتفاق بين الأفراد الذين يدخلون في كومنولث أو يقيمونه»^(٩).

الصعوبة بالنسبة إلى هذه النظرية أن لوك ليس واضحاً في أى موضع، بشأن ما يشأ بالضبط من «العقد الأصلي». هل هو المجتمع نفسه أم الحكومة فقال؟ أما أن الاثنين مختلفان فهذا لما قرره بلهجة التأكيد في موضع متأخر من «الرسالة» الثانية حيث أكد أن ثورة سياسية تعمل على حل الحكومة، لا تؤدي كقاعدة إلى حل المجتمع الذي تحكمه تلك الحكومة، وفضلاً عن هذا، يتنازل الفرد عن حقه الطبيعي للجماعة أو الجمهور الذي يجب فرضاً أن يكون نوعاً من كيان إذا تمكن من أن تمنح له السلطة. ومن جهة أخرى، وطبقاً لنظرية لوك بالضرورة، يبقى الحق في أيد الأفراد إلى أن يتخلوا عنه، إلا أنه اشتهر هذا التنازل عن الحق الفردى مشروطاً مقابل كل من المجتمع والحكومة، لأن السلاطة الفردية لا يجرى التنازل عنها «إلا بالنية الموجودة في كل فرد وهي أنه (التنازل) الأفضل للمحافظة على نفسه وحرية وملكيته»، والمجتمع نفسه «مجبور على أن

يضمن ملكية كل شخص^(١٠)، ولتوضيح هذه المشكلة نجد كتاب القارة من أمثال ألتوسسيوس وبوفندورف، الذين طوروا نظرية الاتفاق بأكبر قدر من العناية، قد افترضوا عقدين: أحدهما بين الأفراد ويؤدي إلى قيام مجتمع، والآخر بين المجتمع وحكومته، ويتخذ لوك بشكل صريح مثل هذا الموقف وإن لم يقرره هي أي موضع من مؤلفاته، بالطبع، لا يفسر العقد المزدوج شيئاً نظراً لأن صلاحية استخدام نفس المفهوم بحيث يغطي كلتا الحالتين، هي في الحقيقة النقطة المشكوك فيها، ولكنه يضيف وضوحاً شكلياً على النظرية. لم يكن الوضوح الشكلي صفة لها قيمة عالية في نظر لوك ومن ثم قنع بإطلاق وجهتي نظر. كانت النظرية القديمة التي أخذها من هوكز تفترض مجتمعاً قادراً على أن يجعل موظفيه الرئاسيين مسئولين من الناحية الأدبية، وهذا ما اتبعه بصفة خاصة في دفاعه عن الثورة بأنها مجهود له ما يبرره لجعل الحكم الإنجليزي يخدم حاجات المجتمع الإنجليزي، أما النظرية الجديدة التي قررها هوبز بأكبر قدر من الوضوح، فلم تفترض سوى أفراد ومصالحهم الخاصة، وهذا ما اتبعه لوك أيضاً بقدر ما جعل من المجتمع والحكومة جهازين لحماية الحياة والحرية والمرتبة.

ومظهرًا للنظرية يوحد بينهما - ويجب التسليم بأنه توحيد معرض للتهديد - الافتراض بأن الفعل الذي تقوم به الجماعة بشكله اتفاق أغلبية أعضائها. فالرضا الذي بمقتضاه يتفق كل شخص مع آخرين على تكوين كيان سياسي، رضا يجبره على الخضوع للأغلبية، وكما أكد بوفندورف فإن خرافة وجود عقد اجتماعي يجب تدعيمها بخرافة الرضا الإجماعي. واتفاق الأغلبية مماثل لعمل يقوم به المجتمع كله.

الذي يحرك أي مجتمع هو رضا أفراداه فقط، ولازم كي يسير مجتمع وهو هيئة واحدة في طريق ما، فمن الضروري أن تتحرك الهيئة في هذا الطريق الذي تحملها إليه القوة الأكبر وهي الأغلبية^(١١).

على أن هذه الطريقة في حل الصعوبة عرضة للاعتراض عليها من كلا الجانبين. فلو كانت حقوق فرد لا تنقض حقاً حرمانه منها عن طريق أغلبية ليس بأفضل من حرمانه منها على أيدي طاغية واحد، والظاهر أنه لم يخطر ببال لوك أن أغلبية يمكن أن تسلك سبيل الطغيان. كذلك ليس من سبب طيب يدعو فرداً إلى التنازل عن رأيه الشخصى لمجرد كثرة عدد الذين يختلفون معه. ومن جهة أخرى إذا كان «للجمهور» أو «المجتمع» صفة توحيدية خاصة به، فليس من سبب بدهي يفسر لماذا يجب دائماً أن تتخذ أغلبية عديدة القرار له. كانت النظريات القديمة في السيادة الشعبية، مثل نظرية مارسيليو، تعتقد أن «القسم الغالب» من المجتمع يمكن إضفاء أهمية عليه بسبب نوعيته فضلاً عن مقداره. وعلى العموم لا يمكن القول إن لمبدأ حكم الأغلبية مثل هذه الصلاحية الواضحة التي نسبها إليها لوك.

المجتمع والحكومة

على العموم اعتبر لوك إقامة حكومة على أنها حادث أقل أهمية بكثير من العهد الأصلي الذي يصنع مجتمعاً مدنياً. فبمجرد أن توافق أغلبية على تكوين حكومة «فمن الطبيعي أن تكمن فيها (الأغلبية) سلطة المجتمع كلها». ويتوقف شكل الحكومة على كيفية تصرف الأغلبية، أو الجماعة، بسلطانها. قد يحتفظ بها أو قد تفوض لهيئة تشريعية من شكل أو آخر. وتمشيًا مع تجربة الثورة الإنجليزية افترض لوك تفوق السلطة التشريعية في الحكومة، وإن سلم بإمكانية اشتراك السلطة التنفيذية في وضع القوانين، على أن كلتا السلطتين مقيدة محدودة، فلا يمكن أبداً أن تكون السلطة التشريعية تمسقية. ذلك أنه حتى الشعب الذي أقامها لا يملك مثل هذه السلطة، وهي لا تستطيع أن تحكم بمقتضى مراسيم ما دام الناس يتحدون في كونهم عرفوا القانون والقضاة، ولا تستطيع أن تأخذ الملكية بغير رضا، الأمر الذي يضمه لوك بأنه يعني أنها لا تأخذها عن طريق صوت الأغلبية، ولا يمكنها أن تفوض سلطتها التشريعية ما

دامت هذه موجودة دائماً حيث وضعتها الجماعة، وعلى العموم فسلطتها موضع ثقة نظراً لأن الشعب يملك السلطة العليا لتغيير الهيئة التشريعية عندما تتصرف بما يتعارض مع الثقة التي وضعت فيها. والسلطة التنفيذية يقيدتها فضلاً عن هذا، اعتماد عام على التشريعية وكذلك لأن الامتياز يحد منه القانون. ومن المهم في سبيل الحرية ألا تكون السلطة التشريعية والتنفيذية في نفس الأيدي. إن كل تقضيل من شرح لوك للعلاقة بين الهيئات التشريعية والتنفيذية يعكس مظهرًا من الجدل بين الملك والبرلمان.

على أن سلطة الشعب على الحكومة ليست في أيدي لوك بقدر الكمال الذي أصبحت عليه في النظريات المتأخرة والأكثر ديموقراطية فبرغم أنه دعا سلطة الهيئة التشريعية تفويضًا من الأغلبية التي تتصرف بالنيابة عن الجماعة، احتفظ بالفكرة القديمة من أن ما تمنحه الجماعة يجرد الشعب من السلطة ما دامت الحكومة مخلصه لواجباتها. ومن هذه الناحية كانت نظريته تعسفية نوعًا من الناحية المنطقية، على ما أوضح روسو فيما بعد، إذ لو كانت الحكومة مجرد وكيل عن الشعب، لكان من الصعب أن نرى السبب الذي من أجله يقل هذا الوكيل يديه عن طريق تنفيذ الأمانة. سلطة الشعب التشريعية مقصورة في الواقع على فعل واحد (وإن سلم لوك بأن في الإمكان تصور حكومة ديموقراطية)، أي إنشاء هيئة تشريعية علينا. وحتى لو استأنفت الجماعة سلطتها لسبب طيب، فلن تستطيع أن تفعل هذا «قبل حل الحكومة». من الطبيعي أن يعتبر ديموقراطي مثل روسو هذا الأمر قيدًا لا مبرر له على سلطة الشعب الدائمة في أن يحكم نفسه على النحو الذي يراه مناسبًا، ولعل أسبابًا عدة اتحدت لتثبت لوك في رأيه. فقد كان رجالاً حريصًا ورزينًا، لا يرغب بأية حال في تشجيع الإباحة حتل ولو تعين عليه الدفاع عن ثورة. وفضلاً عن هذا، نظر بحق إلى الحكم الديموقراطي، على الأقل في إنجلترا، على أنه مسألة أكاديمية. وربما كان أكثر أهمية من هذه الأسباب استمرار تعلقه بالتقليد الذي استمدّه من هوكر والذي سبق أن تسلط على فكر كوك وسير توماس سمبث. إن حق جماعة في أن تحكم نفسها، لم يحسب

متعارضاً مع نوع من عدم القابلية للنقض في حق ملكها وأجهزة الحكم الأخرى والذين لهم في النهاية مركز أو مصلحة راسخة في أماكنهم. هذا المظهر من نظرية لوك استمر قائماً في ليبرالية (الأحرار) Whigs في القرن الثامن عشر. التي اعتبرت الحكم وإن كان مسئولاً عن الرفاهة المشتركة، توازناً بين المصالح الكبيرة بالمملكة، مثل التاج والأشراف بالكنيسة والعامّة. وأصبحت هذه الفكرة في أيدي ادمند بيرك نقطة بدأت منها نظرية المذهب المحافظ الحديث. الثورة الإنجليزية ثم تحطمت بعنف تقليد الحكم الإنجليزي وكذلك كان لوك وهو مفسرها الفلسفي، أكثر الثوريين نزعة محافظة. وكان لأفكار لوك في فرنسا في القرن الثامن عشر تاريخ مختلف تماماً.

أيّاً كانت الواريخ التي كتبت فيها هذه الرسائل فقد كان غرض لوك الدفاع من حق الثورة الأخلاقي، ومن هنا ناقش في نهاية رسالته الثانية الحق في مقاومة الطغيان، وكانت أشد حججه فعالية تعتمد على مبادئ مستقاة من هوكر. من حيث الجوهر تصل الحجة إلى هذا: المجتمع الإنجليزي والحكومة الإنجليزية شيئان مختلفان. والثانية موجودة لخير الأول، والحكومة التي تعرض المصالح الاجتماعية للتهديد بشكل خطير يجرى بحق تغييرها. وهذه الحجة يؤيدها بحث مطول نوعاً للحق الذي يمكن الظفر به عن طريق الفزو. وهنا فارق لوك بين الحرب العادلة وغير العادلة. لا يكسب مجرد ممتد أي حق. وحتى المنتصر في حرب عادلة لا يستطيع أبداً أن يكتسب حقاً يتعارض مع حق المغلوبين. في حريتهم ومليتهم. الحجة موجهة ضد أية نظرية ترى أن الحكومة يمكن أن تستمد سلطة عادلة من مجرد الفزو أو النجاح في استخدام القوة. والمبدأ الذي تقوم عليه حجة لوك هو نفسه من حيث الجوهر، المبدأ الذي طلع به روسو فيما بعد، وهو أن الصلاحية الأخلاقية والقوة شيئان متمايزان، والثاني لا يمكن أن يولد الأول. ومن ثم لا يمكن تبرير حكومة تبدأ عن طرق القوة، بمثل ما لا يمكن تبرير جميع الحكومات، إلا باعترافها بالحقوق الأخلاقية الكامنة في الأفراد والمجتمعات ودعمها. وبعبارة أخرى فالنظام الأخلاقي دائم قادر على البقاء، وما

الحكومات سوى عوامل في النظام الأخلاقي، وبهذا المعنى كان القانون الطبيعي يعنى في جوهره بالنسبة إلى لوك ما سبق أن عناه بالنسبة إلى شيشرون وسنيكا والعصور الوسطى بأكملها.

وتحل الحكومة، تمييزاً لها عن المجتمع، إما بتغيير في مقر السلطة التشريعية، وإما بخيانة الأمانة التي عهد بها الشعب إليها، وتصور لوك إمكانية الحادثين، وكلاهما مستمدة من التجربة الإنجليزية في الخمسين عاماً السابقة. أراد أن يبين أن الملك كان صانع الثورة الحقيقي بمحاولته توسيع نطاق امتيازاته والحكم بدون البرلمان، وكان هذا تغييراً في موضع السلطة التشريعية العليا التي وضعها الشعب في ممثليه، وكان له أيضاً ذاكرة تحتفظ بسوء سلوك البرلمان الطويل ومن ثم لم تكن لديه فكرة عن ترك الهيئة التشريعية حرة طليقة... كل عدوان على حياة الرعايا أو حريتهم أو ملكيتهم باطل من تلقاء نفسه، والهيئة التشريعية التي تحاول ارتكاب هذه المظالم تفقد الحق في سلطاتها. وفي هذه الحالة تعود السلطة إلى الشعب الذي يجب أن يتخذ العدة لإقامة هيئة تشريعية جديدة عن طريق تشريع دستوري جديد. وكما في جميع أمثال هذه الحجج خلق لوك اضطراراً بالغاً، وربما دون ما حاجة إليه، باستعماله كلمة «مشروع». إنه يتحدث باستمرار عن الأفعال غير المشروعة من جانب الهيئة التنفيذية أو التشريعية حين علم جيداً أنه لا وجود لعلاج قانوني، وعن المقاومة المشروعة للظلم حين يقصد الالتجاء إلى علاج خارج عن القانون ولكن يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية. وبوجه عام استخدم كلمة مشروع على أنها مرادفة لعادل أو حق، ولم يفرق بين ما هو عادل من الناحية الأخلاقية وما يمكن عمله من الناحية القانونية، وهذا الاستعمال نشأ من الاعتقاد التقليدي وأدامه، وهو الاعتقاد بأن القانون - الطبيعي والوضعي والأخلاقي - كله من أصل واحد. وعلى ذلك فهناك قوانين «أساسية» لا تسنها حتى الهيئة التشريعية العليا. ولقد اختفى واقع أمثال هذه القواعد في القانون الإنجليزي بانتهاء نفس الثورة التي كان لوك يدافع عنها، ورغم استمرار الاعتقاد في وجود قيود أخلاقية على البرلمان، وربما

كان الأقرب إلى أفكار لوك الأسلوب الأمريكي في التفرقة بين القانون الدستوري والقانون التشريعي، وبين التشريع العادل والتشريع فوق العادي عن طريق الاستفتاء.

تعقد نظري لوك

يمكن بالجهد تقديم فلسفة لوك السياسية في عرض بسيط وصريح بسبب ما تكشف عنه من صعوبة منطقية عندما تخضعها للتحليل. فبرغم ما تبدو به من بساطة على السطح جعلته أوسع الفلسفات السياسية انتشاراً وشعبية، إلا أنها ملتوية متداخلة في الواقع. وهذا راجع إلى حقيقة أن لوك رأى بوضوح كبير حشدًا من المشكلات انطلوت عليها سياسة القرن السابع عشر، وحاول في نزاهة أن يربط بينها جميعاً. ولكن لم يكن لنظريته بنية منطقية بالقدر الكافي من الاتفاق بحيث يتضمن مادة يمثل هذا التعقيد. وإذا كانت الظروف قد جعلت منه المدافع عن ثورة، إلا أنه لم يكن بالتأكد راديكالياً. وكان من ناحية المزاج العقلي أقل الفلاسفة تعلقاً بالجانب النظري. ولعل شيئاً ما تفسره حقيقة أنه بلغ مرحلة النضج في جيل كانت نتائج الحرب الأهلية قد تحققت ولكن دون الاعتراف بها. لقد ورث مبادئه بصفة خاصة ولم يتفحصها أبداً تفحصاً كاملاً. ولكنه بالنسبة إلى الحقائق، كان حساساً بشكل خارق للمادة، وصريحاً تماماً في محاولة مواجهتها. كانت الفترة التي توسطت القرن السابع عشر قد أحدثت تغييراً هائلة في كل من السياسة الإنجليزية والفكر الإنجليزي، ومع ذلك لم تقطع صلة الاستمرار مع الأيام السابقة على الحروب الأهلية. وكانت فلسفة لوك السياسية جهداً من أجل الربط بين الماضي والحاضر، وكذلك لإيجاد نواة اتفاق بالنسبة إلى الرجال المعقولين في جميع الأحزاب، ولكنه لم يحقق تأليفاً بين كل ما ربطه. وكما ربط بين عناصر متباينة من الماضي، كذلك خرجت من فلسفته السياسية نظريات متباينة في القرن الذي تلاه.

نشأت نقائص البنيان الفلسفي في نظرية لوك السياسية من حقيقة أن رأيه لم يستقر أبدًا على ما هو بالضبط أساسي وما هو مشتق، ففى وصفه للمجتمع المدني تلقى في الحقيقة ما لا يقل عن أربعة مستويات، تمثل الثلاثة الأخيرة منها على أنها مشتقة على التعاقب من الأول، على أن لوك لم يتردد أبدًا، إذا رأى ذلك مناسبًا، في أن يعزو إلى كل من الأربعة نوعًا من الصفة المطلقة. فقة مثل أساس كل المذهب على أنه الفرد وحقوقه وخاصة الملكية، وعلى العموم يجب النظر إلى هذا على أنه أهم مظهر من نظريته السياسية جعلها أصلاً دفاعًا عن الحرية الفردية ضد العسف السياسي. وثانيًا فالناس أيضًا أعضاء في مجتمع، وبرغم أن لوك وصف المجتمع بأنه يعتمد على الرضا الصريح ويعنى بصورة فعالة الأغلبية، فقد تحدث باستمرار عن المجتمع باعتباره وحدة محددة والوكيل عن حقوق الفرد. وثالثًا، وراء المجتمع هناك حكومة التي هي وكالة عن المجتمع، يمثل ما يكون الأخير إلى حد ما بالنسبة إلى الفرد. وأخيرًا ففى داخل الحكومة تكون الهيئة التنفيذية أقل أهمية وتسلطًا من التشريعية. إلا أن لوك بالتأكيد لم يعتبر الملك ووزراءه مجرد لجنة من البرلمان، ففى الدفاع عن الحرية والملكية تمارس الهيئة التشريعية الرقابة على الهيئة التنفيذية، ويمارس المجتمع الرقابة على الحكم، ولا يحل المجتمع نفسه إلا في الحالة القصوى، وهي ضرورة طارئة لم يتصورها لوك بشكل جاد. لقد عالج المجتمع والهيئة التشريعية وحتى الملك، على أن لهم جميعًا نوعًا من حق راسخ أو سلطان دائم، لا ينقض إلا بسبب، برغم أن الحقوق الفردية في الملكية والحرية كانت الحقوق الوحيدة التي أعلن لوك أنها لا تقبل النقض مطلقًا. والمعقولية الظاهرية في نظرية لوك زاد منها إلى حد كبير عدم محاولته أن يبين بشكل دقيق جدًا كيف أن السلطة الفعلية التي تملكها المؤسسات مستمدة من حقوق الأفراد المتساوية التي لا يمكن نقله منهم.

والتعقيد الفعلى الذي يتسم به فكر لوك السياسي، والذي يختفى تحت بساطته الظاهرية في العرض، يجعل من الصعب إجراء تقدير لعلاقاته بالنظريات فيما بعد. إن ما كان موضع الفهم على الفور هو نتائجه الأشد

وضوحاً وإن كانت أيضاً أقلها أهمية. ولعل الشهرة الهائلة التي حظي بها في أوائل القرن الثامن عشر راجعة بالضبط إلى بساطة فكره الخداعة التي جعلت دائماً فلسفته موضع القبول من جانب ذوي الإدراك المادى. مثل هذا الفكر المشحور كالذي عاش بعد نجاح الثورة، وأصل روح فلسفة لوك في أصدق صورة، بالنسبة إلى التسامح الدينى الذى كانت له حيوية حقيقية فى إنجلترا القرن الثامن عشر برغم حرمان الكاثوليك والخوارج من الحقوق السياسية بحكم استمرار قانون الاختيار. لم يعد تفوق البرلمان مسألة خلافية تثير الجدل، وتضاءلت أهمية الخلافات الحزبية حول سلطة التاج. ومع إبداء بعض الاحترام الشفهى للوك كان مذهب الهويج فى القرن الثامن عشر يمثل عناصر قانونية من «رسالة» لوك وهى أن سلطات الحكم تظل بصورة لا تقبل النقص، فى الأجهزة التى سبق ذات مرة أن وضعت فيها إلا إذا حاول أحدها العدوان على مجال آخر، وأن الحكم فى أساسه توازن بين المصالح الراسخة فى المملكة: التاج، الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأرض، والشركات^(١٢). فى هذا لم يتبقى شئ تقريباً من نظرية لوك فى الحقوق الفردية، ولكن تبقى الكثير مما دعاه «إيرتون» المصالح الثابتة الدائمة «للمملكة»، فى نزاعه مع أنصار المساواة. وهذا جعل فى إمكان خرافة الفصل بين السلطات أن تظل قائمة حتى نهاية القرن. وكما قال بلاكستون:

كل فرع من نظام حكمنا المدنى تسانده وتنظمه بقية الفروع، وينظمها وتنظمه، ذلك أن المجلسين إذ ينهلان بطبيعة الحال من اتجاهين من المصلحة المتعارضة، ولا يزال امتياز أحدهما مختلفاً عن كليهما، فإن كلا منهما يعمل على ألا يتجاوز الآخر حدوده الصحيحة، فى حين أن الكل يمنع من الفصل ويربط سويًا بطريقة مصطنعة بفعل طبيعة التاج المختلفة الذى هو جزء من الهيئة التشريعية وهو الحاكم التنفيذي الوحيد^(١٣).

كان احتكار طبقة ملاك الأراضى للسلطة متعارضاً لا مع نظرية لوك فى الحقوق الفردية فحسب، بل وكذلك مع نظريته فى أهمية الملكية بوجه عام.

وعلى ذلك فإن الأهمية الكبرى لفلسفة لوك فيما وراء التسوية الإنجليزية المعاصرة له كانت تكمن في فكر أمريكا وفرنسا السياسى الذى بلغ ذروته فى الثورات الكبرى فى نهاية القرن الثامن عشر. هنا كان لدفاع لوك عن المقاومة باسم الحقوق التى لا يمكن نقلها والمتعلقة بالحرية الشخصية والرضا وحرية اكتساب الملكية والتمتع بها، هذه كلها لها أثرها الكامل. ونظرًا لأن جميع هذه الأفكار كانت من حيث نشأتها أقدم بكثير من لوك وكانت بحكم المولد حقًا لجميع الشعوب الأوروبية منذ القرن السادس عشر، فمن المستحيل أن نعزو وجودها فى أمريكا وفى فرنسا إليه وحده، ولكنه كان معروفًا لكل من اهتم بالفلسفة السياسية، إن إخلاصه، وعمق اعتقاده الأخلاقى، واعتقاده الصادق فى الحرية والحقوق الإنسانية وكرامة الطبيعة البشرية، إلى جانب اعتداله وحسن إدراكه، كل هذا جعله المتحدث المثالى باسم ثورة تقوم بها الطبقة الوسطى، كقوة فى ترويج مثل الإصلاح الليبرالى ولكنه غير عنيف، فعمل لوك يقف على قدم المساواة أمام جميع الكتاب الآخرين أيا كانوا. وحتى أفكاره الأدعى إلى الشك، مثل الفصل بين السلطات والحكمة الحتمية التى تتصف بها قرارات الأغلبية، هذه الأفكار ظلت جزءًا من العقيدة الديمقراطية.

وخلال القرن الثامن عشر نجد أن مذهب القانون الطبيعى الذى هبّ الأساس المنطقى الذى قامت عليه فلسفة لوك السياسية، تراجع بالتدريج عن مركز السيطرة الذى شغله فى الفكر العلمى فى القرن السابع عشر. ويرجع بعض السبب فى هذا إلى تقدم عام فى المنهج التجريبي فى كل من العلوم الطبيعية وفى الدراسات الاجتماعية، ولكنه يرجع بدرجة غير يسيرة إلى تطور تلك الأجزاء من فلسفة لوك، وهى الأجزاء التى شددت على أهمية وضع تاريخى طبيعى للفهم البشرى. وهذا التطور سارق فوق خطوط كان لوك نفسه قد أوحى بها. ولقد وسع إلى حد كبير التفسير السيكلولوجى لسلوكه بأن جعله رهينًا بالسعى وراء اللذة ويتجنب الألم، باعتباره دوافعه الوحيدة، وهى مكان المستوى العاقل من الخير الموجود بالفطرة، والذى كانت تسمى إليه نظرية القانون

الطبيعي، وضع نظرية في القيمة الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، أساسها المنفعة. وحوالي منتصف القرن أظهر هيوم أن هذا التطور، إذ أبقى عليه بشكل منطقي، جعل في الإمكان الاستغناء عن نظرية القانون الطبيعي كلية. وهكذا تحطم تمامًا البنيان الداخلي لفلسفة لوك السياسية، وإن انتقل معظم أغراضها العملية والكثير من روحها الباطنية إلى مذهب المنفعة. وبرغم أن هذا البنيان كان بصورة أقل صراحة، دافعًا عن الثورة، إلا أنه أبقى روح لوك في الإصلاح الحذر ولكنه راديكالي. وواصل برنامجه نفس تمجيد الحقوق الفردية ونفس الاعتقاد في الليبرالية كمعلاج شاف للأدواء السياسية، ونفس الميل الرقيق إلى حقوق الملكية، ونفس الاقتناع بأن المصالح العامة يجب تصورها بمصطلحات الرخاء الشخصي.

هوامش الفصل السادس والعشرون:

(١) مؤلفات هاليفاكس أشرف على تحريرها وإخراجها والتر زالي، أكسفورد ١٩١٢، وهي مطبوعة أيضاً في:

H.C. Foxcroft's Life and Letters of Sir George Savile, Bart; Hirst Marquis of Halifax, 2 Vols., London, 1898.

وأهم مقالاته هي "The Character of a Trimmer" الذي كتب في عام ١٦٨1 وطبع لأول مرة في عام ١٦٨٨؛ كما نشر "A Rough Draught of A New Model for a Parliament" عام ١٦٩٤ من مقال كتب قبل ذلك التاريخ بوقت طويل؛ و "The Anatomy of an Equivalent" الذي صدر عام ١٦٨٨ وكلها مؤلفات صدرت من وقت لآخر.

Foxcroft, Vol. II, p. 492. (٢)

(٣) شرحه، ص ٤٩٧.

Trimmer (ed. by Raleigh), p. 60. (٤)

(٥) المصدر السابق، ص ٥٤.

(٦) «رسالتان في الحكم Two Treatises of Government»، ومن المرجح أنها كتبتا في عام ١٦٨1. انظر مقال «الثورة الإنجليزية ورسالتا لوك في الحكم» بقلم ب. لاشلت P. Laslett في الجزء الثاني عشر من Camb. Hist. I ص ٤٠ وما بعدها. ونشر لوك ثلاث رسائل هي «حول التسامح» في سنوات ١٦٨٩، ١٩٦٠، ١٦٩٢.

(*) يقصد خروج آدم وزوجه من الجنة (المترجم).

Of Civil Government (Book II), Sect. 25. (٧)

(٨) المصدر السابق، البند ٧.

(٩) شرحه، البند ٩٩.

(١٠) شرحه، البند ١٢١.

(١١) المصدر السابق، البند ٩٦.

(١٢) انظر عرض مبادئ الأحرار "Whigs" في كتاب بيريك «نداء من الأحرار الجدد إلى الأحرار القدامى» Appeal from New to the Old Whigs.

Commentaries, Bk. I, c. 2, sect. 2. (١٣)

مراجع مختارة

- John Locke, A Biography.* By M.W. Cranston. London, 1957.
- Life and Letters of Sir George Savile, Bart., First Marquis of Halifax.* By H.C. Foxcroft. 2 vols. London, 1946.
- A Character of the Trimmer: Being a Short Life of the First Marquis of Halifax.* By H.C. Foxcroft. Cambridge, 1946.
- John Locke, Political Philosophy.* By J.W. Gough. Oxford, 1950.
- The Social Contract.* By J.W. Gough. 2nd ed. Oxford, 1957. Ch. 9.
- "Religious Toleration in England". By H.M. Gwatkin. *In the Cambridge Modern History*, Vol. V (1908), ch. 11.
- The Social and Political Ideas of Some English Thinkers of the Augustan Age, A.D. 1650-1750.* Ed. by F.J.C. Hearnshaw. London, 1928. Chs. 3, 4.
- John Locke and the Doctrine of Majority-rule.* By Willmore Kendall. Urbana, Ill., 1941.
- The Moral and Political Philosophy of John Locke.* By Sterling P. Lamprecht. New York, 1918.
- Property in the Eighteenth Century, with Special Reference to England and Locke.* By Paschal Larkin. London, 1930.
- Political Thought in England from Locke to Bentham.* By Harold J. Laski. London, 1920.
- "The English Revolution and Locke's *Two Treatises of Government*". By Peter Laslett. *In the Cambridge Historical Journal*, Vol. XII (1956), pp. 40-55.
- John Locke: Essays on the Law of Nature.* Ed. by W. von Leyden. Oxford, 1954.
- John Locke, A Critical Introduction.* By John D. O'Connor. Baltimore, 1952.
- "Locke's Theory of the State". By Sir Frederick Pollock. *In Essays in the Law.* London, 1922. Ch. 3.
- "English Political Philosophy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries." By Arthur Lionel Smith. *In the Cambridge Modern History*, Vol. VI (1909). Ch. 23.

Studies in the History of Political Philosophy before and after Rousseau. By C.E. Vaughan. 2 vols. Manchester, 1925, Vol. I, ch. 4.
John Locke and the Way of Ideas. By John W. Yolton. London, 1956.
"Locke on the Law of Nature". By John W. Yolton. In the *Philosophical Review*, Vol. LXVII (1959), pp. 477-498.